DATE LABEL

Call No. 140 Date

Account No. 2554

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last stamped above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is kept beyond that day.

UNIVERSITY
LIBRARY
No.
Date.
SRINAGAR

الجزء الاول

ST 01
Ro

من

ALLAMA IQBAL LIBRARY
2554

الكتاب المعتبر

في الحكمة

لسيد الحكماء اوحد الزمان أبي البركات هبة الله
ابن على بن ملكا البغدادي المتوفى سنة
سبع واربعين وخمس مائة
رحمه الله تعالى

الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية
بحيدر آباد الدكن حرسها الله عن طوارق
الزمن وحفظها من الشرور
والآفات والفتن
في سنة ١٣٥٧ هـ

لص
ع
۱۶۵
ا ھ ک ا

الجزء الاول

من

الكتاب المعتبر

في الحكمة

سيد الحكماء اوحد الزمان ابى البركات هبة الله
ابن على بن ملكا البغدادى المتوفى سنة
سبع واربعين وخمس مائة
رحمه الله تعالى

الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية
بحيدر آباد الدكن حرسها الله عن طوارق
الزمن وحفظها من الشرور
والآفات والفتن
فى سنة ١٣٥٧ ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

الله ولى التوفيق

الجزء الاول من الكتاب المعتبر فى الحكمة

ويشتمل على الجزء الاول من علم المنطق تصنيف(١) سيد الحكماء اوحد الزمان ابى البركات هبة الله بن على بن ملكا رضى الله عنه (٢) اما بعد حمد الله على نعمه التى حمده من افضلها وشكره على آلائه التى شكره من اتمها واكملها .

فانى اقول مفتتحا لكتابى هذا ـ ان عادة القدماء من العلماء الحكماء كانت جارية فى تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم وينقلها عنهم بالمشافهة والرواية دون الكتابة والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما يقولونه ويذكرونه لمن يصلح من المتعلمين والسائلين فى وقت صلوحه كما يصلح وبالعبارة اللائقة بفهمه وعلى قدر ما عنده (٣) من العلم والمعرفة المتقدمين فلا يصل علمهم الى غير اهله ولا الى اهله فى غير وقته ولا على غير الوجه الذى يليق بعلمهم ومعرفتهم وذكائهم وفطنتهم .

وكان العلماء والمتعلمون فى ذلك الوقت كثيرى العدد طويلى الاعمار ينقلون العلوم من جيل الى جيل باسرها وعلى اتم تمامها فلا يضيع منها شىء ولا ينسى ولا يقع الى غير اهله .

---

(١) لا ـ لسيدنا سيد ـ (٢) لا ـ رحمه الله ـ (٣) لا ـ عندهم ـ

فلما

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين وقصرت الاعمار وقصرت الهمم وانقرض كثير من العلوم لقلة المتعلمين والنا قلين اخذ العلماء فى تدوين الكتب وتصنيفها لتنحفظ فيها العلوم وتنتقل من اهلها الى اهلها فى الازمان المتبائنة والاماكن المتباعدة واستعملوا فى كثير منها الغامض من العبارات والخفى من الاشارات اللذين يفهمهما ارباب الفطنة ويعرفهما الاكياس من اهل العلم صيانة منهم للعلوم عن غير اهلها .

فلما استمر الامر فى تناقص العلماء وقلتهم فى جيل بعد جيل اخذ المتأخرون فى شرح ذلك العويص وايضاح ذلك الخفى ببسط وتفصيل وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط اهلها فيها كثير من غير اهلها واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لى الاشتغال بالعلوم الحكمية بقراءة الكتب التى نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التى شرحها وصنفها المتأخرون كنت(١) اقرأ كثيرا واكب عليه اكبابا طويلا حتى احصل منه علما قليلا لان كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عبارته فى نقله من لغة الى لغة وكلام المتأخرين لاجل طوله وبعد دليله عما يدل عليه وحجته عن محجته واعواز الشرح والبيان المحققين فى كثير من المواضع اما للغموض واما للاعراض فيتعذر الفهم لاجل العبارة والشرح والعلم لاجل الدليل والبينة .

فكنت اجتهد بالفكر والنظر فى تحصيل المعانى وفهمها والعلوم وتحقيقها فيوافق فى شىء لبعض ويخالف فى شىء آخر لبعض من القدماء فى اقاويلهم وتحصل باشباع النظر فى صحيفة الوجود من ذلك ما لم يقل اولم ينقل وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل يتعلق فى اوراق استبقيتها للمراجعة والتحصيل فاطلع على تلك الاوراق من (٢) رغب فى تبييض مصنف منها فامتنعت عن ذلك لما قدر (٣) من وقوعه الى غير اهله ممن يقبل اويرد ما فيه اوشيئا منه بجهل وقلة تأمل .

(١) قط — وكنت (٢) بهامش قط — يعنى — علاء الدولة (٣) لا — يقدر —

فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل فيها من العلوم ما لا يسهل تضييعه مع تكرار الالتماس ممن تتعين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب فى العلوم الحكمية الوجودية الطبيعية والآلهية .

وسميته بالكتاب المعتبر لانى ضمنته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته لا ما نقلته عن غير فهم اوفهمته و قبلته من غير نظر واعتبار ولم اوافق على (١) ما اعتمدت عليه فيه من الاراء والمذاهب كبيرا لكبره ولا خالفت صغيرا لصغره بل كان الحق من ذلك هو الغرض والموافقة والمخالفة فيه بالعرض .

وكان اغلب اجابتى فيه لكبير تلامذتى و قديمهم الذى هو كاتبه ومستمليه والذى تصفح تعاليمه وراجع فى علومه حتى كمل وانتهى باستملائه مع تعليمه و تحقيقه وقدمت على ما ضمنته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية التى قيل فيها انها (قوانين الانظار وعروض الافكار)

واحتذيت فى ترتيب الاجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذو ارسطوطاليس فى كتبه المنطقية والطبيعية والالهية وذكرت فى كل مسئلة آراء المعتبرين من الحكماء والحقت ما اعوز ذكره من اقسام الرأى واوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها وما لم يذكر ثم تعقبتها بالاعتبار واعتمدت من جملتها على ما رجحت به فى المعقول كفة الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ماعداه كائنا ما كان وممن كان كما يظهر لمتأمله بالمطالعة والتصفح والمراجعة ويرى عذرى فى البيان وحجتى فى الحجة وبرهانى فى البرهان .

وقابلت جميع ذلك بالكتاب الاصلى والصحيفة الاولى اللتين (٢) اذا نقل الكاتب منهما اصاب اوقابل بهما صح الكتاب و قسمت (٣) كتابى هذا الى ثلاثة اقسام القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثانى يشتمل على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم مابعد الطبيعة والعلم الالهى وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات المقالة الاولى ستة عشر فصلا المقالة الثانية سبعة فصول المقالة الثالثة

---

(١) لا - فيما (٢) لا - اللذين - (٣) من هنا الى المقالة الاولى - من كو-

ثمانية

ثمانية عشر فصلا المقالة الرابعة سبعة فصول المقالة الخامسة سبعة فصول المقالة السادسة فصل واحد المقالة السابعة فصلان المقالة الثامنة فصل واحد .

المقالة الاولى

فى المعارف وتصور المعانى بالحدود والرسوم

الفصل الاول

منها فى منفعة المنطق وغرضه وموضوعه و مطالبه

الحكماء من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه و بينهم خلاف واختلاف فى علومهم ومذاهبهم المنقولة عنهم يسوء لاجله ظن المبتدئ فى طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلا على عدم الاصابة فى الكل او فى البعض فيقول لو كان الانسان يصل بنظره الحكمى الى الحق المبين الذى يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظار من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه فى علم الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبهم فى مطالبهم فدعا هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلماء والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفته من الطالبين من يصل و يضل عنه من يضل ويقصر من يقصر و يصيب فيه من يصيب ويخطىء فيه من يخطىء فقالوا فى ذلك اقوالا متفرقة مبددة فيما بين اقوالهم فى علومهم فهذبتها الانظار واتمتها الافكار حتى كتب ارسطو فى ذلك الكتاب الذى سماه بعلم المنطق فى عدة اجزاء ضمن كل جزء منها فنا من فنون الانحاء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الانسان ويصدق به فكان هذا الكتاب فى هذا المطلوب اكمل وللاغراض المقصودة فيه احوى من جميع ما نقل الينا عن القدماء فى فنه ودل كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب التى اوجبت لاهل النظر فى نظرهم ما اوجبت من اختلافهم فى مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب و وقع من وقع الى الخطأ وبما ذا يوصل الى ذاك ويتجنب هذا و على ان موضوعه الذى

يتصرف فيه المنطقى هو ما به يتوصل الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعانى السابقة الى اذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها فى ذلك بتصرفه فيها تصرفا يكسبها صورا تاليفية كما نذكرها .

ولذلك يقول ان كل تعليم وتعلم ذهنى فبعلم سابق وعلى ان مطالبه هى انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اى وجه يكون ذلك وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب .

وقال قوم ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعانى وما اصابوا فان ذلك هو علم اللغات - وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على ان المنطقى لامدخل للالفاظ فى علمه الابالعرض كدخولها فى سائر العلوم والصنائع للمفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه فى تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التى سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان دخلت الالفاظ فى اجزاء من هذا العلم فدخولها فى غرضه بالعرض لابالذات كما ستعلمه من الجدل والخطابة والسفسطة والشعر التى ظن هؤلاء ان حكم الباقى مثل حكمها واذا كان كذلك فان (١) المقصود بالذات المعانى (٢) والالفاظ بالعرض ومن اجلها ودخول الالفاظ فى خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعانى كدخول الكتابة فى خطاب الغائبين من حيث تدل على الالفاظ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لايلزم ان تكون الالفاظ موضوعة له لانه ينطق به ويفاوض فيه بها وانما الذى غلط فى هذا الموضع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره .

---

(١) لا - فالمقصود (٢) زاد قط - (ايضا) -

فقد تحصل مما قيل ان منفعة هذا العلم هى هداية الاذهان الى حقائق المعارف والعلوم وردها عن الزيغ والزلل فيها .

وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به .

وموضوعه ما به يتوصل الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة الى الاذهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ومطلوباته هى القوانين التى تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة المعارف والعلوم السابقة الى الاذهان فهو قانون الهداية النظرية التى تكون بسابق المعارف والعلوم الى مايكتسب بها منها .

واقول ان النفوس الانسانية مختلفة فى طباعها وغرائزها وان الهداية النظرية فى العلوم منها اولية ومنها تعليمية والاولية هى الحكمة العزيزية التى هى موجودة بالفطرة لنفوس دون غيرها والتعليمية هى القوانين الصادرة عن تلك الفطرة المنسوخة منها يتعلمها فاقد الحكمة العزيزية من واجدها والواجدون لها على قسمين واجد على فطرته الاولى وغريزته الطاهرة مما يدنسها وواجد تدنست فطرته بما طرأ عليها من عادات وتعاليم اخرى والاول هو القدوة لنفسه ولغيره والثانى يحتاج الى الاول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة المنسخة بالام فيصلحها بها والفاقدون على قسمين قابل وغير قابل والقابل هو الذى تعدم فى فطرته الحكمة العزيزية وضدها المانع عن تعلمها فيهتدى بالتعلم ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخة من العزيزة الاولى اذلا مانع لها .

وغير القابل هو الذى يوجد فيه مع عدم الحكمة العزيزية عزيزة هى ضدها فتكون خارجة بالطبع عن العزيزة الاولى مباينة لها فى احكامها ومذاهبها وهى التى لاتستفيد العلم ولا تقبل الهدى لمانع من طبعها وغريزتها .

وعلم المنطق يستغنى عنه الاول ولا ينتفع به الآخر ومنفعة الثانى به اكثر من منفعة الثالث لكون هذا مطبوعا وهذا مكلفا ولكل تعليم وتعلم ضرورة الى الالفاظ من جهة مفاوضة العلم للمتعلم على طريق العموم وهى موجودة فيما تلقنه الناس

ونشؤا عـلى تعلمه من اللغات وعلى طريق الخصوص فى علم علم من جهة الفاظ يختص وضعها وعرفها بذلك العلم فنذكر الآن من ذلك ما يختص بعلم المنطق ونقدمه على ما نبتدى به منه .

الفصل الثانى

فى نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها

كل لفظ يجرى بين الناس فى مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى فى ذهن قائله هو الذى دل به عليه ومفهوم فى ذهن سامعه هو الذى يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الانسان ويسمى ذلك دلالة المطابقة وقد يدل على معنى هو فى ضمنه ومن جملته كما تدل لفظة الانسان على الحيوان او على الناطق فان فى دلالتها عليه دلالة عـلى كل واحد منهما وتسمى دلالة التضمن ويفهم منه ايضا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملته لكنه لازم له ومقارن غير منفك عنه وتسمى دلالة التزام كما تدل لفظة المتحرك عـلى معنى المحرك والسقف على الحائط فان المتحرك لاينفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المحرك جزء من مفهومه والسقف لاينفك عن الحائط وان لم يكن الحائط هو ولا جزؤه ولو جعلت دلالتين مطابقة وهى الاولى والآخران يجتمعان فى الالتزام والاول منهما يخص اذا خص بالتزام التضمن والثانى بالتزام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لفهم الكل لكان صوابا ايضا .

والاسماء قد تشترك المسميات بها فى المسموع منها والمفهوم كاشتراك الفرس والانسان فى الحيوان وزيد وعمرو فى الانسان وتسمى متواطئة وقد تختلف فيهما كاختلاف زيد وعمرو فى مسموعهما ومفهومهما بل كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباينة -

وقد تشترك فى احدهما اما فى المسموع دون المفهوم كاشتراك هذا الشخص وهذا الشخص فى اسم زيد والبصر وينبوع الماء فى اسم العين وتسمى مشتركة

ومتفقه

ومتفقة .

واما فى المفهوم دون المسموع كاشتراك العقار والخمر او البشر والانسان وتسمى مترادفة .

وقد يدل باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة باوضاع مختلفة بمفهوم مفهوم كما يقال لحيوان ما انه متحرك تارة بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته او نقصانها وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك باشتداد كيفيته كلونه او حرارته (١) وضعفها وتارة بمفهوم حركة النقلة فى مكانه ويكون ذلك اللفظ فى دلالته على ذلك الواحد من المسميات اسما مشتركا لاتحاده فى المسموع وتكثره فى المفهوم .

وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة فى الموجود الواحد بوضع واحد على سبيل التركيب كما يدل بالابيض على البياض وعلى حامله وبالمتمكن على المكان وساكنه وبالابيضاض على البياض وتجدده فى نفسه وبالمبيض على البياض وتجدده لحامله وبقولنا تحرك ويتحرك على الحركة وموضوعها وزمانها المعين وللغات فى هذا سبيل الى التوسع والزيادة وايقاع اصطلاح على تسمية كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلح على ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق وهو الدال على موصوف بصفته ولما جرى مجرى المكى والمدنى والهاشمى والعلوى اسم منسوب ونسبى وهو الدال على منسوب الى شيء بذلك الشيء الذى هو منسوب اليه وعلى نسبته اليه ولما جرى مجرى تحرك ويتحرك فعل وكلمة وهو الدال على صفة ما الموصوف غير معين فى زمن معين من ماض او مستقبل ولما خالف ذلك فى ان لا يدل مع الدلالة على الموضوع على زمانه من سائر الالفاظ اسم كزيد وعمرو والانسان والفرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم هو مصدر لان منه تبنى الافعال التى هى الكلم كقولنا ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امر ما ووجود زمانى هو فيه غير قار على حد يقف الموجود منه عنده .

---

(١) لا - او -

وكل ما يقال فى المحاورات اللفظية من الالفاظ فاما ان يكون لفظا مفردا وهو الذى لايراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد اوالانسان واما ان يكون مؤلفا وهو الذى يراد باجزائه دلالة على جزء مايراد بكله كقولنا زيد كاتب او الانسان حيوان ومن اللفظ المفرد ما دلالته دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به (١) مستقلا بمفهومه فى دلالته وتلك هى الاسماء والافعال اعنى الكلم كقولنا زيد وعمرو وفعل ويفعل فانه لوسأل سائل وقال من هذا لكان الجواب بانه زيد اوعمرو جوابا مستقلا بمفهومه فى دلالته وكذلك لو قال ما الذى فعل فقال قام اومشى اوما الذى يفعل فقيل يقوم اويمشى لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا بمفهومه فى دلالته .

ومنه مادلالته غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مستقل بمفهومه فى دلالته كقولنا فى والى ومن وعلى فانه لايقال لاما فى ولاما على كما يقال ماهذا وما الانسان ومافعل ولامن فى ولامن على كما يقال من زيد اومن الانسان ولو سأل سائل فقال من هذا اوما الذى فعل اويفعل اوما الذى عرض له اوكيف هو كان الجواب بانه من اوالى اوفى اوعلى جوابا مستقلا (٢) بمفهومه فى دلالته وهذه وامثالها تسمى ادوات وحروفا لا يتلفظ بها فى المحاورة الامع غيرها .

والاسماء فمنها بسيطة وهى التى لايكون فى مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كزيد والانسان والحجر ومنها مركبة وهى التى يكون فى مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة بل وكالابيض والاسود وسائر الاسماء المشتقة والمنسوبة والمصادر فان فى سائرها تركيبا بهذا المعنى على ما قيل ولاشك ان الفرق بين التركيب والتأليف فى الالفاظ مفهوم مما قيل فليس صاحب الدار لفظا مؤلفا وان كان لمسموعه اجزاء يتلفظ بكل منها على انفراده فليست هى دالة على اجزاء من مفهومه المدلول به عليه فليس (٣) الدار احد جزئى مفهومه الذى هو صاحب الدار ولاهو دال عليها بقصد متوجه اليها وانما صاحب الدار

---

(١) منه - لا (٢) كذا - فى قط ولا - وفى - كو - غير مستقل وهو الصواب - ح

(٣) لا - مفهوم الدار

انسان له صفة نسبة (١) الى شيء هو الدار يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذه مفهومة عند من تأمل قليلا ويتثبت فى تأمله لا كمن فهم التركيب تأليفا ورد على ارسطوطاليس فى قوله بان عبدالله وعبد شمس من المركبات بان بين انهما ليسا من المؤلفات واتعب نفسه فى ما لا اختلاف فيه وهو انهما ليسا من المؤلفات وذلك لم يقل وانما قيل انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطوطاليس قال ذلك فى الاسماء دون غيرها لان هذا التركيب انما يكون فى الاسماء ولا يكون فى الكلم ولا فى الحروف فان الاسم يركب من اسمين كعبدالله و(عبد شمس - ٢) ومن اسم وكلمة مثل تأبط شرا ولا تركب الكلمة من كلمتين ولا من اسم وكلمة وكذلك الحرف ولا فى لغة من اللغات واما التأليف فانه يكون فى جميعها بل بين جميعها ومن قال ان عبدالله لفظ مؤلف فقد جعله الفاظا لا لفظة فان التأليف انما يكون بين اشياء ولا يلزم منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للمتحد من اشياء ولا يليق ان يقال لفظة مؤلفة بل مركبة وانما يقال الفاظ مؤلفة ولفظ مؤلف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع قوله على واحد ولا على كثير فاللفظ المؤلف ويعرف بالقول فمنه ما تأليفه تأليف يشتمل عليه فى المفهوم وحده يصح ان يدل عليها بلفظة واحدة فى المسموع كقولنا الحيوان الناطق المائت فان هذا يشتمل عليه فى المفهوم وحده هى الانسانية ويدل عليها بلفظة واحدة وهى قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك كقولنا الانسان حيوان فانه لا اتحاد له فى مفهومه ولا فى مسموعه .

وقيل ان كل محاورة لفظية فهى لغرض هو اما طلب من القائل او اعطاء والطلب على ماصنف اما طلب قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسئلة واستعلاما وطلب الفعل فهو كالامر والالتماس والتضرع والاعطاء باللفظ هو الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون صادقا او كاذبا وذلك مما لا يلزم اللفظ المفرد ولا ما فى قوته من المؤلف فان القائل انسان او حيوان ناطق مائت ما لم يضف اليه غيره اضمارا او تصريحا لم يصدق ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا

(١) لا - نسبته (٢) ليس فى قط .

جازما فهذه اصناف ما يدخل فى المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهى المسماة اقوالا وما لم تتضمنه هذه القسمة من اللفظ المؤلف كالالفاظ المقولة للتمنى كقول قائل ياليتنى عالم وللتعجب كقوله ما احسن هذا فليس يدخل منها فى المحاورات والمفاوضات الاما كان المقصود به عند القائل الاخبار وان لم يكن فى صيغته الظاهرة ودلالته الاولى كذلك ففى هذا القدر كفاية بحسب مايقتضيه هذا الموضع من الكلام فى الالفاظ .

الفصل الثالث

فى المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان

ولان الانسان فى مبدأ نظره قد لايشعر بفرق فيما يدركه بين متصورات ذهنه وبين موجودات الاعيان فلذلك تكون الاسماء لها عنده مشتركة ودلالته عليها بالالفاظ دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيدا او صورة الانسان انسانا والاسماء بالحقيقة عند كل مسم انما هى لمتصورات ذهنه وبوساطتها هى عنده للموجودات حتى انه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل فى ذهنه منه حقيقة صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما تصور فى ذهنه لا بالاسم الموضوع لحقيقته وكذلك اذا تمثل فى ذهنه من الكثيرين صورة واحدة سماهم باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمرو وخالد انسانا وكل واحد من الفرس والانسان حيوانا .

فاذا قيل ان كذا هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشىء المسمى بزيد هو الشىء المسمى بانسان بل الشىء الذى معناه فى الذهن هو المعنى المسمى بزيد معناه فى الذهن المعنى المسمى بانسان والمقول كمعنى الانسان يسمى محمولا والمقول عليه كزيد يسمى موضوعا والقول الذى بمعنى المصدر لا الذى هو لفظ مؤلف يسمى حملا والمعنى المحمول فقد يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع هو المحمول كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطأة لان المحمول هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ مؤلف من اسمه ومن لفظ نسبة يقال

يقال بها لانها صورة حالة منسوبة الى الشيء بانها له وفيه لاصورة ذاته كما يحمل البياض على زيد فيقال زيد ابيض اوذوبياض وناطق اوذونطق والحمل بالحقيقة هواضافة المعنى المحمول الى موضوع، واعتباره بقياسه عندالذهن وذلك ممكن لكل شيء بقياس كل شيء اعنى ان كل معنى ذهنى قديمكن الذهن اعتباره بقياس كلما يقدرموضوعا (فيكون - ١) فى اعتباره ممكنا ان يحمل عليه وان لا يحمل من حيث هذا متصور ذهنى وهذا موضوع اعنى مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه الاضافة والاعتبار التقديرى حملا وان كان بالحقيقة جواز الحمل وامكانه عند الذهن .

ثم ان التأمل والحكم العقلى ان اخرج هذا الجواز الى الوجوب اعنى ان اوجب فيما قدرحمله الحمل بالحقيقة سمى ذلك حملا بالايجاب وذلك هوالحكم بوجود شيء لشيء كالكاتب لزيد فى قولنا زيد كاتب وان اخرج ذلك الجواز الى المنع اعنى ان منع من حمل ماقدرحمله سمى ذلك حملا بالسلب وذلك هوالحكم بلاوجود شيء لشيء كالكاتب لعمرو فى قولنا عمرو ليس بكاتب والحمل الحقيقى هو الذى بالايجاب واما الذى بالسلب فليس بحمل بل هوبالحقيقة رفع الحمل ومنعه وانما سمى حملا بالمجاز من جهة الاضافة المقدرة على ماقيل ومن اجل الجواز الذهنى الاول فالحمل مقول عليهما باشتراك الاسم لا قولا بمعنى واحد وكذلك الحمل الايجابى اذا قيل على ما يحمل بذاته ولفظه بانه هو كالانسان على زيد وعلى ما يحمل بنسبة واشتقاق لفظ مؤلف من لفظه ولفظ النسبة كالابيض والاسود على زيد انما تقال باشتراك الاسم ايضا لاقولا بمعنى واحد - فالحمل انما هو قول لفظ بمعناه على على الموضوع الواحدا وعلى الموضوعات الكثيرة .

وكل لفظ يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين كالانسان المقول بمفهومه على زيد وعمرو ويسمى كليا وكل لفظ لا يصح فيه ان يقال بمفهومه على اكثر من واحد كزيد اوعمرو ويسمى جزئيا فان الدال بلفظة زيد فى مفاوضته انما يدل بها على ذات زيد الذى هو شخص واحد معين لاعلى كل مسمى بزيد وذات زيد

---

(١) كذا فى قط وكو - وليس فى - لا .

وهويته لايجوز ان تتصور له ولآخر غيره والكلية بالحقيقة واولا للمعنى وللفظ من اجاء وكذلك الجزئية .

والكلى فاما ان يقال على ما هو كلى له بمعنى مقوم له حتى يكون هو حقيقته كالانسان لزيد اوداخل فى حقيقته دخول الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لايكون قوله عليه كذلك بل انما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا والذاتى فمنه مايصلح لان يقال فى جواب ما هو كالحيوان لصالح لذلك فى جواب السائل عن الانسان والفرس بما هو وانما صلوحه لذلك لان المجيب به يكون قدوفى السائل كمال المعنى الذاتى المشترك لهويتهما لا كالحساس الذى لواجاب به لقد كان انما يدل على بعض الهوية الذاتية المشتركة لهما فانهما يشتركان فى سائر مابه الحيوان حيوان وذلك هوبالجسم وذى النفس والحساس والمتحرك بالارادة والمغتذى والمجيب بواحد منها لايكون قدوفى جواب سائله وكالانسان لزيد وعمرو ولا كالناطق لمثل ذلك ايضا ومنه مالايصلح لذلك كما قيل فى الحساس والناطق -

والكليات المقولة فى جواب ماهو قد يقال اكثر من واحد منها على اشياء واحدة باعيانها وتختلف تلك المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان والانسان المقولة على زيد وعمرو وخالد فان الانسان يقال عليها فى جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك لكن قولا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرها والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانه انما يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الانسان .

فالكلى الاعم من الكليين المقولين فى جواب ماهو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول كلى يقال على الاشخاص فى جواب ماهو يسمى نوعا ايضا لا باعتبار (١) انه اخص من كلى آخر مقول عليه فى جواب ما هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا وبغير واسطة والمقول على انواع

كثيرة

(١) لا - لاباعتباره .

كثيرة فى جواب ما هو يسمى جنسا وكأن النوع الذى بهذا المعنى اول نوع مقول على الاشخاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان ذلك آخر تلك ونوعها وهذا اول هذه وجنسها .

واما الكلى الذى لايقال فى جواب ماهو من الذاتيات فانما لايقال لانه لايوفى حقيقة الهوية المطلوبة فى سؤال ما هو لكنه لذاتيته لامحالة من متممات الحقيقة ومما يدخل فى كمال الماهية فهو وان لم يقل فى جواب ما هو حتى لايصلح ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل فى الجواب فان الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمرو وخالد فى جواب ماهو حتى اذا سئل عن احدهم بماهو قيل ناطق فانه يدخل فى الجواب حتى يقال حيوان ناطق الا ان الانواع تفضل بخصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان بالناطق والفرس بالصاهل وهى تميز الانواع المشتركة فى طبيعة الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك فى جواب اى شيء هو اعنى اى شيء هو النوع من جنسه كقولنا فى الانسان اى حيوان هو فيقال ناطق والفرس فيقال صاهل فكل ذاتى(١) لايقال فى جواب ماهو فانه يقال فى جواب اى شيء هو وذلك ان الذاتى اما ان يكون هو النوع واما ان يكون مايشتمل عليه يتضمنه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتى وما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذى به شارك غيره من الانواع والفصل الذى به يتميز عن غيره مما يشاركه فى الجنس من الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت فى جواب ماهو والفصل هو المقول فى جواب اى شيء هو فكل ذاتى اما مقول فى جواب ما هو واما مقول فى جواب اى شيء هو فكل ذاتى هو اما نوع لما هو ذاتى له واما جنس واما فصل .

والعرضى ايضا ينقسم الى ما يختص عروضه بنوع دون غيره كالضاحك للانسان دون غيره من الحيوان ويسمى خاصة او عرضا خاصا والى ما يشارك النوع فيه غيره ويسمى عرضا وعرضيا عاما .

---

(١) لا - ذا -

فقد تحصل من ذلك ان كل كلي فاما ان يكون ذاتيا لما هو كلي له واما عرضيا وكل ذاتي فاما مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه مما هو مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع لجنسه اعني لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل الذي يتميز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويتخصص عن عموم الاعم والعرضي فاما الاعم من الكلي الذي هو عرضي له ويسمى عرضا عاما واما الذي يختص به ولا يكون لغيره وهو الخاصة فكل كلي لما هو كلي له هو اما نوع واما جنس واما فصل واما خاصـة واما عرض عام وليس وصف كلي سوى هذه الخمس .

وقد يقسم العرضي بحسب عرض ستعلمه الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للارض والخفة للنار وتسمى اعراضا ذاتية (١) لانها عرضت للشيء بذاته ومن ذاته فيكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي وبزيادة قريبة في الاصطلاح وهي قولنا عرض ذاتي لا ذاتيا مطلقا ولا وصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للماء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحرارة للماء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس ويسمى امثالها لواحق خارجية (٢) وعوارض غريبة .

الفصل الرابع

في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة (وهي الحدود والرسوم - ٣) واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من محمولين مقولين في جواب ما هو وبانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية واما النوع فبانه المحمول

---

(١) في هامش قط - الذاتي اما الماخوذ في حد الشيء وهو ما قيل اولا واما يؤخذ الشيء في حده وهو هذا الاخير كالفطسة يؤخذ الانف في حدها فيقال تقعير الانف

(٢) كو - خارجه (٣) ليس في كو ولا -

الاخص من محمولين مقولين فى جواب ما هو وبانه واحد من كليات يعمها جنس واحد ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر وهو كل معقول لا تتمايز آحاده باوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على كثيرين لا تختلف اوصافهم الذاتية فى جواب ماهو فيكون المقول فى جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالاوصاف الذاتية وهو الجنس واما على مالا تختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع فيكون للنوع مفهومان احدهما بالاضافة الى مافوقه وهو الجنس والآخر لا تعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ماتحته وهى اشخاصه التى لا تختلف بالاوصاف الذاتية والاول قديعود باعتبار ما تحته جنسا اذتكون تحته انواع تختلف اوصافها الذاتية فيكون نوعا وجنسا اما نوعيته فبقياسه الى مافوقه وهوالجنس واما جنسيته فبقياسه الى ماتحته وهى الانواع فهونوع لجنس وجنس لانواع والآخر لا يكون الا نوعا فقط اذ نوعيته كانت بقياس ما تحته وقد يتفق المعنيان فى طبيعة واحدة كالفرس مثلا الذى هونوع بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا باضافته الى اشخاصه اذلا يختلف بأوصاف ذاتية وقد لا يتفقان فى طبيعة اخرى كالحيوان الذى هو نوع بقياسه الى ما فوقه وهوذ والنفس ولايكون نوعا بقياسه الى ما تحته اذهى انواع وتختلف بأوصاف ذاتية وكذلك قد يجوز ان يكون نوعا بهذا المعنى الثانى ولا يكون نوعا مضافا وان كان على الاكثر لايكون نوعا بالمعنى الثانى الاوهونوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموجودات والنظر ههنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق فى الموجودات (١) اولم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثانى ان يكون له نوعية بالمعنى المضاف سمى نوع الانواع ونوعا اخيرا وذلك ان الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتقاء فى مرتبة العموم الى الجنس الذى لا يكون معمو ما من غيره سمى جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا لجنس يعمه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ما تحته كما قيل واذا انتهى الى النوع الذى لا انواع اخرى تحته سمى نوع الانواع وليس يلزم فى هذا النوع

(١) كو - الوجود

الاخيران تكون تحته اشخاص لامحالة متكثرة فى الوجود فانه قدقيل انا لا نعتبر فيما (نقرره - ١) الآن الوجود وان الكلى بحسب هـذا الوضع يكون كليا وان لم يكن منه فى الوجود واحد ولا كثير وذلك انه وضع فى تعريفه انه اللفظ الذى يصح فيه ان يحمـل بمعناه الواحد عـلى كثيرين فكان شرطه الصحة والجواز لا الوجود والحصول واما فى الوجود فقد يكون منـه واحد لا غير كالشمس ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظا كليا لانه يصح قولهما عـلى كثيرين ولا يمتنع اذ لو وجد شموس كثيرة لسمى كل واحد منها بذلك الاسم معينا (٢) به ذلك المعنى فالمانع انه لم يوجد لا ان القول لم يصح كزيد الذى لم يصح قوله بمعناه على كثرة كما قيل وقد لا يكون منه فى الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التى لم يوجد منها فى الوجود واحد ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلى ايضا لانه لو وجد منه كثرة لقيل لفظه بمعناه على كل واحد منها ولم يكن فى الذهن ممتنعا كاللفظ الجزئى ومعناه وقد لا يكون واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كحائط من ذهب وبيت من نحاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان فى المواد الممـكنة وقد يكون فى الوجود منه كثير كاشخاص الناس فعلى هذا يجب ان يعلم معنى الكلى فى جميع اصنافه ويعلم ايضا ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية بقياس ما هى كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسا لكل شئ بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما علمت ويكون لاشياء عرضا كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة للجسم وكذلك فى غيره على هذا النحو .

واما الفصل فانه يعرف بانه الكلى الذاتى المقول فى جواب ايما هو واى شئ هو وبانه الذاتى الذى به تختلف الانواع التى جنسها واحد واذ الفصل فصل للنوع والنوع فقد يكون جنسا وقد لا يكون فكذلك الفصل يكون للاجناس التى لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث هى انواع لا من حيث هى اجناس فهو لا

---

(١) كو ولا - نقدره (٢) كذا فى لا وكو - وفى قط مهمل ولعله معنيا - ح . محالة

محالة للنوع المضاف وذاتى له من حيث هونوع سواء كان جنسا اولم يكن - واما النوع الذى بالمعنى الآخر فليس الفصل بذاتى له ولاهوله لامحالة فى الاعتبار العقلى سواء اتفق كذلك فى الوجود اولم يتفق فان معقوليته تتم بان ما هوكلى له لايختلف باوصاف ذاتية سواء كان له جنس اولم يكن واذا لم يلزم ان يكون له جنس فلا يلزم ان يكون له فصل فان العقل لا يلزم ان يكون فوق كل عام آخر اعم منه ولا يمنع ان يكون عام هواول لا عام فوقه وليس تحته فى مرتبة الخصوص سوى الاشخاص فقط ولايغلط فى ذلك اعتبار الوجود وايضا فان الفصل انما هو فصل للشىء الذى هو له بالقياس الى ماليس هوله اذيقع به التميز والخلاف بين ماهوله وبين ما ليس هوله سواء كان ذلك الشئ الذى ليس هوله كل شئ حتى يكون تميزه عن جميع الاشياء كالضاحك للانسان اوكالاحراق للنار اوكان ذلك الذى ليس هوله انما هوله لبعض الاشياء كالبياض للققنس(١) دون الغراب وسواء كان ذاتيا لماهوله اوعرضيا ولكن المقصود فيما وضع ههنا هو الذاتى دون العرضى ولكن ليس من شرطه ان يكون فصلا بالقياس الى كل شئ وعلى الاطلاق بحسب ما وضع ههنا بل المعنى النوعى يتميز عن كل شئ ولايمتنع ان يكون تميزه عن بعض الاشياء بجنسه وعن بعضها بفصله ويتم تميزه الذى على الاطلاق بجنسه وفصله جميعا اذ ليس ماقيل من ان الجنس لايميز ولايدخل فى جواب الاى على وجهه فانه لو فرضنا الى مايتحقق الحال فيه فى الوجود الذى لايعتبره ههنا ان الانسان ناطق وهومع ذلك حيوان اى مغتذنام حساس والملك ناطق لكن ليس بحيوان لانه ليس بمغتذ ولا نام ثم الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان ليس بناطق والحيوان جنس لهما اعنى الفرس والانسان والناطق فصلهما يميز احدهما عن الآخر بانه لاحدهما وليس للآخر حتى كان الانسان يشارك الفرس بجنسه الذى هو الحيوان ويتميز عنه بفصله الذى هو الناطق ويشارك الملك بفصله الذى هو الناطق وينفصل عنه بجنسه الذى

---

(١) كذا فى جميع الاصول هنا وفيما يأتى وصوابه القفنس كعملس وهو طائر عظيم لمنقاده اربعون ثقبا اه حياة الحيوان وتاج ح .

هو الحيوان لقد كان مما لا وجه لرد مثله الا ان يسمى الذاتى المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا والذاتى المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا للانسان والملك يقال عليهما فى جواب ماهو لانه ذاتى مشترك لهما والحيوان فصلا يميز احدهما عن الآخر فلا يتناقض القول فيه ويستمر ان يقال الجنس فى جواب ماهو والفصل فى جواب اى شئ هو وايما هو ولا يكون الفصل من حيث هو فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث يقال فى جواب اى شئ ويميز احد شيئين عن آخر لا يكون جنسا لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا لشيئين لا يكون فصلا ذاتيا مميزا لاحدهما عن الآخر وذلك جائز لمن عناه وقد قال ذلك قوم .

وطول بعض اهل النظر فى مناقضاتهم ولو واطأهم على وضعهم وفهم قصدهم لاستراح من اشكال عرض له فى غيره لما اراد ان يميز القول فى جواب ماهو عن المقول فى جواب اى شىء هو ولم يتأت له ذلك ولم يستمر اذ كان انما يستمر بحسب الاضافة وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن تبيين ان الفصل الذاتى لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا يفعله ولو بين لكان بيانه بحسب ما فى الوجود وههنا لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك بحسب ما وضع غير ممتنع فى التصور لان كل واحد من الجنس والفصل وصف ذاتى لماهوله وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعة الجنس بطبيعة فصل آخر ليحدث منهما نوع آخر كذلك لا يمتنع بل يصح ان تقترن طبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس آخر ليحدث منهما نوع آخر وسيأتى بعد هذا كلام مستوفى فى الفصول يعلم منه الحقيقة فى ذلك وغيره ويعلم ما فى اغفاله .

وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتمييزه ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تمييزها لكن يجعلون ذلك خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلا منهما فصل وخاصة لكن فصل ذاتى وخاصة ذاتية وفصل عرضى وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذه تخص وتفصل ولا فرق بينهما الا بالذاتية والعرضية

والعرضية .

واما الخاصة فانها تعرف بانها الكلى العرضى المقول على كلى واحد وقدوضعت ههنا كذلك والا فهى خاصة باعتبار كونها لواحد سواء كانت ذاتية او عرضية سواء كانت لواحد شخصى كالكون لا من اب وام لآدم اولواحد كلى كالضحك للانسان والتنفس للحيوان سواء كان ذلك الكلى نوعا اخيرا او جنسا عاليا او متوسطا سواء خصه على الاطلاق كالضحك (١) للانسان او بالقياس الى بعض الاشياء مما ليست له كذى الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان ماش لا بالقياس الى الطائر وفى هذا الموضع ايضا لا يعتبر فيها كونها فى كل وقت لما هى خاصة له كبادى البشرة للانسان اوكونها له وقتا دون غيره كالشيب والشباب والمرد واللحية ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلى كالضاحك للانسان او لبعضها دون بعض كالنبوة (١) لبعض اشخاص الناس .

واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلى العرضى المقول على اكثر من نوع واحد وقد يمثل على الجنس بالحيوان للانسان والفرس وعلى النوع المضاف الى الجنس به كذى النفس وبالانسان للحيوان وعلى النوع الاخير بالانسان لاشخاصه اذ كان اشخاص الناس لايختلفون عندهم باوصاف ذاتية وعلى الفصل بالناطق والنطق للانسان وعلى الخاصة بالضحك والضاحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض والبياض للانسان .

وانكر بعض اهل النظر على من تمثل على ذلك بالبياض وقال ذلك عرض وهذا وصف عرضى وذلك لايحمل على الاشياء بانها هو فانه لا يقال الانسان بياض ويقال ابيض وهذا يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل الاكبار وقال البياض عرض والابيض عرضى والعرضى قد يكون جوهرا كالابيض فانه يقال على الجوهر الذى هوالانسان بانه هو والعرض لايكون جوهرا واعتبار ذلك من لطائف الانظار وذلك ان القائل الانسان ابيض فموقع قوله موقع قول من قال ان الانسان ذو بياض او الانسان له بياض وليس نظيره فى الحمل الانسان

---

(١) قط - كالضاحك (١) لا - البنوة .

جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته و البياض يضاف اليه بنسبته و اذا قيل ابيض فمعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة هو المحمول ولفظة ذو فمعناها النسبة التى بها الحمل وجعل بدل اللفظتين لفظة و احدة تدل عليهما بطريق التركيب كما قيل اولا من احوال الاسماء المشتقة فالمحمول بالحقيقة هو البياض والابيض فهو افظ يدل على المحمول والنسبة التى بها الحمل فلفظة ابيض لا تدل على معنى واحد يحمل بل تدل على المحمول وما به الحمل وهو حرف النسبة لاغير ذلك فمن تمثل على هذا المحمول بالبياض للانسان لم يخطىء ولافرق بين الابيض وذى البياض الا فى اللفظ المسموع لا فى المعنى المفهوم والمحمول فيهما هو البياض لا غير والابيض ليس مفهومه شيئا هو جوهر بل مفهومه عرض ونسبة له لكنها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر جوهرا فلتفهم هذه الدقيقة .

واما ان العرضى لا يلزم ان يكون ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضى كما ان العرض للجوهر عرضى والمال عرضى لذى المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل عرضى وصفا لما هو عرضى له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر يوصف بالجوهر ويشتق له منه الاسم فيقال رجل ذو مال ومتمول وذواولاد (١) .

الفصل الخامس

فى تتبع ما قيل فى الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

قد وضع بعض المتميزين من اهل النظر فى كتبه فى المنطق مفهوم لفظ الذاتى والعرضى المقابل له وقال الذاتى هو الوصف الذى اذا فهمته واخطرته ببالك ثم فهمت الموصوف به واخطرته ببالك معه لم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت فى ذهنك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف لا ولاتجدا مكان تصور الموصوف الابعد تقدمك بتصور الوصف له بل تجد رفع الوصف يقتضى رفع الموصوف كالحيوان للانسان والشكل للمثلث وكل ما لم تكن هذه حاله فهو عرضى

(١) لا - ووالدا .

عرضى سواء كان ملازما للشىء حتى لايرتفع عنه تصورا ولا وجودا كمساواة الزوايا لقائمتين فى المثلث اولازما فى الوجود دون التصور كالسواد لشخص خلق لونا له بعد ان لايكون تصوره واجب التقدم على التصور الموصوف ورفعه واجب التقدم على رفعه فانه لو كان وصف لايرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس تقديم رفعه يستتبع رفع الموصوف لقد كان يكون عرضيا كالزوج للاثنين .

ثم قال فى موضع آخر ان الذاتى هو الذى تقوم ذات الموصوف به كالشكل للمثلث بل وكالحيوان وكالناطق كل منهما للانسان ثم صنف الكليات الذاتية الى الاجناس والانواع والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب اليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه اذا كانت الالفاظ الذاتية هى الاجناس والانواع والفصول ومفهوم الذاتى انما هو معنى نسبي والمنسوب انما ينتسب الى غيره لا الى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس والفصل اذا فهمت بالقياس الى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتيا للنوع فذاتية النوع تفهم بالقياس الى ماذا فان النوع ليس ذاتيا لهما ولا لاحدهما اعنى لا للجنس ولا للفصل فان فهمت ذاتيته بالقياس الى الاشخاص حتى يفهم الانسان ذاتيا لزيد فلايخلوا اما ان يكون الانسان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتى لنفسه اوذاتيا له من حيث هو زيد المتشخص باعراضه وخواصه التى لايكون ذلك الشخص الابها فتكون (ايضا - ١) تلك الخواص والاعراض ذاتية كالانسانية له فى انه لايكون ذلك الشخص الابها ولايكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بانسانيته فلا يكون قوله عليه فى جواب ماهو موفيا من حيث هو ذلك الشخص وان كان من حيث الانسانية موفيا فتجرى له حينئذ الانسانية مجرى الجنس وتجرى الاعراض والخواص له مجرى الفصول فحينئذ لايوجد النوع الذى به يوفى جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتيا فهذا محصول الشك على تمامه .

ثم عاد بعد ذلك بحل اعتراضه فقال ان لفظ الذاتى وان كان بحسب الاصطلاح اللغوى يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبى فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح

---

(١) من قط .

الى ذلك وانما نريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التى قدمنا ذكرها يريد بذلك انه الذى متى اخطر بالبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا واوجب رفعه رفعه ·

وهذا كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره لاجل النسبة ثم عاد الآن لا يبريه منها وانما قال انه الذى حاله عند الموصوف به مع اخطارهما بالبال حال كذا فلم يفهمه الا منسوبا ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذى هو الشخص فلم يكن ذاتيا الا للشخص ويلزم هذه النسبة التى انتقل اليها ما لزم الاولى بعينه فانه يسأل عن الموصوف به كما يسأل عن المنسوب اليه ويقال الموصوف بالانسان (ما هو – ١) مما هو يستثبت فى الذهن ويخطر بالبال معه الا الاشخاص والشخص الموصوف به وصفا يوجب الذاتية أهو زيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتى للانسان او من حيث هو زيد المتشخص بخواصه واعراضه فهى ايضا كما قيل ذاتية له يوجب رفعها رفعه من حيث هو زيد كما اوجب ذلك رفع الانسان ويتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب عنه ·

واما الثانى فلانه كيف يؤمل انه يبرئ الذاتى الكلى من النسبة لو تبرأ على زعمه ومعقول جنسه وهو الكلى لا يفهم الا منسوبا فان الكلى لا يعقل الا لما هو مقول عليه من الكثرة الوجودية اوجائز القول عليه من الكثرة الوهمية ·

ثم قال فى موضع آخر ان الفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتيا للمركب منه ومن الجنس فان كل عرضى هذا شأنه لأنه ذاتى للمؤلف منه مع اى شيء اتفق فكانت تكون اذا الخواص العرضية فصولا فأن الضاحك ذاتى للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والبياض ذاتى للجسم الابيض من جهة ما هو ابيض بل الفصل ذاتى لطبيعة الجنس المخصوصة بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير هى ما هى بالفعل لوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول واللون الموجود فى السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد

فهكذا

(١) قط من ·

فهكذا ينبغى ان تفهم ذاتية الفصل هذا نص كلامه .

وفيه عجب اكثر من الاول فقوله طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى يمنع ذاتية الفصل للمطلقة ويوجبها للمخصوصة كيف يتصور او كيف يقوله وهو القائل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هى تلك الطبيعة غير اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعة الجنس كالحيوان مثلا انما تصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا وانما هو خاص لانه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان البياض ذاتيا للجسم الابيض وفيه ما هرب منه او يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله فى اللون والسواد ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتى للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتى فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا مغالطة بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كالناطق مثلا .

وان عنى بذلك انه ذاتى للحيوان الموجود فليس بسديد ايضا فان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع .

واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو ولو كان صحيحا مما لا ينتفع به فانه لم يعن بالذاتى ما لابد منه فى وجود الشيء او فى ثبات ذاته وقوام وجوده وانما عنى به ما لا بد منه فى تصور الشيء وقوام ماهيته فى الذهن وذلك هو قوله انه متى رفع فى الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك ان تتصوره مسلوبا عنه وهذا مستحيل فى الناطق للحيوان الا ان يعنى بالذاتى هاهنا ما اشار اليه من تقرير الوجود وتثبيت الذات فيكون معناه غير ما قررا ولا ويصير

الذاتى اسما مشتركا وهو فلم يقل هذا ولو ترك الذاتى بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك الاول كل فى موضعه .

والذى ينبغى ان يعرف ههنا من مفهوم اللفظ الذاتى انه بحسب المفهوم اللغوى لفظ نسبى لا محالة تنسب الصفات المسميات به الى الذوات الموصوفة بها فلذلك لا يتخصص بصنف معين منها بل يحتمل التوسع والعموم اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما قريبة اوبعيدة لكنه يكون بالذى نسبته اليها اقرب واحق واولى وبالذى نسبته اليها ابعد اقل استحقاقا فلذلك يصح قوله على معقول ذات الشىء حتى يكون صفة الشىء العقلية الذهنية ذاتية له كحقيقة الانسان للانسان الذى هو زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجودة الاترى انا نقول ان معقول الشمس كلى لصحة قوله على شموس كثيرة لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجودة يصح قولها على شموس كثيرة لو كانت اذ لا تكون هى بعينها تلك الشموس ويصح قوله على الداخل فى حقيقة الشىء دخول الجزء كالحيوان او الناطق للانسان ويصح ايضا قوله على الاعراض الموجودة فى ذات الشىء عن ذاته لا عن شىء خارج عن ذاته فيقال لها اعراض ذاتية كالثقل فى الارض والخفة فى النار ويصح ايضا قوله على الصفات التى توجد للشىء من حيث هو ذلك الشىء لا لما هو اعم منه من حيث هو اعم ولا لما هو اخص منه من حيث هو اخص كمساواة الزوايا من المثلث لقائمتين فانه له بما هو مثلث لا للشكل من حيث هو شكل ولا لمتساوى الساقين من المثلثات من حيث هو متساوى الساقين فاذا اضيف لفظ الذاتى الى صفة ليميزها عن صفة اخرى فانما يميزها بقرب نسبتها الى ذات الشىء دون الاخرى وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ مما يتخصص ببعض هذه الاوصاف دون بعض وان كان ببعضها احرى كما هو بمعقول ذات الشىء احق منه بجزء معقول ذاته وكذلك العرضى يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتى فيقال لكل ماليس بذاتى بوجه ما من حيث هو غير ذاتى بذلك الوجه انه عرضى فلذلك تكون صفة ما لشىء ذاتية

بوجه

بوجه ما وبحسب مفهوم وعرضية بوجه آخر وعلى ذلك يقال فى الصفة المقررة لانية ذاتية لانها اقرب نسبة الى الذات من الاعراض اللاحقة فى الوجود وتلك لعلها التى عنيت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالناطق للحيوان الذى اتصف به لا لطبيعة الحيوان المطلق كما قيل وهذا المفهوم ابعد فى لفظ الذاتى من غيره وكانه بلفظ المقوم اولى وكذلك وجد بل اكثر ما يوجد فى مفاوضات المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا فى تعليم ذلك الى هذا التفصيل .

ومعنى هذا التقرير والتقويم هو ان معقول الجنس لا يتحقق موجودا لخالص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذى لا يصح وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبحيز محدود لا يجب له احدها بجسمية وما لم يجب له لا يصح وجوده وانما توجبها له صفة زائدة على الجسيمة فتلك الصفة هى التى صححت للجسمية وجودا وقررت لها انية فتلك من حيث ميزت جسما اتصف بها عن غيره فصل وان شاركها فى ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المخصوص والحيز المخصوص ويتميز عنها بانها اول مخصص عن العموم ومقرر للوجود فهى اصل فى ذلك وما عداها تابع وهى التى نسميها فى العلوم صورة للهيولى فهى فصل مقوم وغيرها من ذلك خواص فان معنى الخاصية ما عرض للنوع دون غيره اى بعد تنوعه بما ينوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس كالصاهل مثلا ان كان فهذه الاوصاف هى الفصول المنوعة للاجناس وبها تتم حقائق الانواع ونسبتها الى الانواع فى المعقول نسبة جزء كل معنى الى تمام ماهيته فلا يخاف فى ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشىء من حيث هو ذلك الشىء واما نسبتها الى الاجناس فمخالفة لنسبة تلك الى الموضوعات فى الوجود فان البياض لا يقوم موضوعه اى لا يقرر لموضوعه انية كما قررت هذه ولذلك قيل فى الفصول المقومة انها لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم وجودها بفصل فاوجدلها ووجدت به الاعلى حد من طبيعته فما زاد عليه باشتداده ان كان

فغير داخل فى تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما نقص عنه فليس هو الذى وجدت به الطبيعة .

فان كان النقصان بعد الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان فهو بذلك الحد من النقصان كاف فى قوام الوجود وما نقص منه زائد على الكفاية وان لم يبق معه الوجود فليس بفصل وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقة للشىء فى وجوده ولا مدخل لها فى تقرير وجوده فيشتد ويضعف وموضوعها متقرر الوجود محفوظ بما يحفظه فان علة الوجود حافظة للوجود لا محالة .

مثال ذلك ان الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقة التى فى الطفل الصغير وهى على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة من بعد كنار تشتد فلا مدخل لتلك الزيادة فى تقرير الأنية اذا تقررت الانية قبلها وكذلك فى جانب النقصان ان كانت تنقص والانية متقررة فلم يكن لما نقص مدخل فى تقريرها والا بطلت بزواله وسيزداد هذا بيانا ويزداد له تحقيقا عند الكلام عليه فى موجودات الاشياء وفى كل شىء بحسبه فهذه هى الفصول المقومة للانواع على ما ذهبوا اليه ان كان لما اشترطوه فيها من الفرق فائدة فى العلوم وحقيقة فى الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم الذى قرره هذا الفاضل فى فواتح كتبه وان كان اليه يذهب فى انظاره فى الفصول المقومة وبحسبه يصح حل شكه الثانى على ما حله .

واما الشك الاول فقد عرفت فساد ما قاله فى حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل فان الانسان ذاتى لما هو له كلى وهو كلى لزيد وعمرو فهو ذاتى لزيد وعمرو ولا يفسده ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتى لنفسه فان زيدا لو لم يكن له صفة تزيد على الانسانية لم يلزم بذلك ان يكون الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان الموضوع لان احدهما ذهنى والآخر وجودى وقد يكونان ذهنيين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع هذا ان قيل انه ذاتى له من حيث هو انسان فان

معقول الشمس ومحصولها الذهنى ذاتى لعينها الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هى ذاتية الحيوان للانسان اى من حيث هو جزء حقيقته واما ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان موجود فذلك ايضا حق فان الانسان ذاتى للانسان الموجود وجزء معقوله وان كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق ايضا فان الذى يعرف زيدا انما يعرف انسانا بهيئة كذا وصفة كذا .

فان قيل فى هذين القسمين ان الصفات العرضية ايضا تكون ذاتية اما فى الاول فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الانسان ذاتيا له .

قلنا ان ذلك حق مقبول لا شك مناقض فان الوجود للانسان الموجود من حيث هو موجود ذاتى وجزء المعقول واما فى الثانى فتكون الهيئات العرضية التى بها عرف زيد وسمى زيدا ذاتية له .

قلنا ان ذلك ايضا حق فانها اجزاء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هى معروفة ومسماة فان من عرف انسانا طويلا كاتبا فقد جعل كل واحد من الانسان والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه فبتفسير الذاتى على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك وصحت الوجوه على اختلافها .

الفصل السادس

فى تحقيق مابه الشىء هو ما هو وفى العلم والوجود وما يصلح ان يقال فى جواب ماهو

(فنقول - ١) اذا اعتبرنا بتأملنا اشخاص الموجودات كشخص انسان مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ماهو عليه مجموع اشياء كثيرة كالجسمية ومافيها من شكل ولون وحرارة وبرودة وما لها من اجزاء كعضو وروح وخلط الى غير ذلك مما لعلنا لا ندركه ادراكا اوليا كما يقال من قوى فعالة طبيعية وحيوانية ونفسانية محركة ومدركة ولهذه باسرها اشتراك جامع وجمع موحد ونقول لذلك الشخص انه هو ونقصده بالاشارة ونستثبته مع تنقله فى اشياء اخرى وتنقلها عليه كانتقاله من مكان الى مكان ومن زمان الى

(١) هذا من قط .

زمان فنحن اذا حققنا بحثنا تحققنا انا نعلم من هذا الشخص انه هو زيد مثلا وانه ذلك الموجود وانه ذلك الجسم[1] او انه ذلك الشكل (المشكل) -١- او انه ذلك الكاتب وان الذى به يكون ذلك الموجود قد تكفى فيه جسميته لانها الاصل والموضوع الاول كما يتبين فى العلوم بل وكما هو السابق الى الاذهان مالم يصرف عنه بصارف طار والذى به يكون ذلك الشكل انما يكفى فيه الجسمية مع مافيها من شكل بل انما يكون الشىء هو ما هو اعنى ذلك المسمى والموصوف باشياء معينة وما زاد عليها فغير داخل فى كونه ذلك الشىء .

مثاله ان الكرة المجسمة انما هى هى اعنى مجسما كريا بجسميتها وكريتها فقط وما زاد على ذلك من لون وقوام وغيرهما فهو عرضى لمفهوم الجسم الكرى وغير داخل فيما به هو ما هو بل لعل مانقول به لشخص ما انه هو على اختلاف الاحوال غير مابه يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير بقصده الى النفس التى سيتضح انها غير جسميته وغير المحسوس من سائر احواله ونقول نحن انه هو بجسمه او بحالة من احواله التى هو غير نفسه وسائر احوالها كما نقول فى الجثة الميتة ان هذا فلان اى هذا ذلك الشخص المعروف بكذا وكذا من احواله الجسمانية المحسوسة ونفسه التى اياها يقصد على الحقيقة بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص اعنى الجثة .

وذلك لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ويقول عن نفسه انا من حيث عرف وما عرفناه به غير مابه عرف نفسه فلذلك يبقى مابه عرفناه فنقول بحسبه انه هو ولا يكون الذى عرف نفسه به باقيا بل نحن نتحقق انا نقول هو هو لواحد بعينه بحسب ادراكين كدينار عرض علينا فتحفظنا صورته بعد استقصاء تأملها وتمام المعرفة بها ثم اعيد الينا بعينه مرة اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ذلك ايضا فى شئين متماثلين لا اختلاف بينهما فى حالة نعرفهما بها كدينار آخر نقش على سكة هذا كانتقاشه وكان على قدر سعته وبقدر وزنه وبكل صفة وحالة تأملناها (وعرفناها - ٢) له فقلنا حينئذ ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو .

---

(١) من قط (٢) ليس فى قط .

ونقول

ونقول ايضا ان هذا ليس هو هذا الواحد بعينه بحسب ادراكين ايضا كهذا الدينار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفرته اوامتحت صورته فقد كنا ربما قلنا حينئذ ان هذا ليس هو ذاك وهو بالحقيقة هو اى الاصل والجوهر الاول .

واما من يقول لنفسه انا فلا يعرض له ذلك اى لا يقول فى غيره انا ولو ماثله فى كل حال ولا يقول فى نفسه انى لست انا وان تبدلت عليه الاحوال اللهم الامجازا .

واما ما نقوله فى الغير وان كنا قد لا ننتهى فيه الى كنه الحقيقة فلكل ما نعنيه بقولنا هواوصاف هو بها عندنا ما هو كالكاتب فان للكاتب اوصافا هو بها ماهو من القوى الخيالية الفكرية المتصورة للكتابة المريدة لها والاعضاء الاداتية الفاعلة لها حتى اذا عدم من تلك الاوصاف واحد لم يبق هوما هو من حيث ما كان هو كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد تكون لتلك الاوصاف التى بها يكون الشىء هو ما هواسباب موجبة لها هى موجودة بوجودها كالخفة فى الجسم بالحرارة واللطافة والثقل بالبرودة والكثافة فالخفيف هو ما هواعنى خفيفا بالجسمية والخفة واعنى بالخفة طلب الحيز الاعلى حركة اليه وسكونا فيه وبالثقل كذلك فى الحيز الاسفل والشرط فى كونه هوما هو ليس الاالخفةوالجسمية لكن عدم الحرارة وان لم يكن هو بعينه زواله عن كونه هوما هواعنى خفيفا هو سبب لعدم ما به هو ما هواعنى لعدم خفته فكل واحد من الاوصاف التى بها الشىء هوما هو يسمى ذاتيا لمفهوم الذاتى الذى كان داخلا فى حقيقة الشىء دخول الجزء اى فى معناه المقصود به الذى هو به ماهو وجملتها تسمى ذاتية للشىء بمفهوم الذاتى الذى كان معقول ذات الشىء ومحصوله الذهنى كحقيقة الانسان للانسان والشمس لعين الشمس .

والتى قد ترافق هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى فى ذلك الشىءتسمى عرضية كل ذلك من حيث هوما هو كالكتابة فى الانسان هى من

حيث هو انسان و بحسب ذلك قيل ان الذاتى من اوصاف الشيء كل داخل فى ماهيته والعرضى ما لا مدخل له فيها واذا عنى بالذاتى كلما رفعه عن الشيء رفع كونه ماهو ورفع السبب دخل فى ذلك مع الاوصاف الداخلة فى الماهية ماعساه يرافقها (١) من اسبابها كالحرارة واللطافة اللتين رفعهما يرفع (٢) خفة الخفيف برفع السبب فان عنى بالرفع مارفعه يوجب ذلك ايجابا اوليا و بالذات لابواسطة لم يتعد الاوصاف الداخلة فى الماهية ايضا فان الموجب لان لايكون الخفيف خفيفا ايجابا اوليا وبغير واسطة هو رفع خفته لا (رفع ٣ -) حرارته الذى (٤) يوجب ذلك برفع الخفة المستقص مثل هذا فى التحقيق فكل غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط خفى الا ان الشيء من حيث هو ماهو فى التصور والفهم لا يفتقر فى الرفع والوضع الى غير الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة فى ماهيته كالمثلث الذى لايحتاج فى الذهن الى ان يكون هو ماهو الى اكثر من انه شكل تحيط به ثلثة خطوط مستقيمة والخفيف فى ان يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون جسما بل شيئا يطلب الحيز الاعلى بحركته اليه وسكونه فيه ولا يرتفع كونه هو ما هو الا برفعها اورفع شيء منها.

واما فى الوجود فقد يرفعه غير الداخلات فى ماهية من الاشياء التى هى اسبابها كما قيل فى الحرارة واللطافة فيكون الانسان بهذا الاعتبار ذاتيا للكاتب فى وجوده اعنى اذا فهم من الذاتى انه الذى رفعه برفع كون الشيء هو ما هو رفع السبب للمسبب وان لم يكن ذاتياله فى مفهومه.

واما المقول فى جواب ماهو فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده فى طلبه فانه قديسئل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما عنى وقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال فى جواب السائل عما هو الانسان بانه حيوان ناطق وعما هو الكاتب بانه ذو قوة يصدر عنها فعل الكتابة وقديسئل عن المسمى لا من حيث هو مسمى لكن من حيث هو احد الاشياء الموجودة فيكون جوابه بالاصل والجوهر

(١) لا - يرافقه (٢) قط - رفع (٣) من قط - (٤) لا - التى.

من ذلك المسمى الذى هو موجود دون مافيه من احوال ولواحق كما لو سأل ما هو عن الكاتب الذى انما هو شئ موجود بانه انسان من حيث هو شئ موجود لا من حيث هو كاتب فقيل فى جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير تسمية كما يسئل عن انسان ما فيقال ماهو هذا قصدا باشارة كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب اذا كان باتم معقولاته التى يصح ان تعقل له من حيث هو هو كما يجاب عن ذلك بانسان اوحيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص بالانسانية اذ لو كان كذلك لكان هو بعينه زيدا وعمرا وذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقه المعقولة من هويته وما بعدها مما ينفصل به شخص عن شخص فى هويته وحقيقته فاما غير معلوم ولا مستثبت اوغير منطوق به بعبارة ولا مدلول عليه باشارة .

وربما كان السؤال عنه بحسب علاقة واضافة كما يسئل عن محرك هذا البدن بما هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ربما قيل انه جوهر غير جسمانى فالمقول فى جواب ما هو يعتبر بحسب السائل وبحسب المجيب اما السائل فبحسب ماقصد استعلامه واما المجيب فبحسب مافهمه من موقع سؤال السائل وبحسب ما عرفه مما به يجيبه .

وبالجملة فكل سائل عن شئ فهو يعرفه من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال عنه ويجهله من جهات لاجلها افتقر الى الطلب والسؤال فكل سائل انما يوفى جوابه من المجيب اذا اجابه عما جهل لا عما علم وتترتب فى ذلك المعارف فى تمامها ونقصانها وعمومها وخصوصها كما سيأتى ذكره فيكون الجواب بحسبها صوابا وخطأ تاما وناقصا كما ربما سأل عن الانسان بما هو فقيل حيوان وكان صوابا وان لم يوف الحقيقة فى ملتمس الطالب بل ربما وفى ما عند المجيب اذ يكون حد معرفته واذا كان عنده معرفة ما فليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل يقول من ذلك حد معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا وكما ربما سأل عنه ايضا بما هو فقيل انه حادث او متوالد او متمدن او صانع الصنائع فلم يكن صوابا ولا موفيا اذ ليس هو الحقيقة المسؤول عنها ولا شئ منها من حيث انه غير الهوية المطلوبة

ولاشيء منها لكن ان اجيب عن ذلك بانه حيوان ناطق كان صوابا موفيا وفى ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس الاجناس مقولة فى جواب ما هو ولاشيء من الفصول يصلح لأن يكون جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطلوب السائل فقد تكون موفية لمعرفة القائل من جملة الحقيقة واما الفصول فانها لا توفى احدهما اما قصد السائل فلانها بعض الحقيقة المسؤول عنها واما معرفة المجيب فلان الفصل لايكون معروفا اولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا دونه فان المعرفة الاسبق هى الاكثر اشتراكا وهى التى يسمى محصولها جنسا وما به يتم ويتخصص يكون فصلا ولا يتخصص الشيء الا بعد عموم سابق على ما سيأتى فعلى هذا ينبغى ان يفهم اختلاف الحدود والقول فى جواب ماهو على الهوية الواحدة .

الفصل السابع

فى التصور والفهم والمعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر للاشياء الموجودة فى الاعيان صور فى الاذهان كأنها مثل واشباح يلحظها الانسان بذهنه واعيانها الموجودة غير ملحوظة وعليها يدل بالالفاظ اولا وبتوسطها تدل الالفاظ على موجودات الاعيان ثانيا كمعنى الفرس ومعنى الانسان بل كمعنى زيد وعمرو والذى اذا ذكر لفظه تمثل له فى الذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجودة حاضرة ملاحظة حتى اذا حضرت العين التى كان ذلك المتقرر مثالا وصورة لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن رأى شخصا دفعة ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهده دفعة اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهدة الاولى والثانية بل لم يكن سبيل لمن رأى شخصا واشخاصا من اشخاص الناس ان يرى شخصا آخر غيرهم فيعرفه بانه انسان وانما معرفته لذلك هى بان يجد المعرفة والصورة الاولى المقررة فى الذهن من الاول صورته وموافقة له ومعرفة الشخص المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هى ايضا بان توافق صورته التى

كانت

كانت تمثلت له فى الذهن اولا لما ادرك منه ثانيا وتمثل هذه الصورة فى الاذهان من مشاهدات الاعيان يسمى تصورا ومن مدلولات الالفاظ يسمى فهما وموافقتها بعد التمثل لمدركاتها يسمى معرفة والتصور لامحالة متقدم على المعرفة والفهم فان المخاطب بلفظ لايكون قد سبق الى ذهنه تصور معناه لايفهم ما يخاطب به ولا يدله عليه مسموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم فتصور ذلك المعنى ثم صالح فى الدلالة اللغوية على لفظه صح ان يفهم من ذلك ما يخاطب به كمن رأى شخص زيد ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه حينئذ اذا قيل له فى المخاطبة زيد فهم ما يخاطب به وكذلك من شاهد شيئا لا يكون قد سبق له تصور معناه لا يقال انه عرفه وانما اذا كان قد سبق له تصور معناه ثم ادركه ثانيا فوافق مدركه ما كان تصوره منه اولا قيل انه قد عرفه كمن رأى زيدا فتحصل له صورة فى ذهنه ثم عاد شاهده ثانيا فوافقت مشاهدته الثانية صورة مشاهدته الاولى قيل حينئذ انه قد عرفه .

وقد يقال المعرفة بمفهوم التصور والتصور بمفهوم المعرفة من غير تميز والتميز اولى وكل ذلك فانما يكون لما يدل عليه بمفردات الالفاظ وهى آحاد المعانى ومفرداتها من حيث هى مفردات وآحاد كزيد وعمرو وخالد والانسان والحيوان وان كان ما للمفرد قد يكون ايضا للمؤلف لكن من جهة مفرداته التى هو مؤلف منها اعنى ان التصور والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعانى المدلول عليها بمؤلفات الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التى هى مفردات التأليف لا من جهة التأليف وقد يفعل الذهن فى مفردات التصورات جمعا وتأليفا بين مفرداتها هو الذى يدل عليه بمؤلفات الالفاظ كالمفهوم من قولنا الانسان حيوان وهو بايقاع نسبة بين المفردات هى كالواصلة (١) والرابطة بينها وهذا الفعل من الذهن يسمى حكما وجزما وهذا التأليف بين المعانى فقد تتوخى به محاذاة تأليف بين موجوداتها وموافقته وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور فى انفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته هو الباطل والكذب كمخالفة قولنا الانسان حجر اوفرس .

---

(١) لا - هى الواصلة

ولا تكون هذه الموافقة والمخالفة لمتصورات الافراد ولا يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها (١) صدق ولا كذب كما لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على انفراده وتقرر محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الاذهان يسمى علما ولان المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات وكل مؤلف ففيه افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصور مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تأليف بل قد تلحظ المفردات من غير تأليف فلذلك لا ينعكس الامر ولا يكون مع كل معرفة علم فالمعرفة قبل العلم واعم منه وقوعا اذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم على المؤلف من ذلك بموافقته للوجود ولما عليه الامر في نفسه هو التصديق وبمباينته لذلك هو التكذيب وقد سمى معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق والكذب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك تسمح وهذا هو التحقيق المستقصى .

وكيف يكون كذلك والسامع اذا سمع قائلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظة الانسان ومفهوم لفظة الحيوان على نسبتهما (٢) الرابطة لهما في الذهن ولا يكون حينئذ مصدقا ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من ذلك تصديقا ولا تكذيبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب وتمام البحث في ذلك غير لائق بهذا الموضع .

وقد يقال معرفة لمحصول الامور الجزئية ومعاينتها كمعنى زيد وعمرو وخالد وهذا الكوكب وهذا الفرس ويقال علم لمحصول المعانى الكلية كمعنى الانسان والحيوان وما شاكلهما فلنستعمل ذلك ونفهمه بحسب ما قررناه وان كان لغيرنا ان يستعمله ويفهمه على ما يريده فليس في الاصطلاح اللغوى نزاع بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها نقص وتمام وضعف واحكام وتتفاوت في ذلك بحدود زيادة ونقصان .

فلنذكر ما هو من ذلك في التصورات والمعارف ونؤخر ما يختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم ووجوب استيفاء الكلام في اصناف المعارف والانتقال منه

(١) لا - في ثبوتها - (٢) لا - نسبته .

منه الى استيفاء الكلام فى اصناف العلوم .

الفصل الثامن

فى المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة وتامة وخاصة وعامة اما المعرفة الناقصة فهى معرفة الشىء ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان بانه جسم او حيوان والتامة فهى معرفته بسائر اوصافه و معانيه الذاتية كمعرفة الانسان بانه جسم ذونفس غاذية نامية ومولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واما العامة فهى المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف بها يعرف بما لا يتميزبه عن غيره مما ليس هو هوفى اوصافه الذاتية بل تكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كمن يرى انسانا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه اكثر من انه جسم او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك لكثير من الموجودات كالفرس والحمار والحجر والنبات فهى معرفة مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من الاجسام اوعن غيره من الحيوانات .

واما المعرفة الخاصة فهى المعرفة التامة من جهة ان المعروف بها يعرف بما يتميزبه عن غيره من كل شىء ليس هوهو فى اوصافه الذاتية ويكون معرفة بما هو مشترك له ولغيره وبما هو خاص به دون غيره وجملتها خاص به دون غيره كمن يرى انسانا ويتأمله ويعرفه معرفة تامة فيدرك منه انه جسم ذونفس غاذية نامية مولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة وانقص المعارف هى المعرفة باعم المعانى كمعرفة شىء ما بانه جسم مثلا وان كانت المعرفة العامة قد تنسب الى التمام لاشتمالها على كثير مما تشتمل عليه الخاصة وتنسب الخاصة الى النقص من اجل ذلك لكن ذلك التمام من اجل المعروفات وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا والاخذ فى المعرفة من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى الخصوص فكلما ازدادت المعرفة تخصص العموم ومابه التمام هوالذى به الخصوص مثل ان يمعن العارف فى تأمل ذلك الجسم فيجده ذا نفس فيتخصص عمومه ويتميز عما

ليس بذى نفس بالمعنى الذى به تمت معرفته حيث انضاف الى الجسم اعنى ذا النفس ثم يمعن فى التأمل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك فى التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس بذى نفس ودون ذى نفس غير حساس وكذلك يمعن فى التأمل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك فى الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك غير ناطق فتبلغ المعرفة حدودها فى التمام ويبلغ المعنى حده فى الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر فى الذهن من ادراك شيء من الموجودات كشخص انسان ثم ادرك من بعده موجودا آخر مما يدخل فى عمومه ويتصف به كشخص شجرة مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول هو بعينه المتقرر من الثانى بل الثانى لا يقرر شيئا آخر لا الاول لانه يقرر بغيره ولا آخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن عند ادراك الثانى كأنه يعود ملاحظا لحصول ادراكه من الاول لا على انه استفاده من الثانى فان معنى الجسمية المتصور من الشجرة هو معنى الجسمية المتصور من الحجر والانسان وكل معنى حاله عند الكثيرين هذه الحال فذلك هو المعنى الذى يسمى كليا فانه الذى يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان اللفظ الدال على معنى الجسم فى كل لغة يقال على الجماد والنبات والحيوان .

واما (١) الجزئى فهو الذى ليس كذلك كمعنى زيد الذى هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد الموجوات الذى هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر فلذلك لا يقال اللفظ الدال عليه بمفهومه على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة وكل ما نعرفه ونتصور له معنى ما فاما ان نعرفه بذاته ونتصور ذلك المعنى عن ذاته كما نتصور من الانسان معنى انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بهما ويكون ذلك المعنى المتصور هو الذى يسمى ذاتيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية .

واما ان نعرفه بعرض من اعراضه ولاحق من لواحق ذاته ومقارناتها فى الوجود كما نتصور من الانسان انتصاب قامته وان لون بشرته بادية (٢) وماشا كل ذلك

(١) لا ـ وانما . (٢) لا ـ ولون بشرته وما .

ذلك ونعرفه بها وذلك المعنى هو الذى يسمى عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة به له تسمى معرفة عرضية والمعنى الذاتى الذى هو محصول معرفة ما عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذى يصلح ان يقال فى جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المسئول عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقيل ما هو فقال جسم أوحيوان فقد وفاه من ذلك محصول معرفته وان كان ناقصا بقياس الامر فى نفسه .

واما انه ناطق او ابيض فلايكون محصول معرفة تامه ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما يكون به خصوص العامة و تمام الناقصة فانه لايعرفه ناطقا ولايدرك منه انه ناطق الاوقد عرفه وادرك منه انه جسم اوحيوان وكذلك لايعرفه ولايدرك منه انه ابيض الاوقد عرفه وادرك منه انه جسم اوحيوان وقد عرف ان الذى يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين فى جواب ماهو والنوع اخصهما وذلك ان المعرفة الذاتية تبتدئ فى نقصها عامة وجنسية ثم تتدرج فى تمامها الى الخصوص والنوعية وما به يكون الترقى والتدرج الى التمام هو الفصول الذاتية كما تبتدئ من الجسم مثلا حتى تنتهى الى الانسان مترقية فى تمامه بذى النفس والحساس والناطق ولوعلا فى عمومه ما ليس بذاتى لم يسم جنسا اذ لايكون محصول معرفة ذات الشيء وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالموجود والواحد اللذين لايعتد احدهما جنسا لما هو مقول عليه من الموجودات وكذلك الخاص لوامعن فى خصوصه لايسمى نوعا كالتركى والبدوى وما اشبه ذلك اذ لايتدرج الى الخصوص الذى هو التمام بفصل ذاتى فلا تكون زيادته فى المعرفة الذاتية وانقص المعارف الذاتية واعمها هى بجنس الاجناس الذى لاجنس فوقه واتمها واخصها هى بنوع الانواع الذى لا نوع تحته وقد يكون فى المعارف وجه من النقص والتمام هو غير الوجه الموافق للعموم والخصوص ليس هذا موضع ذكره و تعليمه بل قد يذكر فى العلوم الآلهية وفى علم النفس .

الفصل التاسع

فى وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيده الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كمن يقع بصره على مرأى لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يسئل عنه ويسنح لذهنه معنى لم يرو فى ادراكه واما ان يكون اصابة عن قصد ونيلا بعد طلب كمن يتوجه بحركته وقصده الى مبصر فيشاهده ويسئل عن مقال فيسمعه ويتفكر فى مطلوب فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يروم الانسان معرفته ويطلب العلم به فلابد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت الطلب والا فالامر الذى يجهله الانسان من كل وجه حتى لا يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدى الى طلبه ولابد ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والافالامر الذى يعرفه الانسان ويعلمه من كل وجه كيف يطلبه وانما يطلبه لان تحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفه وعلمه فلم يطلبه وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان فهو يعرفه من جهة بها يهتدى الى طلبه ويجهله من جهة لاجلها يحتاج الى طلبه والمعارف والعلوم التى هى اول (١) اسباب الطلب لكل مطلوب فلا بد ان تكون من قبيل سوانح غير مطلوبة يهتدى بها الى طلب المطلوب -

وقد كان من القدماء من يسمى المستفاد من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليما وتعلما ذهنيا اى اراديا قصديا فيقول ان كل تعليم وتعلم ذهنى فبمعلوم سابق فكأنه كان يسمى ما فصلناه فى التسمية الى المعرفة والعلم كله علما ولكل من السانح والمطلوب اسباب موجبة للسنوح والاصابة تحصل بحصولها وتتعذر بفقدها واسباب معوقة لها ومانعة عنها بفقدها يكون النيل والاصابة وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن ليس الاسباب كلها علوما ومعارف والذى نذكره الآن من جملتها ههنا اسباب الطلبى منها دون الحاصل بغير طلب .

(١) لا - اوائل

فنقول ان المستفاد من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون طلبه من جملة (١) اسباب حصوله واستفادته لامحالة لانه يحصل ويستفاد اذا طلب فالمعارف والعلوم السابقة للمجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فاما كيف يكون المجهول المطلوب معروفا او معلوما فهو لان المعرفة كما تقدم القول بها على وجوه كلية وجزئية ذاتية وعرضية عامية ناقصة وتامة خاصة جنسية ونوعية والمطلوب يعرف من جهة منها ويجهل من جهة اخرى فيعرف معرفة كلية ويجهل معرفته الجزئية ويعرف معرفة عرضية وتجهل معرفته الذاتية وبالعكس ويعرف معرفة جنسية وتجهل معرفته النوعية وذلك للجهل بالمعنى الخاص الفصلى الذى به تكمل المعرفة الناقصة الجنسية وتصير تامة نوعية كما نعرف من شخص ما انه جسم ونجهل كونه ذانفس اوغير ذى نفس وحساسا اوغير حساس وناطقا اوغير ناطق وكما نعرف منه انه حيوان ونجهل كونه ابيض اواسود اوذكرا اوانثى وكما نعرف منه انه ابيض ونجهل كونه مربعا او مدورا ونعرفه من حيث هو فى جملة ونجهله فى خاصته وشخصه وبازاء كل معرفة وجهل سبيل يأخذ الذهن فيها من الجهة التى عرفت وينتهى الى الجهة التى جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تتكثر الجهات فى العلم ويكون فيها العلم والجهل فيكون العلم والمعرفة السابقان سببين للعلم والمعرفة المستفادين وتتم سببيتهما بالطلب ومعرفة السبيل المسلوكة بالطلب فيجب عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لامحالة .

وقد كان من القدماء من جعل هذا شكا فقال كيف يطلب المجهول وهو لايعرف ومالايعرف لايهتدى الى طلبه وان عرف فلاحاجة الى طلبه .

وقيل فى ذلك اجوبة فمنها ان التعلم تذكر والمطلوب (٢) كعبد آبق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفة الاولى ولولاها لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره فالجهل لذلك نسيان والعلم (٣) تذكر وجاء بعده من استنقض هذا

---

(١) ن - جهة (٢) كذا - فى قط - وفى - لا - تذكر والمعلوم - ولعل الصواب تذكر المطلوب - اوالمعلوم - ح - (٣) لا - والتعلم

و نقضه بما لا نطول بذكره الآن وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق اى من قبيل العلم وقيل ايضا انه لو اخذ آخذ(١) فى يده اثنين وقال لمسؤول اتعلم ان كل اثنين زوج فقال اعلم قال فهذا الذى فى يدى زوج اوفرد فقال لا اعلم فقال له هوذا هو اثنين وما علمت انه زوج وكنت تعلم ان كل اثنين زوج فاجيب عن ذلك وقيل علمته كليا وجهلت معرفته الجزئية ولم يزد على ذلك ولم يذكر حال الجهل والمعرفة بالمطلوب الواحد من قبل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهة ولا الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا التفصيل من قبيل المعرفة وتعرفه فى موضعه من قبيل العلم فلنذكر الآن الطرق والقوانين التى بها تستفاد المجهولات بالطلب .

فنقول ان طالب الوقوف على مجهول يروم استفادته بالطلب فمطلوبه منه معرفته اوعلمه والسبيل المؤدى الى اعلام المجهول قد سمى قياسا والحقيقى التام صنف منه قد سمى برهانا وسيأتى الكلام عليهما .

واما السبيل المؤدية الى المعرفة المطلوبة فكثيرة بحسب تكثر جهات المطلوب فى المعرفة والجهل فمنها ما يكون باحضاره عند الحس كمن يسئل عن لون زيد فيقرب الى بصره فيعرف انه ابيض وهو مطلوبه او عن كيفياته الملموسة (فيقرب ٢) الى حس لمسه فيدرك منه مطلوبه او يسئل عن لفظ ما اوصوت فيؤدى بالقول الى سمعه او عن رائحة فتقرب الى شمه او عن طعم فيوصل الى مذاقه وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون بالتمثيل كمن يسئل عن لون فيقال هو مثل هذا وكذلك عن طعم وملمس وصوت ورائحة فيكون وان لم يحضر الشىء المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند الذهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون بتنبيه النفس والاذكار كمن يسئل عن الغضب فيقال له هو ماشعرت به من حالك وقت كذا ومثل ما تشعر به فى وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والهم والغم وانية النفس ووحدتها واشباه ذلك ومنها ما نعرفه بطرق استدلالية وتصرفات فكرية كما تعرف بانى هذا البيت وانه انسان ومنها ما تعرفه

(١) لا - احد - (٢) ليس فى لا -

من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا بالدلالة اللفظية كما نعرف سقراط وارسطوطاليس وفلاطون واوقليدس والذى نعرفه بطريق الاستدلال او من اعلام المخبر فانما نعرفه اذا كنا عرفنا مماثله بالجنس ونعرفه بذلك عند الاستدلال والاخبار معرفة جنسيه او بالنوع ونعرفه بذلك معرفة نوعية او بالصنف ونعرفه بذلك معرفة صنفية ولا نعرف جنس مالا نعرف له مماثل بالجنس ولا نوع مالا نعرف له مماثل بالنوع ولا صنف مالا نعرف شبيهه او مماثله بالعرض ولا نفهمه من قول مخبر ولا نقف على حقيقته بساذج الاستدلال فان الالفاظ المقولة لايستفاد منها بالذات معرفة مجهول اللهم الا بالعرض لانها انما تنبه وتذكر بمعلومات وتخطرها ببال السامع العارف لها فيتعرف بتلك المعانى معانى اخرى فتكون المعانى هى التى افادت معرفة بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعانى ومنها مانعرفه بمعرفة اشياء هى اجزاء حقيقية وهى مؤلفة منها ومعرفة صورة تأليفه منها حتى اذا التأم محصول المعرفة بواحد واحد منها مع هيئة التأليف الذى فيها كان ذلك بعينه هو محصول المعرفة بتلك الحقيقة المؤلفة منها وهذا الصنف يخص مركبات الحقائق دون بسائطها ومفرداتها ومن التعرف الطلبى مايكون بتصفية الذهن واخلائه(١) وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفة وتوجيهه الى المطلوب بكنهه والفاته عن كل شيء غيره حتى ينجلى لعين عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل ولا واسطة ولا آلة ونسبته الى ذات النفس المدركة كنسبة الاصغاء الى الاذن التى هى آلتها فى السمع والتحديق الى العين التى هى آلتها فى الابصار كما ستعلمه فى علم النفس .

الفصل العاشر

فى الاكتسابى والاولى من المعارف والعلوم

ولان الاستفادة المقصودة للعارف بالطلب انما تكون بمعرفة سابقة كما قيل لامحالة فهذه المعرفة قد تكون سببا موجبا للطلب ومنبها عليه ولا تكون سببا موجبا

---

(١) قط ـ واجلائه

للاصابة وقد تكون سببا موجبا للنيل والاصابة والمعرفة التى هى سبب الطلب دون الاصابة فهى عامة لسائر المعارف المطلوبة كما قيل وانما التى هى سبب موجب للاصابة فهى صنف خاص يتعرف مركبات (١) الحقائق فان معرفة المركبات لا تتم دون معرفة بسائط التركيب مع صورة التركيب كما ان المركبات لا توجد دون وجود بسائط التركيب مع صورة التركيب كذلك لا تعرف دون معرفتها بل معرفة البسائط وصورة تركيبها اذا حصلت مجتمعة كانت بعينها معرفة الشيء المركب وليس كذلك معرفة الشيء بجهة منبهة على الطلب وهذا الصنف من المعارف هو المخصوص بالتعرف الاكتسابى لانه كسب معرفة بمعارف وما سواه ليس كذلك بل اذا كان فهو سبب بعيد للاستفادة ولا تتم الاستفادة بالمعرفة المنبهة على الطلب فقط لكن وبالطلب من الطريق المؤدية الى نيل المطلوبات وبهذه المعرفة المذكورة على هذا الشرط تتم المعرفة بالشيء المطلوب وتحصل بتمامها. والحقيقى منها هو ما يكون على ما قيل ببسائط المركب وصورة تركيبه وهو المسمى حدا وهو الذى يعرف المطلوب باوصافه الذاتية وقد يشتبه بما يسمى رسما وهو تعريف الشئ بصفات عارضة لازمة اولاحقة ليست هى اجزاء لحقيقته والاول يفيد معرفة حقيقية ذاتية والثانى يفيد معرفة عرضية ومحصول هذين هو الذى يسمى بالمعرفة الاكتسابية وماعداهما من المعارف كحصول المشاهدات الحسية والادراكات الذهنية والاطلاعات العقلية تسمى اولية لان السبب القريب الموجب للمعرفة فيه ليس معرفة اخرى لكن وجها آخر مما ذكر وان كان للمعرفة فى محصوله علية ما بالعرض وليس تبلغ الى ان تكون موجبة له ايجابا ذاتيا مثل هذا وقد يضاف اليهما التعريف التمثيلى لانه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما فرق فالمعارف كلها اما اولية لم تفدها معرفة قبلها واما اكتسابية افادها غيرها من المعارف وكذلك العلوم منها اولية لم تستفد بعلوم قبلها وانما الحكم العلمى يبدو فى متصوراتها من الذهن ابتداء اوليا ومنها اكتسابية يوجب الحكم العلمى عند الذهن فى متصوراتها غيرها من العلوم فكل معرفة وعلم اما اولى واما اكتسابى

(١) قط - من كتاب -

اكتسابي .

وقد رد قوم على قسمة المعارف والعلوم (الى - ١) الاوليات والاكتسابيات وقالوا انه لا اوليات فى العلوم والا فمن الذى يذكر انا فى اول وجودنا فى الدنيا كنا نعرف شيئا من الاشياء او نعلم علما من العلوم كأنهم فهموا من الاوليات انها غير مستفادة وانما هى موجودة فى الغريزة وانت فقد عرفت ان الاوليات قد تستفاد والفرق بين المستفاد والمكتسب فى هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد يكتسب وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن اكتسابيات وقالو ايضا ولو كانت اوليات واكتسابيات لقد كان لا يكون كل علم ومعرفة اما اوليا واما اكتسابيا بل قد يكون منها ماليس باولى ولا اكتسابى .

وكأنهم فى هذا القول لم يفهموا من الاولى ما قررناه من انه غير الاكتسابى من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولى ما به يكون اكتساب المكتسب وهو اول فى ترتيب الكاسب والمكتسب وليس قبله ما يكتسب به فكان الاولى فى مفهوم هذا اوليا للاكتسابى والاكتسابى اكتسابيا بالاولى وقد يكون لعمرى من المعارف والعلوم ما لا يكتسب ولا يكتسب به غيره كمعرفة البسائط التى هى مفردات الحقائق فى وجودها ولا هى مركبة ولا موجودة فى التركيب فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفة المركب ببسائطه وهذه غير مركبة الحقائق فلا تكتسب المعرفة بها ولا هى بسائط تركيب هى اجزاء حقائق الاشياء فلا تكتسب بها معرفة على هذا الوجه وكذلك قد يجوز ان يكون فى العلوم ما تحكم به البداهة العقلية حكما صادقا متيقنا بغير حجة فلا يكون اكتسابيا ولا يحتج به على شىء فلا يكون اوليا على ما عنوا وهذا ليس بغلط فى العلوم ولا فى المعارف بل لعله مغالطة لفظية من قائله او اختلاف فى وضع التسمية والقسمة بحسبها فان هؤلاء عنوا بالاولى شيئا وهو انه الذى يكتسب به غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عنينا شيئا آخر وهو انه الذى لا يكتسب بغيره سواء اكتسب به غيره او لم يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف والعلوم ما ليس بكاسب

(١) من قط .

ولا مكتسب - ولعمرى ان المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن وليس ذلك هو اكتسابها وانما الاكتساب هو استفادة علم بعلم ومعرفة بمعرفة متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب ولابد فى ذلك من علم اولى لا يستفاد بعلم ومعرفة اولى لا تستفاد بمعرفة اولى وتكون تلك اوليات لامحالة وهذه اكتسابيات ولان التعريف بالالفاظ مما لا تكاد تتبرأ منه فى شىء من المعارف الاستدلالية الكائنة بمحاورة الانسان ذهنه وتصرفه بفكره اذ تكون لازمة لها فى كل خطور منها بالبال فكيف التى تكون بالاستعلام والاعلام من مخاطب ومعلم يستدل على مطالبتنا له ويدلنا على ما فى ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة اوباشارات محسوسة وكنايات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم مع ما نرومه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات الالفاظ ومواقعها ايضا .

الفصل الحادى عشر

فى الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات

فلنأخذ الآن فى ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من المعارف دون الاوليات من حيث تجرى على الالفاظ وتتداول فى المفاوضات والمحاورات فى التعليم والتعلم .

فنقول ان من الالفاظ الفاظا تقال لتعرف بها المعانى التى هى اسماء موضوعة لها على سبيل التنبيه والتذكير بما هو معروف منها اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة بمجهول على ماقيل ومنها مايقال لتعرف بها الفاظ اخرى موضوعة للمعانى التى هى ايضا اسماء موضوعة لها ومنها ماتقال لتعرف بالمعانى التى هى اسماء موضوعة لها معانى اخرى غير التى هى موضوعة لها والتعريف الاول فهو التعريف العام لسائر الالفاظ من حيث هى الفاظ فان اللفظ انما هو لفظ لانه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوع له كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد اوالانسان .

واما التعريف الثانى فانه تعريف يعرض للالفاظ فى بعض احوالها وذلك فى تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها ببعض ونقل بعضها الى بعض كتعريف العقار

العقار بالخمر والبشر بالانسان بل والالفاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية اوغيرهما من اللغات .

واما التعريف الثالث فانه مما لايعرض للالفاظ عروضا اوليا وانما هو اولا للمعانى التى هى موضوعة لها وبها وللالفاظ ثانيا ومن اجل المعانى حتى انه لو توهم خلو المعانى عن الالفاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحا فى هذا الصنف من التعريف ولامفسدا له ولوا خليت الالفاظ عن المعانى لما صح وجودها فيها بوجه من الوجوه وهذا هو التعريف الاكتسابى المخصوص تعليمه بهذا العلم كتعريف الانسان بالحيوان الناطق المائت والحيوان بالجسم المغتذى الحساس المتحرك بالارادة فمنه التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل فلنشبع الآن القول فى كل واحد من هذه ونشتغل به دون غيره مما لامدخل له فى هذه الصناعة.

فى الحد

اما الحد فانه قول معرف بجملته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات الفاظه على آحاد معانيه الذاتية التى هى اجزاء مقومة لحقيقته والمعانى الذاتية للشيء هى جنسه وفصله اوفصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للانسان فالاشياء المحدودة هى الاشياء التى لها اجناس حقيقية وفصول ذاتية مقومات لهوياتها ولاجنس لما لافصل له فان الجنس هو المعنى الذاتى المشترك لمختلفين بمعانى ذاتية اوالذى به المعرفة الذاتية العامة الناقصة التى خصوصها وتمامها بالفصل اوالفصول الذاتية ولافصل لما لاجنس له فان الفصل هو المعنى الذاتى الذى به تختلف الاشياء المتفقة فى معنى الجنس اوهو الذى به تتم المعرفة الناقصة الذاتية وهى المعرفة الجنسية واما البسيط الحقيقة الذى لاجنس ولافصل له فانه لايعرف منه الاحقيقة واحدة يدل عليها اللفظ بمفهوم واحد غير متكثر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولا يدل بمفردات الالفاظ على آحاد معانى ذاتية هى اجزاء مقومة لحقيقة المحدود وهذا فلا اجزاء مقومة لحقيقته فيكون الحد قولا واحدا مؤلفا من الفاظ يدل بجملته على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائق ويدل على كل واحدة من بسائط

حقائقه بلفظة من تلك الالفاظ والتئام الحد فى مسموعه من مفردات الفاظه محاذ لالتئام تلك الحقيقة فى المفهوم من مفردات حقائقها وتلك الحقائق المفردة التى تلتئم منها حقيقته هى جنسه وفصله اوفصوله وتلك الالفاظ المفردة هى الدالة على واحد واحد منها -

فى الرسم

واما الرسم فانه قول معرف بجملته لشيء واحد هوالمرسوم لدلالته بمفردات الفاظه على اوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه تميزا عرضيا والاشياء المرسومة هى التى لها اوصاف مشتركة مع غيرها اما ذاتية واما عرضية واوصاف عرضية يختص ويتميز بها عن جميع ما سواه فلوكان من الاشياء ماليس له اوصاف مشتركة لا ذاتية ولا عرضية لم يكن له رسم سواء كان له اوصاف خاصة اولم تكن او كان منها ماليس له اوصاف عرضية يتميز بها عن جميع ما سواه ان كان يوجد شيء بهذه الصفة فلارسم له ايضا سواء كان له اوصاف مشتركة اولم تكن -

فى التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف الشيء بنظائره واشباهه والكلى المعقول بجزئياته واشخاصه ومحسوساته اما التعريف بالنظائر فهوتعريف الشيء بمشابهته لشيء واحد فى كل حال وذلك هونظيره وان خالفه فى اوصافه باقلية اواكثرية وشدة اوضعف كتعريف العقل بالنور والتعريف بالاشباه هوانتظام التعريف من مشابهات عدة ومخالفات لاشياء كماتعرف الارادة الملكية بانها كارادتنا فى معرفة الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضابه ويخالفها فيمابه يشبه طبيعتها وهو صدورالفعل من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتئم التعريف من مشابهة طبيعتنا وارادتنا ومخالفتهما .

واما تعريف الكلى بجزئياته واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس بانه كالحيوان والنوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد والمثلث بانه كهذا المخطوط

المخطوط وفائدته الكبيرة هو ان يورد تبع الاقاويل المعرفة وهى الحدود والرسوم فيكون مفهما لمضمونها لامتمما لمفهومها باينا سه(١) الذهن بماعزب من الفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له متفرق معانيها وهو كثير النفع فى التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتخفيفه عن المعلمين ومع ذلك فقلما تحتاج اليه الاذهان القوية او تلتفت عليه الغرائز الذكية خصوصا اذا ارتاضت فى العلوم وتمرنت فى الفهم والتفهيم والعلم والتعليم ويعدونه (٢) كلفة وهذا فى الاقاويل المعرفة .

وانما يلاحظون المعانى على كليتها ويجردونها فى معقوليتها كما نراه من حال الفضلاء من المهندسين يتفاوضون فى مسائلهم احسن مفاوضة وهم يلحظون ما فيه مفاوضتهم باذهانهم ولايتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم الافيما امعن فى الدقة والاشكال وكان غريبا من اذهانهم مستعصيا على افهامهم وانما يعتضدبه فى اكثر معارفهم الضعيفوا الاذهان القليلوا الرياضة والتمرن فى العلوم فلذلك يكثر استعماله فى الخطب والاشعار التى يخاطب بها جمهور الناس ومن لاانس له بالاقاويل الحكمية فانه لايناسه اياهم بمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج عليهم ما لا يتحققونه من صدقها وكذبها على ما نذكره فى العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفة هى الحدود لانهاتفيد المعرفة الذاتية التامة وانقص منها الرسوم لانها انما تفيد معرفة عرضية او مشوبة بالعرضية لانها تتمم الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الاعراض واللواحق وانقص منها كثيرا التمثيلات لانها لاتعرف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وانماتورد فى لواحق الاقاويل المعرفة ومعها لتسهيل سبيل الافادة والمعونة عليها ولكل منها منفعة بحسبه وموضع لاتستغنى عنه فيه ومن كل واحد منها ماهو افضل منه ومنه ماهو انقص ولهاقوانين وشروط وخواص تتم بوجودها فضيلة الافضل وبعدمها نقيصة الانقص .

---

(١) ن قط - باتيانه (٢) لا - يعتدونه -

الفصل الثانى عشر

فى الصحيح والتام والفاسد والناقص من اصناف الاقاويل المعرفة

اما الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما كان مع ما ذكر من شروطه ما يشتمل عليه من المعانى اعرف من الشئ الذى يعرف بها اما فى نفسه واما عند المعرف واما من الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التاليفى موجبة لمعرفة الشئ الذى يعرف بها وحتى لو كانت المعانى الذاتية للشئ كجنسه وفصله ليست اعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لانه لا يبلغ الغرض المقصود فى التعريف وما ترتبت فيه مفردات الالفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف ان كان لها تقدم وتأخر فى المعرفة حتى يكون تصورها عند الذهن مقررا للترتيب الانتقالى فى المعرفة عند السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم فيها على الاخص كالحيوان على الانسان لأن الاعم اعرف من الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة وكما ان اجزاء الموجود اقدم حصولا منه فى الاعيان كذلك المعنى الناقص الجنسى والمعنى المتمم الفصلى اسبق حصولا للذهن من المعنى التام النوعى كمن اراد معرفة حقيقة الانسان الذى هو حيوان ناطق فانه لابد له ان يتقدم اولا فيعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفتقر فى معرفة الحيوان او الناطق الى معرفة حقيقة الانسان ويعلم منه ايضا وجوب تقديم الجزء على الكل فى المعرفة لان الجزء اعرف من الكل فان من اراد معرفة الانسان الذى هو مثلا من نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولا ويعرف كل واحد من النفس والبدن ومن اراد معرفة البدن الانسانى الذى اجزاؤه الاول من الاسطقسات الاربع فلابد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من الاسطقسات الاربع وما كان تألفه من الفاظ مشهورة صريحة الدلالة عند المعرف حتى لا يتأخر تصور مفهومها عن تخيل مسموعها ويحسن تبديل الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب من الاعرف عند غيره .

واما

واما الفاسد الناقص من سائرها فما كان بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشيء بمساويه فى المعرفة او بما هو اعرف منه ومتأخر عنه فى المعرفة اولا يعرف الا به او يقدم الاخص فيها على الاعم اوغير الاعرف على الاعرف اوبان يذكر فيها الالفاظ المجازية والاستعارية والمشتركة كما لو قيل فى تعريف السواد انه اللون المضاد للبياض فعرف السواد بالبياض وليس فيهما ما يستحق ان يعرف بصاحبه لتساويهما فى المعرفة او كما لو عرفت النار بانها الجسم الشبيه بجوهر النفس والنار اعرف من جوهر النفس وكما لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف الا بالشمس اذهو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق بانه افراط المحبة وجنسه المحبة وفصله الافراط فهو المحبة المفرطة وكما لو قيل فى تعريف الشمس انها عين النهار او فى تعريف الارض انها ام الاكوان وتلك الفاظ (١) مجازية استعارية وافضل الحدود من جملتها ما كان مع استيفائه لسائر الاوصاف الذاتية من غير اخلال ولا تكرار د الاعلى آحاد معانيه من الاجناس والفصول باسماء تدل على حقائقها فى وضعها الاول ان كانت جلية الحقائق كما تدل على المثلث بانه شكل يحيط به ثلاثة خطوط (٢) وان لم تكن جلية عند المعرف فبالفاظ تدل عليها بلوازمها الالزم لها وخواصها الاخص والالحق بها اذ كانت معروفة واعرف منها كما تدل على نفس الانسان بالنطق الذى هو اخص افعالها والزمها لها وعلى خاصية مغناطيس بجذب الحديد فان ذلك لتعذر الاسماء الدالة على حقيقة النفس وحقيقة تلك الخاصة بوضع خاص وتعذر الاسماء لها فى خاصيتها لتعذر معرفتها بذاتها وحصول معرفتها بلازمها وخاصتها والحدود الحقيقية انما هى ما كانت على الوجه الاول واما هذه فرسوم واشبه بالرسوم .

والناقص منها فما اخل بوصف او اوصاف ذاتية اقتصارا على تميز المحدود عن غيره دون تتميم حقيقته بمقوماتها كما لو حد الانسان بانه جسم ناطق وحذف منه ذونفس حساس متحرك بالارادة اعتمادا على انه لاشيء غيره جسم ناطق .

(١) لا - الالفاظ (٢) لا - خطوط مستقيمة .

واعلم ان الحدود لايتوجه فيها بقصد اول الى التميز بالاوصاف المشهورة وانما يتوجه فيها الى تقرير الاوصاف الذاتية التى مجموعها حقيقة المحدود فى النفس فان تلك هى المعرفة وانما التميز لاحق بها ضرورة فان بمعرفة حقيقة الشىء يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه ليس هو هو ولو قصد للتمييز بنفسه لقد كان فيه الخطأ من وجهين .

احدهما ان ذلك المقصود لايتم فى شىء من الاشياء الا بمعرفة سائر الاشياء حتى لا يبقى منها شىء واحد لايعرف ويعتبر سائرها فلا يوجد فيها ما يشاركه فى تلك الاوصاف المميزة فيتحقق حينئذ تميزه بتلك الاوصاف واما فى التعريف التام فلايحتاج فى معرفة المقصود الى معرفة شىء غيره وغير اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد يميز بها عن كل شىء غيره من جهة العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يتميز عنه بشىء منها فهو هو والآخر ان قصد المعرفة التامة يلزمه التميز وقصد التميز لاتلزمه (١) المعرفة التامة والناقص موجود فى التام والتام غير موجود فى الناقص او ما جعل فيه عوض الجنس عرض عام كما لو قيل فى حد الانسان انه المشاء الناطق او المتمكن الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس عوض الجنس لانهما كثيرا ما يشتبهان وهو من قبيل حذف شىء من الذاتيات ايضا كما لو قيل فى حد الانسان انه الحساس الناطق او قدمت الفصول فيها على الاجناس كما لو حد المثلث بانه ثلاثة خطوط محيطة بشكل وهو شكل يحيط به ثلاثة خطوط .

وافضل الرسوم من جملتها ما كان فيه اوصاف ذاتية وافضلها ما كان الذى فيه منها اكثر كما يرسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسة محركة بالارادة منتصب القامة وافضلها ايضا ما كان الذى فيه من الاوصاف الذاتية اجناسا لا فصولا كترتيب الجنس فيه فى موضعه فى الحد والوصف العرضى موضع الفصل كالحيوان المنتصب القامة لا كالحساس وما قدم فيه الذاتى من الاوصاف على العرضى كالحيوان المنتصب القامة ايضا فى رسم الانسان والطائر الابيض اللون الواحد الشخص فى رسم الققنس (٢) وان كان كل واحد من الابيض اللون

والواحد

(١) لا - يلزمه معه (٢) تقدم ما فيه .

والواحد الشخص اعم وقوعا من الطائر والجسم النباتى الاحمر اللون العديم الورق فى رسم المرجان وان كان عدم الورق وحمرة اللون فيه اعرف من انه جسم نباتى وما كانت فصوله خواص لا اعراضا وكانت الزم لذات المرسوم والحق به .

واما ماليس فيه اوصاف ذاتية فافضله ما كان فيه عرضى عام نظير عموم الجنس وخاص كالفصل كالمشاء المنتصب القامة او الضاحك للانسان والانقص منها ما كان بخلاف ذلك اعنى ماليس فيه وصف ذاتى كما لو رسم الانسان بانه المشاء ذو الرجلين وما فيه من الذاتيات اقل ايضا فانه انقص مما فيه منها اكثر كرسم الانسان بانه الجسم المشاء ذو الرجلين فانه انقص من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القامة وما يقدم فيه العرضى على الذاتى فى الترتيب كما لو قيل فى رسم الانسان انه المشاء الحساس المنتصب القامة .

اللهم الا ان يكون العرضى اعم من الذاتى فانه يقدم لعمومه حينئذ فان التقديم بمقتضى العموم فى الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان يكون رسما ناقصا لجعله العرضى اصلا وكالاصل والذاتى لاحقا وفرعا والذى فيه من الذاتيات فصل اوفصول انقص من الذى فيه منها جنس كذى النفس المحركة بالارادة المنتصب القامة فانه انقص من الجسم الحساس المنتصب القامة وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة يميز باجتماعها انقص مما فصوله او فصله الاخر خواص او خاصية تامة التميز كالجسم المشاء ذى الرجلين فانه انقص من الجسم الضحاك وما كانت فصوله ابعد لزوما لذات المرسوم فانه انقص من الذى فصوله الزم له والحق به كالحيوان المنتصب القامة فانه انقص من الحيوان الضحاك او القابل للعلم وافضل التمثيلات من جملتها اما فيما كان من النظائر فبنظير اعرف واقرب كالنور للعقل ومن الاشباه التى هى اوصاف مماثلة لاوصاف المتمثل عليه لايخالفها بشدة ولاضعف ولا كثرة ولاقلة وانما يخالف المتمثل عليه كل واحد مما يمثل عليه باوصافه بمجموع الصفات لابما يشاركه(١) فيه من الصفات وان كان خالفه فى ذلك

(١) هامش - لا - الصفات فيه من احادها

باقرب المخالفات واشبهها كما يمثل به من الارادة الملكية والانسانية فان الشعور المشترك وان لم يكن واحدا امتماثلا فى الارادتين فهو الاقرب حدا والاشبه واما فيما كان من تعريف الكلى بجزئيه والمعقول بمحسوسه فبان يكون ذلك الجزئى المحسوس اعرف جزئيات ذلك الكلى المعقول واتمها فى معقوليته مثل ان يتمثل على الحيوان بانسان وفرس لا بعنقاء مغرب ولا بالققنس وعلى المربع بما ظهر للحس تساوى اضلاعه وشدة تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافها وتفاوتها ·

وانقصها ما كان بخلاف ذلك اما فيما كان من النظائر فما كان بنظيرا بعد من المعرفة كالتمثيل على النفوس المفارقة بالجن ومن الاشباه فما كان باوصاف بعيدة المشابهة لاوصاف المتمثل عليه كالتمثيل على النفس فى البدن بالربان فى السفينة وبالملك فى المدينة ·

ومن تعريف الكلى بجزئيه والمعقول بمحسوسه فما كان بجزئى هوابعد الجزئيات من المعرفة وانقصها فى معنى معقولية الكلى كالتمثيل على الحيوان بالققنس وعلى المربع بما ظهر للحس اختلاف اضلاعه وشدة تفاوتها ·

وبالجملة فان المعرفة تكون ذاتية اوعرضية واكتساب الذاتية يكون بالاقاويل المؤلفة من اسماء المعانى الذاتية اعنى الحدود واكتساب العرضية يكون بالاقاويل المؤلفة من اسماء المعانى العرضية اعنى الرسوم والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم لان المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة اوصاف عرضية ومنها تلتئم الاقاويل التمثيلية فافضل الحدود ما اشتمل على سائر الاوصاف الذاتية بترتيب يتقدم فيه عامها على خاصها واعرفها على ما ليس باعرف ودل بالفاظ معروفة مألوفة عند المعرف واختصر الالفاظ مع استيفاء المعانى ليكون اسهل حفظا وفهما باستعماله الفاظا تدل على كثير من الاوصاف بالتضمن والاشتمال كالحيوان اذا استعمل فى حد الانسان عوضا من الجسم ذى النفس الحساسة وما عداه فهوناقص فاسد ونقصه وفساده انما هو بقدر اخلاله بما يخل به من ذلك وافضل الرسوم ما كان اشتماله على ذاتيات اكثر واعم وعرضياته الزم واعرف وما

وما خالفه فهو ناقص وفاسد ونقصه فساده بقدر خلافه ومباينته .

الفصل الثالث عشر

فى القسمة والتحليل والجمع والتركيب المعينة على اكتساب الاقاويل المعرفة

قد ينتفع فى تحصيل الاقاويل المعرفة بتصرفات عقلية فى قوانين تعليمية هى جمع وتفريق وجودى وذهنى لما يتصرف العقل فيه ويتوصل اليه به (١) اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكثرة الذوات وحدة عرضية وهو على وجهين تأليفى وتركيبى والتأليفى هو الذى آحاده متميزة فى اجتماعها كل عن صاحبه عقلا وحسا كالعسكر من آحاد الرجال والقول من آحاد الالفاظ والتركيبى هو الذى تختلط آحاده وتتحد اجزاؤه ولايدرك كل منها على حياله كتركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقساتها والتأليف ضربان ذهنى ووجودى والذهنى كتأليف عموم المعنى الكلى من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه واما الوجودى فهو كتأليف الشئ من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة كالبدن من العظم واللحم اواليد والرأس والرجل والتركيب ايضا ضربان ذهنى ووجودى اما الذهنى فكتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاجناس اومن اصناف اعم مع الاعراض والخواص والوجودى ضربان طبيعى كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقساتها وصناعى كتركيب السكنجبين من الخل والعسل فليس فى هذه ما يظهر آحادها متميزة فى الاعيان فى تركيبها كما تظهر مفردات التأليف فى تأليفها والتفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الآحاد الاجتماعية الاختلاطية التركيبية والتأليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كالواحد بذاته وهويته ولاتقبل تكثرا (٢) بوجه وقد تكون عرضية كالوحدة الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة النوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الاتصالية المشتملة على كثرة انفصالية .

---

(١) قط - وبه (٢) قط - تكثيرا

وهو ايضا على ضربين تفريق آحاد التأليف ويسمى قسمة وتفريقا وتميز آحاد التركيب ويسمى تحليلا والقسمة على ضربين قسمة كلى الى جزئياته وقسمة كل الى اجزائه .

وقسمة الكلى الى جزئياته على ثمانية اضرب قسمة جنس الى انواعه كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقسمة نوع الى اشخاصه كقسمة الانسان الى زيد وعمرو وغيرهما وقسمة جنس الى اصناف كقسمة الحيوان الى الطائر والسابح والماشي وقسمة صنف الى اجناس تحت عمومه كقسمة الكائن الفاسد الى الجماد والنبات والحيوان وقسمة نوع الى اصناف تحت عمومه كقسمة الانسان الى التركى والبدوى وغيرهما وقسمة صنف الى اصناف تحت عمومه كقسمة الطائر الى آكل اللحم ولاقط الحب وراعى العشب وقسمة صنف الى انواع تحته كقسمة الطائر الى العقاب والغراب وغيرهما وقسمة صنف الى ماتحته من الاشخاص كقسمة البدوى الى زيد وعمرو وغيرهما .

واما قسمة الكل الى اجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب الى اجزاء كثيرة وقسمته الى اجزاء مختلفة كقسمة بدن الحيوان الى اعضائه الآلية كاليد والرجل والرأس وغير ذلك فتكون كل قسمة لمقسوم على احد هذه الوجوه العشرة لاغير .

واما التحليل فهو مقابل التركيب وبعكسه مبتدئا مما انتهى اليه ومنتهيا الى ما ابتدأ به وماضيا على سننه من غير تقديم ولاتأخير اما فى مقابلة التركيب الذهنى الذى يكون فى المعانى الكلية ويسمى تحليل الحد والرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرسم حيث يكون تحليل المحدود لتحصيل مفردات الحد وذلك هو الذى يكون باعتبار المشاركات والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل معنى الانسان الى الحيوان والناطق والحيوان الى الجسم المغتذى والحساس والمتحرك بالارادة وكذلك تحليل الجسم والمغتذى حتى ينتهى الى الاوائل التى لاتركيب فيها ولامشاركة ولامباينة واما فى مقابلة التركيب

الوجودى ويسمى لتحليل بالعكس اما الطبيعى كتحليل بدن الانسان الى الاخلاط والاخلاط الى الاسطقسات واما لصناعى فكتحليل السكنجبين الى الخل والعسل ومن كل واحد من هذه الانحاء ماهو الانفع الافضل والانفع اما مطلقا واما بحسب غرض دون غرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعا وفضيلة مطلقا ومخصوصا ومعرفة ذلك فقد تتم بالوقوف على مواقع الانتفاع بكل واحد منها خصوصا فى الغرض الذى قصد بذكرها فى هذا الموضع وهو تحصيل مايرام تحصيله من الاقاويل العرفة واكتسابها .

الفصل الرابع عشر

فى وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مؤلفة من معان فتحصيلها انما يتم بتحصيل المعانى المفردة التى تؤلف منها ومفردات الحقائق اما ان تكون بسائط مفردة فى وجودها وادراكها واما ان يكون وجودها وادراكها مع غيرها فى التركيب والبسائط المفردة فى وجودها وادراكها فلاحدود لها ولا تأتلف الحدود منها وانما تعرف بذواتها ويستوفى ذكر وجوه التوصل الى معرفتها فى غير هذا العلم .

وقد تعرف برسوم وصفات عرضية ونذكر وجوه التوصل الى كسبها وتحصيلها هاهنا واما البسائط الموجودة فى التركيب فهى وان كانت ايضا لاحدود لها فان الحدود تؤلف منها وقد تدرك بذواتها وبرسوم واوصاف عرضية ولان الحدود تفيد المعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية فاكتسابها يتم بالمعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضيه والا فالاصول والمفردات اذا لم تعرف الا معرفة عرضية مما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الا معرفة عرضية لا ذاتيه .

مثال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان انما تتم بان تعرف المفردات التى حقيقته مؤلفة منها كالحيوان والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان والناطق لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف الانسان بذاته وقصارى

المعرفة بالمحدود ان تكون كالمعرفة باجزاء حده التى عرف بها فاذا كانت المعرفة (ابها) عرضية فمعرفة المحدود بها لا تكون الاعرضية مثلها اوانقص منها لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحيوان والناطق وان كانا ذاتيين للانسان عرضية فمعرفة الانسان بهما لاتكون الامثلها عرضية فاكتساب الحدود انمايتم بحصول المعرفة الذاتية بالبسائط التى الحدود وحقيقة (المحدود ٢) مؤلفة منها والمعرفة الذاتية للحقائق البسيطة سواء كانت مفردة فى وجودها اوموجودة فى التركيب انما تحصل باطلاع النفس على كنه حقائقها امابواسطة الحواس والآلات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه والمشتاق لشوقة والمحب لمحبته والعالم لعلمه وامثال ذلك الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة فى المؤلف والمركب منها ولا يتميز للمدرك آحادها كما يدرك خلطا من سحيق جسمين احدهما اسود كالأثمد مثلا والآخر ابيض كالاسفيداج فان البصر يدرك منهما لونا واحدا هو الغبرة وان كان المدرك فى الحقيقة انما هو مجموع لونين لا لونا واحدا وانما عجز المدرك عن التميز فاذا احتيل بتدبير عقلى صناعى فى تفريق اجزائهما وتميزُ كل منهما عن الآخر رأى اللونين كلا على انفراده فصح ان المرئى انما كان مجموع لونيهما ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود مؤلف الماهية اومركبها من حقائق وبسائط وتلك البسائط اما ان تكون ظاهرة متميزة كل على حياله فالذهن لايحتاج الى تكلف تدبير صناعى فى تميزها بل هو يدرك حقائقها ويستثبتها (٣) ويؤلف حد المحدود منها واما ان تكون خفية مختلطة ممتزجة امتزاج الخل والعسل فى السكنجبين فالذهن يحتاج الى حيل وتدابير ذهنية ووجودية فى تحليلها وتفصيلها توهما اووجودا وتميز آحادها البسيطة للادراك والاستثبات حتى اذا استثبت حقائقها الف منها فى ذهنه حدا وحقيقة واحدة هى حقيقة المحدود فمن ذلك التحليل الذهنى العقلى للحقائق الذهنية ويتم بالنظر الى الموجود الواحد وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له فيجد الحقيقتين

(١) ليس فى لا (٢) قط - الحدود (٣) لا - نسبتها .

تشتر

تشتركان فى حقيقة و تختلفان باخرى فيتميز له اشتراكهما فيما اشتركا فيه واختلافهما بما اختلفا به ويستثبت كلا من الحقيقة المشتركة والمميزة على انفرادها فتتكثر بذلك حقيقة الموجود الواحد و يتميز ما فيها من ذلك التركيب ثم كذلك فى كل واحدة من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة اخرى مشابهة لها فانها قد تتكثر ايضا الى مشتركة ومميزة حتى يقع الانتهاء الى المشترك الذى لا مباينة فى ضمنه ولا اشتراك بعده والمشتركات هى التى كانت سميت اجناسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا اذا كانت عرضية والمميزات هى التى كانت الفصول الذاتية والعرضية فيتميز بذلك التحليل ما فى ضمن الحقيقة من تركيب كما يتميز بالتفريق ما فى ذينك الجسمين من مزاج وتركيب ثم يؤلف حقيقة واحدة كتأليف الهوية الوجودية واحدة بالتركيب فيكون الذهن قد وقف على حقيقة الموجود وعرفها معرفة تامة اذ عرف بسائطها التى هى مركبة منها ثم عرفها بها فالحدود تكتسب بالتحليل العقلى المذكور على هذا الوجه ثم بهذا التأليف اذ يبتدئ الذهن فى تأليفها بآخر ما انتهى اليه تحليله وينتهى عندما ابتدأ منه اعنى انه يتبدئ فى تأليفها باول مشترك وآخر مميز وقد يحتاج الذهن فى الحدود الى التحليل الوجودى التفريقى حتى يتحصل متميزات مفردات حقيقة المحدود كما يحتاج فى تحديد بدن الانسان الى معرفة اصول تركيبه المحتاج فى تميز آحادها الى التحليل والتفريق كقسمته الى اعضائه الآلية واعضائه الآلية الى اعضائه المتشابهة الاجزاء ثم لا تتاتى له معرفة ما فى هذه من التركيب على الحقيقه الا بالتحليل الصناعى لها او بمقايستها بما حلل من مماثلات لها واستعمال طريق صناعى استدلالى يميزها عقلا كما يستدل بحجج على انها من الاسطقسات الاربع وعلى ان اكثرها الارضى برسوبها فى الماء او الهوائى بطفوها عليه او النارى بحر ملمسها او المائى ببرده ان تساوى خفتها وثقلها وكما يستدل على ذلك بصلابتها ولينها وكثافتها ولطافتها ثم يؤلف الحد من اصول التحليل على الوجه العقلى لا على الوجودى فيقال انه جسم مؤلف من الاسطقسات تأليفا غلب فيه كثيفها مثلا على لطيفها وباردها على حارها اذ يميز فى تفصيلها اعم اجزاء ماهيتها عن اخصها

ويرتب على النحو الذى يرتب فيه الاعم ثم مايليه حتى الاخص .

وبالجملة فينبغى ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلى والقصد الارادى كما قيل ومنها ما ينال (١) من غير قصد ولا طلب ولم يسم بالاكتسابى من المعارف كل مطلوب بقصد ارادى وطلب عقلى وانما سمينا من ذلك بالاكتسابى ما كان محصول معرفته هو معرفة اشياء هى اجزاء حقيقية وهو مؤلف منها ومعرفة صورة تأليفه حتى يكون لمجموع ذلك فى الذهن وحدة ما كما لمجموع تلك الحقائق فى الوجود وذلك المجموع الذهنى هو المسمى حد الذات الوجودى المحدود فالمعرفة الاكتسابية على الحقيقة انما هى التى تحصل بالحد والاوصاف الذاتية واما التى بالرسم والاوصاف العرضية فانما تذكر معها لمشابهتها لها واختلاطها بها وقد تقدم القول بان كل معرفة مستحصلة بطلب عقلى وقصد ارادى فهى لامحالة مسبوقة بمعرفة تقدمت الطلب فنبهت الذهن عليه والا فكيف يطلب مجهول لا يعرف بوجه وكيف يهتدى الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفة وينتهى الى اخرى .

والمعارف اما ذاتية واما عرضيه اما عامية واما خاصية اما مجملة واما مفصلة فالطالب قد يأخذ عن العرضى الى الذاتى وعن العامى الى الخاصى وعن الجملى الى التفصيلى وبالجملة عن الانقص الى الاتم وعن الاظهر الى الأخفى بل عن الاسبق اليه الى المتأخر عنه واخذه الى الذاتى من العرضى فهو الذى بالطريق الاستدلالى التنبيهى وذلك من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامى الى الخاصى فهو الذى بالتحليل العقلى المعلوم وقد ينتفع فيه بالقسمة على اختلاف وجوهها وتحصيل الفصول التى بها ينتقل الى الخصوص عن العموم وقد تنال بحس واستدلال او تحليل كما يقال ان هذا الشىء جسم ثم الجسم اماذو نفس واما غير ذى نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذو نفس ثم ذو النفس اما حساس واما غير حساس ويستحصل بوجه منها انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق ويستحصل بوجه (٢) منها انه ناطق وعن المجملة الى المفصلة فهو الذى بطريق

التحليل

(١) قط - يقال (٢) قط - بوجه ما

التحليل العقلى والوجودى ايضا على ما عرفت .

والاصل فى جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه فيه اولا الى تحصيل البسائط التى هى آحاد حقائق المحدود فهى اوليات الحدود ولا تكتسب بحدود والتدبير العقلى الذى به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعى الذى عليه العمل فى تأليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل بسائطها من الاوصاف العرضية انما يحصل بطريق من هذه ايضا اعنى بتحليل عقلى او وجودى او توصل استدلالى علمى كالاستدلال على الحرارة او اللطافة بالخفة وعلى الثقل او الكثافة بالبرودة او بنيل حسى كادراك الحرارة باللمس والحمرة بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما تتحصل بتحصيل بسائطها فالامعان فى طلب البسائط واجب التقديم على طلبها ولان الطلب للشىء المعين انما يتم بمعرفة سابقة فاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى النفس حتى كلما كانت المعرفة السابقة عندها اكثر كانت على تحصيل المطلوبات اقدر وان كان طلب المعارف قد يكون على وجهين احدهما مطلق غير مقصود والآخر معين مقصود فالمطلق قد يستغنى فيه عن تقدم المعرفة كمن خرج من داره واخلى سره لمشاهدة اى شىء اتفق له مما لم يعرفه فيقصده وتحل(١) محصول ذلك وجه تقف عليه فى غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذى لا يمكن الا بسبب معرفة كما قيل وينتهى اليه من المعارف السابقة بهذه الوجوه المذكورة التى منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهى التى تنال بها بسائط الحدود واوائلها غير المحدودة والقدماء وان كانوا تكلموا فى الحدود وطولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى الينا تعليم مستوفى فى تحصيل بسائط الحدود واوائل المعارف كما وجد لهم ذلك فى تحصيل اوائل القياسات ومبادى العلوم -

الفصل الخامس عشر

فى المناسبة بين الاسامى والحدود للتصورات والموجودات

---

(١) قط - ومحل .

اعلم ان الحد ودائما هى حدود بحسب الاسماء والاسماء اسماء بحسب الحدود بل اقول ان الاسامى انما هى بحسب المعانى والمعانى معان لها ؟ وبحسبها والمعانى فهى للموجودات اما البسيطة فللبسيطة منها واما المركبة من تلك البسائط فهى للمركبات من تلك البسائط وتلك هى حدودها والاسامى توضع لما فى الاذهان اولا كما قيل وللوجود ثانيا وبحسب ما حصل منه فى الذهن للمركبات بحسب معانيها المركبة فى الاذهان التى هى حدودها وللبسائط فبحسب معانيها ايضا فان الشئ قد يسمى باسم بحسب صفة واوصاف فيكون الحد الذى بحسبه مركبا من تلك الاوصاف اومن النسبة (١) وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت به فانه انما يقال عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون حده الذى بحسبه انه فاعل الكتابه (٢) وكما يسمى بالعالم وينعت به فيكون حده الذى بحسبه انه الذى له علم وكما يسمى بانسان فيكون حده الذى بحسبه الحيوان الناطق وكذلك فى العكس انما يقال له انسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة ما له علم وله بحسب كل حد صفات عامية وخاصية يتركب منها ذلك الحد كما له من جهة انسانيته الحيوان والناطق ومن جهة كاتبيته الفاعل للكتابة وكما ان المسمى انما يسمى ما يعرفه ومن حيث يعرفه فكذلك الحاد انما يحد ما يسميه ومن حيث يسميه ففى كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وان كانت لذلك الشئ المحدود بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية وتكون ايضا ذاتيات ذلك الحد الذى بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد بهذا الحد ويسمى بهذا الاسم الآخرين فان الكاتب كما انه عرضى للانسان من حيث هو انسان اعنى حيوانا ناطقا كذلك الانسان اعنى الحيوان الناطق عرضى للكاتب من حيث هو كاتب وهذه العرضية فى المفهوم وعند التصور كما ان الذاتية ذاتية بحسب ذلك فالبياض ذاتى للابيض فى مفهوم ابيضيته وان كان عرضيا له فى مفهوم انسانيته اوفرسيته وكذلك النطق ذاتى للانسان فى مفهوم انسانيته وان كان عرضيا لمفهوم ابيضيته اوكاتبيته فهذه بسائط الحدود وذاتيات المحدود من

(١) لا ـ الشبيه (٢) لا ـ الفاعل للكتابة .

حيث

حيث هو محدود فان الحد حقيقة ذهنية وبسائطه اجزاء تلك الحقيقة وهى التى بها المحدود هو ما هو اعنى هى التى بها سمى بذلك الاسم ولذلك قد يستقر للشى فى الذهن مفهوم يسمى بحسبه باسم ثم يقرر الطلب له مفهوما آخر بصفة او صفات اخرى فيسمى بحسبها باسم آخر ثم يحكم بذلك الاسم على هذا الاسم اى بذلك المفهوم على هذا المفهوم حكما بانه هو اى بان هذا الشى او الموجود المسمى بهذا الاسم والمحدود و بحسبه بهذا الحد هو بعينه المسمى (١) بهذا الاسم الآخر المحدود بحسبه بهذا الحد -

كما يقال ان الانسان محدث و حقيقته ان الشى المسمى بانسان من حيث هو انسان اى حيوان ناطق يصدق عليه النعت بمحدث بمفهوم وجوده بعد عدم سابق اعنى بعد لاوجود كان له بقياس زمان ماض فالاسماء والحدود داخلة فى المواضعات والمواطيات فقد يجوز اختلاف الناس فيهما من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض فيكون للشى الواحد اسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب اسماء كثيرة وكل ذلك بحسب نعوت واوصاف كثيرة كما للانسان من حيث انه (٢) جسم و حيوان وانسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حد الا ان الحدوان كان بحسب الاسم فانما يكون حدا من حيث هو لمسمى موجود حتى يكون محصول حقيقة وجودية وانما هو حد بالاضافة اليه اى لمحدود .

واما اذا كان الاسم لصفات مجموعة لاحقيقة لها فى الوجود فانه لايكون حدا وان كان شرح لفظ و تفسير اسم كما يتمثل به فى عنزايل الذى هو اسم شرحه دال على صورة ذهنية مؤلفة من هاتين الصورتين فالحد حد لمحدود وجودى من حيث عرف ومن جهة ما بحسبه سمى وعلى ان الشئ اذا كان له اسم و حد بحسب الاصل والجوهر منه كالحيوان والناطق وآخر بحسب اعراض ولواحق للماهية الموجودة كالكاتب او المنتصب القامة رؤى الاول اولى بان يسمى حدا للشئ الموجود والثانى بان يسمى رسما وان كان هذا الثانى ايضا حدا بحسب اسم منحو به مفهوما

---

(١) لا - هذا الاسم (٢) لا - من انه .

خاصا فان ذلك الشئ يسمى ايضا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراض ولواحق باسم ويحد بحد مؤلف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتية وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضية فيكون الحد ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد .

وانما كنا سمينا الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهرى من حيث هو منبه على مفهومه تنبيه الدلالة واللزوم واما بحسب اللواحق والاسم الذى بحسبها فلم يتجاسر (١) من يسميه حدا وما من احد من اهل العلم ممن يقول بهذا او يخالفه يتحاشى ان يقول ماحد الابيض وماحد الاسود وماحد الكاتب وماحد الطبيب وهذا ايضا مما لا مناقشة فيه فانه عائد الى مواضعة واصطلاح فى تسمية الحدود والرسوم والعلم بهذا يتم ويتحقق لمن يحقق ما قيل فى الفصل الذى تكلم فيه على مابه الشىء هو ماهو فى العلم والوجود واتقنه فهما وعلما وتدبر هذا القول معه وبحسبه .

الفصل السادس عشر

فى حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد وجعله فى حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجويز ذلك الممتنع

قال مامعناه ان صناعة التحديد صعبة عندى ممتنعة لا على الوجه الذى جرت به عادة الناس من اعتذارهم عن تقصيرهم تواضعا وتجملا لكن لان الأمر فى نفسه كذلك وذلك لان الحدود انما تتم بالاجناس الحقيقية والفصول الذاتية جميعها حتى لا يشذ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها انا قد نغلط فنأخذ الجنس البعيد دون القريب ونخل بالجنس القريب ومافيه من فصول نزيد بها على البعيد كما ربما غلطنا فاخذنا الجسم بدل الحيوان فى حد الانسان وذلك يكون لان الجنس البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفى ولان البعيد له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان والفرس جنس قريب يجمعهما اخص من الحيوان واعم من كل واحد منهما

(١) لا - يتحاش .

منهما وينفصل عن عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان عن غيرهما فى ذاتيهما اومعروف المعنى ولا اسم له وكذلك فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم ذى النفس وايضا فان الفصول قد تتساوى فى عمومها وخصوصها فلا تتميز لنا كالحساس والمتحرك بالارادة فى الحيوان فانهما ذاتيان متساويان فى عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حساس فما يكون كذلك فباى قانون يتم لنا استخراجه وباى وجه يتحقق انا اتينا على سائر الفصول التى هذه صفتها فى المحدود هذا وايضا فمن لنا بذاتية ما نعتقد ذاتيته وعرضية ما نعتقد عرضيته حتى لا نأخذ اللازم مكان المقوم او نترك المقوم اذ (١) نظن فيه انه لازم فمن هذه الوجوه يصعب علينا استخراج الحدود لكل محدود بل يمتنع هذا نص كلامه .

ولم يعول فى اعتبار الذاتى والعرضى على ما قرره من مفهوميهما ولم ير اعتباره متأتيا (٢) على التحقيق فى كل موجود ومحدود وقد عرف بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسماء والاسماء لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتى واختلاف مفهوماته وان التى منها داخلة فى الحدود اما فى حدود المسميات من حيث هى مسميات فمعلومة ومتوصل اليها بطرق الاكتساب المتقدمة وكذلك التى بحسب الهوية الموجودة التى اذا تصورت فى الذهن حقيقتها وحدها دل عليها باسم يكون للوجود بحسبه فقد تعلم ايضا اذا تتبعت الهويات بطريق التحليل والتفصيل عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا (٣) وبطريق التمييز والتفصيل بين مجتمعات الموجودات فان تعذر من ذلك شىء فى بعض الاشياء فهو من قبيل المجهولات التى يستعسر الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما فى وقت دون وقت وبحسب شخص

---

(١) لا - او (٢) لا - مباننا (٣) فى هامش قط ولا - لان الخصوص والعموم يكون باشتراك الموجودات واختلافها والتحليل والتفصيل يعتمده الذهن فى التصور من غير ان يتعرض للوجود .

دون شخص وكما يتعذر ذلك فى العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى وليس ذلك بان يقال فى الحدود اولى منه بان يقال فى القياسات والعلوم ·

واما قوله ان الفصول قد تتساوى فى مرتبة العموم والخصوص فلا يعلم وهو اصعب ما اعتذر به ·

فنقول انه لا يخلوا ان يكون خفاؤها من حيث هى فصول مميزة او من حيث هى صفات موجودة للموصوف فان كانت من حيث هى صفات موجودة للموصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت ان العارف يسمى ما عرف من حيث عرف ويحد ما سمى من حيث سمى فالحد حد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب المعرفة فالذى يسمى من حيث يعرف يفسر الاسم بالحد الذى هو تفصيل المعرفة والمجهول غير داخل فى الحد الذى بحسبه سمى المسمى وحد الحاد والجهل بالمجهول غير قادح فى العلم بالمعلوم من حيث علم فانا اذا عرفنا من شىء ما كالثلج انه جسم ابيض ثم جهلنا من امره هل هو قطن او ثلج لم يضر جهلنا بثلجيته وقطنيته فى معرفتنا بجسميته وبياضه فاذا سميناه باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك الاسم كنا قد وفينا الاسم شرحه والمعرفة بيانها من حيث عرفنا ويبقى ما جهلناه كما جهلناه حتى نعلمه بعلم آخر وهكذا لو كان للشئ صفات عدة حتى علمنا بعضها وجهلنا البعض لم يضرنا جهل المجهول فى علم المعلوم اذا استقصينا علم المعلوم بما يعلم به وسمينا من حيث عرفنا وحددنا من حيث سمينا ·

وتفسير الاسماء بالحدود هو من جملة تفسير اللغات وتعريف معانى الالفاظ حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذى عناه به المسمى والمسمى لا يعنى الا ما يعرفه والسامع الذى ينتقل اليه ذلك اذا فهم المعنى او المعانى المقصودة بالاسم الذى تضمنها فى التسمية فقد تم فهمه لما سمعه ممن سمعه منه حيث عرف ما عناه وقصده بالاسم وتضمنه معناه واما من حيث هى فصول مميزة فلا يمكن ان تجهل لان الانسان اذا عرف الصفة للموصوف فقد عرف انه يتميز بها عن كل ما ليست له والتميز لازم للمعرفة بالعرض لزوما اوليا من حيث ان ما ليس له ذلك فليس هو الموصوف

وكيف

وكيف تتساوى الفصول فى مرتبة الخصوص والعموم ثم تتساوى فى الذاتية واللزوم فان الصفات للموصوفات فى التسمية لاتدخل مالايعنيه المسمى مع مايعنيه فلاتفضل عليه ولا تنقص عنه ولا تساويه فان المسمى اذا سمى الحساس لم يدخل المتحرك بالارادة معه فى (المعنى - ١) والتسمية وان دخل (٢) معه فى اتصاف الموصوف به وسواء فى ذلك مساواته له فى العموم والخصوص اولا مساواته اذا كان المسمى بحساس لايدخله فى التسمية ولا فى الحد الذى بحسب الحساس واما فى الوجود فسيتضح فى العلوم ان الصفات للموصوفات منها اصول هى متقدمة الوجود فى الموصوف على غيرها وغيرها لازم لها فاذا تساوى صفتان فى الخصوص والعموم فالاصل فيهما هو الفصل كما قيل وان تساويا فى كونهما اصلين حتى لايكون احدهما تابعا للآخر ولامتبوعا كان الامر على ما اوضحنا فى الحدود بحسب تسمية المسمى وما عنى منهما .

وعلى رأى هـذا القائل بحسب تقرير الوجود فايهما قرر الوجود فهو الصورة والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رأيه بشيئين فان احدهما ان كفى فى تقرير الوجود كما قلنافيماسلف فالآخر لامدخل له فى ذلك وان لم يكف فالثانى هو المقرر كالجسم مثلا الذى ان تقرر وجوده بفصل الحساس فلا مدخل للمتحرك بالارادة فى تقرير وجوده وان لم يتقرر به فالمتحرك بالارادة هو المقرر والوجود الواحد لايتقرر بشيئين من حيث هما شيئان بل من جهة معنى يتحدان به على ما يقال فى الصورة هذا ان كان تقرير الوجود هكذا وليس كذلك بل على ما تجده فى العلوم عند الكلام فى الصورة والهيولى وشرطه فى الذاتى يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذى بارتفاعه يرتفع الموصوف واقول من حيث هوموصوف ويقول من حيث هو موجود فيعتبر فى الذاتية الوجود ونعتبر نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف عـلى العلـل الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هى المعلول لكنها علة للجملة الموجودة منها ومن الهيولى كالجزء من الكل فله (١) علية بهذا المعنى وهـذه العلية فى تصور المتصور وذهن العارف لانه يتصورها

---

(١) من قط (٢) لا - دخله (٣) لا - فلها

بتصور الشيء الذى هى صورته فى الهيولى وقد سلف من هـذا فى الكلام فى الفصول ما فيه كفاية لكنك اقترحت اشباعه بهذه الزيادة وكذلك ما قاله من من اشتباه الذاتى بالعرضى فى الوجود والذهن اما فى الذهن فبحسب المعنى واما فى الوجود فبحسب التابع والمتبوع فان تعذرت علينا معرفة التابع والمتبوع فى الوجود لم يتعذر بحسب ما يعنيه المسمى وتتداوله الروايات فى اللغات فان كل عرضى لشيء ومن جهة فقد يكون ذاتيا له من جهة اخرى بحسب المعنى والتسمية كالكتابة لزيد التى هى ذاتية له من حيث هو كاتب وعرضية من حيث هو انسان وتعذره فى الوجود من جهة معرفة السابق واللاحق لا يكون فى كل محدود ولا عند كل حاد ولا فى كل وقت ولا يقع فيه التعذر اكثر مما يقع فى جانب القياسات والعلوم وليس اذا عز علينا القياس فى اشياء دون اشياء يكون ذلك قد صار منا عجزا مطلقا عن القياس كذلك التحديد ان تعذر فى اشياء دون اشياء واوقات دون اوقات (١) ثم مع ذلك لا يكون هـذا تعذرا فى الحقيقة لان الحد اللفظى هو حكاية محصول الشيء عند الذهن وهو الذى بحسبه وضع الاسم وحصلت (٢) الوحدة الذهنية والمعنوى هو ذلك المحصول الذهنى فان المعانى الجنسية والفصلية التى هى حقائق الهيولات والصور فى ذوات الهيولات والصور هى موجودات كثيرة لها ضرب من الاجتماع فى الوجود وبالعرض يقال للمجموع منها انه واحد وليس لها وحدة حقيقية كما يظنه هـذا القائل من ان الموجود الواحد يتقوم من اشياء كثيرة قوام كل واحد منها بالآخر فاذا كان كذلك وجعل الانسان لبعضها وحدة وجمعا ذهنيا وترك بعضا فلم يذكره ولم يدخله فى تصوره فلم يكن خاطئا ولا غالطا .

مثاله ان البدن الذى فيه نفوس كثيرة نباتية وحيوانية وناطقة ان كان كل واحدة منها موجودة قائمة بنفسها فى وجودها ولها نوع اجتماع مع الاخرى فليس للمجموع منها وحدة الا بالعرض وعند التصور كما سيتحقق لمن احب

---

(١) زيادة فى لا - لا يكون ذلك عجزا عن التحديد (٢) لا - جعلت .

التحقيق

التحقيق فان اوقع الذهن تلك الوحدة والجمع على اثنتين منها او ثلاث اعنى على البدن مع الحاسة اوعليه معها ومع النباتية فليس هو فى ذلك غالط ولا له فيه نوع جهل فاضح كما زعم فاما ان كان بعضها له قوام بنفسه والبعض الآخر قوامه به فذلك عنده عرض لايقوم الماهية ولايدخل فى التحديد .

ونحن فقد بينا ان الذهن اذا اعنى جوهرا مع عرض كان لمجموعهما من معنييهما حد لامحالة فللذهن ايضا ان يعنى من ذلك ما شاء ويسميه ويحده بحسب ما عنى واما ان كان كل منهما لايقوم بنفسه بل بالآخر ومع الآخر والكل انما يؤخذ واحدا حاصلا بالاجتماع دون الآحاد المفردة وهو ما يذهب اليه فى الهيولات والصور وهو (١) من اسباب استصعابه ما استصعبه فى هذا الموضع فسنوضح القول فيه ونبين انه لاوجه له ولو كان لقد كان لايوجب فى الحدود هذه الصعوبة العظيمة على ما قيل .

وقد بقى فى امر الحدود (٢) ابحاث تأتى فى المناسبات بينها وبين البراهين وهى اكثر ما امعن فيه المتقدمون فى الكتب المنطقية فى كلامهم فى الحدود فلذلك تكلموا فى الحدود بعد كلامهم فى البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا فيه الا قليلا ومن استوفى فيه قولا فانما اورده فى العلم الكلى وبقى فيها تنبيهات تورد فى فنون المجادلات وانواع الانظار فى المعلومات .

المقالة الثانية

من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعتبر من الحكمة فى العلوم وما له وبه يكون التصديق والتكذيب

الفصل الاول

منها فى الاقاويل الجازمة

قد عرف اولا ما المعارف وما العلوم وما الفرق بينهما وان العلوم تكون

---

(١) زيادة فى لا ـ ما يذهب اليه (٢) قط ـ المحدود .

بالفاظ ومعان مؤلفة والاقاويل الجازمة هى الالفاظ الدالة عليها من حيث هى علوم لا من حيث هى معانى فوق واحد وان الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الى الوجود فى الموافقة والمخالفة والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها وهوالعلم بل العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه فى النفس فتكون المعلومات لذلك تقال على صنفين اولا وثانيا اما اولا فعلى ما قد يسمى علما وهو الحكم فى القضايا بالاثبات والنفى واما ثانيا فعلى الامور الوجودية التى تلك معانيها وهى خاصة التى جرت العادة بتسميتها معلومات وان كان من المعلومات اشياء لايحكم بمعانيها على امور وجودية انها (١) هى كالاجناس والانواع المقدم ذكرها وان كانت انما تحصل بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الموجود واجب التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون اسبابا لها اعنى العلوم وهذا يحققه الاعتبار بسهولة من الوجود والقضايا ايضا هى الاقاويل الجازمة وتسمى من حيث هى اعلام من واحد لآخر اخبارا .

وقد قسمت القضايا الى الحملية والشرطية والحملية منها هى التى يحكم بشىء ويسمى محمولا انه لشىء يسمى موضوعا اوانه ليس له حكما فصلا والحكم بانه له يسمى ايجابا وبانه ليس له يسمى سلبا .

واما الحمل فانه يقال على الايجاب منهما (٢) بالحقيقة وعلى السلب مجازا من حيث ان فيه تقدير حمل قبل حصول العلم رفعه السلب فى العلم فليس كل معنيين يخطران بالبال يلزم عند الذهن ايجاب احدهما على الآخر اوسلبه عنه بل انما يكون ذلك فى معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالايجاب اوالسلب فيهما اما لذات المعنيين واما لسبب يوجب ذلك فيهما والذى للمعنيين من حيث هما معنيان على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم فان اخرج العلم ذلك الجواز الى الوجوب وحكم به كان ايجابا وان اخرجه الى الامتناع وحكم برفعه كان سلبا فكان اسم الحمل مقولا على السلب من اجل ذلك الجواز المتقدم عليه فهو مقول عليه

(١) لا - انما هى هى - (٢) قط - منها .

عليه مجازا وعلى الايجاب بالحقيقة وكذلك الموضوع والمحمول يقال على المقدر الموضوعية والمحمولية وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولا وموضوعا والموضوع ليس يتعين موضوعا والمحمول محمولا ولا يكون احدهما اولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان او من حالة يتعلق بتصورهما اكثر من ان الاسبق الى الذهن فى عادة من يقدم الموضوع يجعل موضوعا وفى عادة من يقدم المحمول يجعل محمولا فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع فى لفظه اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل انسان او مقول على كل انسان بل ذلك ربما يعين بما هيتهما وباسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوران كما سيقال فى العلوم ان معانى الجواهر توضع للاعراض كالانسان للبياض وان الجزئيات توضع للكليات كالانسان للحيوان او كزيد للانسان ولا ينبغى ان يتوقف الذهن ههنا حتى يقول فى هذه الالفاظ المقولة ما معنى الحكم بشىء لشىء وما معنى انه وما معنى شىء حتى يطلب لكل لفظ تعريفا فقد قيل فى قوانين التعريف والتعرف ان السابق الى معرفة العارف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه منها فليس كل لفظة تعرف باخرى على الاتصال هلم جرا بل تعرف ما لم تعرف بما عرف وتختلف بحسب العارفين وما سبق الى معرفتهم ايضا -

ويقال من الحمليات معدولية وهى التى موضوعها او محمولها او هما اسم عرف لسلب شىء من الاشياء لا بمعنى محصل يدل عليه نصا او كلمة كذلك غير محصلة المعنى كقولنا الانسان (١) صامت او الفرس غير ناطق او الانسان غير ناطق ومقابلها (٢) من القضايا التى محمولها وموضوعها اسمان او اسم وكلمة محصلان يقال لها بسيطة فتقسم القضايا الحملية الى بسيطة ومعدولية وقد فرق بين المعدولية وبين السالبة (٣) من القضايا وهى التى يحكم بنفى المحمول عن الموضوع بان تلك

(١) كذا - ولعله - الانسان - ح (٢) لا - مقابلهما (٣) لا - السالبية -

اعنى المعدولية حرف السلب الذى هولا وغير فيها جزء من المحمول او الموضوع والحكم بالاثبات والنفى يجمعهما ويدخل عليهما فتقول الفرس غير انسان (١) زيد ليس غير انسان وفى عرف اليونانيين كان ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول كما قديستعمل فى العربية ايضا وكانوا يسمونه خالفة الاسم وهو حرف هو فيقولون الفرس هو غير انسان وزيد ليس هو غير انسان ويسمى فى القضية رابطة فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول وان تقدم عليها كان سلبا للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمعدولية التى محمولها غير محصل واما التى موضوعها غير محصل فلا اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير الانسان صامت اوغير الانسان هوصامت اوالانسان هوصامت والقضية التى يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هوانسان تسمى قضية ثلاثية والتى لايذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف السلب فى السالبة منها لا يجعلها ثلاثية كما انه فى الثلاثية لا يجعلها رباعية اى لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالاثبات والنفى فى القضايا ان كان جزما حتما غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حمليا كما قيل وان كان غير جازم بل مشروطا بشرط مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم اوالعناد سميت القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار فى هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول (٢) هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا فى اللزوم وتسمى شرطية متصلة .

واما فى العناد فمقابل ذلك فى الحكم كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وتسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون معلومة الحكم بذاتها او فى ذاتها اويكون الحكم فيها متعلقا بحكم فى غيرها فالمعلومة يكون الحكم فيها حمليا والتى علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين تعلق اللزوم وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم بالملزوم والمعاند فان علما جميعا

(١) لا - الفرس غير زيد ليس غير انسان (٢) لا - محمول -

كانا حمليين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او اب - و - ب ج - واج - او الشمس طالعة والليل غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم فان علم اللزوم وجهل حال اللزوم او العناد وجهل حال المعاند كان العلم الشرطى فان من يعلم انه ان كانت اولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او ان كان اب - وب ج - فا ج - او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود وعلم ان - اب - و - ب ج - علم ان اج - او علم ان الشمس طالعة علم ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء الاول من الشرطية المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة والجزء الثانى يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف المضاف الى القضية الاولى وهو ان ونظائره يسمى حرف الشرط والثانى وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يسمى حرف الجزاء والاعتبار فى الايجاب والسلب اللذين فى القضية الشرطية غير الاعتبار الذى فى اجزائها بل انما هو فيما اوجبه الحكم فيهما وهو اللزوم والعناد فالحكم باللزوم فى المتصلة يسمى ايجابا ولو كان بين سالبتين كقولنا ان كان كذا ليس كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها يسمى سلبا ولو كان بين موجبتين كقولنا ليس ان كان كذا كذا فكذا كذا والحكم بالعناد فى المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ورفعه يسمى سلبا كقولنا ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وقد جعل الايجاب فى الشرطى هو اللزوم والموجبة هى المتصلة والسلب هو (١) العناد فى المنفصلة والسالبة هى المنفصلة وليس كذلك لان الشئ ليس اما ان يكون لازما لكون هذا حيوانا لكونه انسانا واما ان يكون معاندا لكونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم فى المتصل باللزوم وفى المنفصل بالعناد مناقضة للزوم بالعناد وللعناد باللزوم لان النقيضين لا ثالث لهما وههنا ثالث كحال كونه انسانا عند كونه ابيض او اسمر او اسود .

وقد فرق بين الحملية والشرطية من القضايا بان قيل ان الحملية من القضايا بسيطة باعتبارها اذا قيست الى الشرطية وفى الشرطية تركيب لان اجزاء

---

(١) قط - فهو .

القضية الشرطية قضيتان حمليتان قد صارتا قضية واحدة من اجل الحكم بل او حكم بهما لكانتا قضيتين فان حرف الشرط والجزاء او (١) اسقطا من قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقيلا كلا على حدته لكان قولنا الشمس طالعة قضية والاخرى قضية اخرى فى كل منهما موضع صدق وكذب واما الحملية فانها اذا حلت الى جزئيها اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن فى احدهما موضع صدق ولا كذب وان كانت اشياء فوق واحد فان الموضوع والمحمول فى القضايا الحملية قد يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين او مركبين غير ملحوظى الاجزاء كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كل منهما الفاظا فوق واحد قد صار لها اتحاد حصل به منها موضوع واحد او محمول واحد ومعناها واحد ملحوظ الاجزاء كقولنا الحيوان الناطق المائت وهو الموضوع جسم ذو نفس حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد فى اجزاء القول الدال على معنى الموضوع والقول الدال على معنى المحمول موضع صدق ولا كذب على الصيغة التى بها حملت ووضعت فليست قضايا ففى الحملية لا تكون فى القضية قضايا بالفعل وفى الشرطية تكون .

واقول انها من جهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها لان القضية انما تكون قضية من جهة الحكم لا غير فاذا لم يكن فى حكمها تركيب فلا تركيب فيها ولا يبعد ان يوجد فى الحملى ايضا تركيب مثل هذا فان من قال قد علمت ان الانسان حيوان قد قضى بقضية واحدة فيها موضعا تصديق وتكذيب وهما قضيتان قوله قد علمت وقوله الانسان حيوان الا ان يتأول فيقال ان الحملية تكون ابسط من الشرطية لان الشرطية تركبت من قضايا لا محالة والحملية فقد لا تتركب من قضايا ولم تقل وليس فى الامعان فى امثال (٢) هذا كثير فائدة خصوصا لمن يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعلها تجدى فى رياضات الاذهان وتعويدها التدقيق فى الانظار .

---

(١) لا - سقطا (٢) لا - مثل .

ومن

الفصل الثانى

فى المحصورات والمهملات
والمخصوصات من القضايا

ومن القضايا الحملية ما يكون موضوعها جزئيا اى شخصا واحدا معينا كقولنا زيد وقد سميت مخصوصة ومنها ما يكون موضوعها كليا وحينئذ اما ان يكون قد بين ان الحكم بالمحمول على كله او بعضه اما الذى على كله فكقولنا كل كذا كذا وتسمى القضية التى هى كذلك كلية اى كلية الحكم واما الذى على بعضه فكقولنا بعض كذا كذا وتسمى القضية التى هى كذلك جزئية اى جزئية الحكم لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وان كان الموضوع فى نفسه كليا ولفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم فى الموضوع يسمى كل منهما سورا ومالم يذكر فيه السور من القضايا تسمى مهملة كقولنا كذا كذا من غير ان نقول كل كذا او بعض كذا والسور فى الحكم انما يعتبر اثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول لان الكلية والعموم بالفعل للمحمول انما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وبنسبته (١) اليها من حيث هى كثيرة واما اذا حمل على واحد واحد منها فانما يحمل نفس طبيعته لا نسبته ولا من حيث هو منسوب الى كثرة فلا كلية للمحمول قبل حمله حتى تعتبر فى حمله بل هى عارضة له فى حمله بعد حمله ومن حيث يحمل على شىء وعلى غيره لا فى حمله على شىء واحد من حيث هو ذلك الواحد .

واما ما يقال من ان ذلك قد يعتبر وان كان مجانبا للعادة مثل قولنا الضحاك هو كل انسان فانما ذلك الحصر للموضوع ايضا وزيادة اعتبار وذلك ان محصوله فى الذهن هو كما يحصل من قولنا كل انسان ضحاك دون غيره او كقولنا انما الضحاك هو كل انسان وكذلك لو قيل الانسان هو كل ضحاك فان معناه ان الموصوف بالانسان هو الذى يحمل عليه الضحاك دون غيره وامثال هذه الاشياء فى دلالات الالفاظ كثيرة لمن تفقدها وفى امثالها ومن قبيلها تتفق اغلاط كثيرة فى كثير من المهمات وفى ضمن القضايا الشرطية قضايا حملية كما قيل وتكون

---

(١) لا - ونسبته .

القضيتان الحمليتان الاتان فى القضية الشرطية موجبتين وهى موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتكونان موجبتين وهى سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب فى القضية الشرطية هو سلب حملياتها وايجابها ولذلك قديكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال فى حملياتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا دوامه فما ذكر فيه الدوام فهو كلى وكالكلى ومالم يذكر فيه فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزئ وما لم يذكر فهو مهمل اما المحصور حصرا كليا فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا واما الحصر الجزئ فكقولنا قديكون اذا كان كذا كان كذا واما الاهمال فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السلب فكقولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الكلى اوليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئ وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل فهذا فى المتصل •

واما فى المنفصل فالايجاب الكلى هوان يقال دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والجزئى قد يكون اما كذا واما كذا والمهمل اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلى ليس البتة اما كذا واما كذا والجزئى قد لا يكون اما كذا واما كذا والمهمل ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا لكن هذه الاعتبارات اشبه بالمعانى التى تسمى جهات منها بالاسوار فانهم قد قرروا فى الحمليات ان الجهات هى حالة اللادوام والدوام للحكم وجعلوا الدوام ها هنا سورا واخلوا هذه عما يجرى مجرى الجهة فلو جعلت هذه جهات وتركت بلااسوار لقد كان كذلك ايضا والحق هوان المقدم فى هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس طالعة نظير الموضوع فى تلك كقولنا الانسان والتالى وهو كقولنا فالنهار موجود نظير المحمول فى تلك وهو كقولنا حيوان وكما ان السور هناك سور للموضوع فى الحكم بالمحمول عليه كذلك السور ها هنا حصر للمقدم فى الحكم بلزوم التالى له وكما كان السور هناك يبين ما يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع

الموضوع أهو كله ام بعضه كذلك ههنا يجب ان يكون السور مبنيا لما يلزم التالى من المقدم أكله ام بعضه لكن عموم التالى ها هنا للقدم انما هو عموم لزومه بجميع المقدم كما كان عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه باسره والمقدم ههنا ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان هذا انسان ولا محموله كقولنا انسان من ذلك ولا مجموعها من حيث هو مجموع فانه لا يجتمع منهما فى هذا الجمع معنى واحد الا فى صورة القضية التى هى الحكم فالحكم بان هذا انسان يلزمه الحكم بانه حيوان فاذا اردنا فى ذلك العموم وكلية اللزوم لم يكن الا لزوم ذلك الحكم لكل ذلك الحكم وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكثر الا باحوال و ازمان فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا انسانا فهو حيوان وهو نظير ماقيل كلما كان هذا كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون فى اللزوم الجزئى وليس البتة فى رفع اللزوم بالكلية وقد لا يكون فى السلب الجزئى لكن جدوى الحصر ههنا قليلة فان الحكم ههنا انما هو بلزوم التالى للقدم ولا لزومه واذا كان كذلك فاللازم منه لازم فى كل وقت وحال وما ليس بلازم فى كل وقت فليس بلازم لما قيل انه لازم له نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال فان قولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لا يكون فيه لزوم ولا يستعمل من قبيله حكم وانما يلزم الحكم بحسب قرينة وحال وهو اذا كان هذا حيوانا ناطقا ولا فرق بين قولنا اذا كان وكلما كان ومتى كان واما قد يكون وقد لا يكون فلا يستعملان واذا (١) استعملا فهما من الجهات لا محالة وفى موضع يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان واما قولنا فى السلب الكلى ليس البتة اذا كان كذا كان كذا فهو فى معنى القضية المنفصلة القائلة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وتخالف الاولى الثانية فى ان الاولى تمنع اللزوم والمعية فى الوجود ويجوز معها ان لا يكونا معا (٢) والثانية مع رفع اللزوم يثبت مثال الاولى ليس البتة اذا كان الانسان قائما هو قاعد فقد منعت ان يكون قائما احدهما لا محالة .

---

(١) لا - وان (٢) لا - جميعا معا .

وقاعدا معا ولا يمتنع ان لايكون لاقائما ولاقاعدا كالمضطجع - ومثال الثانية اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولايمكن ان يكون هما جميعا اعنى زوجا وفردا ولا يمكن ان يكون ولا واحدا منهما حتى لايكون لازوجا ولا فردا ولا يراد فى السلب المتصل اكثر من ساب الاتصال المذكور كقولنا ليس اذا كان او ليس كلما كان فكان الايجاب فى المتصل تال يلزم وهذا تال لايلازم والمنفصل تال يعاند وليس وجه رابع فقوله ليس البتة اذا كان كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا بسلب الاتصال وان كان السلب فى ضمن العناد فان الضد والمعاند غير وليس هو والذى (١) قال بهذه الاسوار فى الشرطيات قد دقق فى نظره كما اتى عليه القول ولم يحرر كما انتهى اليه البحث والتحقيق فيرجع (٢) القول الى ما فى التعاليم القديمة ولم يرد عليه الابان الانفصال ليس هو سلب الاتصال ولا الاتصال سلبه بل سلوبهما غيرهما لكن بابيان الذى اوضح فى هذا القول لابالرد المطلق -

الفصل الثالث

فى جهات القضايا

يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذى بحسبه قيل انه ممكن ولايمتنع ان يكون عليه وذاك اما فى الوجود واما فى الذهن والذى بحسب الوجود اما على الاطلاق واما بحسب وقت ما والمطلق فهو الذى ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولايمتنع عنه بذاته ولايعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل انما يعتبر كونه كذلك متى كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع او بعدم ذلك السبب الموجب مثاله الهواء اذا قيل يمكن ان يكون باردا اوغير بارد فانه لايكون باردا بذاته ولايمتنع البرد عنه بذاته وانما يكون باردا ببرودة الثلج والماء ولايكون باردا لان حر الشمس منع برودته اولعدم برد الثلج والماء الموجب لبرده (فالبرودة له ممكنة على الاطلاق بهذا الاعتبار - ٣) -

---

(١) لا - فالذى (٢) لا - فرجع (٣) ليست فى لا .

والذى

و(١)الذى بحسب وقت ما فهو الذى لايكون فى وقت ما يقال انه ممكن بتلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب اولا يكون بسبب مانع او بعدم السبب الموجب كالخشب يقال فى وقت ما انه يمكن ان يكون سريرا وهو الوقت الذى ليس هو فيه بسرير وفيما بعده يكون سريرا ان كان بسبب هو نجارة النجار ولايكون ان لم يكن بسبب مانع اوبعدم نجارة النجار ويقال من هذا اكثرى لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لاكونه كالصحو فى الجو واقلى لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب لاكونه كالمطر فى الصيف ومتساوى ومتقارب لما يتساوى فيه ذلك ويتقارت(٢) كالمطر والصحو فى الشتاء وفى البلاد التى هو فيها كذلك وعلى سائر الاقسام فكونه لايكون دائما وذلك الذى على الاطلاق انما يعتبر فيه كون ذاته لا تقتضى تلك الحال التى لاجلها نسب اليه الامكان ولايمنعها وانما يكون له اذا كانت موجب هو غيره ولا يكون اذا لم يكن لمانع اولعدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائما اولم تكن اذا لم يكن كونها اولا كونها له بمقتضى ذاته فهذا هو اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره فى الذهن فان الحكم الذهنى قد يكون بحسب العلم المحقق او الجهل الصرف او الظن الغالب فالمجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا وان لايكون وجائز ومحتمل وذلك ان الصفة اما ان تكون معلومة الوجود للموصوف عند الذهن بمجرد النظر فيهما ولايحتاج فى ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كالقول بان الكل اعظم من جزئه فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ضروريا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر فانه لايقال انه يمكن اويجوز اويحتمل ان يكون الكل اعظم من جزئه واما ان تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فيهما ولايحتاج فى ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كالقول بان الجزء اعظم من كله فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ممتنعا ولا يكون فيه موضع امكان ولاجواز ولا احتمال نظر ايضا فانه لايقال انه يمكن اويجوز اويحتمل ان يكون

---

(١) لا - واما الذى (٢) قط - ويتفاوت .

الجزء اعظم من كله وكل ما هو على غيرها تين الصفتين (١) اعنى كل ماليس باولى العلم من الايجاب والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له امكان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولا حتى اذا حضر السبب الموجب للعلم اخرج ذلك الامكان الى الضرورة اوالى الامتناع وقد لايحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يرجح ويوجب الظن الضعيف اوالقوى اولا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته فيكون نظير الامكان الوجودى فى اكثريته واقليته وتساويه ويقال له كذلك (٢) ايضا وهذا الامكان اعنى الذى بالاعتبار الذهنى هو الذى يسمى بالامكان العامى اذا قيل مطلقا فاما ان (٣) قيل ممكن ان يكون دخل فيه الضرورى اويمكن ان لايكون دخل فيه مع الممكن الممتنع وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معاعم الممكن والضرورى والممتنع لانه يقال على ممكن وضرورى وممتنع قبل العلم المحقق الذى يكون بالسبب لالان العامة تقوله فان اشتقاقه من العموم لامن العامة كما ظن قوم وهو نظير الامكان الوجودى من حيث ان الضرورة والامتناع انما اوجبهما فيه سبب كما ان الوجود والعدم يوجبهما فى ذلك سبب .

وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وادخل الضرورى الاولى تحته وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضرورى غير هذا والا فهذا لايكون ابدا مجهولا حتى يقال عليه هذا الامكان الذى حقيقته الجهل بطرفى النقيض وايهما الموجب وايهما السالب وكذلك يقال ضرورى لما هو على الوصف الذى بحسبه قيل انه ضرورى ولا بد من كونه عليه وذلك فى الوجود والذهن ايضا والذى فى الوجود اما مطلق واما بشرط والمطلق فهو الذى يكون على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولاينتظر سببا به يجب ولا يرتفع بسبب كالحيوان للانسان والزوجية للاثنين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون الشرط ممكن على ماقيل وبذلك الشرط يكون ضروريا وذلك الشرط سبب لا محالة فهو اما دائم الوجود غير متغير الايجاب والسببية ولا مانع

---

(١) لا – الصنفين (٢) قط – لذلك (٣) لا – اذا .

يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب من الاسباب فهو له دائما ما دام موجودا مثل كون السماء موجودة .

واما دائم الوجود متغير (١) الايجاب والسببية فلايدوم له ما دام موجودا ولكنه لضرورة سببه يكون لامحالة وقت ما يوجبه السبب الموجب له ولا مانع يمنع كونه له فى ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل الشروق والغروب للكواكب الذى هو لها بسبب ضرورى متغير الايجاب وهو الحركة الدورية ولذلك لايدوم لها ما دامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يكون لها لا محالة فى وقت ما يوجبه لها اعنى وقت ما ينتهى بها الحركة الى الافق ولا مانع يمنع شروقها اوغروبها حينئذ ولا يرفع ذلك عنها سبب .

وهذا الضرورى الموقت يقال له ممكن ايضا بالامكان المطلق من حيث ان ذات الموصوف به لاتقتضيه ولاتمنعه واذا كان الوصف فكونه لسبب واذا لم يكن فلمانع اولعدم ذلك السبب اوعدم سببيته ويقال له ممكن بالامكان الموقت ايضا بحسب الوقت الذى لايكون فيه كذلك وضرورى فى الوقت الذى يكون فيه ويقال له ممكن دون تعيين الوقت ودون السبب اودون ايجابه وضرورى باعتباره مع السبب حين ايجابه ويقال ضرورى ايضا لكل ما وجد وحصل حين وجد وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضرورى لانه حصل على الوصف الذى قيل بحسبه انه ضرورى فى وقت وجوده وامتنع ان لايكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك وعلى ماسيتضح فى العلوم ان كل مايوجد بعدما لم يكن فان ايجاب وجوده راجع الى سبب ضرورى الوجود وان كان متجدد الايجاب متصرمه وفى وقت ايجابه وايجاده لما يوجده انما يوجده بان لا يكون مانع يمنع كونه على ذلك ولاسبب يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضرورى باعتبار الوجود .

واما باعتبار الاذهان فقد قيل فى باب الامكان الذهنى ان فيه ايضا مطلق الضرورة وهو الذى المحمول فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط وفيه

---

(١) لا - متعين هنا وفيما بعد .

مشروط وهو الذى انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد عليهما والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد وكذلك يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذى بحسبه قيل انه ممتنع ولابد من انلايكون (١) عليه وذلك فى الوجود والذهن ايضا والذى فى الوجود اما مطلقا واما بشرط والمطلق فهو الذى كونه ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته لاينتظر سببا لاجله لايكون له ولا بسبب من الاسباب يكون له كالبرودة للنار والفردية للاثنين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون ممتنعا على ما قيل فى الضرورى وذلك الشرط اما وجود سبب مانع او عدم سبب موجب وكل منهما اما دائم الوجود والرفع غير متغير الاقتضاء ولا موجب يوجب ما اقتضى رفعه فهو ممتنع دائما مادام موجودا مثل فرض السماء ساكنة فانه فرض دائم الامتناع مادامت السماء موجودة لاجل دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية المحركة للسماء التى هى دائمة الايجاب للحركة والرفع للسكون غير متغيرة الاقتضاء وليس فى الوجوب سبب يوجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون واما دائم الوجوب متغير السببية والرفع (٢) فلا يدوم ذلك الامتناع مادام موجودا ولكنه لضرورة السبب يرتفع لا محالة وقت وجوب رفعه عن السبب فلاموجب يوجبه فى ذلك الوقت الذى يرتفع عنه مثل شروق الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا يمتنع فيها شروقها واخرى يمتنع فيها غروبها لسبب ضرورى متغير الايجاب وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الامتناع مادامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يمتنع لا محالة وقت ما يوجب امتناعه اعنى وقت ما تكون تحت الارض فلاتشرق فى ذلك الوقت اوتكون فوق الارض ولا تغرب فى ذلك الوقت ولاموجب يوجب شروقها وغروبها حينئذ وهذا الممتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالامكان المطلق كما قيل فى الضرورى من حيث ان ذات المحكوم عليه لا تقتضى ذلك الحكم ولا تمنعه واذا كان فكونه لسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو ممتنع بهذه

(١) لا - ان يكون (٢) قط - الترفع -

الصفة اعنى بالا متناع الوقت ممكن ايضا بالا مكان الوقت فى الوقت الذى هو فيه ممتنع من حيث انه فيما بعد يكون موجودا وحقيقة ذلك انه فى ذلك الوقت يقال له ممكن لايقال انه ممكن فى ذلك الوقت فان بينهما فرقا لان الاول كان الوقت فيه وقتا للقول والحكم بالامكان والثانى كان الوقت فيه وقتا للمحكوم به واذا جعل الوقت وقت الامكان كان صدقا اذيكون الامكان فى ذلك الوقت حاصلا و ا لمحكوم به مرفوعا ممتنعا ولا يتناقض فان من قال فى وقت غروب الشمس انها يمكن ان تطلع فقد صدق اذ يكون الوقت وقت حكمه وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحكم به واذا قال فى وقت طلوعها يمكن ان تطلع فى هذا الوقت فقد كذب اذ يكون وقت قوله وحكمه بالامكان هو وقت الحصول ووقت الحصول يبطل فيه الامكان وتحصل الضرورة كما قيل واذا قال ايضا فى وقت غروبها يمكن ان تطلع فى هذا الوقت فكذبه اظهر فالممتنع الوقتى يصدق عليه فى وقت امتناعه الامكان الوقتى ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه والامكان بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده فان الممكن فى وقت وجوده يصدق عليه انه ضرورى الكون كما قيل وكذلك (هو-١) فى وقت عدمه يصدق انه ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما لوجوده ففى وقت عدمه باعتبار وقت وجوده اذا كان مستقبلا واما لعدمه ففى وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس فى وقت غروبها بانها يمكن ان تطلع اى يصدق القول بالامكان فى ذلك الوقت لا ان الطلوع يكون فى ذلك الوقت وكذلك فى وقت طلوعها لنها يمكن ان تغرب ويقال ايضا لهذا الممتنع المشروط انه ممكن دون الشرط الذى بحسبه صار ممتنعا وممتنع باعتباره مع ذلك الشرط ووقت اقتضائه لامتناعه ويقال ممتنع ايضا لكل ما ليس حين هو ليس من دائم العدم وغير دائم لانه ليس وذلك على الوصف الذى قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن بد من ان لايكون عليه ولم يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل فى الضرورى وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان ايجاب عدمه راجع الى سبب

---

(١) من قط -

ضرورى الوجود متجدد الايجاب متصرمه وفى وقت مالا يوجب ما يرتفع بارتفاع ايجابه انما يرتفع ما كان اوجبه بان لا يكون موجب غيره يوجب كونه ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار الوجود .

واما باعتبار الاذهان فقد قيل فى باب الامكان الذهنى وفيه ايضا مطلق الامتناع وهو الذى المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع باعتبارهما كفرض الجزء اعظم من كله وفيه مشروط وهو الذى انما يصير معلوما بسبب و معنى زائد عليهما والامتناع مشروط موقت بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد .

وبالجملة فكل صفة وشرط كان لايجاب ضرورى فانه بعينه شرط لامتناع سلبه حتى يكون ممتنعا وكل صفة وشرط كان لسلب ضرورى فانه بعينه شرط لامتناع ايجابه فان ما بالضرورة ان يكون ممتنع ان لا يكون والممتنع ان يكون ضرورى ان لا يكون وقد كان يكفى فى التعليم نقل الحكم من احدهما الى الآخر على هذه الصفة وكرر فى الممتنع للتفهيم —

الفصل الرابع

فى المادة والجهة

اما الذى عناه ارسطوطاليس فى تسمية ماسماه بالمواد والجهات من هذه الاحوال فانه اراد بالمواد الاحوال الوجودية منها وما للاشياء فى انفسها وبالجهات ما فى الاذهان التى هى الظنون والاعتقادات على الحقيقة على ما فصل فى الفصل السالف فيكون الممكن الذى هو جهة ممكنا عاما على ما قيل لانه يصدق على اشياء تكون ضرورية فى انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق عليها والضرورى الذى هو جهة عاميا ايضا لانه حكم يصدق على ضرورى وممكن فانه يحكم بان الانسان يمكن ان يكون كاتبا حكما ضروريا اى حكما يقينيا محققا —

واما اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة وعنى بذلك انه حيوان ولم يكن بدمن كونه حيوانا او هو دائما حيوان وجعل ذلك من حيث قيل وعلم جهة ولم يرد بالجهة ما قيل من ان العلم بذلك ضرورى سواء كان الامر فى نفسه ضروريا او ممكنا

او ممكنا وجعل من حيث هو حالة الامر فى نفسه مادة فهو هذر من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد كان لا يقتصر على هذا المعنى وحده بل كان جميع الموجودات واحوالها ايضا تستحق ان يكون لها من حيث هى موجودة اسما ومن حيث هى معلومة اسما آخر وليس كذلك بل كما قيل ان الاسامى انما هى اولا للمعلومات ومن اجلها وثانيا للموجودات وليس لما قاله ارسطوطاليس فى الجهة والمادة وجه مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم ذلك ولم يعتبره هذا الاعتبار فان هذا وجه مهم فى نفسه لا لاجل تأويل كلام ارسطوطاليس ولا يمكن ان يكون ارسطوطاليس اخترع هذيانا لم يدعه اليه داع وترك مهما من كبار المهمات وهو مما يجرى على السنة الناس فى عرفهم فى موضعه ويقال ايضا جهة لقضية بحال اخرى غير هذه التى ذكرت وتسمى مطلقة ووجودية وهى القضية التى لم يذكر فيها امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل قيلت قولا مطلقا وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع ولم يميز هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهى بوجه ما ذات جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع حكما جازما لا ظنا وتجويزا كما فى الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة (١) الاهمال الى الاسوار الجزئية والكلية فكما ان فى الاهمال قد حكم على الموضوع لا محالة بالمحمول ولم يبين فى الحكم أهو لكله ام لبعضه وهو لا محالة لبعضه وشك هل هو لكله ام لا كذلك هذه قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع (٢) حكما جازما ضروريا لا تجويزا امكانيا وقتا لا محالة وشك هل هو دائم ام لا وبالحقيقة فانها من حيث هى جهة مطلقة لفظا لا تصورا واعتقادا كما كانت الثنائية من القضايا تقال خلوا من الحرف الدال على النسبة وهى فى التصور غير خالية عن النسبة لا محالة والا لما كانت قضية فانه لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع فلا قضية ثنائية فى الاذهان كذلك لا قضية مطلقة فى الاذهان فان

---

(١) قط - بسبب (٢) لا - للموضوع وقتاما .

للقضايا لا تتبرأ (١) عند الاذهان من الامكان الذى هو جهة الا الى الضرورة او الامتناع فنسبتها الى ذوات الجهة من القضايا بهذا الوجه نسبة الثنائية الى الثلاثيات ونسبتها الى المواد وبذلك الوجه نسبة المهملة الى المسورات اعنى وجه اعتبارها ضرورية غير معلومة الدوام واللادوام تكون لا محالة فى وقت وشك انها فى كل وقت ام لا كما كانت المهملة يحكم انها لا محالة فى البعض وشك انها فى الكل هذا اذا صنفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور.

واما على ترتيب آخر فانه قد قيل ان الضرورى من المواد هو الدائم اما فى الايجاب ويسمى واجبا واما فى السلب ويسمى ممتنعا كل ذلك فى الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا فى الحكم والاعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما والمعدوم عنده دائما مادة الضرورة وينقسم الى الوجوب والامتناع والذى لايدوم وجوده للموضوع ولاعدمه مادة الامكان ونظير ذلك فى الاذهان الحكم بايجاب المحمول للموضوع دائما جهة الوجوب وسلبه عنه دائما جهة الامتناع وبايجابه وسلبه لا دائما جهة الامكان وجعل المطلق الذى حكم فيه بوجود محمول (٢) لموضوع ولم يذكر دوامه ولادوامه فكانت نسبة المطلق بهذا الاعتبار الى ذوات الجهة من القضايا نسبة المهمل الى ذوات الاسوار ايضا والقضايا لاتخرج عن احد هذه الجهات الاربع التى هى الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع فان القائل اما ان يقول ويجزم فى حكمه واما ان لا يجزم بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذى يحكم ويجزم فاما ان يحكم بالضرورة المطلقة كما يقول الانسان بالضرورة حيوان اوبالضرورة الموقتة كقوله الشمس تنكسف بالضرورة فى وقت كذا اوضرورة مطلقة لا تعين فيها دواما ولا توقيتا والذى يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجويزا مطلقا اوموقتا اما المطلق فكمن يقول يمكن ان يكون زيد كاتبا واما الموقت فكقوله يمكن ان يكتب زيد غدا واما ان يكون القول قولا مطلقا لايقترن به ذكر امكان ولاضرورة كمن يقول الانسان حيوان اوزيد كاتب اويكتب وظاهر الاعتبار يرى ان كل قول يصدق بشرط فانه صادق

---

(١) لا ـ تتبرأ (٢) قط ـ الموضوع

صادق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا مقابله ما كان ذلك الشرط وليس كذلك حال القول المطلق عند ما يصدق بشرط الامكان فان القول المطلق فيه حكم جازم والذى بشرط الامكان لم يجزم فيه الحكم فانه ليس اذا صدق القول بان زيدا يمكن ان يكون كاتبا يصدق القول بان زيدا كاتب لان شرط ممكن ان يكون فى ضمنه وان لا يكون وليس كذلك المطلق بل هو جازم بالكون واللاكون (١) فشرط الامكان اطلاق بالقياس الى شرط القول المطلق فالممكن يصدق على المطلق ولا ينعكس والمطلق يصدق على ما بعده ولا ينعكس .

واعلم ايضا ان الموضوع الذى يحمل عليه محمول ما فاما ان يكون لذلك الموضوع ايضا موضوع يحمل عليه او يكون موضوعا اخيرا لا موضوع له والموضوع الذى له موضوع يحمل عليه فانما يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة هو موضوعه لا هو وانما يوضع موضوعه معنونا معرفا به كالابيض مثلا اذا وضع لمحمول ما فقيل الابيض كذا فان الابيض عنوان للموضوع لا نفس الموضوع والموضوع الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع الموضوع ويعنون به والموضوع الذى لا موضوع له الذى لم يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنون باكثر من اللفظ الدال عليه دلالة اولى فالقضية المطلقة اذا كان موضوعها معرفا ومعنونا بمعنى من المعانى فاما ان يكون مما يوصف به دائما كما تقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وضعت فى هذا الحمل وعرفت بالحيوان وهو مما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذى عرفت به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول المتحرك كذا والنائم كذا فان ذلك قد توصف به اشياء لا يدوم لها فليس كل متحرك يتحرك دائما ولا كل نائم نائم دائما فاذا وضعنا موضوعا معنونا بمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملنا عليه محمولا او سلبنا عنه محمولا بضرورة مطلقة او موقتة فاما ان يكون المفهوم من حكمنا انه له بشرط المعنى الذى عنون به اما دائما ما دام

له كما تقول ان كل متعفن الاخلاط محموم بالضرورة اى ما دام متعفن الاخلاط وليس هذا الحكم بلازم له قبل ذلك اعنى قبل تعفن اخلاطه ولابعده واما فى وقت من اوقات كونه له لامحالة كما تقول ان المتنفس مستنشق بالضرورة وليس ذلك ما دام متنفسا بل فى بعض زمان تنفسه واما فى وقت كونه له وقبله وبعده كما تقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصافه به اوقبل اتصافه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد كائن فليتأمل ليعلم اى هذه يقال مجازا وايها يقال حقيقة ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة ومنصوص عليه فى اللغة .

فنقول ان الذى يدل عليه نص اللفظ من ذلك انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع بحسبه لا قبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع معه اوفى بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا وليس فى ضمنه انه مادام كذا اى موصوفا بعنوانه هوكذا اى موصوف بمحموله بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف بعنوانه وما عدا ذلك مجاز واتفاق فى نفس الامور وغير مقصود فى اللغة فان القائل ان كل متحرك جسم ليس المفهوم بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك اولم يتحرك وانما علم ذلك اذعلم وازم اذازم من نفس الامور لامن دلالة اللفظ واما قبل وبعد فهومجاز فانه لايقال كل فاسد كائن الابمعنى فقد كان كائنا وهو تسمح فى اللغة واتكال على فهم الانسان بعلمه الذى ليس فى دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد اى سيكون فاسدا اوسيفسد وهذه المجازات والاتفاقات اتفقت فى الايجاب ولم تتفق نظائرها فى السلب اواتفقت اقل من ذلك وفى لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لايقال فى السلب انه لاواحد من الناس يتنفس لان لكل واحد منهم وقتا لايتنفس فيه وان قيل لم يكن مصدقا ولا مقبولا بل ربما قيل كل انسان لايتنفس ولا يقبل ولا يصدق حتى يكون المفهوم منه قدلا يتنفس وقتا ما ويكون صورته صورة الايجاب المعدول واذا قيل لاشئ من الاسود ابيض فانما معناه مادام اسود اولنا

او النائم ليس بيقظان ما دام نائما .

وقد وقع لقوم من ذلك تخليط فى احكامهم فى القضايا المطلقة ومخالفة لارسطوطاليس فى اشياء منها ستذكر فى موضعها فاذا تأملت ما قيل هاهنا تخلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما صعب عليهم ومنا قضة ما تجده من الاقوال التى تخالف ما قيل هاهنا فى المواد والجهات يقدر عليه من جاد فهمه وتأمله لما قلناه فيها وما قاله من خالفناه .

الفصل الخامس

فى اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها

وتشترك القضايا اما فى الموضوع واما فى المحمول واما فيهما وكذلك فى السور والجهة وقد تتباين فى كل ذلك او فى بعضه فالقضيتان المشتركتان فى المحمول والموضوع قد تتقابلان بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة وهذا السلب فقد يكون فى احدهما لجميع ما اثبت فى الاخرى من محمول وجهة وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من ذلك هو ان يكون تقابلهما بحيث لا تجتمعان على صدق ولا كذب فى حال من الاحوال بل يلزم من صدق احداهما كذب الاخرى ومن كذب احداهما صدق الاخرى وذلك يكون باشتراكهما فى كل ذلك واقتصارهما من الاختلاف على كون حرف السلب فى احديهما دون الاخرى حتى لا يذكر فى احديهما ما لا يذكر فى الاخرى سوى حرف السلب فيكون قد قيل فى احديهما قول وقيل فى الاخرى ليس كذلك مثاله كل - ا ب - بالضرورة ليس كل - ا ب - بالضرورة فهذا مطلق التناقض .

واما تفصيل ذلك فان المخصوصتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيهما جهة من ضرورة ولا امكان لا يعتبر فيهما سوى ذلك اعنى سوى المخالفة بحرف السلب فقط فيكون كل ما قيل او عنى فى احديهما من موضوع ومحمول وشرط (١) اى شرط كان من مكان وزمان واضافة وجزء او كل وقوة

---

(١) لا ... ان شرط ...

اوفعل قيل اوعنى فى الاخرى بعينه بزيادة حرف السلب فقط فيكون ان قيل مثلا فى الموجبة زيد قيل فى السالبة زيد اى ذلك بعينه وان قيل يتحرك قيل فى السالبة يتحرك ايضا بذلك المعنى فان كان عنى فى تلك حركة مكانية عنى فى هذه مكانية ايضا لا وضعية ولا استحالية ولا غير ذلك واذا كان فى تلك فى زمان كان فى هذه فى ذلك الزمان لافى غيره فلايقال فى تلك زيد يتحرك اليوم وفى هذه زيد ليس يتحرك غدا وكذلك المكان فلايقال فى هذه يتحرك على الارض وفى هذه ليس يتحرك على الفلك وكذلك فى الاضافة حتى اذا قيل فى هذه صديق لزيد لايقال فى هذه ليس بصديق لعمرو ولالزيد آخر بل لذلك بعينه وكذلك القوة والفعل فلايقال فى هذه كاتب اى بالقوة وفى هذه ليس بكاتب اى بالفعل وكذلك الجزء والكل فلا يقال فى هذه طويل ويعنى اليد وفى هذه ليس طويلا ويعنى الرجل فاى واحد من هذه لم يعتبر لم يتم التناقض بل جاز مع ترك اعتباره التصادق (١) فانه يصدق القول بان زيدا يتحرك وزيدا ليس يتحرك اذا كان زيدا آخر وحركة اخرى اوفى غير ذلك الزمان اوفى غير ذلك المكان وانه صديق وليس بصديق اى صديق لزيد ليس صديق عمرو وانه كاتب وليس بكاتب اى بالقوة وليس بالفعل وانه طويل وليس بطويل اى طويل اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان معا كما لايكون طويل اليد ويكون طويل الرجل وليس صديق زيد وهو صديق عمرو ولايتحرك على الارض ويتحرك على الفلك .

واما اذا اعتبر ذلك جميعه فلابد من صدق احديهما وكذب الاخرى حتى يلزم لامحالة من صدق الموجبة بعينه كذب السالبة ومن صدق السالبة بعينه كذب الموجبة اى من اجل صدقها لا من اجل الاشياء المعينة التى فيها الحكم والصدق والكذب فان قولنا الانسان حيوان والفرس ليس بحيوان يصدق احدهما ويكذب الآخر لكنه لم يلزم كذب احدهما من صدق الآخر ولا بالعكس لكن لان هذا الايجاب فى هذه المادة اعنى فى هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى الصدق وهذا السلب فى هذه الاخرى اقتضى الكذب واما فى المسورات فكما

قيل ايضا انهما اذا اختلفا بحرف السلب فقط دون غيره كان ذلك تناقضا لكن لحرف السلب فى القضية مواضع فان تقدم على جميع ذلك تم التناقض وكان معنى السالبة انه ليس كما قيل فى الموجبة فان قولنا كل - ا ب - يناقضه ليس كل - ا ب - والا ان غير فقيل كل - آ - ليس - ب - فقد لا يتناقضان ولا يصرح بالتناقض فى جميع الاشياء لانه قد يفهم سلبا كليا والكليتان لا تتناقضان بل قد تكذبان معا وهما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا تجتمعا (١) على صدق ولا على كذب وتضادهما بان لا تجتمعا على صدق بل قد تجتمعان على كذب كما ان الضدين فى الوجود لا يجتمعان معا فى شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر مثلا الذى ليس بحار ولابارد فان قولنا كل انسان كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب اولا واحد من الناس بكاتب او (٢) كل انسان ليس بكاتب اذا فهم بهذا المعنى لا يصدقان معا فلا يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وقد يكذبان معا فلا يلزم من كذب احدهما صدق الآخر واذ القائلة ليس كل كذا كذا سميت جزئية سالبة ولاشيء اولا واحد من كذا كذا سميت كلية سالبة فالشرط اذا ان يكون اذا كان احدى المتناقضتين كلية ايتهما كانت ان تكون الاخرى جزئية حتى اذا قيل فى الموجبة منهما كل - ا ب - وهو ايجاب كلى مثلا قيل فى الاخرى ليس كل - ا ب - وان كان لا خلاف فيهما فيما قيل باكثر من الحرف السالب او ليس بعض - ا ب - او بعض - ا - ليس - ب - وتخالفهما فيما قبل بزيادة حرف السلب وذكر بعض مكان كل ومحصول الحكم فى العبارات الثلث واحد فان القائلة ليس كل - ا ب - منعت ان يكون الكل كذلك ففهم منها ان بعضا لا محالة ليس كذلك واما ان الكل ليس كذلك او ان بعض الاخر كذلك فلم يفهم من حكمها بل بقى جائزا او فى حكم ما لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم من القائلة بان البعض ليس كذلك واما القائلة ليس بعض - ا ب - فقد يفهم منها ما فهم منهما وقد يفهم منها ان البعض ليس كذلك فقط بل الكل وانه ولا بعض كذلك .

---

(١) لا - تجتمعان هنا وفيما بعد (٢) لا - او قولنا كل .

وانما يصير هذا ناصا اذا اضيف الى ذلك فى الثانى فقط وفى الثالث فى اللغة العربية ولا حتى يقابل ولا فى بعض كذلك ونظيره فى لغات اخرى مثل (هيچ) فى اللغة الفارسية فانه فى العبارة عن السلب الكلى افصح مما جاء فى اللغة العربية واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور الكلى كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان وجعلوا الالف واللام يحصر حصرا كليا لم تتناقض المهملتان كما عرفت انـه لا تتناقض الكليتان وان فهمتا جزئيتين لم تتناقضا ايضا كما عرفت واما ان اريد بذلك نفس الطبيعة من غير تعرض لحصرها بكل او بعض فقد صار موضوعها كالموضوع الشخصى من حيث هو شيء واحد ويتم فى السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات قد تستعمل ذلك على انه غير متناقض فيكون رفع التناقض فيه اصطلاحا هذا اذا لم يكن فى القضية اكثر من المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب فى السالبة والسور مع ذلك فقط فى المحصورة واما ان زيد عـلى ذلك جهة اوصفة المحمول اوصفات فقيل مثلا كل انسان حيوان بالضرورة اوزيد طبيب فاضل ناصح اوكاتب مجود حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم فقيل مثلا فى السالبـة ليس بطبيب فاضل اوليس بكاتب مجود كان القول مناقضا لامحالة وان لم يتعين ما رفعه السلب أهو كل ذلك الموجب ام بعضه فكان اذا قال مثلا ليس بطبيب فاضل ناصح لم يبين من ذلك هل اراد به انه ليس بناصح اوليس بفاضل اوليس بطبيب اوليس ولا واحد منها اوليس اثنين منها بل كان المحمول بصفاته جعل شيئا واحدا فى السلب ثم قيل ان هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سواء كان كل ذلك اوبعضـه فـان القول يكون مناقضا للايجاب واما ان جعل حرف السلب بعد المحمول الاول وقبل صفاته فان القول يثبت ما قبل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه مسلوب واحد من حيث هو كذلك كما يقال زيد طبيب ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضا محتملا لرفع الفاضل والناصح معا اورفع احدها فقط فيصدق انه ليس فاضلا ناصحا اويقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد اثبت

اثبت ذلك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ماحمل او كله سواء فى ابطال ماقيل فانه يتم بان لايكون القول كذلك واى شيء نقص منه فقد جعله ليس كذلك سواء كان كل ما اثبت اوبعضه وكذلك فى ذوات الجهة اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة اوالانسان ليس حيوانا بالضرورة فقد تم التناقض سواء عنى بذلك انه ليس بحيوان ولا بالضرورة اوحيوان وليس بالضرورة وان كان لايتميز فيه احدهما وان غير موضع حرف السلب فقيل حيوان ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه اذا قيلا بمعنى واحد كما اشترط فى التناقض ان يكون المعنى الموجب والمعنى المسلوب واحدا بعينه لالفظا مشتركا يدل على معنيين مختلفين كما يكون فى الضرورى الذهنى والوجودى وكذلك يناقض الممكن انه ليس بممكن والممتنع انه ليس بممتنع اذا كان المسلوب والموجب من كل واحد منهما واحدا بعينه .

واما تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعنى سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها فانه لا يوجب تناقضا ولا تضادا بل قد يصدقان فى المادة الممكنة كما يقال بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وقد تصدق احداهما وتكذب الاخرى اما فى الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة كقولنا بعض الناس حيوان ليس بعض الناس بحيوان واما فى الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة كقولنا بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد تكونان متضادتين اذ قد تكذبان معا ولا تصدقان معا كما قيل والجزئيتان اعنى الموجبة والسالبة تسميان الداخلتين تحت التضاد من حيث انهما تحت الكليتين فى عمومهما وهذا التناقض يتم فى القضيتين اللتين موضوعهما كلى محصورتين ومهملتين سواء كان حكمهما موقتا اومطلقا ويتعين الصدق والكذب فى كل واحدة منهما واما ان كان موضوعهما جزئيا فكانتا مخصوصتين وكان الحكم فيهما موقتا فان الحكم فيهما مختلف ولا يتعين الصدق والكذب مطلقا فى كل وقت بل فيما هو من ذلك فى الماضى فان التناقض يستمر فيه باسره ويصدق احد المتناقضين فيه ويكذب

الآخر لامحالة واما ماهو فى المستقبل فان التناقض يتم فيه فى المواد الضرورية والممتنعة واما فى الممكنة فلا فان الحكم الشخصى الممكن فى الزمن المستقبل وان كان التناقض يتم فيه لامحالة بان تصدق احدى المتناقضتين وتكذب الاخرى فانه لايتعين الصدق والكذب فى واحدة منهما (١) كما يتعين فى الواجب والممتنع لان قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد ليس يكتب غدا اذا حفظ فيه باقى شروط التناقض ولكن لايتعين فيه الصدق او الكذب لاحديهما بعينها فى ذلك الوقت وان لم يخرج منها وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين لعالم ما كملك اونبي او منجم مثلا فليس هو عنده ممكنا وانما هو عنده ضرورى على كلى مفهومى الممكن والضرورى ·

اما الذهنى فلانه غير ظان بل متيقن فلو كان ظانا لما تعين حكمه ولو ترجح واما الوجودى فلان احد طرفى الممكن لا يصير موجودا بعينه دون الآخر الا بسبب وذلك السبب الموجب لوجوده يجعله ضروريا لاممكنا وانما هو ممكن بذاته لابسببه الموجب بل هو بسببه الموجب ضرورى كما قيل وكذلك هو فى الذهن متيقن بسبب وهذا معنى قول ارسطوطاليس انه لولا الممكن لبطلت الرؤية والاستعداد ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا يعنى ان الممكنات يتوقف وجودها على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والرؤية والقصد قد يكونان من جملة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت بقية الاسباب فانه لايتعلم والسابق فى قدر الله تعالى وقضائه فانما هو سابق باسبابه والارادة والقصد من جملة الاسباب المسببة فان المريد منا لارادته سبب موجب لايكون عن الارادة والا فلارادته الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما نريد الأكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا واما غير معلوم ومن اعتقد ان الارادة غير مسببة باسباب قد يعلمها الانسان وقد لايعلمها فلم يحسن العلم بالقضاء والقدر على ما سيأتى فى موضعه ·

الفصل

الفصل السادس

فى ذكر المناسبات بين القضايا فى الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولية فقد عرفت الفرق بينهما وان الموجبة المعدولية فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكما ايجابيا اوسلبيا وان ذلك بحسب مايعنيه العانى فى تنفظه بها وما يقع عليه الاصطلاح فى لغة لغة وفى تعارف طائفة طائفة هذا اذا قيلت على انفرادها واما فى جملة الحجج والادلة فيظهر الفرق بينها وبين البسيطة كما سيأتى فى تعليم القياسات ووقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك .

واما العدمية فهى التى تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المعنى المحمول فى الموجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى له عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كايجاب السواد على موضوع الذى يلزم منه عدم البياض فى ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهى تقابل القضية القائلة زيد بصير وقد تكذب معها وتصدق مع سلبها ـ

وقد قال قوم انها التى تدل على المعنى الاخس من معنيين متقابلين فيما من شانه ان يكون له كيف كان وهو الذى يستعمل فى هذا الموضع ويجرى الكلام الذى يأتى بحسب مفهومه وقد قيل انها التى تدل لاعلى اى عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شأنه ان يكون للموضوع اولنوعه اولجنسه كالعمى لزيد لاللحائط فانه وان قيل للحائط انه لابصر له فلا يقال له اعمى فى تعارف اللغات وكالمرد وهوعدم اللحية فى الرجل لافى المرأة وكالانوثة وهوعدم الذكورية فى الانسان والحيوان لا فى الحجر وليس فى المناقشة فى ذلك كثير فائدة فليعن العانى ما شاء من هذه المعانى ويجعل كلامه بحسبه فليس مما يفسد به الغرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما يأتى من الكلام بحسب ماعنى وقد وقع التعيين على المعنى الثانى من الثلاث والكلام بحسبه فبين هذه القضايا نسب تلازم وتباين وعموم وخصوص

فى الصدق والكذب فان السالبة المعدولية لشىء ما والسالبة العدمية لمقابله الاخس(١) من قبيل الموجبة البسيطة له والموجبة المعدولية له والموجبة العدمية لمقابله من قبيل السالبة البسيطة له وكل طبقة منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما يجتمع على الكذب وكل سالبتين من طبقتين منهما لاتجتمعان على الكذب وان اجتمعا على الصدق لاجل ان المتصادقات معا لاتتلازم بالانعكاس بل منها ما هو اعم واخص صدقا وكذبا وذلك لان ايجاب الشىء اخص صدقا من سلب مقابله لان السلب يصدق فى كل قضية لا يوجد محمولها سواء كان لا يوجد فى نفسه او لموضوع ما وسواء كان الموضوع الذى سلب عنه موجودا او معدوما والايجاب لايصح الا على موضوع موجود لان الشىء لا يكون موجودا الشىء معدوم والسلب يصح عن المعدوم والموجود فانا لا نقول عن سقراط الذى هو الآن معدوم ان شيئا موجود له ويجوز ان تسلب الآن عنه اشياء فانه لايصح ان يقال ان سقراط الآن ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط الآن شريرا ولا ظالما فان السلب عن الشىء لا يحوج الى اثبات وجود المسلوب عنه والايجاب سواء كان معدولا او محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لايكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه شىء كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون كلاهما بالقوه مثل الجرو والذى لم يفقح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسائط فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق فى البواقى واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ويكذب اذا كان عادلا

او معدوما والموجبة العدمية تقع فى حيز الموجبه المعدولية والسالبة البسيطة(١) فيكون حال العدميتين عند المعدوليتين ان الموجبة منهما تشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على ما تصدق عليه الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا ولا ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان الاول يصدق فى المختلط وفى الذى بالقوة وفى غير القابل ولا يصدق هذا عليه فحال العدميتين عند المعدوليتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا فى العموم والخصوص وحال العدميتين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وتكون نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية لان الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وبالعكس نسبة السالبة العدمية الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى الموجبة البسيطة لان الاولى اعم صدقا من الثانية والثانية من الثالثة على ما فى هذا اللوح

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا
تصدق اذا كان	يصدق فى الجميع الا
عادلا فقط	فى واحدة وهو الذى صدق
	فيه نقيضه

---

(١) حاشية من كلامه - فى كلا الاصلين - فان الموجبة العدميه تصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له كالاعمى الذى يصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له بصر كالانسان والموجبة المعدوليه تصدق على موجود وان لم يكن من شأنه كالحائط ولا يصدق عليه انه اعمى والسالبة البسيطة تشاركهما فيما صدقا فيه وتزيد عليهما بصدقها على المعدوم كسقراط الميت فانه يصح ان يقال

زيد ليس يوجد لا عادلا	زيد يوجد لا عادلا
تصدق اذا كان عادلا	تكذب اذا كان عادلا
اومعدوما فقط وتكذب	اومعدوما وتصدق
فى البواقى	فى البواقى
زيد ليس يوجد جائرا	زيد يوجد جائرا
تكذب اذا كان جائرا	يصدق فى واحد فقط
وتصدق اذا كان معدوما	وهو اذا كان جائرا
اوعادلا اومختلطا اوبالقوة	وتكذب فى
اولا بالقوة	البواقى

فكل اثنتين من هذه على العرض فهما متنا قضتان لا تصدقان معاولا تكذبان معا واما اللواتى على الطول ففى الطبقة الاولى كل متقدم فى الوضع فهواخص صدقا فالعدمية السالبة اعم من السالبة المعدواية والمعدولية من الموجبة البسيطة كما قيل فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المعدولية واذا صدقت السالبة المعدولية صدقت السالبة العدمية ولا تنعكس واذا كذبت السالبة العدمية كذبت المعدواية السالبة واذا كذبت المعدوايةالسالبة كذبت البسيطة الموجبة ولا تنعكس واما فى الطبقة الثانية فالامر بالعكس فان المتأخرفى الوضع اخص صدقا والمتقدم به اعم صدقا فاذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولية الموجبة واذا صدقت المعدولية الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا تنعكس وفى الكذب بالعكس ٠

واما النسبة بينها قطرافمختلفة اما القطر المبتدئ من الطبقةاليمنى آخذا الى اليسرى وهوالواقع بين الموجبة البسيطة وبين الموجبتين المعدولية والعدمية فانه يمنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب اذاكان الموضوع معدوما وكذلك فى القطرالواقع بين المعدولية السالبة وبين الموجبة العدمية لاتجتمعان

لاتجتمعان على الصدق وتجتمعان على الكذب اذا كان الموضوع بالقوة اولابالقوة لان الموجب فى كل واحدة من العدميتين والبسيطتين صدقه فى واحد والسالب كذبه فى واحد ويخالفانهما فى ذلك المعدوليتان .

واما المبتدئ من الطبقة اليسرى آخذا الى اليمنى وهو الواقع بين السالبة البسيطة وبين السالبتين المعدولية والعدمية فبالعكس وهو انه يمنع الاجتماع على الكذب ولايمنع الاجتماع على الصدق وهو اذا كان الموضوع معدوما والذى هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو اعم كذبا وبالعكس ولذلك يختلف الحال فى المتلازمتين ونقيضهما حتى يكون النقيض لازما اخص لنقيض اللازم الاخص وحيث يكذب الاعم يكذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص يصدق الاعم من غير انعكاس (١) .

واما المهملات فانها تخالف ما وضع فى المخصوصات فى شيء وتوافقها فى شيء اما الموافقة ففى الالواح طولا وهى ان تكون الموجبة البسيطة اخص صدقا من السالبة المعدولية والمعدولية من السالبة العدمية واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وفى الكذب بالعكس على ما قيل فى المخصوصات وكذلك الموجبة العدمية اخص صدقا من المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وهو قول ارسطوطاليس ان نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اليها كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية والعدميه اليها وتوافقها ايضا فى الاقطار وان الموجبات اعنى الموجبة البسيطة مع الموجبتين المعدولية والعدمية تجتمع على الكذب وذلك اذا كان الموضوع معدوما واما المخالفة فلانها عرضا لا تتناقض بل تجتمع على الصدق كما

---

(١) هامش -لا- يعنى ان الموجبة المعدولية لازم اخص صدقا للسالبة البسيطة التى هى نقيض الموجبة البسيطة التى هى لازم اخص صدقا للسالبة المعدولية -

قرر فى المهملات واجرى حكمها مجرى الجزئيات والجزئيات لا يناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كان البعض فقط عادلين ويصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق معه حينئذ قولنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك فى المعدوليتين والعدميتين ويخالف قطرابان الاقطار الموجبة فى المخصوصات كانت لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق ايضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا والانسان يوجدلا عادلا والانسان يوجد جائرا تجتمع على الصدق اذا كان البعض عادلا والبعض جائرا والاقطار السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت فى تلك ولا تجتمع على الكذب .

وهذا الوجها

الانسان يوجد عادلا تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم والباقون ماكانوا ويكذب اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم ولاعادل واحد ماكانوا	الانسان ليس يوجد عادلا تصدق اذا كانوا كلهم معدومين اولا عادل فيهم البتة او البعض لاعدل فيه ماكان وانما تكذب اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فى باقى الاقسام
الانسان ليس يوجد لاعادلا تصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين وتكذب فى باقى الاقسام	الانسان يوجد لاعادلا تصدق اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ماكانوا متفقين او شوبا او بعضهم ليس بعادل والباقى ماكانوا وتكذب اذا كانوا معدومين او عادلين كلهم
الانسان ليس يوجد جائرا	الانسان يوجد جائرا تصدق

تصدق اذا كانوا كلهم معدومين او لا جائر فيهم او البعض ليس بجائر او البعض معدوم او غير قابل او متوسط وانما تكذب اذا كانوا كلهم جائرين وتصدق فى باقى الاقسام	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين او بعضهم وتكذب فى الباقى

فقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا واخص صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد جائرا يصدق فى جميع الاقسام الا واحدا فقط وهو اذا كانوا كلهم جائرين فيكذب فيه فقط وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يكذب فى ذلك ايضا وفى كونهم غير قابلين او متوسطين فكذبه اكثر من كذبه وصدقه اخص من صدقه وقولنا الانسان يوجد لا عادلا اقل صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا من قولنا الانسان يوجد جائرا لان قولنا الانسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا كلهم لاعادلين ولاجائرين متفقين اوشوبا وفى ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد لا عادلا وانما يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او بعضهم وحينئذ يصدق ايضا قولنا الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم صدقا منه والموجبة البسيطة اخص صدقا من السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية والسالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولية والموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية على ما قيل .

واما المحصورات فانها تحتاج فى اعتبارها الى بسط ذلك فى الكل والبعض لتتعرف مقادير الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع اما ان يكون ـ ا ـ كله مثلا عادلا ـ ب ـ او كله جائرا ـ ج ـ او كله مختلطا ـ د ـ او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود ـ ه ـ او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم ـ او بعضه عادل وبعضه جائر ـ ز ـ او بعضه عادل وبعضه مختلط ـ ح ـ او بعضه عادل وبعضه بالقوة كلاهما ـ ط ـ او بعضه عادل وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل

ى - او بعضه عادل و بعضه جائر و بعضه مختلط - يا - او بعضه عادل و بعضه جائر و بعضه (بالقوة كلاهما-١) مختلط - يب - او بعضه عادل و بعضه جائر بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يج - او بعضه عادل و بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما - يد او بعضه عادل و بعضه مختلط و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يه - او بعضه عادل و بعضه بالقوة كلاهما و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يو - او بعضه عادل و بعضه جائر وبعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما - يز - او بعضه عادل و بعضه جائر و بعضه مختلط و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يح - او بعضه عادل و بعضه جائر و بعضه بالقوة و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يط - او بعضه عادل و بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - ك - او بعضه عادل و بعضه جائر و بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كا - او بعضه جائر و بعضه مختلط - كب - او بعضه جائر و بعضه بالقوة كلاهما - كج - او بعضه جائر و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كد - او بعضه جائر و بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما - كه - او بعضه جائر و بعضه مختلط و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كو - او بعضه جائر و بعضه بالقوة كلاهما و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل كز - او بعضه جائر و بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل كح - او بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما - كط - او بعضه مختلط و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - ل - او بعضه مختلط و بعضه بالقوة كلاهما و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل - لا - او بعضه بالقوة كلاهما و بعضه لا بالقوة ولا بالفعل .

فهذا باعتبار مقتضى القسمة العقلية سواء كان لذلك فى الوجود امثال اولم تكن فليعتبر عموم الصدق والكذب وخصوصهما فى ذلك واولا فى لوح المحصورات المتناقضة والكليات موجبة .

كل - ب - هو عدل	ليس كل - ب - هو عدل
تصدق اذا كان الكل عادلين و تكذب	تكذب اذا كان الكل عادلين
فى سائر الاقسام الباقية	و تصدق فى سائر الاقسام

(١) من لا ليس

ليس كل ـ ب ـ هو لا عدل	كل ـ ب ـ هو لا عدل
تصدق اذا كان الكل معدوما	تكذب اذا كان معدوما
او بعضه عدلا فقط كائنا	او بعضه عدلا فقط او كله
ما كان الباقى وهو ما عدبه	عدلا و تصدق فى باقى
قسما او كله عدلا و تكذب	الاقسام
فى باقى الاقسام	
ليس كل ب ـ هو جائر	كل ب هو جائر
تكذب اذا كان الكل جائرين	تصدق اذا كان الكل جائرين
و تصدق فى باقى الاقسام	و تكذب فى باقى الاقسام

فالنسبة ههنا فى التلازم والتعاند طولا وعرضا وقطرا على ما كان فى المخصوصات لان الموجبة البسيطة قد صدقت فى واحد فقط وكذبت فى ثلثين قسما والسالبة المعدولية صدقت فى سبعة عشر قسما مما عد وكذبت فى اربعة عشر قسما فهى اعم من الموجبة البسيطة صدقا واخص منها كذبا والسالبة العدمية كذبت فى قسم واحد وصدقت فى ثلثين قسما فهى اعم من السالبة المعدولية صدقا واخص منها كذبا فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنعكس كذلك فى نقائضها لان الاخص صدقا نقيضه اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض عرضا كما كانت المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوما او بعضه فقط عادلا والباقى ما كان والسوالب لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع معدوما او كان بعضه فقط عادلا كائنا ما كان الباقى فالحكم فيها كالحكم فى المخصوصات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

جزئية على (١) ما فى هذا اللوح .

بعض الناس يوجد عادلا
تصدق فى ستة عشر قسما منها
وهو اذا كان الكل عادلا او
البعض عادلا والباقى كيف
كان وتكذب فى خمسة عشر قسما
وهو اذا لم يكن فيهم عادل كيف
كانوا

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
تكذب فى ستة عشر قسما منها
صدق فيها نقيضه وهو اذا كان
البعض عادلا والباقى كيف كان
وتصدق فى خمسة عشر قسما
كذب فيها نقيضه وهو اذا لم يكن فيهم
عادل كيف كانوا

ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا
تصدق فى قسمين وهما اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتكذب
فى باقى الاقسام

بعض الناس يوجد لا عادلا
تكذب فى القسمين اللذين صدق
فيهما نقيضه وهو اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتصدق (٢)
فى باقى الاقسام

ولا واحد من الناس يوجد جائرا
تكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جائرين
وهو - ١٤ - قسما وتصدق فى - ١٦ - قسما وهو
اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
او بالقوة او غير قابلين او معدومين
او خلطاء .

بعض الناس يوجد جائرا
تصدق فى - ١٤ - قسما كذب فيها
نقيضه وتكذب فى - ١٦ - قسما
صدق فيها نقيضه

وعليك بالتأمل والاعتبار فتجد الحال بين البسيطتين والمعدوليتين وبين البسيطتين والعدميتين مخالفة لما كانت عليه مما (٣) قبل وذلك لان الموجبة البسيطة هاهنا تكون اكثر صدقا من السالبة المعدولية لانها تصدق فى ستة عشر قسما وهو اذا كان الكل عادلين او البعض عادلين والباقون ما كانوا والسالبة المعدولية

(١) كذا - ولعله - فعلى - ح (٢) قط - وتكذب - كذا - ح (٣) لا - فيما - انما

انما تصدق فى قسمين وهما اذا كان الكل عادلا او معدوما وتكذب فى باقى الاقسام ثم تصدق الاولى اذا كان البعض فقط عادلين وحينئذ لاتصدق السالبة المعدولية القائلة ولاشىء منهم عادل وتصدق المعدولية اذا كانو معدومين وحينئذ لاتصدق الموجبة البسيطة فتصدق كل منهما فيما لاتصدق فيه الاخرى وتكذب فيما لاتكذب فيه فلا يلزم من صدق احديهما صدق الاخرى ولا من كذبها كذبها وكذلك تخالف السالبة العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض الآخر جائرا وحينئذ لا تصدق السالبة الكلية العدمية وتصدق السالبة العدمية اذا كان الكل معدومين ولا تصدق حينئذ الموجبة البسيطة فلا تتلازمان ايضا فى صدق ولا كذب .

واما المتضادات فهذا لوحها .

كل انسان يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق فى واحد وهو اذا كانوا كلهم عادلين وتكذب فى البواقى	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين او معدومين او بالقوة اوغير قابلين او متوسطين. او خلطا مما لاعادل فيه وتكذب فى البواقى. وبالجملة انما تكذب اذا كان الكل او البعض عادلين وتصدق فى البواقى
لا واحد من الناس يوجد لاعادلا	كل انسان يوجد لاعادلا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او معدومين وتكذب فى البواقى	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين. او متوسطين او بالقوة اوغير قابلين اوخلطا مما لاعادل فيه وتكذب فى البواقى
لا واحد من الناس يوجد جائرا	كل انسان يوجد جائرا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او معدومين او بالقوة اوغير قابلين او	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين فقط وتكذب فى البواقى

متوسطين او خلطا مما لا جائز فيه
وتكذب فى البواقى وبالجملة انما تكذب اذا كانوا
كلهم او بعضهم جائرين وتصدق فى
البواقى

فالحال فيها فى المضالعات طولا على مثل ما كانت فى المخصوصات من ان صدق الموجبة البسيطة يلزمه صدق السالبة المعدولية وصدق السالبة المعدولية يلزمه صدق السالبة العدمية ولا تنعكس اذا كانت الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وكذلك فى مقابلاتها تكون السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولية والمعدولية من العدمية ويلزم من صدق الثالثة صدق الثانية ومن صدق الثانية صدق الاولى من غير انعكاس .

واما عرضا فظاهر انها لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب .

واما قطرا فان الايجابية منها لا تتفق على الصدق وتتفق على الكذب والسلبية لا تتفق على الكذب وتتفق على الصدق .

واما الجزئيات وهى الداخلات تحت التضاد فقد اجرى حكمها حكم المهملات على ما سلف القول فيه .

واما ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعية لانها تنضاف فيها الى المحمول والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن ان يكون عادلا وذوات الاسوار ايضا كذلك رباعية اذا لم تذكر الجهة وان ذكرت الجهة معها صارت خماسية لكنهم لم يقولوا رباعية الا لذات الجهة ولا يقولون خماسية لشىء من القضايا كما اتفق فى عرفهم والجهة لفظة تدل على حال المحمول(١) عند موضوعه وهل هو له بالضرورة او بالامكان وكما ان السور يجاوربه الموضوع والرابطة يجاوربها المحمول كذلك الجهة من حقها ان يجاوربها الرابطة اذا لم يكن سور فان كان لها موضعان او ثلاث سواء بقى المعنى واحدا او اختلف احدها (٢) عند الرابطة والآخر عند السور والآخر بعد المحمول فلها فى الصدق والكذب من التلازم والتباين

(١) لا ـ لفظ يدل حال الخ (٢) قط ـ احدهما ـ

احكام اخرى فمنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فواجب ان يوجد يلزمه ما فى جدوله ونقائضها(١) تلزم نقيضه وهذا جدولها .

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد ونقيضاها(٢) يلزمان نقيضه والممكن ان يوجد يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه نقيضه اعنى قولنا ليس بممكن ان يوجد كقولنا ليس بممكن ان لا يوجد اى بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما ممكن ان يوجد فيصدق معه ما فى لوحه ومقابله لا يصدق معه ما فى لوحه من نقائض اللوح الاول وهذه صورته .

	ممكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد	
تصدق هذه الست معا	ممكن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد	
	ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد	لا تصدق هذه معا
	ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد	
	ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد	
	ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد	

فعلى مثل هذا الاعتبار ينبغى ان تعتبر القضايا فى لزوم الصدق والكذب عموما وخصوصا وتساويا وتضادا وتناقضا .

الفصل السابع

فى توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتمل على موضوع واحد ومحمول واحد والحكم بالمحمول على

---

(١) لا - نقائضها (٢) قط - نقيضاها -

الموضوع فلاشك فى انه انما يشتمل على قضية واحدة كقولنا الانسان يوجد حيوانا اوهو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من العبارات واما تكثر المحمول ففيه اعتبار فان كان تكثره لانه يشتمل على المحمول واوصاف اووصف للمحمول فقد قيل ان القضية تكون واحدة ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق او فلان طبيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة كقولنا زيد طبيب صائغ نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيرة وبعدد المحمولات وقولها فى المعنى كالقول بان فلانا طبيب وفلانا صائغ وفلانا نجار وفلانا شاعر وما ارى بين الاول والثانى كثير فرق يوجب تكثيرا او توحيدا وان كان التكثير منهما جميعا اعنى المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيرة ايضا وعددها بعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تتكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثر الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحدة كقولنا الانسان والفرس حيوانان اوكل من الفرس والانسان حيوان فلا فرق فى المعنى بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال فى ذلك واحدة فى الموجبات والسوالب من القضايا الحملية .

واما القضايا الشرطية اما المتصلات فان القول الذى يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان فى تكثر المحمولات فى الحملية وتكون القضايا كثيرة وبعددها كما يقال ان كان بهذا المريض ذات الجنب فبه سعال وحمى لازمة وألم ناخس ونبضه منشارى واما ان كان الواحد تاليا وما عداه منها وصفا و(١) اوصافا له كما كان فى المحمول فى الحملية فقد يصح ان تفهم واحدة على ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد تفهم كثيرة كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تفصل الى قضيتين صادقتين واما ان كانت الكثرة فى جانب المقدم فالقضية واحدة لامحالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان كان بهذا حمى

لازمة

(١) قط - او

لازمة وألم ناخس وسعال ونبضه منشارى فبه ذات الجنب .

اذا فصلت هذه المقدمات فقيل كل مقدم منها على انفراده لم تصح القضايا فانه واذا قيل ان كان بهذا حمى لازمة فبه ذات الجنب لم يكن حقا وكذلك الباقية فان التالى انما هو تال لتلك باسرها لا لواحدة منها .

واما المنفصلات فانها تتكثر تواليها ومقدماتها وتكون قضية واحدة كما يقال فى عددما انه اما ان يكون فردا واما ان يكون زوج الفرد واما ان يكون زوج الزوج واما ان يكون زوج الزوج والفرد ولو كانت اجزاء الانفصال مهما كانت فان القضية لاتتم الا بذكرها جميعها حتى لايشذ منها واحد هذا اذا قيلت على الوجه الصواب فى العبارة واما ان حرفت فقيل امان يكون هذا حيوانا ناطقا او (١) حيوانا ليس بناطق اولا حيوان ولا ناطق فهى كثرة فى المعنى ومعناها معنى قضيتين قيل فى احديهما اما ان يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون واما ان يكون ناطقا واما ان لا يكون ناطقا فهذا اذا تكثر فى القضايا معانى محمولاتها وموضوعاتها وتواليها ومقدماتها مع تكثر الالفاظ المستعملة فيها واما ان كان تكثر الالفاظ دون المعانى كما يدل على كل واحد من المحمول او الموضوع او المقدم او التالى بقول معرف لاباسم موضوع فان ذلك مما لاشك فى انه لايكثر القضايا كما نقول بدل قولنا الانسان حيوان الحيوان الناطق المائت جسم ذونفس حساس فان المعنى المفهوم لم يتكثر فى قولنا الحيوان الناطق المائت ولم يخالف المفهوم من قولنا انسان وكذلك المفهوم من جسم ذى نفس حساس لم يتكثر ولم يخالف المفهوم من قولنا حيوان ولم يزد ما فى القضية فى المعنى على موضوع واحد ومحمول واحد فلا تلتفت فى امثال ذلك الى الالفاظ كثرت ام قلت وانما الالتفات الى المعانى وكذلك فليعتبر الحال فى الشرطيات متصلة ومنفصلة .

(المقالة الثالثة فى علم القياس)

الفصل الاول

فى تأليف القضايا بعضها مع بعض على صورة يستفاد بعلمها الحاصل علم بمجهول

(١) قط – وهو حيوان –

ولان ذهن الانسان يستفيد علما بمجهول من علم بمعلوم حاصل بحيث يكون العلم بالمعلوم سببا موجبا للعلم بالمجهول ولكنه لايكون العلم الحاصل سببا موجبا للعلم المستفاد كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهنى وتفكر فى المجهول والمعلوم ولو كان العلم الحاصل بحصوله للذهن يوجب حصول العلم بالمجهول لما تأخر الثانى عن الاول كما لا يتأخر المسبب عن السبب التام السببية والايجاب بل كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النهار عند طلوع الشمس فكان لايحتاج الانسان فى تعلم العلوم المكتسبة من العلوم الحاصلة الى فكر وزمان بل كان اذا حصل العلم الاول الذى هو السبب الموجب يحصل الثانى الذى هو مسببه وكذلك الثالث عن الثانى والرابع عن الثالث فينتهى الذهن من اول علم بمعلوم الى اقصى حدود المعلومات الاكتسابية بغير كلفة فى اقصر زمان من غير توقف ولاحاجة الى فكر ولاروية وليس كذلك بل العلماء يحدون مايحدونه من ذلك بفكر وروية وطلب فى زمان طويل بعدوقفات وانتياب(١) فالعلم الحاصل انما يفيد علما بمجهول بحالة وصفة يحصلها الذهن بالروية والتفكر على طريق البحث والطلب فيؤدى ذلك البحث والتفكر الى علم المجهول بالمعلوم واستفادته به اما بغريزة النفس وفطرتها التى تهتدى الى ذلك هداية طبيعية الهامية كهداية الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالتفكر فى المعلومات الذى يعثر فيه على الصواب المفيد الموجب لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمى قانونى حفظى يعلمه اهل النظر والاعتبار من ارباب الغرائز المطبوعة والفطر السليمة الملهمة له اومن الاصابة فى البحث والتفتيش الهادى اليه -

وذلك القانون التعليمى هو الذى نقصده فى كلامنا هذا وننظر فيه فنقول ان علم المعلوم يؤدى الى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول وتلك الوصلة وصلة حكمية علمية لامحالة توجب للذهن فى نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم الى علم المجهول والحكم فيه وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول اوضوع فى الحمليات اولاوجوده لكله اولبعضه اولزوم تال لمقدم فى

الشرطيات

(١) لا - وانيات -

الشرطيات المتصلة اوعناده اه فى المنفصلة فذلك السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول لموضوعه ولزوم التالى لمقدمه اوعناده له يحتاج ان تكون اه نسبة اليهما اعنى الى المحمول والموضوع اوالى المقدم والتالى يلزم من تلك النسبة لزوم هذا لهذا فهواعنى السبب الموجب للعلم شيء له وصلة بالمحمول والموضوع اوالتالى والمقدم وتلك النسبة الموجودة تكون من نوع النسبة المحكوم بها حتى توجب ما يناسبها فان الشيء لايوجب ضده ومباينه وانما يوجب شبيها به فهى نسبة ايجاب فى الايجاب وسلب فى السلب وهذا السبب الموجب هومحمول يحمل على موضوع المطلوب اوموضوع لمحموله اما فى قوته فى الحمليات مما يصدق معه وينعكس عليه كما ستعلم اوتال للمقدم فى الشرطيات اومقدم للتالى اوما فى قوته مما يرجع اليه كما ستعلم - اواحد الجزئين فيما تعلم فى الاستثناء من الشرط والجزاء كما سيأتى ذكره ويسمى هذا الواصل الموجب حدا اوسط وجزءا المطلوب اللذان هما الموضوع والمحمول يسميان فى المجتمع طرفين وحدين موضوع المطلوب منهما يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هوالحد الاكبر كقولنا - اب - و - بج - فا - هوالحد الاصغر و - ج - الحد الاكبر والمطلوب - هل - اج - ام لا و - ب - هو الحد الاوسط المتردد فى القضيتين فالحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين اللذين هما - ا و ج - حيث تقول فا ج - فالقول اوالاعتقاد بان - اب - و - ب ج - اوجب ان - اج - فى القول والاعتقاد - فا ج - قبل العلم والنظر مطلوب ومع العلم والنظر هما حدان وبعد النظر نتيجة فيها الحكم المعلوم فكأن الناظر الباحث طلب وسئل بمراجعة ذهنه اوبمطالبة معلمه هل - اج - ام لا فاخرج له البحث والنظر حيث فكر فى اوصاف - ا - ومحمولاته ان - اب - و - ب ج - فوجد حدا اوسط واصلا بين - ا و ج - ناقلا للحكم به وعليه فى القضيتين الى الحكم بالمطلوب فحكم بان - اج - وكان التفكر والطلب فى النظر اولا لهذا الحد الاوسط الموجب للعلم بالمطلوب الذى علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا فى الايجاب -

ونظيره فى السلب حيث يسلب عن الحد الاصغر ما سلب عنه من المحمولات كقولنا ـ اب ـ وليس ـ ب ج ـ او ـ ب ليس بج ـ فينتج مايحصل به العلم ان ـ ا ـ ليس بج ـ اوليس ـ اج ـ هذا اذا وجد هكذا فى خطوره بالبال وسماعه فيما يقال فاما ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج الى تأمل ما ونظر يعيده الى هذه الصورة ويرد مفهومه الى مفهومها كما ستعلم وكذلك فى الشرطيات يجرى التالى مجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والاوسط يتكرر تاليا ومقدما بشرطه كما تقول ان كان ـ اب ـ فب ج ـ وان كان ـ ب ج ـ فج د ـ فينتج ان كان اب فج د ـ اوكقولك ان كان ـ اب ـ فج د ـ وان كان ـ ج د ـ فه ز ـ فينتج ان كان ـ اب ـ فه ز ـ وفى الاستثنائيات يجرى التالى اوالمقدم مجرى الاوسط حيث يتكرر فى القرينة شرطا وعلما كقولك ان كان ـ اب ـ فج د ـ لكن اب ـ فج د ـ على ما يأتى شرحه وتفصيله .

وحاصل الكلام فيه الآن هو وجود الوصلة التى بها يحكم الذهن فى النسبة بين المحمول وموضوعه والتالى ومقدمه حكما اوليا واجبا عند الذهن لايتوقف عند السامع والمتفكر الذهن فيه الا على فهم القول او خطور معناه بالبال مع المطلوب وطلب الحكم فيه من جهته لاكيف اتفق فان معنى القرينة القياسية قد تخطر ببال من يحفظ الفاظها ولايتصور معانيها فلايوجب عنده حكما ولا يمنع وقد تتصور معانيها تصورا مطلقا من غير مقايسة الى المطلوب ولانظر فى الحكم حيث لايتسع ذهنه لذلك اولايتفطن له فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولايمنعه وانما الشرط تصور المعانى على صورتها فى نظامها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب فى الطلب النظرى للايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم فى المطلوب من غير توقف .

وقد يحصل هذا العلم والحكم لمن نظر وتأمل معلوماته فى مطلوبه من غير ان يعرف هذه الصورة ولاكيفية الطلب القانونى (الذى قلنا ـ ١) بل ينبعث ذلك من ذهنه او ينبعث ذهنه اليه فى طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب

(١) ليس فى لا

 بحثه

ببحثه ونظره ذلك وهو لا يعرف كيف يطلب ولا كيف يبحث ونظر كما يبصر الانسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف ابصر ولا على اى وجه ادرك بالبصر . فعلم العلم غير العلم وقد يحصل بعد العلم الاول وقد لا يحصل فهذا العلم اعنى علم هذا القانون النظرى من علم العلم الذى لا يتوقف على حصوله حصول العلم فكثير من العلماء قد نظروا فى المعلومات وحكموا فى العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير ان يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد سبق الى العلوم والقول فيها من سبق قبل ان تكتب هذه الكتب المنطقية ويحرر فيها ما تحرر من الاقاويل والقوانين التعليمية وقد يقرأ هذه ويتعلمها من لم يحصل علما من العلوم اولا يقدر على تحصيله واذا حصل بنظره وبحثه لا يحتاج الى مراجعتها فى انظاره وتذكرها فى افكاره كما لا يحتاج الشاعر الى مراجعة العروض وبحورها فى اشعاره التى يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها ويعرف العروض من لا يتأتى لقول الشعر فالعروض من الشعر وفطرة الشعراء وذوقهم وليس الذوق والفطرة من العروض كذلك ههنا المنطق من الفطرة والحكمة الغريزية وليس غريزة الحكمة من المنطق وانما المنطق قانون حكاية الفطرة الصالحة والحكمة الغريزية كما قيل .

الفصل الثانى

فى المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى

القضية الحاكمة بالايجاب اوبالسلب فى الحمليات اوبالشرط والجزاء فى الشرطيات والاستثنائيات تسمى اذا دخلت فى تركيب القرائن القياسية مقدمة اى قولا يتقدم تقريره فى الذهن بعلمه وحكمه لاستتباع العلم بالمطلوب وانتاجه والقرائن القياسية تتألف على ضروب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم بمجهول وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيده ولا ينتج والقرائن المنتجة تختلف من جهة مقدماتها وما فيها من علم وحكم حاصل فمنها ما علمه يقينى لا ريب فيه والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها برهانية ومنها مظنونة الصدق ظنا غالبا

مشهورة القبول عند الاكثرين والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها جدلية ومنها مقنعة للاذهان محسنة للظنون والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها خطابية ومنها موهمة مغلطة والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها سوفسطائية ومنها مخيلة مؤثرة فى النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تاثير يشبه التصديق والظن والقبول والقرائن التى تتألف (١) منها تسمى نتائجها شعرية وهذا القول هو فى اوائل مقدمات القرائن فان المقدمة التى تدخل فى القرينة ان كانت حصلت للذهن بنتيجة عن قرينة اخرى فالكلام فى تلك الاخرى التى انتجتها وما انتجت عنه كذلك ايضا حتى تنتهى الى مقدمة لم تنتج عن قرينة اخرى فهى المقدمة الاولى فى تلك القرائن المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل ماينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا حكمه تابع لحكمها فى الصدق والكذب والقبول والرد يقينا عن اليقينى وظنا عن الظنى فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التأليف صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر الاشياء والمركب يكون جيدا ورديئا وصالحا وفاسدا اما لصلاح مادته وفسادها وجودتها ورداءتها واما لصلاح صورته وفسادها وجودتها ورداءتها واما لصلاحهما وجودتهما اوفسادهما ورداءتهما معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد اليقينى هى اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية اومن الاوائل العقلية والصالحة للجدل والمناظرة هى المشهورات والذائعات التى يقل المخالف عليها ويكثر الموافق فيها والصالحة للخطابة هى المقنعة المقبولة فى اوائل النظر قبل التعقب والتتبع النظرى الفكرى والصالحة للغالطة هى المغلطة الموهمة والصالحة للشعر هى المخيلة المؤثرة فى نفس السامع مثل تأثير الصحيح المقبول والصالح من هذه لفن من الفنون قد يصلح لغيره كما تصلح اليقينيات للجدل وقد لايصلح كما لا تصلح المغلطات للبرهان فالصورة الصالحة فى فن منها هى الصالحة فى جميعها والفاسدة فاسدة فى جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة من جهة الصورة لفن من الفنون المذكورة بل تشترك القرائن المنتجة فى الصورة الصالحة لكل فن ويختلف

(١) لا - تأتلف

من

من جهة المقدمات التى هى المواد كما ذكرنا .

وقد سميت القرينة المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياسا بنقل (من نقل - ١) من اليونانية الى العربية وليس معنى القياس فى اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة فى العربية لفظة تستحق ان تجعل له اسما وقد كان يسمى فى اليونانية سولوجسموس فنقله النا قلون الى لفظة القياس والقياس فى العربية هو النقل والتشبيه (٢) فى احكام التمثيل كما قيل فيما سلف .

ومن يسمى هذا القول المؤلف على هذه الصورة بالقياس تواطأ على ذلك بعد المعرفة بالمعنى الذى يشار به اليه فواحده قياس وجملته قياسات ومستعمله قائس وقياس اصطلاحا فى التسمية فالقياسات كلها تتفق فى الصورة الحملية فى الحمليات والشرطية فى الشرطيات والاستثنائية فى الاستثنائيات وتختلف من جهة المواد التى هى القضايا والمقدمات فالحدود مفردات لاحكم فيها اعنى حدود القضايا كالمحمول والموضوع وتسمى حدودا لانها اجزاء القضايا واطرافها وقدتكون الفاظا مفردة كقولك الانسان حيوان وقدتكون حدودا على الحقيقة لان كل واحد منها مؤلف من الفاظ تدل دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالارادة فالحيوان الناطق المائت هو الحد الموضوع وهو حد الانسان والجسم الحساس المتحرك بالارادة الحد المحمول وهو حد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما حدود هى الفاظ مؤلفة دالة على شىء واحد هو المحدود واما لفظة واحدة تدل على شىء واحد على ما قيل والقياس مؤلف من القضايا كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود وبدخولها فى التأليف تسمى مقدمات .

وقد سلف الكلام فى الحدود عند ذكر الالفاظ المفردة ومعانيها والحدود والرسوم الدالة عليها وفى القضايا المؤلفة من الحدود من بعدها حمليها وشرطيها شخصيها ومهملها ومحصورها كليها وجزئيها سالبها وموجبها والقياسات التى

---

(١) ليس فى لا (٢) لا - والنسبه -

تؤلف منها لينتج الذهن العلم بالمطلوب المجهول من المعلوم السابق منها على الوجه المذكور ولذلك اشكال من التأليف بعضها معروف بين الانتاج بنفسه ينتقل الذهن به من علم القياس المؤلف على صورته الى علم النتيجة الواجبة عنه وبعضها يحتاج الذهن فى التزام نتيجته (لقرينته - ١) الى تصرف ذهنى فى القرينة لينتقل منها الى علم المطلوب حيث لا تكون الصورة القياسية توجبه بالفعل بل بقوة قريبة من الفعل ينتقل الذهن اليها بتصرف نظرى فى القول المؤلف على تلك الصورة حتى يرده الى الصورة البينة الانتاج بنفسها وذلك التصرف هو تغيير التأليف بتغيير المقدمات وتبديل محمولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحمولاتها ويسمى ذلك عكسا .

واما بقياس آخر بين الانتاج يثبت الشىء بابطال نقيضه لكون العلم السابق الى الاذهان يقضى بان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا على كذب بل يقتسمان الصدق والكذب لامحالة فيدل صدق احدهما على كذب الآخر وكذب احدهما على صدق الآخر فنقدم الآن القول فى العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها احوج الى النظر من الخلف (٢) .

فنقول ان القضية ينحصر موضوعها فى الكلام دون محمولها لان المحمول ابدا كلى اما بالفعل والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان حيوان فالحصر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل منه يعم الانسان وقد يفضل عليه كالحيوان على الانسان وقد يساويه كالضاحك للانسان والقضية يوجب حكمها صفة الموضوع بالمحمول لكله او لبعضه ولا يتعرض للمحمول هل يوصف به غير ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق فى عكس القضية من صدقها كما لا يلزم صدق قولنا الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله اعنى صدق كل حيوان انسان من صدق كل انسان حيوان بعموم المحمول الذى غيره العكس فجعله موضوعا ولم يعمه الحكم بالمحمول الذى كان موضوعا لكون المحمول

(١) ليس فى لا (٢) هامش قط - ويسمى هذا قياس الخلف -

الاول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان حيوان ومعه فلما لم تلزم العكوس فى تبديل الموضوعات والمحمولات ولم يبق صدقها مع حصرها على كليتها وجزئيتها تبدل الحكم فى تقليب الاشكال المتفقة فى الاقوال الى الشكل البين الانتاج فاحتاج ذلك الى نظر يقرر الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق يستعمله الناظر بالقياس وفيه .

الفصل الثالث

فى عكوس المقدمات وما يلزم صدقه فيها من صدق اصولها

العكس فى المقدمة هو تصيير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا مع بقائها على ما كانت عليه من الايجاب والسلب والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس من حكم الاصل وصدقه من صدقه معه فالموجبة الكلية المطلقة من الحمليات تنعكس بحيث يبقى صدقها موجبة جزئية كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقه من صدقه ومعه لعموم المحمول وزيادته على الموضوع والمثال عليه .

	حيوان	انسان
فالحيوان لما كان محمولا عم الانسان	انسان	حيوان
وزاد عليه فكان كل انسان حيوانا		

والانسان لما صار محمولا لم يعم الحيوان كله بل بعضه فتغير الحكم فيه ولولا العموم والخصوص المختلفان فى جانب المحمول والموضوع لتم العكس وصدق كليا مع كلى كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان بل ساواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه من البين عند الاذهان انه اذا كان شىء شيئا فذلك الشىء ذلك الشى كخطى - ا ب - المتساويين المتطابقين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر فايهما حمل عم الآخر وايهما وضع عم (١) الآخر فى الحكم كما فى هذه الصورة .

---

(١) قط - عمه

ا ب

انسان ——— ——— ضحاك

فليس بين الموضوع والمحمول فى الاتصاف ب ا

والوصف فرق فى تقليبهما بالتقديم ضحاك ——— ——— انسان

والتأخير سوى التقديم والتأخير الا من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان فى لغة العرب مبتدأ وخبرا فكما ان الانسان ضحاك فكذلك الضحاك انسان اذا تساويا فى العموم والخصوص فصدقهما فى الاصل والعكس واحد كما قلنا انه اذا كان - ا ب - فب ا - واذا لم يكن لم يكن والسالبة الكلية بحسب هذا البيان تنعكس سالبة كلية فانه اذا لم يكن شىء من - ا ب - لم يكن شىء من - ب ا - اذ لو كان لكان العكس اعنى لو كان شىء من - ب ا - لكان ذلك الشئ من ا ب - لكنه لم يكن فلم يكن فما اسهل هذا واقرب متناوله واغناه عن تسويد الاوراق وتطويل الكلام وتبعيد المرام بعد قربه من الافهام تعتبر ذلك بعرضه على اهل الفطنة ممن لم يسمع فيه كلاما ولادرس فيه علما فتراه يفهم هذا ويقبله عن كثب ولا يعتريه فيه شك ويعتريه فى ذلك المطول لطوله وعسر فهمه واحتجاجه على الابين بما ليس ابين .

والموجبة الجزئية يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا لان البعض الذى من - ا اما ان لا يفضل عليه - ب - حتى لايتصف به ماليس - ب - (١) كما لا يفضل الانسان على بعض الحيوان حتى يتصف به ماليس بحيوان فيصدق فى مثله عند العكس فى ذلك ان كل - ب ا - كما يصدق ان كل نسان حيوان مثاله .

ب ———
انسان

ا ———
حيوان

واما ان يفضل على بعض - ا - حتى يتصف به ما ليس - ا - كما يفضل الابيض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان كالقفنس

(١) قط - ا -

فيصدق عكسه ان بعض - ب ا - كما يصدق ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه فى موضع كليا وفى موضع جزئيا والجزئى لا ينا قض الكلى بل يصدق معه فالذى لايشك فيه صدقه جزئيا فى كل موضع وان صدق كليا فى موضع فهو زيادة على الصدق الذى لزم من العكس جاء من جهة العموم والخصوص فهكذا يتصور هذا

انسان
ا ———
ابيض
ب ———

والسالبة الجزئية لايتحقق فى عكسها لزوم صادق مع اصلها لاختلافها مع العموم والخصوص فى الايجاب والسلب فلا يستمر فيها حكم على ما يتمثل به فى هذه الخطوط .

ب ابيض
ليس بعض الانسان ابيض وليس بعض الابيض انسانا وبعض الابيض انسان (١) موجبة جزئية

ا ——— انسان
ا ——— انسان
ب ——— انسان

ب غراب
ليس كل انسان غراب وليس كل غراب انسانا بل ولا شىء من هذا هذا (سالبة كلية -٢)

ا حيوان
ليس كل حيوان انسانا وكل انسان حيوان (موجبة كلية -٣)

فيصدق مع الاول فى العكس السلب الجزئ والايجاب الجزئى فيكون بعض - ب ا - كما ان بعض الابيض انسان فيكون بعض - ب - ليس - ا - كما ان بعض الابيض ليس بانسان بل ققنس و مع الثانية السلب الجزئى والكلى فان بعض

(١) من قط (٢) من قط (٣) من قط

الغراب ليس بانسان ولا شئ من الغراب انسان لان السلب الجزئى لا يناقض السلب الكلى بل يصدق معه ومع الثالثة الايجاب الكلى فان بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان حيوان يصدقان معا فاذا اختلف الحكم لاختلاف العموم والخصوص بالايجاب والسلب والكلية والجزئية لم يستمر له عكس معنى يلزم صدقه من صدق الاصل فهذه عكوس القضايا المطلقة وقد اعتبر فى المطلقة نسبة محمولها الى موضوعات موضوعها وهل المحمول لها مادام الموضوع لها او مادامت موجودة فاختلف الحال فى صورة اللفظ ومفهومه فى ايجابه وسلبه فدل الايجاب من ذلك على ما يكون فى كل وقت وعلى ما يكون فى بعض الاوقات مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع ومع لااتصافها به كمن يقول الانسان حيوان ناطق مائت فوصفه بالحيوان مادام انسانا وبالناطق فى بعض اوقات كونه انسانا وبالمائت بعد كونه انسانا ولا فى شئ من اوقات كونه انسانا وليس الحال كذلك فى السلب فانه اذا قيل لا شئ من كذا كذا فان العبارة تعطى مادام كذا كما تقول لاشئ من الحيوان بجماد ولا شئ من الجماد بحيوان ما دام جمادا ومادام حيوانا لا يتصف بالمسلوب فى بعض اوقاته فانعكست السالبة الكلية لذلك سالبة كلية ولم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية لاجل العموم وانعكست جزئية لاجل الوجود اللازم اما دائما كالانسان حيوان واما فى بعض اوقاته كالانسان ناطق او بعد كونه كذلك كالانسان مائت ويطرق من هذا شك على من قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتأمل ما يقتضيه الذوق والعرف فى العبارات ومفهوم الالفاظ الذى يجده كذلك من لم يدقق النظر اكثر مما يجده المدقق الذى لم يستقص فيفرق فى ذلك بين الموجبة والسالبة فقال بحسب نظره غير المستقصى ان السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس كما قال ارسطوطاليس مثل نفسها كلية وتمثل على ذلك وقال ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتاما بالفعل فذلك سلب مطلق ولا ينعكس اى لا يصدق عكسه انه لا شئ من الضاحك انسان بل كل ضاحك انسان ولم يعتبر بكلامه فى قوله وقتاما وبالفعل والمطلق مطلق من هذا وغيره

انسان

لايذكر فيه وقت ما ولاشرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور فى الايجاب وحرف السلب فى السلب من غير زيادة واذا قيل كذلك لم يصدق فيما تمثل به اذلا يقبل منه سامع من المتصورين انه لاشئ من الانسان ضاحك بالقول المطلق لاجل انه فى بعض اوقاته لايضحك كما يقبل منه ان كل انسان ضاحك لانه فى بعض اوقاته يضحك فصورة الكلام فى الايجاب لاتعطى دواما وفى السلب تعطى الدوام حتى يكون النفى نفيا بحسبه فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصور واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول ارسطوطاليس فى قوله الاظهر مع غنائه عن التدقيق المستعمل .

والضروريات تنعكس كذلك ايضا موجبتها الكلية والجزئية موجبة(١) جزئية وسالبتها الكلية تنعكس سالبة كلية ويكون عكس السالبة الكلية الضرورية سالبة كلية ضرورية لانه اذا انتفى شئ عن شئ بالضرورة فذلك الشئ منتف عنه بالضرورة ايضا سواء اخذت الضرورة بمعنى الدوام اوبمعنى مالا بدمنه .

واما الموجبة الكلية الضرورية فانها كما لا تنعكس كلية كذلك لا تنعكس ضرورية فان كل كاتب عاقل بالضرورة وليس كل عاقل كاتبا بالضرورة بل بعضه بالامكان لان ما لابد منه لشئ قد يكون له بد من ذلك الشئ فان العاقل لابدمنه للكاتب فى وجوده كاتبا وللعاقل بد من الكتابة فلا تنعكس الموجبة الضرورية ضرورية بل ممكنة ذهنية تجوز الضرورة وتحتمل كونها ولا كونها وحكم الموجبة الجزئية فى ذلك كحكم الموجبة الكلية ولا يستمر للسالبة الجزئية عكس كما قيل والممكنات فى عكوسها كذلك ايضا موجباتها وسوالبها كلياتها وجزئياتها لكنها قد تنعكس الى الضرورة فى بعض الامور فان العاقل كاتب بالامكان والكاتب عاقل بالضرورة وفى بعضها تنعكس الى الامكان(٢) فان النجار يمكن ان يكون كاتبا والكاتب يمكن ان يكون نجارا فيكون العكس الى الممكن الذى معناه ما ليس بممتنع وهو الامكان الذهنى الذى يعم الممكن فى وجوده والواجب وينعكس

(١) كذا - فى الاصلين (٢) هامش قط - لان الامكان بعض الحكم والجزئى حكم البعض .

السلب فى الامكان الى الايجاب والايجاب الى السلب وتنعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن ان يكون ممكن ان لايكون والممكن ان لايكون ممكن ان يكون والقضية الممكنة الواجبة والسالبة هى القائلة يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا القائلة ليس يمكن ان يكون فانها سالبة الامكان لاسالبة ممكنة وسلب الممكن الكون الذهنى هو الامتناع وسلب الامكان الوجودى هو ضرورة الكون واللاكون فان الضرورى الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهنى الذى معناه الجهل والتجويز وحكمه معلوم مما سبق فلا يصح عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان الذهنى دون الوجودى وما طول به قوم فى هذا لانطول بما قضته ومن تأمله حق التأمل وقاس به ما قيل ههنا عرف الفرق .

ومن العكس ما يسمونه عكس النقيض ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول فيكون عكس النقيض كقولنا كل انسان حيوان ان (١) ما ليس بحيوان ليس بانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس بحيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن نقيض الموضوع لجواز عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان حيوان قولنا ان ما ليس بانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان الذى هو المحمول للانسان الذى هو الموضوع .

الفصل الرابع

فى القرائن القياسية

والقرينة القياسية هى قول مؤلف من اقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم عما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم فى قول آخر يصدق مع صدق ما قيل فيه وموضع التصديق والتكذيب فى القول هو الحكم الجازم او الشرطى ولزوم ذلك عند من يعقله لان من يحفظ قولا ويورده من غير ان يعقله لايلزم عنده من صدقه وكذبه صدق ولا كذب وانما يلزم ما يلزم من ذلك عند من يعقل لزوم معقول لمعقول لان الصدق يلزم عنه الصدق لزوم الموجود للموجود

والكذب

(١) قط اذ .

والكذب لا يلزم عنه لاصدق ولا كذب لانه كالعدم والمعدوم وانما يصدق مايصدق من (١) نتيجته من جهة الامور انفسها لامن جهة صدق القرينة ولامن كذبها وهذا الصدق اللازم يلزم الصدق الملزوم ولايلزم الكذب الكذب على ما ستعلم من ان المقدمات فى القرائن القياسية قد تكون كاذبة مكذبة والنتيجة اللازمة عنها صادقة مصدقة واذا كان فى هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول مؤلف من اقوال فوق واحد وتلك هى المقدمات التى ذكرت وانما يلزم مايلزم عنها بتأليف يكون لها فى نظم القرينة القياسية بين المقدمات وحدودها التى هى الاجزاء الموضوعة والمحمولة فى الحمليات والمقدمات والتوالى فى الشرطيات وتأليفها فى الحمليات على اشكال ثلاثة وذلك ان القرينة تكون من قولين هما مقدمتان وفى كل مقدمة حدان حد موضوع وحد محمول ويلزم عنها ما يلزم لشركة بين المقدمتين وتلك الشركة تكون فى جزء لا محالة اذ لو كانت فى الكل لكانت احداهما هى الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما ان يكون الموضوع فى كليهما واما ان يكون موضوعا فى احدهما محمولا فى الاخرى وتأليف المقدمتين يكون من حدى المطلوب المسؤول عنه اعنى الحد المحمول والحد الموضوع كما يسأل السائل هل الانسان حيوان ام لا فالمطلوب الانسان حيوان وحداه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الانسان وحيوان وتأليف القرينة على ذلك تكون باضافة حد الى هذين الحدين يكون مشتركا لمقدمتين ويسمى حدا اوسط كما يقال فى البيان كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتبين ان كل انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذى صارت به القضية المطلوبة قضيتين لتكراره فيهما واشتراكهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال المبين فى الايجاب كما قلنا وفى السلب كقولنا فى بيان ان الانسان ليس بحجر مثلا ان كل انسان حيوان ولاشىء من الحيوان بحجر فلاشىء من الانسان بحجر فتوسط الحد الاوسط بين الحدين فى القضيتين نقل الحكم على طريق اللزوم منهما الى الحكم فى المطلوب فصارت الحدود ثلثة فى

---

(١) لا - مع .

القضيتين لكون القضية من حدين وتكرار الحد الاوسط فيهما ينوب مناب حد رابع تتم به القضيتان فهذ الحد الاوسط اذا كان محمولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب كقولنا كل - آ ب - وكل - ب ج - كان قياسا كاملا تبين منه بذاته ان كل - ا ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الاول وتسمى القضية التى موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى والتى محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قيل وان كان الحد الاوسط محمولا فى كلتى القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يسمى بالشكل الثانى كقولنا فى بيان انه لاشيء من الانسان بحجر كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فالحيوان محمول على موضوع المطلوب الذى هو الانسان بالايجاب فى القضية الصغرى وعلى محمول المطلوب الذى هو الحجر بالسلب فى القضية الكبرى ويتبين منه انه لاشيء من الانسان بحجر لكن لابذاته بل ببيان كما يأتى ذكره فليس بقياس كامل .

وان كان الحد الاوسط موضوعا فى كلتى القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سمى بالشكل الثالث كقولنا فى بيان ان بعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فتبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لابذاته بل ببيان يأتى ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع لموضوع المطلوب الذى هو الحيوان فى المقدمة الصغرى ولمحموله الذى هو الناطق فى المقدمة الكبرى فتميز المقدمتين بالصغرى والكبرى انما يتم فى هذه الاشكال الثلثة باعتبار المطلوب وموضوعه ومحموله حتى تكون القضية التى فيها موضوع المطلوب هى القضية الصغرى والتى فيها محموله هى الكبرى سواء كان كل واحد منهما فى القضية التى هو فيها محمولا اوموضوعا فتصير الاشكال بحسب ذلك ثلثة الاول منها الذى الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحموله وهو القياس الكامل الذى تبين ما تبين به بذاته والثانى الذى الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحموله معا والثالث الذى هو فيه موضوع لكليهما وليسا بكاملين

اذلا

اذ لا يتبين ما تبين فى كل واحد منهما بذاته كالاول وتخرج القسمة بنسبة الحد الاوسط الى موضوع المطلوب المعين ومحموله شكلا رابعا حيث يجعل الحد الاوسط موضوعا لموضوع المطلوب ومحمولا على محموله .

مثال ذلك اذا كان المطلوب هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فيكون الناطق الذى هو الحد الاوسط الداخل على الحدين موضوعا للاصغر الذى هو الانسان ومحمولا على الاكبر الذى هو الضاحك على الشكل المذكور فاما اذا لم يعتبر المطلوب وحداه فلا يوجب القسمة سوى الاشكال الثلثة المذكورة حيث يكون الحد الاوسط محمولا على حدين او موضوعا لحدين او محمولا على حد وموضوعا لآخر اذا لم يعين الحدان بموضوع المطلوب اومحموله ولذلك الف ارسطوطاليس اشكالا ثلثة ولم يذكر الرابع وانما تتعين الصغرى والكبرى من المقدمتين فى الشكل الاول بالتى فيها الحد الاوسط محمول او موضوع حتى يكون الذى هو فيها محمول صغرى والتى هو فيها موضوع كبرى واما فى الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الاوسط لكونه محمولا او موضوعا فيهما جميعا متميزا بموضوع المطلوب ومحموله فاقتضت النسبة الى المطلوب المعين وحديه شكلا رابعا ينتج المطلوب المعين معكوسا محموله موضوعا وموضوعه محمولا مثل ان يكون مطلوبنا هل كل انسان ضاحك كما قيل ام لا فتجعل القرينة هكذا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل ضاحك انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان الصغرى فى القرينة وصغراه مكان الكبرى فاذا بدلنا المقدمتين فى وضع الكلام عاد الى صورة الشكل الاول بعينها وتبديل الكلام فى التقديم والتأخير لا يغير من صدقه شيئا فانتاجه لما ينتجه بين بنفسه ولكنه عكس المطلوب المعين فاذا عكسنا النتيجة كانت جزئية كما علمت فى العكوس فصح منها ان بعض الانسان ضاحك وان نظرنا الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف فى الصورة والشكل[١] للشكل الاول الا بتقديم اللفظ وتأخيره ولا تأثير لذلك فى الصدق اذا بدل

(١) لا - والشكل .

والكلام فى هـذا الشكل الرابع استدركه على ارسطوطاليس بعض المتاخرين باعتبار المطلوب المعين وفى الانتاج هو الاول والاعتبار بالانتاج والاشكال بحسبه هى الثلثة المذكورة لا غير بنسبة القرائن ومقدماتها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة ان المقدمات تختلف بالايجاب والسلب والكلية والجزئية تكون من تركيب بعضها مع بعض فى كل شكل ستة عشر ضربا فى كل جهة من جهات الاطلاق والضرورة والامكان فى المحصورات خاصة منها ما هو منتج يلزم عنه حكم فى قضية اخرى غير القضيتين اللتين فى القرينة المذكورة على ما قيل ومنه غير منتج اى لا يلزم عنه حكم فى قضية اخرى ومن المنتج ما هو بين الانتاج بنفسه ومنه غير بين يحتاج الى بيان وحجة تبين لزومه لما يلتزمه من النتيجة التى لزم حكمها عنه فلنأ خذ الآن فى تعديد الضروب المنتجة وغير المنتجة وكيف ينتج ما ينتج منها وكيف لا ينتج مالا ينتج وكيف يتبين ماليس يتبين وعلى اى وجه يتبين •

الفصل الخامس

فى ضروب القياسات من القضايا المطلقة فى الشكل الاول

اماضروب الشكل الاول فالمنتج منها اربعة ضروب واثنا عشر ضربا غير منتجة الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - فتنتج موجبة كلية وهى قولنا كل - ا ج - مثاله •

لان الانسان الذى هو - ا دخل فى عموم الحيوان الذى هو - ب - والحيون دخل فى عموم الجسم الذى هو - ج - فدخل الانسان الذى هو - ا - فى عموم الجسم الذى - هو ج

فيرتقى منعكسا من الاسفل الى الاعلى فيقال كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (١)

جسم
ج
حيوان
ب
انسان
ا

فينتج كل انسان جسم لان عام العام عام ايضا

(١) هذه الجملة من قط •

وايضا

وايضا

حيوان		حساس
ج		ب
	انسان	لان متساوى العام
	ا	فى عمومیته عام ایضا

لان الانسان الذى هو ـ ا ـ دخل فى عموم الحساس الذى هو ـ ب ـ وساوى الحساس الحيوان الذى هو ـ ج ـ فى عمومه فدخل الانسان الذى هو ـ ا ـ فى عموم الحساس الذى هو ـ ج ـ

وايضا

حساس	
ج	فكل انسان حساس
ناطق	لان عام المساوى
ب	فى عمومه عام ايضا
انسان	
ا	

لان الانسان الذى هو ـ ا ـ ساوى فى عمومه الناطق الذى هو ـ ب ـ والناطق دخل فى عموم الحساس الذى هو ـ ج ـ فدخل الانسان الذى هو ـ ا ـ فى عموم الحساس الذى هو ـ ج ـ وايضا

ضحاك		ناطق
ج	انسان	ب
	ا	فكل انسان ضحاك
		لان المساوى للمساوى
		متساو ايضا

لان الانسان الذى هو ـ ا ـ ساوى فى عمومه الناطق الذى هو ـ ب ـ والناطق ساوى فى عمومه الضحاك الذى هو ـ ج ـ فساوى الانسان الذى هو ـ ا ـ فى عمومه الضحاك الذى هو ـ ج ـ ولايختلف العموم والخصوص فى الحدود فى الموجبتين الكليتين فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى الصور الاربع وفى سائرها انتج الايجاب الكلى والضرب الثانى من كليتين والكبرى منهما والصغرى موجبة كقولنا كل ـ ا ب ـ ولا شىء من ـ ب ج ـ فينتج سالبة كلية وهى قولنا فلا شىء من ـ ا ـ ج ـ مثاله ـ

ج ـ ا

حيوان / ب	حجر	ولاشىء من الحيوان بحجر
انسان / ا	ج	فلاشىء من الانسان بحجر

لان الانسان الذى هو ـ ا ـ داخل تحت عموم الحيوان الذى هو ـ ب ـ والحجر الذى هو ـ ج ـ خارج بجملته عن الحيوان بالسلب الكلى والحيوان خارج عنه فالانسان خارج بجملته الداخلة تحت عموم الحيوان عن الحجر فسلب لذلك ـ ج ـ (عن ا ـ ١) سلبا كليا

وايضا .

حجر

ج

فلا شئ من الانسان بحجر

نا طق

ولا شىء ــــــ من الناطق

ب

كل ــــ انسان

ا

(١) ليس فى قط

لان الانسان الذى هو - ا - مسا و للناطق الذى هو - ب - والحجر الذى هو ج - مسلوب عن الناطق وخارج عنه فهو مسلوب عن - ا - الذى هو الانسان المساوى للناطق فى الحكم ولا تختلف الحدود فى العموم والخصوص فى هذا الضرب سوى هذا الاختلاف الذى هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه او مساواته له .

والضرب الثالث - من موجبتين والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - ا ب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - مثاله .

ج
خارج عن الاعتدال

فبعض الانسان خارج عن الاعتدال

ب
حار المزاج

ا
انسان

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - الحار المزاج الذى يكون بعض الانسان وبعض اشياء اخرى والحار المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الانسان داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال .

وايضا ج مساوى الزوايا لقائمتين

وكل ب مثلث

ا بعض السطوح

فبعض السطوح مساوية زواياه لقائمتين

لان بعض - ا - الذى هو بعض السطوح داخل تحت عموم المثلث الذى هو ب - الذى قد يكون سطحا وقد يكون جسما والمثلث مسا و للمساوى زواياه لقائمتين فبعض السطح داخل تحت عموم المساوى زواياه لقائمتين - وايضا .

ج المشاء

ب الانسان

ا بعض الحيوان

فبعض الحيوان مشاء

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان والانسان داخل تحت عموم - ج - الذى هو المشاء فبعض الحيوان داخل تحت عموم المشاء - وايضا .

ج ضحاك

وكل ب انسان

ا بعض الحيوان

فبعض الحيوان ضحاك

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب الذى هو الاسان و - ب - مساو لج - الذى هو الضحاك فبعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لج - الذى هو الضحاك ولا يختلف العموم والخصوص فى الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والصغرى الجزئية فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى الصور الاربع وفى سائرها انتج الايجاب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا - ب - ولا شىء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا - ج - مثاله .

ب بناء — ج جماد

ا الانسان — فليس كل انسان جماد ولاشىء منه

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - البناء الذى منه انسان ومنه زنبور والجماد الذى هو - ج - مسلوب عن ب - الذى هو البناء وعن جميع الانسان ايضا فالجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه وايضا

وايضا .

ج اسود ب ابيض ا حيوان

فليس كل حيوان اسود

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان داخل تحت عموم - ب - الذى هو الابيض و - ج - الذى هو الاسود مسلوب عن - ب - الذى هو الابيض وليس بمسلوب عن باقى - ا - الذى هو باقى الحيوان غير الانسان كالغراب مثلا - فج - الذى هو الاسود مسلوب عن بعض - ا - الذى هو الحيوان كالققنس (١) مثلا وايضا .

ب انسان ج جماد

ا حيوان فليس كل حيوان جمادا ولا واحدا منه

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج - الذى هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقى الحيوان فهو مسلوب عن كل - ا - الذى هو الحيوان والمسلوب عن الكل مسلوب عن البعض لامحالة - وايضا

ج فرس ب انسان

ا حيوان فليس كل حيوان فرس

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج - الذى هو الفرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب عن جميع الحيوان - فج - مسلوب عن بعض - ا - ولا يختلف العموم والخصوص فى الحدود فى الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة الكلية الكبرى فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى الصور الاربع الذى انتج فى بعضه سلبا كليا وفى بعضه سلبا جزئيا فاللازم فى جميعه السلب الجزئى لامحالة .

وهذه الضروب الاربعة وان كانت بينة الانتاج بنفسها لمن يتصورها فهذه الاشكال التى استقصى فيها اصناف العموم والخصوص فى الحدود تصورها فى الاذهان فتحقق نتيجتها وتبعد الشك عنها فهذه هى الضروب المنتجة من هذا الشكل والباقية غير منتجة وهى التى صغراها سالبة و (٢) كبراها جزئية

---

(١) تقدم ما فيه - (٢) لا - او .

او كلاهما لان الصغرى السالبة تخرج الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم الاكبر من جهة الاوسط بايجاب ولا سلب والكبرى الجزئيه تخرج بعض الاوسط عن حكم الاكبر فلا يعم حكمه الاصغر لانه قد يقع تارة تحت الداخل فى حكم الاكبر وتارة لا يقع والحكم لا يحصر المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزما الى الاصغر كما يتضح فى هذه الاشكال واولا فى السالبتين الكليتين كقولنا لا شئ من - اب - ولا شئ من - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ا انسان ب فرس ج غراب فيكون لا شيء من اج ولاشيء من الانسان غراب لان - ج - خرج عن - ب - وعن - ا - جميعا وتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب غراب

ا انسان فيكون كل - اج - اى كل انسان ناطق

لان - ج - المسلوب عن - ب - كان لاشئ من الانسان غراب (١) محمولا على - ا - فبقى على حمله ولم ينقل اليه - ب - المسلوب عنهما حكما - وتارة تقع هكذا

ج انسان ب حجر

ا حيوان فيكون بعض - اج - اى بعض الحيوان انسان

وليس بعض - اج - اى ليس كل حيوان انسانا لان الاوسط وقع خارجا عنهما فكان حكمهما لهما لا من جهة الاوسط فكان الحكم الذى لهما تارة ايجابا وتارة سلبا وتارة كليا وتارة جزئيا فلم يلزم الحكم والعيب (٢) فى الصغرى السالبة التى اخرجت الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينقل اليه حكما من الاكبر على ما قيل .

والضرب الآخر من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة مثاله .

لاشيء - من اب - وكل - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب انسان

وكل ------ انسان فرس ا

لا شيء ------ من الفرس

---

(١) زيدت من لا . (١) كذا فى لا - وفى قط بلا نقط . فيكون

ج - أ
فيكون لاشيء من - ا ج - اى لا شيء من الفرس بناطق لان الاكبر ساوى الاوسط فأنسلب عما انسلب عنه وهو الاصغر - وتقع تارة هكذا .

ج حيوان

ا انسان ب فرس

فيكون كل - اج - اى كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط والاصغر الذى سلب عنه الاوسط - وتقع تارة هكذا .

ج اسود

لاشيء ا انسان من الانسان وكل ب غراب غراب

فيكون بعض - ا - الذى هو الانسان - ج - اى اسود لان - ج - الذى هو الاسود فضل على - ب - الذى هو الغراب فكان من زيادته فى بعض الانسان فكان بعض الانسان اسود وليس كل انسان اسود وهو الايجاب الجزئى والسلب الجزئى فلم يلزم فيه حكم بعينه .

والضرب الثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئيه كقولنا كل ا ب - وبعض - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

فيكون لا شيء من - ا ج - اى لا شيء من الانسان فرس لان بعض - ب - الذى كان - ج - فضل عن عموم - ا - كما خرج بعض الحيوان الذى هو الفرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم الفرس فصدق فيه السلب الكلى ويقع تارة هكذا .

ج ناطق

ب حيوان

ا انسان فيكون كل - اج - اى كل انسان ناطق لان

البعض من الحيوان الذى حمل عليه الناطق دخل الانسان فى حكمه لان المحمول لا يسور فتجوز فيه المساواة والعموم بالزيادة فيختلف الحكم من جهة تلك الزيادة ما لم ينحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر الاوسط بحكمه انتقل الحكم الى الاصغر واذا لم يعم لم ينتقل فلم يلزم من الكبرى الجزئية حكم فى النتيجة على ما قيل - وتارة تقع هكذا .

ج ابيض

ب ناطق

ا انسان

فيكون بعض - ا ج - وبعضه ليس - ج - اى بعض الانسان ابيض وبعضه ليس بابيض لان الاوسط ساوى الاصغر فانسلب عن الاصغر ما انسلب عن الاوسط من الاكبر ووجب عليه ما وجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزئيا فلم يلزم منه حكم فى الانتاج من سلب ولا ايجاب كلى ولا جزئى .

والضروب التسعة الباقية كذلك لا تنتج اى لا يلزم فيها حكم اما لكون صغراها سالبة واما لكون الكبرى جزئية واما لكليهما كما فى هذه الامثلة .

الضرب الرابع منها هكذا من موجبة كلية صغرى (وسالبة جزئية كبرى) (١) -

المثال الاول

ج ناطق

ب حيوان

ا انسان

فكل انسان ناطق

المثال الثانى

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

ولا شيء من الانسان فرس

المثال الثالث

ج ابيض

ب حيوان

ا انسان

(١) من لا -

وليس بعض الانسان ابيض وبعض الانسان ابيض

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية .

اول ج حيوان

ب ابيض ا غراب

وكل غراب حيوان

ثانى ج انسان

ب حيوان

ا حجر

ولاشئ من الحجر انسان

ثالث ج حيوان

ا ابيض ب اسود

وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان.

الضرب السادس من سالبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئيه والامثلة عليه هى الامثلة المذكورة فى الخامس حيث يكون السلب الجزئ فى الكبرى مكان الايجاب الجزئ .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية .

اول ج جسم

ب انسان

ا ابيض

فكل ابيض جسم

ثانى ج ناطق

ب انسان

ا ابيض

وبعض الابيض ناطق

ثالث ج ناطق

ب انسان

ا فرس

فلا شىء من الفرس ناطق

وصورة المثال الثالث من هذا الضرب فى الصغرى صورة السالبة الكلية لان السلب الجزئى ينفى عن البعض ولا يتعرض للبعض الآخر بسلب ولا ايجاب فيبقى فى الامكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا فى البعض الآخر وصورة

الايجاب فى البعض المتروك قد جاءت فى المثالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الاوسط عن بعض الاصغر واوجبه على بعضه وسلب فى هذا الثالث عن كله لاستيفاء الاقسام فكان فى الصور الثلاث الايجاب الكلى والسلب الكلى والسلب والايجاب الجزئيان فلم ينتج .

الضرب الثامن منها من سالبتين صغراهما جزئية والكبرى كلية وامثلته هكذا .

اول
ج غراب
ب انسان
ا ابيض
ولاشيء من الابيض غراب

ثانى
ج اسود
ب ابيض
ا انسان
ليس كل انسان اسود
وبعض الانسان اسود

فهاتان الصورتان اذا كان مع السلب الجزئى فى الصغرى عن البعض من الاصغر ايجاب على البعض واما اذا كان سلب عن البعض الآخر فهو سلب كلى وقد قيل فيه .

والضرب التاسع من جزئتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة وحكمه معلوم فى انه لا ينتج من اجل جزئية الكبرى ومن اجل سلب الصغرى مما سبق تعليلا وتمثيلا وكذلك فى الضرب العاشر وهو من سالبتين جزئيتين .

وفى الحادى عشر وهو من جزئيتين موجبتين والثانى عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من اجل جزئية الكبرى .

فقد بان المنتج وغير المنتج من ضروب الشكل الاول بالتفهيم والتعليم (والتعليل - ١) والتصوير وبالتشكيل (٢) وحاجته الى ذلك مع كونه كالبين بنفسه انما كانت من جهة العموم والخصوص فى الحدود والتمثيل بالخطوط

---

(١) ليس فى لا (٢) قط - والتشكيل .

أوضح الحال فيهما .

الفصل السادس

في ضروب القياسات من
القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة ايضا وهي التي كبراها كلية سواء كانت الصغرى كلية اوجزئية واحدى مقدمتيه موجبة والاخرى سالبة أيهما كانت وما عداها لا ينتج فالضرب الاول من المنتجات من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل ـ اب ـ ولاشيء من ـ ج ب ـ ينتج سالبة كلية وهو قولنا لاشيء من ـ اج ـ لان الاصغر دخل تحت حكم الاوسط بكليته وانتفى الاوسط عن الاكبر بكليته فانتفى الاكبر عنه بكليته فانتفى عن الاصغر بكليته وهذا مثاله .

ب ـــــ حيوان

ا ـــــ انسان

ج ـــــ حجر

فلاشيء من الانسان حجر

ولا يضلك العموم هاهنا فان الحال يتشابه فيه مع مساواة الاوسط للاصغر وزيادته عليه حيث لا يخرج شيء من الاصغر عن الاوسط فلا يخرج عن حكمه .

ومن تقدم بينه بعكس الكبرى حيث قال كل ـ اب ولاشيء من ـ ب ج ـ فعاد الى صورة الشكل الاول لما عكس كبراه التي هي لاشيء من ـ ج ب ـ فجعلها لاشيء من ـ ب ج ـ والصورة في التمثيل هاهنا قد اوضحت العكس في الشكل حيث كان سلب الاوسط عن الاكبر هو بعينه سلب الاكبر عن الاوسط .

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لاشيء من ـ اب ـ وكل ـ ج ب ـ ينتج سالبة كلية وهي قولنا لاشيء من ـ اج ـ وبينوه بتبديل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى انعكست السالبة كلية

صالحة للانتاج فى الشكل الاول فان الموجبة تنعكس جزئية ولا تصلح كبرى فى الشكل الاول فعاد الى صورة الضرب الاول فانتج سالبة كلية لكنها عكس المطلوب من جهة حديه الاكبر والاصغر مثاله .

ا حجر — ب حيوان

ج انسان

فلا شيء من الحجر انسان

ويظهر فى المثال العكس مع الشكل وعكس النتيجة مع اصلها وهم بدلوا فقالوا كل - ج ب - ولا شيء من - ا ب - فصارت الصغرى مكان الكبرى وعكسوا فصار لاشيء من - ب ا - فعادت القرينة كما عادت الاولى الى صورة الشكل الاول فانتجت لاشيء من - ج ا - ثم عكست النتيجة فصارت لاشيء من - ا ج - وهو المطلوب .

الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا ب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة جزئية وهى قولنا ليس كل - ا ج - مثاله .

ب انسان — ج حجر

ا حيوان — فليس كل حيوان حجرا (ولا شيء منه) (١)

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر انسان فليس كل حيوان حجر الانتقال الحكم بسلب الاكبر الى بعض الاصغر وهو البعض الذى دخل تحت الاوسط واذا كان على هذه الصورة والمثال جاء بسلب كلى لان الاصغر باسره يخرج عن حكم الاكبر فيكون لا شيء من الحيوان حجر فان وقع هكذا جاء بسلب جزئى

ب اسود — ج ابيض

ا انسان — فليس كل انسان ابيض

لان الاصغر يدخل بعضه تحت الاوسط وبعضه تحت الاكبر فينسلب الاكبر عن بعض الاصغر والسلب الكلى الذى جاء من الصورة الاولى يصدق معه السلب

(١) من لا

السلب الجزئ الذى جاء من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئ .

الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل ا ب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا ج - كما فى هاتين الصورتين .

ا	ابيض	ا	ابيض
ب	حيوان	ب	حيوان
ج	انسان	ج	غراب

ففى الصورة الاولى كان الباقى من عموم الاوسط للاكبر عن (١) بعض الاصغر والسلب عن بعضه مع كون الاكبر مباثنا للاصغر بالكلية وفى الثانية عم الاوسط الاكبر وبعض الاصغر فى حكم الاكبر فجاء سلب كلى فى الاولى وجزئ فى الاخرى فصدق السلب الجزئ لا محالة واستمر فى النتيجة وكان يبين بطريقة تعرف بالافتراض فيقال يفرض البعض من - ا - الذى ليس - بب - د - فلاشئ من - د ب - وكل - ج ب - فيعود الى الضرب الثانى من هذا الشكل وينتج لا شئ من - د ج - فيقال بعض - ا د - ولا شئ من - د ج - فليس كل ا ج - وهى نتيجة الضرب الرابع من الشكل الاول والتمثيل فى التشكيل اوضح النتيجة ايضاحا لا يحوج الى شئ من هذا .

ومالا ينتج فى هذا الشكل اثنا عشر ضربا فمنها اربعة من سالبتين لان الاصغر والاكبر فيهما (٢) يحزجان عن حكم الاوسط كما قيل فى الشكل الاول فلا ينتقل الحكم بوساطته من احدهما الى الآخر بسلب ولا ايجاب واربعة من موجبتين لان الطرفين الداخلين تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يتباثنان بالكل اوبالبعض فلا يستمر الحكم بحسبه .

واربعة من جزئيتين لايلزم منهما حكم لخروج البعضين غير المتعينين عن حكم الاوسط فلاينتقل الحكم الى البعض الداخل تحت الحكم لانه غير متعين

(١) قط على (٢) قط - فيها .

فالضرب الاول مما لاينتج من سالبتين كليتين يقع على هذه الاشكال والصور الثلث .

ج حجر
ب فرس
ا انسان
ولا شئ من الانسان حجر

وايضا
ج ناطق
ب فرس
ا انسان
وكل انسان ناطق

وايضا
ج انسان
ب حجر
ا حيوان
ليس كل حيوان انسانا

فيجىء من الاولى سلب كلى ومن الثانية ايجاب كلى ومن الثالثة ايجاب وسلب جزئيان ولايستمر حكم ولاتلزمه نتيجة بعينها ـ
والضرب الثانى من سالبتين كبراهما كلية وصغراهما جزئية وتقع على هاتين الصورتين ـ

اولى
ج حجر
ب انسان
ا حيوان
ا ج
ولا شىء من الحيوان حجر

ثانية
ج ابيض
ب غراب
ا حيوان
ا ج
وليس كل حيوان ابيض
وبعض الحيوان ابيض

ويجىء فى الاولى بسلب كلى وفى الثانية بسلب وايجاب جزئيين والضرب الثالث من سالبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية يقع على هذه الصور الثلاث .

---

(١) لا ـ ج انسان اولى

اولى

ب ابيض

ج انسان ا غراب

ولاشيء من الغراب انسان

ثانية

ب ابيض ج حيوان

ا غراب

وكل غراب حيوان

ثالثة

ج ابيض

ب حجر

ا حيوان

وليس كل حيوان ابيض وبعض الحيوان ابيض

فتوجب فى الصورة الاولى السلب الكلى وفى الثانية الايجاب الكلى وفى الثالثة الايجاب والسلب الجزئيان

والضرب الرابع من سالبتين جزئتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى ب ابيض ا انسان ج حجر

فلا شيء من الانسان حجر

ثانية ج ناطق ا انسان

ب ابيض

وكل انسان ناطق

ثالثة

ج حيوان

ب انسان

ا ابيض

وليس كل ابيض حيوان

وبعض الابيض حيوان

فيجيء كذلك فى الاولى سلب كلى وفى الثانية ايجاب كلى وفى الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب الخامس من موجبتين كليتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى ب حيوان ا انسان

ج فرس

فلا شيء من الانسان فرس

ثانية ب حيوان ج ناطق

ا انسان

وكل انسان ناطق

ثالثة ب جسم ج انسان

ا ابيض

وليس كل ابيض انسان

وبعض الابيض انسان

فيجيء فى الصورة الاولى بسلب كلى وفى الثانية ايجاب كلى وفى الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب السادس من موجبتين كبراهما كلية والصغرى جزئية وتقع على هاتين الصورتين .

اولى ب حيوان ا ابيض

ج غراب

ولاشيء من الابيض غراب

ثانية ب حيوان ج انسان

ا ابيض

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فيجيء

فيجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بايجاب وسلب جزئيان .

الضرب السابع من موجبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية وتقع على صور ثلاث .

اولى

ج ابيض ب حيوان

ا غراب

ولاشيء من الغراب ابغض

ثانية

ج اسود ب حيوان

ا غراب

وكل غراب اسود

ثالثة

ج ابيض ب حيوان

ا انسان

وبعض الانسان ابيض

وليس كل انسان ابيض

فيجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب الثامن من موجبتين جزئيتين وصورته صورة الضرب الرابع الذي من سالبتين جزئيتين ويجيء بالسلب والايجاب الكلي والجزيء كما جاء هناك .

الضرب التاسع من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وصورته صورة السابع الذي من موجبتين وكبراهما جزئية لان السلب عن البعض في الصورة كالايجاب على البعض .

والضرب العاشر من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وصورته صورة الثالث الذي من سالبتين والكبرى حزئية .

والضرب الحادي عشر والثاني عشر وهما اللذان من جزئيتين موجبة وسالبة كبرى وصغرى وصورتهما صورة الموجبتين والسالبتين الجزئيتين لأن السلب

الجزئ فى الصور كالايجاب والمثال الجزئ وبالعكس فقد تبينت ضروب الشكل الثانى والمنتج منها وكيف ينتج وما لا ينتج ولم لاينتج بالتمثيل المبين لما اشتبه منها بالعموم والخصوص بيانا شافيا من غير حاجة الى عكس وغيره لان العكس فى التمثيل (١) ظاهر كالاصل .

الفصل السابع

فى ضروب القياسات من القضايا

المطلقـــة فى الشكل الثـــــالث

والمنتج من ضروب هذا الشكل ستة اضرب وهى التى صغراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى اوكبرى وماعدا هذا لا ينتج ونتائجه كلها جزئية ثلثة منها موجبة وثلثة سالبة وبعكس صغراه يرجع الى صورة الشكل الاول فالضرب الاول من كليتين موجبتين كقولنا كل - ب ا - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية كقولنا بعض - ا ج - لان الاوسط داخل تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لامحالة داخل تحت حكم الاوسط وذاك لان الاصغر محمول على الاوسط فاما ان يساويه واما ان يفضل عليه فاذا فضل عليه كان بعضه فى حكمه واذا ساواه فكله فى حكمه واذا عم الحكم تارة وخص اخرى فخصوصه مستمر فيصدق الجزئ على كل حال والعكس جزئ لا محالة واذا انعكست الصغرى جزئية عاد الى صورة الضرب الثالث من ضروب الشكل الاول فانتج الايجاب الجزئ لان صورته تقع تارة هكذا .

جسم ج ا حيوان

ب انسان

وكل حيوان جسم

وهو كل انسان حيوان وكل انسان جسم فيجئ منه فى هذا المثال موجبة كلية وهو كل حيوان جسم وتارة تقع هكذا .

ا حيوان ج ناطق

ب انسان

فبعض الحيوان ناطق

وهو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فيجئ منه ان بعض الحيوان ناطق فيكون من الصورة الاولى ايجاب كلي ومن الثانية ايجاب جزئ فيستمر الجزئ لامحالة والعكس والاصل قد بينا في الصورتين والضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ب ا - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - لان الصغرى اذا عكست كان بعض - ا ب - وتقع على هاتين الصورتين

اولى ا حيوان ثانية ا حيوان

ب انسان ب انسان

ج حجر ج فرس

فلا شيء من الحيوان بحجر فليس كل حيوان بفرس

اما في الاولى فكل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر فيكون سلبا كليا وهو انه لا شيء من الحيوان حجر وفي الثانية كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان فرس وينتج انه ليس كل حيوان بفرس وهو السلب الجزئ فيستمر السلب الجزئ لامحالة .

والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب ا - وكل ب ج - فينتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - ا ج - لان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وبذلك يعود الى ما عاد اليه الضرب الاول من هذا الشكل وهو الضرب الثالث من الشكل الاول وتقع على هاتين الصورتين .

اولى ا انسان ب حيوان ج جسم

ثانيه ا ابيض ب انسان

ج حيوان

فبعض الابيض حيوان

اما فى الاولى فبعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ويجىء منه ان كل انسان جسم وفى الثانية بعض الانسان ابيض وكل انسان حيوان فينتج ان بعض الابيض حيوان فيلزم الايجاب الجزئى.

والضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل - ب ا - وبعض ب ج - فينتج جزئية موجبة وهى قولنا بعض - اج - ويتبين بعكس الكبرى وجعلها صغرى فينتج عكس النتيجة ويعكس فتكون النتيجة المطلوبة ولا يتبين بعكس الصغرى لان الصغرى الكلية اذا عكست تكون جزئية ولا ينتج قياس من جزئيتين وبالصورة والتمثيل يلزم تارة ايجاب كلى وتارة ايجاب جزئى فيصدق الجزئى لامحالة كما فى هذه الصورة.

ج كاتب ب انسان

ا حيوان

فبعض الحيوان كاتب

وهى كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فينتج ان بعض الحيوان كاتب وهو بعض البعض الذى كان انسانا لامحالة والعكس مع الاصل يتبين فى الشكل من جهة العموم والخصوص.

والضرب الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض - ب ا - ولا شىء من - ب ج - فينتج سالبة جزئية وهى قولنا ليس كل - اج - وبعكس الصغرى يرجع الى رابع الشكل الاول وصورته اما هكذا وهو.

ا انسان ب حيوان

ج حجر

فلا شىء من الانسان حجر

بعض الحيوان انسان ولاشىء من الحيوان حجر ويجىء منه السلب الكلى وهو لاشىء

لاشيء من الانسان حجر واما هكذا وهو -

ج ابيض ا حيوان

ب اسود

ا ج

فليس كل حيوان ابيض

بعض الاسود حيوان ولاشيء من الاسود ابيض فليس كل حيوان ابيض فيستمر السلب الجزئى وعوده الى رابع الشكل الاول يكون بعكس الصغرى الموجبة الجزئية -

والضرب السادس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل - ب ا - وليس كل - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهى قولنا ليس كل - ا ج - ولا يتبين بالعكس لان كبراه سالبة جزئية لا تنعكس وصغراه تنعكس جزئية ولا نتيجة من جزئيتين وانما يتبين بما تبين به نظيره فى الشكل الثانى وهو رابعه بالافتراض وبالمثال يكون هكذا -

ا حيوان ب انسان

ج ابيض

فليس كل حيوان ابيض

كل انسان حيوان وليس كل انسان ابيض ويلزم منه ليس كل - ا ج - اى ليس كل حيوان ابيض فهذه هى الضروب المنتجة فى هذا الشكل وما عداها لاينتج وهى عشرة اضرب سبعة منها وهى التى من سالبتين ومن جزئيتين حكمها فى العلة والمثال حكم نظائرها فى الاول والثانى وثلثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة حكمها حكم نظائرها فى الشكل الاول فى العلة والمثال ايضا فقد اتفقت الاشكال الثلثة فى ان ما كان من ضروبها من سالبتين اوجزئيتين اوصغرى سالبة كبراها جزئية لاينتج والشكل الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب

والكلى والجزئ والثانى ينتج السالب فقط الكلى والجزئ ولا ينتج الموجب والثالث ينتج الجزئ فقط موجبا وسالبا ولاينتج الكلى ويشترك الاول والثانى فى انهما لاينتجان من كبرى جزئية والاول والثالث فى انهما لاينتجان من صغرى سالبة فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقة ـ

الفصل الثامن

فى اشكال القياسات وضروبها من القضايا الضرورية والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضرورية كانت نتائجها مثلها ضرورية فى الشكل الاول والثانى والضروب المنتجة منهما وغير المنتجة هى تلك بعينها وبتلك الامثلة والبيانات التى اوردناها لتميز (١) العموم والخصوص فى الحدود فى كل ضرب من الضروب .

اما فى الشكل الاول فلان الاصغر من جملة الاوسط وهو هو فاذا حكم بالاكبر على الاوسط حكما ضروريا كان هو بعينه الحكم على الاصغر فلايتعدى حكم النتيجة حكم الكبرى .

واما فى الشكل الثانى فعكس السالبة من المقدمتين يرده الى الشكل الاول وتكون السالبة هى كبرى للاول وعكسها ضرورى مثلها فحكمه فى ذلك حكم الاول .

واما فى الشكل الثالث خاصة فبحسب مابينوا به ضروب هذا الشكل من العكوس لايكون الامر فيه كذلك لان القضية الضرورية الموجبة لايلزم عكسها ضرورية كمايلزم عكس السالبة منه بل يلزم عكسها ممكنة ومطلقة غير محصلة الضرورة كما قيل فى العكوس فيدخل تحت الخلط من الممكن والضرورى فيختلف الحكم كما ستعلمه واذا كانت القضايا ممكنة كانت نتائجها امافى الشكل الاول فممكنة مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الاصغر للاوسط ويمكن ان يكون الاوسط للاكبر يمكن

(١) كذا ولعله يتميز ح .

يمكن ان يكون الاصغر للاكبر سواء كان الامكان وجوديا اوذهنيا فالنتيجة مثله وان كان خاطا منهما فالنتيجة ذهنية لا وجودية فان من الامكان الذهنى ما هو ضرورى فى الوجود فيكون حكم النتيجة فيه حكمها فى الخلط من الممكن والضرورى فتكون تارة ضرورية وتارة ممكنة فلا تعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهنى .

واما فى الشكل الثانى فتنتج فيه ممكنات ايضا ولكن ذهنية لان عكوس الممكنات قد تكون ضرورية فيعمها الامكان الذهنى فى الكون واللاكون وينتج فيه ما كان لا ينتج فى المطلقات والضروريات وهو الذى من الموجبتين يردايجابه الى السلب فيصير انتاجه الحقيقى عن المختلفين فى الايجاب والسلب .

واما فى الشكل الثالث فينتج مثل شكل (١) المقدمتين المتفقتين فى الامكان الوجودى لان الصغرى اذا انعكست ضرورية صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهة فى النتيجة مثل جهة الكبرى فى القرينة وكذلك ان كانتا من الامكان الذهنى كانت النتيجة من الامكان الذهنى لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهنى ايضا واما المختلط من القرائن القياسية من مقدمات مطلقة وضرورية اما فى الشكل الاول فان النتيجة تتبع الكبرى فى الاطلاق والضرورة حيث يكون الاصغر هو الاوسط فالحكم بالاكبر على الاوسط هو بعينه على الاصغر وفى الشكل الثانى تكون الجهة فى النتيجة تابعة لعكس السالبة التى تكون كبرى فى الشكل الاول وعكس السالبة مثلها فى الضرورة والاطلاق واما فى الشكل الثالث فان الضرب الاول منه وهو الذى من كليتين موجبتين ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الصغرى تنعكس مطلقة مثل نفسها وان كانت الصغرى هى الضرورية وقد تنعكس ممكنة فى بعض المواضع فيكون حكمها الامكان (٢) الذهنى فيصير الضرب مختلطا فى الشكل الاول من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة وتكون النتيجة ممكنة ذهنية على ما ستعلم فتكون النتيجة فيه على كل حال ممكنة ذهنية تعم الامكان الوجودى والاطلاق والضرورة والضرب الثانى

---

(١) لا - مثل المقدمتين (٢) لا - للامكان

وهو الذى من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك ايضا اما ان كانت الضرورية هى الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثلها وان كانت الضرورية هى الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان فى الاول من انتاج الامكان الذهنى الذى يعم الممكن السلب والضرورى السلب الذى هو الممتنع .

والضرب الثالث حكمه كحكم الضرب الاول فى كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية وممكنة ذهنية اذا كانت الصغرى هى الضرورية -

والضرب الرابع فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنية لانها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة ان كانت التى تصير له الكبرى هى الضرورية الى الامكان الذهنى وعن الامكان الذهنى اذا كانت التى تصير الصغرى هى الضرورية الى الامكان الذهنى ايضا -

والضرب الخامس وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ان كانت كبراه ضرورية (فنتيجته ضرورية - ١) وان كانت صغراه هى الضرورية فنتيجته ممكنة ذهنية كما سبق بيانه .

والضرب السادس وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ان كانت السالبة هى الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذى ليس هو الاكبر يجعل بالافتراض كلا فتكون النتيجة تابعة له حيث تصير كبرى للاول وان كانت الموجبة هى الضرورية حتى تنتج اولا ضرورية وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية وتختلط بالمطلقة التى جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة كبرى على ما ستعلم -

واما المختلط من مقدمات مطلقة وممكنة فى الاشكال الثلاثة فان نتائجها باسرها ممكنة اما فى الشكل الاول فان كانت الكبرى هى الممكنة والصغرى مطلقة تبين ان النتيجة ممكنة مثل الكبرى لان الصغرى حكمت بان الاصغر هو الاوسط فالحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر بعينه ومن جملته ويستمر فى الضروب

الاربع

---

(١) ليس فى لا ،

الاربعة المنتجة لان الصغرى فيها موجبة وحكم الاصغر فيها حكم الاوسط فيما يوجب عليه الكبرى وعلى ما يوجب ويسلب وكما يسلب وان كانت الصغرى هى الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة ممكنة ايضا فى السلب والايجاب لان الحد الاوسط هو الذى ينقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر فلايكون الاكبر فى ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط ولا اشد مبائنة له منه وفى الشكل الثانى كذلك ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف الجهات فى الضروب بين الصغرى والكبرى ايهما كانت ممكنة وايهما كانت مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقتران فى الاول كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة كما كانت فى الاول ممكنة على كل حال .

وكذلك فى الشكل الثالث تعود القرينة الى صورة الاول بعكس الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم بالامكان الذهنى لازم فى جميعها ولا حاجة الى التطويل .

واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة فى الاشكال الثلثة فتكون نتائجه باسرها ممكنة اما فى الشكل الاول اذا كانت الكبرى هى الممكنة وهو بين لان الاصغر فى حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو الحكم عليه بعينه فى الايجاب والسلب واذا كانت الصغرى هى الممكنة والكبرى ضرورية فالاوسط محكوم به على الاصغر بالامكان وهو الذى ينقل الحكم بالاكبر الى الاصغر فلايكون الاكبر الزم للاصغر ولا اشد مبائنة له من الاوسط كما قيل وبحسب ذلك يكون الحال فى الشكلين الآخرين لانعكاس الكبرى فى الثانى والصغرى فى الثالث الى الاول والحكم الحكم بعينه وحيث تصدق الضرورة لا يكذب الامكان الذهنى فنتائج القضايا الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات كلها ممكنة وحكمها فى ذلك شبيه بحكم القرائن المختلطة من كلية وجزئية فى كون نتائجها باسرها جزئية لاغير .

فهذا كلام مختصر كاف فى القياسيات الحملية من المقدمات المتفقات والمختلفات مغن عن ذلك التطويل الذى يشتت الاذهان ولايساويه فى البيان .

بهذه هى انواع المقاييس اعنى الاقاويل التى يلزم من تأليفها مع ما فيها من حكم وتصديق حكم وتصديق فى قول آخر لزوما اوليا اما بينا بيانا اوليا كما فى فى الشكل الاول وهو القياس الكامل واما غير اولى بل بواسطة اشياء اخرى، من برهان خلف وعكس وافتراض كما فى الشكلين الآخرين وهذه اشكالها وضروبها وليس يوجد شىء كذلك خارج عن هذه الاشكال الثلث على صور تأليفاتها لان القول لايبين القول ويدل صدقه على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للمبين الدال بالمبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة(١)وتلك الوصلة هى مشاركة ما وتلك المشاركة لاتكون للقول كله بالقول كله والالكان القول هو القول بعينه وهى لبعض القول ببعض الآخر حيث يشترك القولان فى جزء ويختلفان بغيره والاجزاء الحقيقية لكل قول جازم جزءان احدهما الجزء الموضوع والآخر الجزء المحمول ومن الشرطى المقدم والتالى فالاشتراك بين القولين يكون اما فى محمول فيهما واما فى موضوع لهما واما فى محمول لاحدهما هو موضوع الآخر وتلك هى الاشكال الثلث وكذلك يقال فى المقدم والتالى فان لم تكن شركة فلا قياس اذ لا نسبة ولا وصلة بين القولين تنقل الحكم من احدهما الى الآخر وعلى ذلك يتسق القول فى الشرطيات والتركيب منها ومن الحمليات .

الفصل التاسع

فى المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية استثنائية واقترانية

قد قيل ان القضايا الشرطية نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة هى التى يلزم فيها حكم فى قضية حملية لحكم فى اخرى والمنفصلة هى التى يعاند فيها حكم فى احديهما لحكم فى اخرى ـ الاولى كقولنا ان كان ـ اب ـ فج د ـ وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية كقولنا اما ان يكون ـ اب ـ (واما ان يكون ـ ا) فج ـ د ـ وقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا والمقاييس تتألف من هذه استثنائية واقترانية والاستثنائية

---

(١) من قط

كقولنا

كقولنا ان كان - اب فج د - لكن - اب فج د - ولكن ليس - ج د - فليس اب - فان استثناء عين المقدم بالاثبات يوجب عين التالى بحسب الشرط ولا يوجب استثناء عين التالى لزوم عين المقدم لكونه قديكون اعم وجودا منه فلايلزمه فى العكس كما لا تنعكس الموجبة الكلية فى الحمليات مثل نفسها فانك اذا قلت ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان موجود انتجت ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم يلزم منه ان الانسان موجود لعموم الحيوان وخصوص الانسان فقد يكون العام ولا الخاص ولايكون الخاص ولاالعام وان لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن الخاص فقديكون العام فاستثناء نقيض التالى لذلك ينتج نقيض المقدم لارتفاع الخاص بارتفاع العام واستثناء نقيض المقدم لايلزم منه نقيض التالى حيث لايلزم رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق انه اذا كان الحيوان غير موجود فالانسان غير موجود وان كان الانسان غير موجود فلايلزم منه ان الحيوان غير موجود بل قد يكون موجودا لكون الفرس موجودا مثلا وهذا لايدخل فى الاشكال الثلثة بل فيما يشبه الشكل الثانى والثالث فانه حيث يستثنى عين المقدم فينتج عين التالى يشبه(١) الشكل الثالث وحيث يستثنى نقيض التالى لانتاج نقيض المقدم يشبه (١) الشكل الثانى ولايشبهها فى كونهما غير كاملين بل هو كامل بين بنفسه ومبنى المقاييس كلها عليه لان الاستثناء بصدق القرينة ينتج صدق النتيجة فى كل قياس واستثناء نقيض النتيجة ينتج نقيض القرينة فان سمى قياسا فهو اولى بالتقديم (٢) لكونه ابين واقدم فى حاجة القياس الحملى اليه حتى تكون فيه القرينة المقدم والنتيجة التالى لكنه يحتاج الى الحملى فى بيان استثناء ماتستثنيه فانه يكون مجهولا فى الحكم الاستثنائى ويصير معلوما بالحملى كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالمعلوم فيه لزوم وجود النهار لطاوع الشمس وكل منهما مجهول (٣) فيه اعنى الطلوع ووجود النهار حتى يبينه قياس آخر اما حملى او شرطى حتى ينتهى الى الحملى لان كل شرطى مجهول المقدمة (٤) وتبين احداهما ببيان الاخرى

---

(١) لانسبة (٢) لا - بالتقدم (٣) لا - محمول (٤) لا - المقدمية .

فبيان الاولى ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية اولم يتبين فاذا تبين فبيانه هو بحملية او بغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحس او يعلم من جهة الخبر الصادق ويجعل فى مقدماتها مهمل ومسور كلى وجزئى على ماسلف ذكره .

اما المهمل فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما المسور بالسور الكلى فكقولنا كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمانى والجزئى كقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ما سلف القول فيه ومن احب ان يدخل ذلك فى مقاييسه ومقدماته ويعتبر المنتج وغير المنتج منها بحسب ذلك فليضف اليه السلب ايضا فيقول فى المهمل ليس اذا كان كذا كان كذا وفى المسور الكلى ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفى الجزئ ليس كلما كان كذا كان كذا وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قيل فى المحصورات من الحمليات فاذا ركبت الحكم فى القرينة فقلت فى الكلية الموجبة كلما كان - ا ب - فج د - واستثنيت لكن - ا ب - فج د - و (١) لكن - ج د - فليس - ا ب - فلا يؤثر السور فى الاستثناء بل تكون نتيجته مثل نتيجة المهمل وفى السلب الكلى اذا قلت ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - لكن - ا ب فليس - ج د - اولكن - ج د - فليس - ا ب - فهو كذلك ايضا وفى الايجاب (الجزئ - ٢) اذا قلت قد يكون اذا كان - ا ب - فج د - لم ينتج لان قد يكون يصدق معه قد لا يكون فلا تلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه الجزئيين فى الشرطيات المتصلة واما من المنفصلات وهى ضربان لان منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع اى الجزئين شئت رفع الآخر ومن رفع ايهما شئت وضع الآخر اذ ليس غيرها فى الاقسام كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وفى هذه ينتج من وضع اى الجزئين وضعت رفع الآخر ومن رفع ايهما رفعت وضع الآخر حتى اذا قلت لكنه ليس بزوج انتجت انه فرد او انه ليس بفرد انتجت انه زوج اولكنه زوج فليس بفرد اولكنه فرد فليس بزوج ومنه ما ليس بتام العناد والانفصال فيلزم من وضع ايهما كان رفع الآخر

(١) لا - او (٢) من قط .

ولايلزم من رفع ايهما كان وضع الآخر كقولنا اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا ويستثنى لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس او لكنه فرس فليس بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون فرسا (١) ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا لان فى الانفصال اقسام أخرى هى انواع الحيوانات الباقية ففى هذا استثناء عين (٢) المقدم ينتج نقيض التالى وعين التالى ينتج نقيض المقدم ولا ينتج باستثناء نقيض احدهما شيئا البتة وحاله فى انه لا اعتبار فى نتيجته بالكلى والجزئ كما كان فى المتصل فانك اذا قلت دائما اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستثنيت لكنه فرس انتجت فليس بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسواء فيه قلت دائما او قد يكون وقتاما اولم تقل .

ولم يذكر ارسطوطاليس فى كتابه فى المقاييس التى تكون من القضايا الشرطية سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة ومختلطة بالحمليات والذهن السليم يعرفها مما قيل والنى ذكرها فى كتابه اما لقلة فائدتها فى العلوم فكره التطويل بها اولا عتماده على ان الاذهان التى عرفت الحمليات تنتهى منها اليها فتعرفها بما عرفته من الحمليات او لكليهما .

وقال بعض المتأخرين ان ارسطوطاليس صنف فيها كتابا خاصا ولم ينقل الى العربية وهو تخمين لا حقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضعها هذا وليس فيها مايستحق ان يفرد له كتابا منقطع المبادى والاواخر .

ونحن نمثل هاهنا على بعضها بما يكون انموذجا لباقيها يهتدى به من يحب ان يستقصى النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة فى الشرطيات المتصلة والمنفصلة والمهملة والكلية والجزئية قد سبق القول فيها عند الكلام فى القضايا فاذا الفت القرائن من الشرطيات جعل مكان المحمول والموضوع فى الحملية المقدم والتالى فى الشرطية فيتألف لذلك على صور الاشكال الثلث حيث يكون التالى فى احدى القضيتين مقدما فى الاخرى كما كان الموضوع فى احديهما محمولا فى الاخرى على

---

(١) لا - انه ليس بفرس اذيكون انسانا (٢) لا - غير .

صورة الشكل الاول او يكون التالى واحدا فيهما كما كان المحمول فى الحمليتين على صورة الشكل الثانى او يكون المقدم فيهما واحدا كما كان الموضوع فى الحملية واحدا فى الحمليتين على صورة الشكل الثالث ومثاله فى الشكل الاول قرينة من موجبتين كليتين هو قولنا كلما كان - ا ب - فج د - وكلما كان - ج د - فه ز - ينتج فكلما كان - ا ب - فه ز - ومن كليتين فى الشكل الثانى واحداها سالبة كلما كان - ا ب - فج د - وليس البتة اذا كان - ه ز - فج د - فتنعكس السالبة ويقال ليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - فيرجع الى صورة الشكل الاول على هذه الصورة - كلما كان - ا ب - فج د - وليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - ينتج فليس البتة اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك فى الباقية •

ومن موجبتين كليتين فى الشكل الثالث كلما كان - ج د - فا ب - وكلما كان - ج د - فه ز - فرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون اذا كان - ا ب - فج د - وكلما كان - ج د - فه ز - فينتج قد يكون اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك يقاس فى الباقية ويستعمل العكس والافتراض والخلف فلا يشتبه ولا يكون فيها ذوات جهة بسبب الشرط بل قد يكون من جملة ما يقال فى الحمل حيث يدخل فى الجزء المقدم والجزء التالى كما تقول اذا كان شتاء امكن ان يمطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت العشب فينتج اذا كان الشتاء امكن ان ينبت العشب فالجهة ها هنا ليست جهة (اللزوم بل جهة - ١) اللازم وجهات اللزوم هى التى جعلت مكان الاسوار على ما قيل ولا تتألف من القضايا الشرطية المنفصلة قرينة قياسية لان الانفصال كالسلب ولا قياس عن سالبتين اللهم الا ان يكون العناد فيهما تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزئين سوى الآخر منهما او لازم الآخر الذى ينعكس عليه فتتألف القرينة هكذا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون (الشبكور) يبصر ينتج ان كانت الشمس طالعة فالشبكور يبصر وليس بقياس كامل لانه انما يكمل بان يعلم ان معاند المعاند فيما فيه يعاند موافق ومباين المباين فيما فيه يباين لازم

فيكون

(١) سقط من لا -

فيكون لذلك سلب السلب ايجاب حتى اذا قال قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا تنتج القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقتسم الوجود والمعنى المعقول واذا لم تقتسم لم يلزم فانك اذا قلت اما ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا واما ان يكون ناطقا لزم منه لزوم الاول للآخر اذ يصدق انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم فى موضع آخر حيث تقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون شجرة والحق فيه الانفصال لا اللزوم فانه اما ان يكون انسانا واما ان يكون شجرة وليس ان كان انسانا فهو شجرة ومثل هذا معروف فى كلام الناس لكنه من الكلام الذى ليس بمستقيم النسق ولا مرضى العبارة فانه اذا اراد ان يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون قد امعن فى التكلف وجاء من طريق ابعد فلذلك لا تستعمل القرائن من المنفصلات فى القياسات .

واما القياسات المؤلفة من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فتكون على ضربين حيث تكون المتصلة تارة مكان الكبرى وتارة مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة مع المنفصلة الكبرى فى التالى من المتصلة على صورة الشكل الاول كما تكون من موجبتين كليتين متصلة صغرى ومنفصلة كبرى كقولنا كلما كان ـ ه ز ـ فج د ـ ودائما اما ان يكون ـ ج د ـ واما ان يكون ـ ا ب ـ ينتج كلما كان ـ ه ز ـ فلا يكون ـ ا ب ـ او اما ان يكون ه ز ـ واما ان يكون ـ ا ب ـ .

وبيانه بان يرد حكم المنفصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان ـ ج د ـ فليس ـ ا ب ـ فتعود القرينة هكذا كلما كان ـ ه ز ـ فج د ـ وكلما كان ـ ج د ـ فليس ـ ا ب ـ فتكون نتيجته كلما كان ـ ه ز ـ فلا يكون ا ب ـ فان المنفصلة لا يكون لها عكس وهى على صورة الانفصال وانما يكون عكسها تبديلا فقط حيث يقول القائل اما ان يكون ـ ا ب ـ واما ان يكون ـ ج د ـ ويعود فيقول (١) اما ان يكون ـ ج د ـ واما ان يكون ـ ا ب ـ

---

(١) لا ـ فنعود فنقول ـ

فلايحصل منه بيان ولايعود به القياس غير الكامل كاملا .

ومثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة فلايكون الليل موجودا وذلك يتبين (١) باعادة منفصلته الى صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فلا يكون الليل موجودا فتنتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا ومن سالبة الاتصال وموجبة الانفصال تتألف هكذا ليس البتة اذا كان - اب - فج د - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج ليس البتة اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - بل كلما كان - اب - كان - ه ز - ومثاله ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل موجود اودائما اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد صح فى هذا التأليف ما لم يصح فى الحمليات حيث انتج فى الشكل الاول من صغرى سالبة وانما كان ذلك لكونها فى قوة الموجبة المنفصلة فان قولنا ليس البتة اذا كان - اب - فج د - فى قوة قولنا ان كان - اب - فليس - ج د - وتلك موجبة متصلة على ما قيل حيث وصلت حكما بحكم (٢) لايعتبر فيه الايجاب والسلب الذى فى الحكمين بل الايجاب والسلب الذى فى اللزوم فانك اذا قلت اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوا اوان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود كانت قضيتك فى كل واحدة منهما موجبة للاتصال حيث وصلت حكما بحكم اما سالبا بموجب اوموجبا بسالب وقد يكون سالبا بسالب كقولك ان كانت الشمس ليس بطالعة فالنهار ليس بموجود فهى موجبة لزوم حكم سالب لحكم سالب فلذلك انتجت السالبة المتصلة وهى فى الشكل الاول مكان الصغرى لالان الحكم الكلى الذى كان قبل فى الحملى تغير فاعتبر مثل ذلك فيما تنشط (٣) لتأليفه

---

(١) لا - يكون (٢) لا - لا بحكم يعتبر (٣) لا - نيط -

من هذه القرائن وعلى صورة الشكل الثانى ايضا من موجبتين كليتين صغراهما متصلة وكبراهما منفصلة كلما كان - اب - فج د - ودائما اما ان يكون - ه ز واما ان يكون - ج د - ينتج كلما كان - اب - فلا يكون - ه ز - بل اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - على ما كان فى الشكل الاول لان التبديل فى المنفصلة بالتقديم والتأخير فى الجزئين لايغير حكمها كما قيل وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج دائما اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - لانه اذا لم يكن اب - لم يكن - ج د - واذا لم يكن - ج د - كان(١) - ه ز - واذا لم يكن - اب - كان - ه ز - فاما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - وكذلك لك ان تبدل المنفصلة مكان الصغرى وتعتبر الصدق بتبديل المنفصل بالمتصل والمتصل بالمنفصل ايجابه بسلبه وسلبه بايجابه وتأخذ الصادق (٢) مع الصادق وتقيس على الشئ بما يلزم حكمه حكمه وينعكس عليه تجد المنتج وغير المنتج مخالفا لما كان فى الحملى من جهة العموم والخصوص فى الانعكاس حيث يتساوى اجزاء الانفصال فى التقديم والتأخير وحكم الممكن فى الحملى كحكم المنفصل حيث يرجع الى الاتصال والمتصل حيث يرجع الى الانفصال فى لزوم الايجاب للسلب والسلب للايجاب فيصدق الموجب والسالب فى الحكمين متصلا ومنفصلا كما كان يصدق فى الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لايكون فينتج فيه (٣) مالاينتج فى غيره بتبديل الحكم -

واما خلط الشرطيات المتصلة مع الحمليات والشرطية مكان الصغرى فى الشكل الاول فكقولنا كلما كان - اب - فج د - وكل - د ه - ينتج كلما كان - اب - فكل - ج ه - وفى الشكل الثانى كقولنا كلما كان - اب - فج د - ولا شئ من د ه - (٤) ينتج كلما كان - اب - فلاشئ من - ج ه - وفى الشكل الثالث كقولنا كل ما كان - اب فج د - وكل - ج ه - ينتج كلما كان - اب فبعض - د ه - وان كانت الحملية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى

---

(١) لا - يكن - ه ز (٢) لا - الصدق (٣) لا - منه (٤) لا - ه ز -

فى الشكل الاول كقولنا كل - ا ب - وكلما كان - ب ه (١) - فج د - ينتج كلما كان - ا ه - فج د - وفى الشكل الثانى كل - ا ب - وليس البتة اذا كان - ه ب - فج د - ينتج ليس البتة اذا كان - ا ه - فج د - وفى الشكل الثالث كل - ا ب - وكلما كان - ا ه - فج د - ينتج فقد يكون اذا كان ب ه - فج د .

واما خلط الشرطيات المنفصلة مع الحمليات والمنفصل مكان الصغرى والحملية مكان فيه الكبرى فتكون الحملية كثيرة الموضوعات بعدد اجزاء الانفصال ويكون المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل نبات وكل جماد جسم فينتج من ذلك ان كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وعلى صورة الشكل الثانى على الشرط الذى كان فى الحمليات وهو ان تكون الكبرى كلية وتختلفان فى الايجاب والسلب كقولنا كل ب - اما ان يكون - ج - او - ه - او ز - ولاشئ من - ا ج - او - ه - او - ز - ينتج لا شئ من - ب ا - ومثاله كل حيوان اما طائر اوسابح اوماش ولاشئ من الحجر طائرا وسابح اوماش ينتج لا شئ من الحيوان حجر - وعلى صورة الشكل الثالث فالشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية وان تكون الشركة فى كلى حتى تكون فى اجزاء الانفصال اواجزاء الحمليات كلى كقولنا دائما اما ان يكون - ج ب - واما ان يكون - د ب - وكل - ج د - وكل - د ه - ينتج ان بعض - ب ه - ومثاله دائما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا وكل نهار وكل ليل زمان ينتج ان بعض الموجود زمان .

واما خلطها والحملية مكان الصغرى المنفصلة مكان الكبرى فلا ينتج لان العموم يقع فى محمول الحملى والانفصال فى اجزاء المحمول لايلزم انتقاله الى الموضوع كقولنا كل - ا ب - وكل - ب - اما - ج - واما - د - ولا يلزم ان كل ا - اما - ج واما - د - لان ج و د - ساويا المحمول فلم يخرج عنهما والموضوع

---

(١) لا - ز ه -

لايساويه

لايساويه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق زاد به عموم الحيوان الذى هو المحمول على خصوص الانسان الذى هو الموضوع فوسع المحمول الذى هو الحيوان لاجزاء (١) الانفصال اللذين هما الناطق وغير الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما وعلى هذا القياس يؤلف من احب التأليف سائر الضروب البسيطة والمختلطة من الشرطيات والحمليات ويعتبر ماينتج منها ومالاينتج ومن لاينشط لتأليفها واعتبارها لا ينشط لقرائتها لو كانت مكتوبة هاهنا لان الكلفة فى تفهمها من مسطور واعتبارها بالنظر العقلى ليست باقل من الكلفة فى استنباطها واستخراجها من القسمة والتأليف .

الفصل العاشر

فى القياسات المركبة

القياسات المركبة هى التى يتبين فيها المطلوب باكثر من مقدمتين فيكون القياس الذى ينتج المطلوب مركبا من قياسات يتبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتى القياس المنتج للمطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كلتاهما فاذا اتصل الكلام صار القول الذى به تم البيان كقياس واحد والا فالقياس الواحد لايكون باكثر من مقدمتين لما سبق القول فيه من الاشتراك فى جزء والاختلاف فى جزئين وكون احد الجزئين المختلف فيهما موضوع المطلوب والآخر محموله .

وقد يدخل فى تركيب القياسات غيرها لبيان المقدمات كما يدخل الاستقراء والتمثيل ونحوهما وقد يدخل فى الكلام القياسى كلام ليس بقياسى كما يدخل فى كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية لتحسين الكلام وترويج المعانى وهو فى الحقيقة مفيد اذا سلم ما قيل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم وهاب فينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل

(١) كذا - ولعله لجزئى ح .

فى الكلام لا على انه من اجزاء القياس بل داخلا على اجزائه وفيه ايهام لان حسن الوجه سبب انكرم فى زيد وعلى مثل هذا يدخل الكلام فى اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا يكون قياس من اكثر من مقدمتين والتركيب فى القياسات حيث يستعمل قياس لا نتاج مطلوب وقياس تتبين به المقدمة الصغرى من ذلك القياس وقياس تتبين الكبرى به ويكون على طريق التأليف والجمع والاتصال لا على طريق التركيب والاتحاد حيث يكون كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه فى مقدمتيه (١) ومطلوبه الذى هو الصغرى او الكبرى من القياس الذى ينتج المطلوب او القياس الذى ينتج المطلوب بالصغرى والكبرى المتبينتين بالقياسين الآخرين فما اجتمعت القياسات الا على طريق (٢) التجاور والتتالى حيث (٣) تلا كلام كلاما وشفع قول قولا (٤) على طريق التركيب الذى (٥) يتداخل فيه الاجزاء فان كل واحد منها ينفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لابد (٦) فى القياس الاقترانى من حكم كلى عام وحكم جزئ خاص داخل فى ذلك الكلى العام وهذان الحكمان فى قضيتين هما مقدمتان فاذا كان فى القول الذى يبين قولا اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى فى قضيتين من جملة ما فى ذلك القول ولم ينتج اصلا فليس هو على التأليف القياسى المذكور ان انتج فاما ان ينتج المطلوب او شيئا آخر غيره فان انتج المطلوب من المقدمتين اللتين فى جملة القول الذى هو اكثر من مقدمتين فالزيادة على المقدمتين فضلة وزيادة على القياس المبين فان كانت تلك الزيادة داخلة فى الكلام دخولا مفيدا فهى اما استقراء واما تمثيل ان كان لها فائدة فى البيان (وان لم تفد فى البيان - ٧) فهى تحسين وتفخيم للكلام كما قيل فى الكلام الخطابى والشعرى وان كانت الزيادة كلاما قياسيا فيه مقدمتان وانتج شيئا آخر فذلك الشىء الذى ينتجه ان كان له بالمطلوب الاول اتصال يفيد فى بيانه فهو قياس يبين احدى مقدمتيه او قياسان

(١) لا - مقدمته (٢) لا - سبيل (٣) لا - حتى (٤) قط - لا على (٥) لا - يدخل
(٦) لا - يتداخل (٧) من قط -

يبينان

يبينان كلتيهما فلذلك(١) القول قياسات كثيرة متصلة متتالية وان كان يبين ما لا يتصل بالمطلوب ولا يفيد فى بيانه فهو كلام آخر جاء تاليا للكلام على غير نظام البيان القياسى يقدر المتأمل على تمييزه وحذفه عن القياس الذى ينتج المطلوب فكل قياس من مقدمتين لاغير فان كان مع القياس الذى يبين المطلوب قياس يبين احدى مقدمتيه فهما قياسان لهما نتيجتان من اربع مقدمات وان كان معه قياسان يبينان كلتى المقدمتين فجملة القول المبين من ثلاث قياسات وست مقدمات فالمقدمات ابدا فى القياسات المؤلفة ازواج لامحالة فكل قول يبين قولا بيانا اولياً نفيه مقدمتان اويبين المطلوب وما يبين به المطلوب ففيه اربع مقدمات اوست مقدمات وما نقص عن ذلك فهو ناقص البيان اوغير مبين اصلا وما زاد فزيادته غير مفيدة فى البيان فالكلام القياسى الذى يشتمل على مقدمات فرد ؟ (١) فهو اما ناقص قد حذف منه مقدمة يحتاج اليها واما زائد قد ادخل فيه مالا يحتاج اليه ومع ذلك فلا يخلو القول الذى فيه قياسات متصلة من ان تذكر فيه مع كل قياس نتيجة اولا تذكر فان ذكرت تكررت فيه النتائج ماعدا النتيجة الاخيرة حيث تذكر تارة وهى نتيجة القياس الاول وتارة هى مقدمة القياس الثانى ويسمون ما هو كذلك قولا موصلا وما لم تذكر فيه النتائج التى هى غير النتيجة الاولى قولا مفصلا ولما كانت المقدمات فى كل قول قياسى على عدد زوج وجب ان تكون الحدود فى المتصل منه افراداً لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد لان فى المقدمتين المشتركتين المتصلتين ثلثة واذا زيد عليها نتيجة ومقدمة واحدة صارت الحدود خمسة والمقدمات اربعة ولانه تجب عن كل مقدمتين نتيجة يكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فتكون فى الكلام القياسى المتصل مقدمات ازواج هى ضعف النتائج ونتائج هى نصف المقدمات وحدود اكثر منها بواحد ولان المقدمات ازواج فالحدود افراد مثال ذلك قولنا كل - اب وكل - ب ج - فكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وكل - د ه فكل - ا ه - .

واما القياس المفصول فكقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - وكل - ج د وكل د ه - فقد فصلت عنه النتائج الاول والمقدمات فيه اقل من الحدود بواحد ايضا لانا اذا زدنا على مقدمتين حدا اما محمولا على المحمول اوموضوعا للموضوع اووسطا بينهما نزيد مقدمة وحدا وكان الاول مقدمتان وثلثة حدود فتصير بزيادة الحد اربعة حدود وثلث مقدمات فان الزيادة المتساوية على العددين المتفاوتين لا تغير التفاوت بينهما فى العدد الزائد والناقص بل يبقى مع الزيادة كما كان وانما يخالف المفصول الموصول لانه لايلزم ان تكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا بل اذا كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا وبالعكس لان الزائد على الزوج بواحد فرد وعلى الفرد بواحد زوج ولا يمكن ان يكون قياس واحد فى (١) التأليف يبين به مطلوب مع صغرى مقدمتى قياسه وكبراهما بل يحتاج ان يستأنف لكل واحدة منهما قياس من رأس كما نقول كل - ا ب وكل - ب ج - ينتج ان كل - ا ج - ثم يبين ان كل - ا ب - بان نقول ان كل - ا د - وكل - د ب - فينتج ان كل - ا ب - ثم نقول وكل - ب ه وكل - ه ج - فينتج ان كل - ب ج - فلايتصل الكلام قياسا واحدا كما مع بيان كلتى المقدمتين اذلا تتتالى الحدود فيه بل ينقطع الكلام و يتصل مرة اخرى ويخالف المفصول الموصول بان النتائج لاتكون فى العدد نصف جملة المقدمات بل تكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا ازداد فى القول مقدمة وصحت نتيجة فمع كل مقدمة يزاد حد ونتيجة وللمطلوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة مقدماته على نتائجه بواحد وهى انقص من الحدود الاولى بواحد وقد يتركب القول القياسى من مفصول وموصول ويسهل اعتباره -

وفائدة هذا الكلام هى فى اعتبار مايسمعه الانسان من الاقاويل القياسيه حتى يقدر على اعتبارها واستخراج ما يفيد بيانا من جملة القول وما لا يفيد وما يفيد المطلوب المقصود والدعوى المقولة ومايفيد فى بيان مايبين به اعنى مقدمتى قياسه او احديهما فيتم للسامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان كان هوالقائل والمؤلف

---

(١) لا - من .

والعارف بما يقوله ويؤلفه فلا يشتبه عليه الا ان يريد اعتبار كلامه لتهذيبه من السهو والزلل .

الفصل الحادى عشر

فى اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذى يريد العلم به يبتدئ فيطلب المقدمات المنتجة له وذلك لان القضايا كلها تكون منها كلية ومنها جزئية والجزئية لا تحمل على شئ حملا حقيقيا ولا حملا كليا اما الحقيقى فلانها لا تحمل على شئ الاوذلك الشئ مساولها فى جوازان يحمل (١) عليها كما تحمل عليه فانك اذاحملت الجزئى على الجزئى فقلت هذا الابيض هوهذا الكاتب اوزيد هوابو عبدالله جازلك ان تعكس فتقول ان هذا الكاتب هو هذا الابيض اوابو عبدالله هوزيد والحال فى ذلك متساوية فان حملته على الكلى فقلت ان انسانا ماهوزيد او بعض الناس زيد فتكون قدجعلت ماهواولى بان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع الحقيقى هوزيد والانسان هوالمحمول عليه لان زيدا ليس هووصفا للانسان والانسان وصف له فهوحمل غير حقيقى واما حملا كليا فلا يمكن ان تقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل انسان هوزيد وانما الكليات هى المحمولات الحقيقية ويكون بعضها موضوعا لبعض ايضا وينتهى الى محمول لامحمول فوقه كما ابتدأت من موضوع جزئ شخصى لاموضوع له فى الحقيقة فالمطلوب اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا ومحموله لموضوعه اما ان يكون بذاته لابسبب يوجبه له فيكون بينا بنفسه ولايكون مجهولا كما سبق القول به كالحساس والناطق للانسان واما ان يكون له بسبب ولاجل ماهوله بذاته كالحيوان للانسان بالحساس فان الانسان انما هوحيوان لانه حساس فبيانه (١) هوبذلك السبب الذى هوله بذاته فهوالحد الاوسط فى البيان حيث تقول فى القرينة القياسية كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويبين ان كل انسان حيوان وكذلك فى السلب يكون المسلوب عن

---

(١) لا - الحمل - (٢) قط - فشأن

الموضوع فى المطلوب اما مسلوبا عنه لذاته وهو بين بذاته او مسلوبا عنه لاجل شيء هو له بذاته كما يسلب وينفى الناطق عن الفرس لكونه تجهل معرفته فتقول الفرس تجهل معرفته ولاشئ مما يجهل معرفته بناطق فلا شئ من الفرس بناطق فتستخرج الحدود الوسطى كذلك بين طرفى المطلوب والبيان التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقى الاولى وهو الذى هو للموضوع بذاته وايجاب الاكبر عليه اونفيه عنه لذاته لالشئ آخر والا فالبيان انما يتم بوجود ذلك الشئ الآخر حتى يصير حدا اوسط بين الموضوع والحد الاوسط او بينه وبين الحد الاكبر فيكون البيان قد بين ماليس ببين بذاته بما هو بين بذاته وذلك هو البيان الذى به تكتسب المقدمات التى تؤلف منها القياسات فيبتدئ الطالب ويضع الحدين من المطلوب اعنى الحد الموضوع والحد المحمول وحد كل واحد منهما اعنى حده الذى هو شرح اسمه المؤلف من جنسه القريب وفصله ومايخص كل واحد منهما من الخواص ويلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القريبة والبعيدة والفصول الذاتية وفصول الاجناس واجناس الفصول وفصول الفصول واعرض الاجناس والفصول وخواصها فيكون قد اصيب (١) بذلك كلما يحمل على الحدين من ذلك .

ثم يطلب مايحمل كل واحد من الحدين عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب مالا يوجد لكل واحد منهما بل يسلب عنه ولا يشتغل بالعكس اعنى بطلب مالا يحملان عليه فهو واحد اذلا ترتيب للسلب فى الطبع كما للايجاب (٢) فتعرف بذلك اللواحق والملحقات والملحوقات ومالا تلحق وتفرد الذاتى منها من العرضى وكلما استكثر من هذا كان من الاصابة اقرب حيث يكون الحد الاوسط فى الجملة التى حصلها ويطلبها كلية فان القياس بالكلية من مقدمتيه والجزئية داخلة فى الحكم الكلى فلذلك لا ينتج قياس لاكلية فيه ومالم يجد كلية فلاوجه للاصابة ويطلب الضرورى من ذلك والدائم والاكثرى ولايشتغل بطلب مالا يحمل على الطرفين لما بان من انه لاتنتج الموجبتان فى الشكل الثانى فان كان

(١) لا - اصبت (٢) لا - فى الايجاب .

المطلوب موجبا كليا نظر فيما حصله وطلب شيئا واحدا بعينه يحمل عليه المحمول ويحمل هو على الموضوع فيسد بذلك غرضه فى الموجبتين الكليتين من الشكل الاول .

وان كان المطلوب موجبا جزئيا كفى وجود شيء واحد موضوعا لكليهما .

وان كان سالبا كليا طلب فى تلك الجملة مما لا يلحق احدهما بل ينفى عنه شيء يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون من الشكل الثانى والسلب (١) الجزئ يطلب فيه فى موضاعات الموضوع مايسلب عنه المحمول (اوفى لواحق الموضوع مايسلب عنه المحمول - ٢) اوفى لواحق المحمول مالا يحمل على الموضوع ومن هذا يتبين ان الحدود الوسطى على ما يتفق ان تعرف بجزء التأليف الى شيء من الاشكال الثلثة .

ومالا ينفع فهو لاحق الطرفين اوالمنفى عنهما او مسلوبا عن الموضوع وهو موضوع للمحمول ولايشتغل فى المطلوب السالب بطلب ماهو ضد وما هو غير حتى يقول مثلا ان هذا بارد وهذا حار وهذا سماء وهذا ارض فهما غيران .

وذلك لان المطلوب وهوا لحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا والضد ينتج السلب لكونه غير والغير لايحتاج فى ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار ليس ببارد والسماء ليس بارض لما انتج القياس فانتاجه لاجل ذلك الايجاب والسلب لالاجل الضد وكذلك القول فى قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه الاشياء باعيانها .

ويتبين من وجهين احدهما ان فى الخلف قياسا اقترانيا يتم بهذه الاشياء والثانى ان كل خلف يمكن ان يرد الى المستقيم وحدودهما واحدة باعيانها وكذلك القول فى تصحيح المستثناة من الشرطيات وكذلك ننظر فى الاضطرار والامكان .

واما الاطلاق فانه فى مادة الامكان وحدودها واحدة بعينها وتعتبر القضية مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة من الجهة التى هى بها غير موجودة فى الحال ويمكن ان توجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح فى غير الموجود الذى

يصح ان يصير موجودا .

قال ارسطوطاليس فى هذا الموضع ان الذى يتبين من المطلوب(١) بشكل واحد فقط اصعب مما يتبين فى اشكال والذى يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد اصعب من الذى يتبين بضروب والمطلوب الكلى (الموجب-٢) يتبين بضرب واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه وهو السلب الجزئ يتبين فى الاشكال الثلثة وفى ستة ضروب منها وضده وهو السلب الكلى يتبين فى شكلين وثلثة ضروب فابطاله بتسعة اوجه من ضد ونقيض واثباته بوجه واحد والكلى السالب ثلثة فى ذلك لان اثباته فى شكلين فقط اعنى الاول والثانى بثلثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدهما بضده وهو فى شكل واحد والآخر بنقيضه فى شكلين باربعة ضروب ثم الجزئى الموجب ثم الجزئ السالب فهو اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلى الموجب اصعبها اثباتا واسهلها ابطالا فاثبات الموجب اصعب من اثبات السالب والكلى من الجزئ لان الكلى اذا صح صح الجزئ تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئ اثبات الكلى والكلى يبطل بضده ونقيضه والجزئ لايبطل الابالنقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة والصعوبة فى البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة الحدود الوسطى فى القياسات التى هى علل البيانات اذا وجدها العارفون وجدوا مطلوباتهم سواء كانت فى شكل اواشكال واذا فقدوها جهلوا مطلوباتهم ولايضرهم جهلهم بما قيل فى اشكال القياسات وضروبها مع اصابة الحد الاوسط ولاينفعهم معرفته مع جهله وتلك الاصابة والجهل لاتتعلق فى الاشياء بمعرفة هذه المقاييس بل تعرفها النفس بالغريزة اذا وجدت السبب المعرف وتجهلها اذا جهلته سواء جعلته على صورة من هذه الصور فى شكل من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب اولم تجعله نقد علم الناس واحتجوا على علومهم وبينوا ودلوا على صدقهم فى قولهم من غير ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها وكذلك

(١) لا - الطالب (٢) ليس فى لا

ترى

ترى المتكلمين فى العلوم الآن فيما يقولونه فى محاوراتهم ويكتبونه فى تصانيفهم ومسوداتهم ولا يجرى فى كلامهم بل ولا يخطر ببالهم شكل من الاشكال ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقفهم ذلك عن قبول المقبول بحجته ورد المردود بردها ويصعب عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابة الدليل ولا اصابته وذلك الدليل هو الذى سمى ههنا بالحد الاوسط ولا يعرفونه به وان عرفوه لم يخطر ببالهم فى كلامهم ولم تتوقف اذهانهم فى الحكم بحسبه على ادخاله فى صورة التأليف القياسى المذكور .

الا ترى انك اذا قلت كل انسان حساس وكل حساس حيوان تكون قد بينت موجبا كليا وهو كل انسان حيوان بسهولة تشارك فيها اكثر الناس واذا قلت ان بعض الحيوان انسان ولا شىء من الانسان بطائر فبعض الحيوان ليس بطائر يتساوى المطلوبان فى سهولة البيان لسهولة معرفة الحدين الاوسطين فى بيانهما ولم تضر فى ذلك كثرة الضروب التى تبين فيها ولم تنفع واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت وهى سالبة جزئية تعذرت عليك المعرفة به لتعذر الحد الاوسط فى الاثبات والابطال ولم تنتفع بكثرة الضروب التى اذا وجدت الحد الاوسط ادخلته فى ايها اتفق وان لم تجده لم تنتفع بها فمعرفة الحد الاوسط هى التى تعتبر فى سهولة البيان وصعوبته لا الاشكال وضروبها .

الفصل الثانى عشر

فى تحليل القياسات الداخلة فى الكلام المتصل الى الاشكال الثلثة

قد ينتفع بتحليل الكلام القياسى الى الاشكال قائل الكلام وسامعه اما القائل فيعتبر بذلك كلامه وينتقده بالتحليل كما تأمله فى التركيب فاذا وافق تحليله الى الاشكال التى تركيبه منها ازداد به ثقة لان الحق متفق من جميع جهاته فاذا وجدت كلاما قياسيا فاطلب فى تحليله وتفصيله المقدمتين اولا واعرف الكبرى والصغرى بمشاركة النتيجة والمطلوب المدعى حتى ان كان هناك زيادة فى الكلام

مما سبق ذكره لم يعتد بها وربما وجدت الصغرى فقط فى الكلام الذى تحذف الكبرى فيه لبيانها او لحيلة فيها او مغالطة بها وربما لم تحذف فاطرح مالا تحتاج اليه واحصر ما تحتاج اليه فانك حيث تجد احدى المقدمتين ايتهما كانت تجد الحد الأوسط وتعرف المطلوب وتعرف الشكل الذى ينتجه والضروب التى تنتجه بمعرفتك المطلوب فى كيفيته وكميته ونسبته الى احد الحدين فتعرف بذلك نسبته الى الحد الآخر لا محالة .

وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان اذا سبق فى الكلام المقول لزوم النتيجة الى الذهن حتى يزول الشك معا فى الكلام من الزيادة والنقصان مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر(١) وليس هو المنتج من هذا القول وانما ينتج ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه نتيجة يلزمها ذلك المطلوب اما لزوم المقدم للتالى من غير بيان واما مع مقدمة اخرى محذوفة واما لما فى قوة هذا القول مايصح به ان يقلب(٢) الى قياس منتج بتغيره الى هذه العبارة وهى اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر وكذلك ايضا اذا قيل ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا له فالجوهر موجود له فان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود له فاذا الانسان جوهر وهذا لازم عنه لا على سبيل القياس .

والسبب فى هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شىء بالاضطرار حسبوه قياسا وليس كذلك فانه وان كان كل قياس يلزم عنه شىء بالاضطرار فليس كل ما (٣) يلزم عنه شئ بالاضطرار قياسا وقد تقع الخدعة من جهة مشابهة التاليف لتاليف القياس من غير استيفاء شرائطه كقولنا زيد هو متوهم زيدا والمتوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا فزيد يمكن ان يكون ازليا وهذا محال فان الكبرى يجب ان

---

(١) لا - الجواهر جواهر (٢) لا - ان نقلت (٣) لا - كما -

تكون كلية حتى تنتج وهذه الكبرى ان اخذت كلية حتى تلزم عنها هذه النتيجة لا تكون صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا بل هو فسد وان جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية حتى يقال وكلما هو متوهم زيدا فهو من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا فنتيجة هذا ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا بل ان زيدا من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا .

وقيل مثال آخر وهو زيد هو زيد المغنى وزيد المغنى يعدم الآن فزيد يعدم الآن ويعنى بقوله زيد المغنى يعدم الآن لانه اذا (سكت-١) لم يكن زيد المغنى بالفعل موجودا وقد يقع الغلط والخدعة بان تكون العبارة من القياس على جهة تقديم المحمولات فيقال الصحة غير ممكنة ولا فى شىء من المرض والمرض فى كل انسان فينتج ان الصحة غير ممكنة ولا فى شىء من الناس فيقع الغلط بسبب العبارة من جهة ما يشترك فيه ما يحمل بالاشتقاق كالمرض وما يحمل بالمواطاة كالمريض فانه لا يقال ان الانسان مرض بل مريض فالحد الاوسط فى الحقيقة مسلوب عن الاصغر الا ان يشتق منه .

ومما ينبغى ان يراعى فى الحدود ان يطلب لها اسماء مفردة فانها كثيرا ما تكون مؤلفة كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان المحمول فيه زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وهى الفاظ كثيرة او وجد بدلها لفظة واحدة كانت اسهل فى التحليل وابعد من ايقاع (الغلط-٢) وتغلط الحروف الداخلة فى تصريف مثل فى كذا والكذا حيث تكون اجزاء من المحمول كقولنا فى الدار زيد وربما كانت دالة على الحمل والصفة فتشتبه كما تقول ان علما واحدا موجودا فى الاضداد ولا تريد بذلك ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل بان فيها علما واحدا .

وربما اختلف ذلك فى (٣) الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود فى كل حكمة والحكمة موجودة للخير او فى الخير ففى الكبرى حرف التصريف دال على

الحمل والصفة وفى الصغرى جزء من المحمول ففى مثل هـذا يجب ان يراعى ماهو جزء ويهمل ما هو داخل فيقال ففى الخير علم ولا يقال الخير علم وقد يكون ذلك فى كلتى المقدمتين كقولنا لله وقت ولله ليس زمان يحتاج اليه فليس كل وقت بزمان فلله وقت يراد فيه انه مالك للوقت ولله ليس زمان يحتاج اليه اى ليس هو فى زمان ولا يحتاج الى زمان فقد قيلت اللام فى المقدمتين بمعنيين حتى انتجت المحال وذلك مما لا ينتج وكذلك يجب ان تراعى ما يقال مطلقا وما يقال بشرط كقولنا غير المتناهى لا يعلم من جهة ما هو غير متناه وما يقال ببسيط وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس وقولنا الانسان حيوان ناطق ذو رجلين وقد يصدق القول مرسلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما صدق بسيطا وكذب مركبا وربما صدق مركبا وكذب بسيطا كما سلف ذكره واذا كرر الحد الاوسط فيجب ان يوجد المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر مثاله العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل (١) يعلم انه خير فان لم يوجد الخير فى الاكبر لم يمكن ان يحل لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل صار فيه التبديل مكان الاسم اسما ومكان الاسم قولا ومكان القول اسما وبدل الخير خيرا بلفظ اسهل فان الاقاويل قد يحسن منها فى التأليف والعبارة ما لا يسهل تحليله وان كان فى القول جزء مستغنى عنه فاطرحه ليصير اسما مفردا مثلا لو كان لا فرق بين قولنا ان المظنون ليس جنسا للتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مظنونا جاز حذف الجنس لينفرد المظنون وخذ الابين منهما واترك ما ليس بابين واذا اختلطت قياسات خللتها فلا يجب ان تشتغل بحلها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة فحل كلا منها الى ما يليق به والقياس الشرطى لا يحل كله الى القياسات الاقترانية بل القياس المنتج للمستثناة وكذلك الخلف لا ينحل كله الى الاقترانيات بل الذى ينتج المحال ويراعى الفرق بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة فى القياسات على ما سبق القول فيه فان هذه تدخل فى الضروب

المنتجة مكان الموجبة حيث لا تنتج السالبة واذا استعملتها فى الشكل الثانى كان حرف السلب فى المعدولية جزأ من المحمول فى القضيتين وليس كذلك فى السلب فان الحد الاوسط يتكرر دونه اعنى دون حرف السلب وقد عرفت الفرق بينهما فى الصدق من جهة ان السلب يصح ان يقال على موضوع موجود وغير موجود والايجاب المعدول لايصح ان يقال الاعلى موضوع موجود لانه ايجاب والمنفعة بمعرفة الفرق بينهما فى القياس هى من جهة التكرار فى الحدالاوسط حيث يتكرر حرف السلب فى المعدولية ولكونه جزأ من المحمول الموجب ولايتكرر فى السالبة لكونه داخلا على الاوسط لاجزأ منه .

فهذه انموذجات يعتبر بها وبامثالها فى اعتبار الكلام المقول الجارى بين الناس فى عباراتهم اذا اراد المعتبر تحليله الى القياسات ليعتبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقيق من التحريف وما اقل ما يستعمل الناس فى مفاوضاتهم عبارة تجرى على النمط القياسى المذكور حتى ان صاحب الكتاب الذى هو ارسطو لم يستعمل ذلك فى كلامه فى كتبه اما لصعوبته واما لغرابته واما لانه لاحاجة اليه بل اقول انه لجميع ذلك فان الذهن السليم ينتقد مواضع التحريف والتحريف (١) والزيادة والنقصان .

وبالجملة الخروج عن سنن البيان فى اول تامله من غير حاجة تدعوه الى التفصيل والتحليل الذى يرد الكلام الى صور الاشكال وضروبها كما يستغنى السامع المطبوع بذوقه فى معرفة (٢) المستوى والمزحوف من الشعر عن رده الى بحور العروض خصوصا اذا قصد القائل التحقيق فى البيان والايضاح فى الافهام فاما ان قصد الستر والاضمار والتعريج عن سنن التفهيم والبيان كما يقصد فى الالغاز والاشارات فربما كان فى اعتباره حاجة الى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار والانتقاد بحذف الزائد من الكلام والحاق المضمر والمحذوف فاما فى الكلام التام فلا .

الفصل الثالث عشر

فى استقرار النتائج وانتاج الصادق من الكاذب

المقاييس التى تنتج الكليات تنتج الكلى الموجب والسالب والجزئى والجزئيات التى تحته وعكسها المستوى وعكس النقيض لها اعنى الكلى الموجب وما تحته لكنها تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم وقد سبق القول فى عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل المحمول بالايجاب (١) او السلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا والتى تنتج الجزئية الموجبه تجمع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه والسالبة الجزئية (٢) لا تستتبع شيئا لانها لا تنعكس والقياس الكلى فى الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل مايشاركه تحت الاوسط اعنى على كل (٣) موضوع مثله تحت الاوسط وعلى كل موضوع للاصغر واذا احضرت هذه الموضوعات فى الذهن انعقدت قياسات اخرى كأنها القياس الاول اوشىء منه فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والثانى نتيجة تحت نتيجة واما فى الشكل الثانى فلا تستتبع النتيجة ما معها لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط .

واما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (٤) ولما كان القياس بجزء من قضية شرطية هو مقدمها والنتيجة تاليها وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس بصدق مقدماته وصواب تأليفه ان تكون النتيجة صادقة لامحالة وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات اوفساد التأليف كذب النتيجة لامحالة بل قد يمكن ان تكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لالان المقدمات اوجبت ذلك الصدق بل الصدق وجب فى القضية التى هى النتيجة لذاتها ان كانت من الاوليات او بمقدمات اخرى صادقة والمقدمة الكاذبة اما ان تكون كلية واما ان تكون جزئية والكلية اما ان تكون كاذبة بالكل وهى التى يصدق ضدها او كاذبة فى البعض وهى التى

يصدق نقيضها دون ضدها ولا تخلو الكاذبة فى الشكل الاول من ان تكون اما احدى المقدمتين او كلتيهما فان كانت احديهما وكانت الكبرى وكانت كاذبة بالكل والقياس كليا امتنع ان تنتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق - وان كانت الصغرى هى الكاذبة بالكل امكن ان تنتج صادقة كقولنا كل - ج ب - وكل - ب ا - ويكون - ب و - ج - كنوعين (١) تحت جنس هو - ا - ولاشىء من - ج ب - هو الحق واحد ضدها وهو ان كل - ج ب - فانتج كل - ج ا - وكذلك ان كانت - ا ب - مقدمة سالبة و - ا - جنس غريب عن جنس - ج ب - (فلا يقال على احدهما ولا احدهما على الآخر فاذا كذب ان كل - ج ب - ٢) صدق ولاشىء من - ب ا - انتج حقا وهو انه ليس شىء من - ج ا - واما ان اخذت الكبرى كاذبة فى البعض او كلتاهما كاذبتين فى الكل او فى البعض جاز ان تنتج صادقة مثال الكاذبتين فى الكل كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان وايضا كل حجر انسان ولاشىء من الناس بحيوان ينتج لاشىء من الحجر حيوان ومثال الصغرى الكاذبة فى الكل والكبرى الكاذبة فى البعض كل غراب فرس وكل فرس اسود وينتج كل غراب اسود او كل غراب فرس ولاشىء من الفرس بابيض فلا شىء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين فى البعض كل انسان ابيض وكل ابيض حيوان ينتج كل انسان حيوان او كل انسان ابيض ولاشىء مما هو ابيض فرس ينتج فلاشىء من الانسان فرس - ومثال ما الكاذبة فيه احداهما ولتكن الكبرى ولكن (٣) بالبعض قولنا كل غراب اسود وكل اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل ثلج ابيض ولا شىء من الابيض حيوان فلا شىء من الثلج حيوان - ومثال ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض والكبرى صادقة قولنا كل مشاء انسان وكل انسان حيوان فكل مشاء حيوان وايضا كل انسان ابيض ولاشىء من الابيض غراب فلاشىء من الانسان غراب .

واما اذا كان القياس ينتج الجزئى فقد تكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات

واتكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة فى الكل كقولك بعض الابيض ثلج وكل ثلج حيوان فبعض الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولاشىء من الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان - ومثاله والكبرى كاذبة فى البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض كاتب فبعض الناس كاتب او بعض الناس ابيض ولاشىء من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتبا .

ومثاله والكبرى صادقة والصغرى كاذبة فى الكل قولنا بعض الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان او قولنا بعض الابيض غراب ولا شىء من الغراب حجر فليس كل ابيض حجرا ومثاله وكلتاهما كاذبة لكن الصغرى فى الكل والكبرى فى البعض قولنا بعض الاسود ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا بعض الاسود ابيض ولاشئ من الابيض حيوان فليس كل اسود حيوانا ومثاله وهما كاذبتان فى الكل قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض حيوان وبعض الابيض غراب ولا شئ من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوانا .

وفى الشكل الثانى يجتمع الصدق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق اما فى القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة الكلية تنتجان فى اى موضع اتفق فاذا صدق فى وضع وغير فصيرت السالبة موجبة اوالموجبة سالبة كان كذبا وانتج النتيجة بعينها ، واما اذا كانت احداهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد الاوسط فيه جنسا للطرفين كقولك كل فرس حيوان ولاشئ من الناس حيوان فلا شىء من الفرس انسان وبين ان الكذب فى ايهما كان جاز وكذلك ان كانت الكاذبة منهما كاذبة فى البعض وهى سالبة كقولك (١) لاشئ من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبة كقولك (١) كل ابيض حيوان ولا شىء من الفار حيوان فلاشئ من الابيض فار وكذلك ان كذبتا جميعا فى البعض كقولك كل اسود حيوان ولاشئ من الابيض حيوان .

واما اذا كانت القياسات تنتج (٢) الجزئى والصغرى جزئية موجبة صادقة والكبرى

سالبة كاذبة فى الكل كقولك بعض الابيض حيوان ولاانسان حيوان فينتج ليس بعض الابيض حيوان وتجعل الكبرى موجبة كاذبة فى الكل والصغرى سالبة جزئية صادقة كقولك ليس بعض الانسان طائرا وكل كاتب طائر ينتج ليس بعض الانسان كاتبا وتجعل الصغرى موجبة كاذبة والكبرى سالبة صادقة كقولك بعض الحجر حيوان ولاشيء من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهبا ولتجعل الكبرى موجبة صادقة والصغرى سالبة كاذبة كقولك ليس بعض المشاء حيوان وكل انسان حيوان فليس بعض المشاء انسان ولتجعلهما جميعا كاذبتين والكبرى سالبة فيكون المثال فيهما بعض الحجر حيوان ولاشيء من الناس حيوان (١) فليس بعض الحجر انسانا وان جعلنا الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض الناس حيوانا وكل حجر حيوان فليس بعض الناس حجرا واما فى الشكل الثالث فينتج الصادق من كاذبتين ومن كاذبة مع صادقة كيف اتفق كقولك كل حجر مشاء وكل حجر انسان ينتج فبعض المشاء انسان وان جعلت الكبرى سالبة كقولك كل غراب ابيض ولاشيء من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانتا كاذبتين فى البعض كقولك كل انسان كاتب وكل انسان ابيض فبعض الكاتب ابيض ومثال الصادقة صغرى مع الكاذبة بالكل سالبة كبرى قولنا كل غراب اسود ولاشيء مما هو غراب حيوان فليس كل اسود حيوان ومن موجبتين والكبرى كاذبة فى الكل (كل غراب حيوان - ٢) وكل غراب ابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ومثال صغرى صادقة مع كبرى موجبة كاذبة فى البعض كل انسان ذورجلين وكل انسان ابيض فبعض ذى الرجلين ابيض وان عكست الصدق انعكس الترتيب وان جعلت الكبرى سالبة فمثاله كل انسان ذورجلين ولا واحد من الناس ابيض فليس كل ذى رجلين ابيض وان جعلتها الصغرى فمثاله كل انسان ابيض ولاشيء من الانسان فرس فليس كل ابيض فرس .

واما فى القياسات المنتجة للجزئيات فانقل اليها الحدود من الكليات ولا تجد

الجزئى كاذبا فى البعض بل فى الكل وفى القياسات المؤلفة من الجزئيات والكليات تنقل اليها الحدود من الكليات .

فتبين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات كاذبة كما ان وضع التالى بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم فى القضايا الشرطية والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالى لا يصح ان لا يرتفع معه المقدم والمقدمات الصادقة تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالى وكذب المقدمات لا يلزمه كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالى والقرينة بمقدماتها مقدم فى القضية الشرطية والنتيجة تاليها كما قيل .

الفصل الرابع عشر

فى بيان الدور وعكس القياس (١)

بيان الدوران تؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية مثل قولك كل ـ ج ب ـ وكل ـ ب ا ـ فينتج كل ـ ج ا ـ فان اخذت كل ج ا ـ وكل ـ ا ب ـ انتجت كل ـ ج ب ـ وان اخذت كل ـ ب ج ـ وكل ج ا ـ انتجت كل ـ ب ا .

ويحتاج ان تكون المقدمة التى تضاف الى النتيجة منعكسة على كميتها مثل كل ج ب ـ وكل ـ ب ج ـ وهذا العكس فى الموجبة ظاهر واما فى السالبة فالعكس فيه ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا فى كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس فى الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هـذا السلب قولك لا شىء من الجواهر بعرض فينعكس العكس الذى يخص هذا الموضع فما ليس بعرض فهو جوهر وهذا بالحقيقة لازم العكس (٢) اولا شىء مما هو (الـ ـ٣) متعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو اله والاول ايضا يلزمه هـذا مثاله اذا كان لا شىء من ـ ب ا ـ وانعكس

"ب - فهو - ا - والا فليكن بعض ما ليس - ب - ليس (١) ا - وكل ما ليس - ا - فهو - ب - يلزم ان بعض ما ليس - ب - فهو - ب - هذا خلف فاذن اذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا - واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض - ج ا - فانما (٢) يعكس ان كل ما ليس بعضه - ا فهو - ج - فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى كانت هى التى تنضم الى النتيجة فى انتاج الاخرى ولا تتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمتيه (٣) انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة كبرى بقيت كبرى فى القياس الثانى اوصغرى بقيت صغرى فى القياس الثانى فان كانت الصغرى سالبة كقولنا ولا شىء من - ب ا - فينعكس العكس الذى يخص هذا الموضع ان كل ما ليس - ا - فهو - ب - فتأخذ النتيجة فتحوله من السلب الكلى الى العدول فتقول كل ب - هو - ج - فليس - ا - وكل ما ليس - ا - فهو - ب - ينتج كل - ج ب .

واما انتاج الكبرى فسهل بان تعكس الصغرى فيكون كل - ب ج - ولا شىء من - ج ا - واما القياسات المنتجة للجزىء فبين ان الكبرى لايمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن من الموجبتين هكذا بعض - ج ا - وكل - ا ب - فبعض - ج ب - وفى الموجبة والسالبة لايمكن ان الصغرى تكون سالبة جزئية ولا تنتج واما فى الشكل الثانى فان الموجبة من المقدمتين لايمكن ان تنتج دورا بنحوا نتاج السالبة بل بنحو تذكره لان القياس حينئذ يكون من سالبتين فلاينتج البتة وخصوصا موجبة واما السالبة فلايخلو اما تكون صغرى او كبرى فان كانت السالبة كبرى والقياس كلى والنتيجة سالبة كلية فاذا عكست (٤) الصغرى الموجبة الكلية وقرنتها (٥) بالنتيجة انتج السالبة الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هى الصغرى فلايمكن الا ان تعكس

---

(١) قط - ليس ليس (٢) قط فربما (٣) كذا ولعله ان مقدمتيه ان انعكست

(٤) لا - انعكست (٥) لا - قرنتهما .

الكبرى والنتيجة معا فترجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم تعكس فان كان ليس من شرط بيان الدور ان يعكس فيه الا عكس واحد فليس هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور تم (١) باى عكوس كانت فى تلك المقدمات اولوازم لها باعيانها فهذا بيان الدور .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى صغرى فيحتاج الى الشرط الذى يخص السالب مثاله كل - ج ا - ولاشىء من - ب ا - فلاشىء من - ج ب - .

ثم نقول كل ما هو - ج - فليس - ب - وكل ماليس - ب - فهو - ا - فكل - ج ا - فهذا انما يتبين باخذ لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوزان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لايسمى على ماقلنا .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى كبرى فيحتاج ان تعكس النتيجة العكس الذى يخص هذا الموضع حتى يضاف اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله اذا كان القياس لاشىء من - ج ا - وكل - ب ا - فلاشىء من - ج ب - فنقول ما هو - ب - فليس - ج - وكل ماليس - ج - فهو - ا فكل - ب ا - فهذا ايضا فى كونه بيان الدور على ما قيل فى غيره فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه فى انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين اويوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن غير هذه الجهة لايمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلايمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان تتبين هى فى الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس من جزئيتين ولكن يتبين على النحو الذى بينا لاغير

واما فى الشكل الثالث فلا يمكن ان تتبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لاتنتج الاجزئية .

واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل - ج ب - وبعض

ج ا - فيمكن لانا اذا عكسنا فقلنا كل - ج - ب وبعض - ب ا - انتج بعض ج ا - وان كانت صغرى لم يمكن لانا اذا أخذنا ان بعض - ب ا - واضفنا اليها عكس الكبرى وهو كل - ا ج - انتج لا المطلوب ولكن عكسه فان اختلط موجب فسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض - ج ا وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل - ج ب - ينتج ليس بعض ب ا - فان كانت الكلية هى السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين الا ان تنعكس السالبة على النحو المذكور فتقول بعض - ج - ليس - ا - وكل ما ليس بعضه اوكله - ا - فهو - ب فتقول بعض ج ب - فقد بان ان البيان الدورى فى الشكل الاول للموجبات لا يخرج من الشكل الاول حقيقة ولا خيالا .

واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كأنه من الثالث لانك نقلت المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه - ا - يوجد فيه - ب - فجعلت - ا - و ب - محمولين معا واما الشكل الثانى فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان كان فى الشكل الثانى واما على الوجه الذى يخيل الشكل الثالث واما فى الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقى كله منه واما المخيل فكان فى غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الآخرين انما يتبين بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا واما معد وما اذا اخذ بيان الدور ما يتم النتيجة (١) وعكس المقدمة واما عكس القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة اما نقيضها او ضدها ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لا تبطل الا ان اخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف .

فلنضع فى الشكل الاول ان كل - ج ب - وكل - ب ا - فكل - ج ا - فان

(١) لا - بالنتيجة .

قلنالا شيء من - ج ا - وكان كل - ب ا - انتج لاشيء من - ج ب - وكان (١) كل - ج ب - فأخذ الضد انتج ضد الصغرى فان اخذنا النقيض انتج نقيض الصغرى وكله من الشكل الثانى واما ان اضفنا اليها الصغرى فقلنا او لالاشيء من ج ا - (٢) وكل - ج ب - انتج من الثالث انه ليس كل - ب ا - وكذلك لو قلنا لا كل - ج ب - فاذا لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لاينتج عاما ولابد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان كل - ج ب - ولاشيء من - ب ا - فلا شيء من - ج ا - ونأخذ مضاده وهو ان كل - ج ا - وكان لاشيء من - ب ا - ينتج ضدالصغرى ونأخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك من الثانى فان اخذنا مع النتيجة المقلوبة الى المضاد او المناقض الصغرى انتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى الجزئية فحينئذ ان انعكست النتيجة الى التناقض بطلتا معاو بالتضاد لم يبطل شيء فلنضع ان بعض ج ب - وكل - ب ا - فبعض - ج ا - فتعكس النتيجة الى السالب المناقض انه ليس شيء من - ج ا - فكل - ب - ا - ينتج نقيض الصغرى او نضيف اليها الصغرى فينتج ليس كل - ب ا - فان اخذنا بالمضادة وهو ان (٣) ليس بعض - ج ا - وكان كل - ب ا - انتج ليس بعض - ج ب - وهذا لا يبطل ان بعض - ج ب - او الصغرى فقلنا ليس بعض - ج ا - وبعض - ج ب - كانتا جزئيتين ولم ينتج التأليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض - ج ب - ولاشيء من - ب ا - فلا كل - ج ا -.

ونأخذ نقيضه فنقول كل - ج ا - وبعض - ج ب - فبعض - ب ا - وهو نقيض الكبرى اونضيف اليها الكبرى فيكون كل - ج ا - ولا شيء من - ب ا - ينتج نقيض الصغرى.

واما اذا اخذنا الضد فلاينتج لانا قلنا بعض - ج ا - ولا شيء من - ب ا - انتج ليس بعض - ج ب - وهذا لايبطل قولنا بعض - ج ب - واذا اضفناها

الى الصغرى لم تنتج .

قال واما فى الشكل الثانى فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ليبطل الكبرى بان ينتج ضدها بل بان ينتج نقيضها لان القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لاينتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل الاول (١) ولا يمنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبة مثل ان لاشىء من ـ ج ا ـ وكل ـ ب ا ـ فان اخذنا كل ـ ج ب ـ او بعض ـ ج ب ـ وقلنا لاشىء من ـ ج ا ـ انتج فى الحالين انه لا كل ـ ب ا ـ فان اخذنا كل ـ ج ب ـ وكل ب ا ـ انتج كل ـ ج ا ـ فان اخذنا ـ بعض ـ ج ب ـ و كل ـ ب ا ـ انتج بعض ـ ج ا ـ ثم فلتكن الكبرى سالبة مثل ان كل ـ ج ا ـ ولاشىء من ـ ب ا ـ ولنا خذ اما كل ـ ج ب ـ او بعض ـ ج ب ـ و نقول وكل ـ ج ا ـ انتج فى الحالين بعض ـ ب ا ـ وهو نقيض الكبرى لاضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل ـ ج ب ـ ولاشىء من ـ ب ا ـ انتج لا شىء من ـ ج ا ـ او (٢) قلنا بعض ـ ج ب ـ ولاشىء من ـ ب ا ـ انتج بعض ـ ج ليس ـ ا ـ فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل شيئا من المقدمتين اخذ ضد النتيجة وليعتبر بمثل ما اعتبر فى الشكل الاول .

واما بالتناقض فيبطل كليهما (٣) بالتناقض فليوضع بعض ـ ج ا ـ ولا شىء من ب ا ـ فليس بعض ـ ج ب ـ فان قلنا بعض ـ ج ب ـ لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض ـ ج ا ـ ولا يبطل ذلك قولنا بعض ـ ج ا (فان قلنا كل ـ ج ب ـ وقلنا بعض ـ ج ا ـ ٤) انتج بعض ـ ب ا ـ وهو نقيض الكبرى او قلنا كل ـ ج ب ـ ولا شىء من ـ ب ا ـ انتج لا شىء من ـ ج ا وهو نقيض الصغرى (٥) ولنضع لا كل ـ ج ا ـ وكل ـ ب ا ـ فان اخذ ضد النتيجة وهو بعض ـ ج ب ـ لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ـ ج

---

(١) لا ـ الشكل الثالث وذلك لا ينتج الاول (٢) لا ـ وقلنا (٣) لا ـ كليتها

ا - ولا يبطل بهذا قولنا لا كل - ج ا - واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل - ج ب ولا كل - ب ا - ابطل الصغرى بالنقيض او قلنا كل - ج ب - ولا كل - ج ا ابطل الكبرى بالنقيض واما فى الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة لانه مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى على صورة الشكل الثانى وكبراه فيهما جزئية واما ان اخذ نقيض النتيجة كان عكسه كليا اما موجبا ان كانت الكبرى سالبة اوسالبا ان كانت موجبة فينتج لانه حيث يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على صورة الشكل الاول وكبراه كلية وحيث يكون مع الكبرى على نظم الشكل الثانى يكون مع كليتين موجبة وسالبة فينتج لا محالة فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول والثانى كلية وان كانت احداها جزئية وكانت صغرى انتج نقيض كل واحدة منهما لان الجزئية اذا اخذت مع نقيض النتيجة انتجت جزئيا يناقض الكلى منهما وان لم تؤخذ هى بل الكلية انتجت كلية تناقض الجزئية وفى الحالين يكون مقابل مالم يوخذ مع عكس النتيجة على هذا النحو وذلك تضاد فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل الاول تكون الى الثانى والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث اوالصغرى كان من الثانى والثانى يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث والثالث يبطل صغراه بالثانى وكبراه بالاول .

الفصل الخامس عشر

فى قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابها لعكس القياس لانك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مسلما ما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس مقررا (١) للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد قياس آخر لابطال شيء معلوم .

واما الخلف فقياس مبتدأ لا يدرى بعد ما ينتجه حتّى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن صح لنا ان كل - ب ا - بتوسط - ج ا - ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفناه الى الصغرى بطلت (١) الكبرى اوالى الكبرى بطلت (١) الصغرى كان هذا عكس القياس فلوانا ابتدأنا فقلنا ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا - صادق وكان مسلما ان كل - ب ج - فينتج ان ليس كل - ج ا - وكان حقا ان كل - ج ا - هذا خلف اذلا يمكن ان يكون كل - ج ا - وليس كل ج ا - فاذا قولنا ليس كل - ج ا - كذب ولزم عن قياس احدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسلمة وهى ان كل - ب ج - فهى اذا المشكوك فيها وهى ليس كل - ب ا - فاذا كل - ب ا .

والمطلوبات الاربع كلها الا الكلى الموجب يمكن ان تتبين من كل شكل بالخلف واما الكلى الموجب فيتبين من الشكلين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل - ب ا - يكذب (٢) نقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - قلت ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لاتشارك هذه فى الشكل الاول لان هذه المناقضة لايجوز ان تكون صغرى (الاول - ٣) لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية - واما ان اخذت الضد بدل النقيض امكن بان تجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صدق لان الضدين قد يكذبان معا فى المواد الممكنة كما قيل فلم تنفع فى انتاج المطلوب .

واما السالبة الكلية فتبين فى الشكل الاول بان يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية وتضاف اليها كبرى فتنتج محالا ولايمكن ان تجعل المضافة صغرى فتكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية تبين فى الشكل الاول بادخال مقدمة هى كبرى لاغير .

واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهى السالبة الكلية لم يمكن ان نضيف اليها فى الشكل الاول مقدمة الاصغرى لتنتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها فى الشكل الاول صلح صغرى وكبرى معا لانه كلى وموجب وفى الشكل الثانى اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو سالبة جزئية لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كلية موجبة - واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الاكبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه فى هذا الشكل كبرى وصغرى - واما الجزئية السالبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى لان نقيض الجزئتين معا يكون كلية والكلية تصلح فى الشكل الثانى صغرى وكبرى معا كيف كانت سالبة وموجبة واذا اخذ الضد فى هاتين فابطل لم يجب ان يثبت صحة الضد ولكن لم تصلح الاصغرى وفى الشكل الثالث اما الكلية الموجبة فانها اذا ثبتت بالخلف واخذ نقيضها لم تصلح الاكبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة وجزئية فتكون صالحة فى الطرفين ايهما كان واما الجزئية الموجبة فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الاكبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لاتتبين الا بالضروب التى كبراها سالبة هى نقيض النتيجة واما السالبة فتتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال فى الضد هاهنا انه اذا بطل لم تثبت صحة ضده كما فى غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس فى اول الامر نحو الشئ الذى يريد ان يبينه فيقيس عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه فى اول الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك(١) الشئ بين الكذب اما على الاطلاق اوعنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فانتج صدق نقيض ذلك وايضا فان المستقيم انما تؤخذ فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفى الخلف واحدى

---

(١) كذا فى الاصلين والظاهر - وذلك - ح .

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى نقيض المطلوب وايضا فان النتيجة فى القياس المستقيم غير بينة فى اول الامر حتى يتم فيلزم واما فى الخلف فان النتيجة توضع اولا ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مؤلفا من نقيض المطلوب ومن صادقة تنتج محالا فانك ان عكست انقياس فاخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب واذا كان القياس الاقترانى الذى فى قياس الخلف فى الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثانى والثالث ان كان المطلوب سالبا او من الثالث ان كان موجبا مثاله ان كنا اردنا ان نبين انه لا شيء من - ب ا - فاخذنا نقيض هذا وهو ان بعض - ب ا - فلا بد من ان تكون هذه صغرى فى الشكل الاول والتى تضاف اليها اما قولنا وكل - اج - او لا شيء من - ا ج - حتى ينتج المحال فان انتج موجبة فكان بعض ب ج - واخذنا نقيضه ليرد الى الاستقامة كان نقيضه لا شيء من - ب ج - وكل - ا ج - كان من الشكل الثانى وان كان انتج سالبة فكان ليس كل - ب ج - وكان نقيضه كل - ب ج - واضفنا اليه لا شئ من - ا ج - كان ايضا من الشكل الثانى .

واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا نقيضه وهى الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها اما سالبة كلية واما سالبة جزئية وجميع ذلك يتبين بافتراض نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث الا ان يكون النقيض والصغرى جزئيتين ولكن انما قيل هذا لان بالمستقيم بيان السلب فى الشكل الثانى دائم وليس (فى الثالث - ۱) بدائم (لان نقيضه سالب جزئ ولا تصح فى الشكل الاول صغرى ولا كبرى - ۲) واما الموجب الكلى مثل قولنا كل - ا ب - (۳) فانه لا يمكن ان يتبين بالخلف فى الشكل الاول واما الجزئ فيتبين فى الشكل الاول وذلك بأخذ نقيضه ولا يمكن ان يكون نقيضه الاكبرى الاول لانه سالب كلى فلا يمكن ان يبين بعكس القياس الامر

الصغرى ونقيض النتيجة وذلك فى الثالث فالموجب فى هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثانى بالاستقامة واما الشكل الثانى فاذا عكس قياسه رجع الى الشكل الاول فى كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد أخذ فى الخلف نقيضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك فى الشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئ الموجب فان نقيضه يصلح كبرى وصغرى فيصلح فى الاول والثانى والثالث وكذلك الجزئ السالب فان جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئ يمكن ان يعكسا ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تتبين كلها فى الاول وسالباته تتبين فى الاول والثانى اما الموجبتان فان نقيضهما يكون فى قياس الخلف كبرى لامحالة فيبطلان بالشكل الاول واما السالبتين(١) فان نقيضهما يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطلا فى الثانى ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفى مشارك للمستقيم يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل السادس عشر

فى القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول وفى وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين اما (٢) متضادتين او متناقضتين بحيلة فى اللفظ تخفى ذلك مثل تبديل الاسماء المترادفة بعضها ببعض كالخمر بالعقار اوباخذ جزئ فى موضع كليه كالانسان فى موضع الحيوان فيحكم على احدهما بحكم وعلى الآخر بضده او نقيضه وهما واحد فى الحقيقة او كواحد فتتقابل المقدمتان حيث يحكم فى احدى المقدمتين على حد بما يرفع الحكم عنه فى الاخرى وهو الذى يكون على الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون الحكم فيهما بشيئين حكمهما واحد فى الحقيقة وهما ليس بواحد فى المعنى او يكون الحكم بشيئين مختلفين وحكمهما واحد فى الظن لا فى الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس

من

(١) كذا (٢) لا ـ او ـ هنا وفيما يليه

من متقابلتين لكن الحقيقى منـه هو الاول ويستعمل فى الجدل كثيرا لتبكيت المناظر حيث يتسـلم منه قولا ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى يلتزم بها انتاجا اوتسليما ثم ينتج من ذلك المتسلم (والمنتج - ١) ان الشىء ليس هو هو والمتقابلات فى اللفظ اربع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وهى فى الحقيقة ثلثة لان بعض ولابعض لا تقابل فيهما والقياس من متقابلتين لايمكن فى الشكل الاول لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين واحدى المتقابلتين فى هذا سالبة لامحالة والسالب انمـا ينتج من ايجاب وسلب يقال على شيئين هما حدان فى قضية هى النتيجة والايجاب والسلب هاهنا لشىء واحد وعنه والواسطة التى فى الشكل الاول(٢) لاتحمل على كلا الحدين بالايجاب والسلب واما فى الشكل الثانى فانـه يمكن حيث يوخذ الموضوع كشيئين والمحمول واحدا وفى الثـالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع واحدا وفى الشكل الثانى ان اخذنا متضادتين جاز وضع ايهما اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضتين جعلت الكبرى الكلية موجبة كانت اوسالبة اذا كان الطرفان شيئا واحدا بالفعل او بالقوة اويكون احدهما نوعا وجزئيا تحت الآخر كما قيل فى الانسان والحيوان وما عدا ذلك لايكون على الحقيقة بل فى الظن مثل القياس على متلازمتين بسلب اوايجاب وليس هما واحد فى الحقيقة بل اثنان ولا تكون المقدمتان فى الحقيقة متضادتين ولا متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولاشىء من الناطق بحيوان اوولا شى من الضحاك بحيوان والاشبه ان يكون القيـاس على طرفين احدهما جنس والآخرنوع من المظنون انه من المتقابلين وليس هوفى الحقيقة بل اذا رد اليه كان قياسان فى قياس احدهما مضمر والآخرمصرح بـه والمضمر بالحقيقة هو على متقابلين لان الحكم على الكلى كالحكم على الجزئ الذى تحته ولايحتاج الى بيان واما فى الشكل الثالث فانما يمكن حيث تكون من ضروبه المنتجة للسالب .

واما الضروب المنتجة للوجب فلا لان الموجبتين لا تتقابلان وعلى كل حال

فالسالبة تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شيء من الطب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذا على التناقض ولا يمكن فى الشكل الثالث فى القياس من المتقابلتين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل المقدمتين وينتج غير الحق كقولنا كل هندسة علم ولاشيء من الهندسة بطب فليس كل علم بطب فنضع كل ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شيء وهى ثلثة فنجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ولموضوعاتها (١) اسمان مترادفان فان اخذا حدين او مشتركة الموضوع ولمحمولها اسمان مرادفان وضعا كالطرفين اواحدهما تحت الآخر والموضوع محفوظ الاسم فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث لاغير وتبين انها تكون قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشيء ليس هو لكن الاكبر يجب ان يكون اخص من الاصغر فليس اذا صح انتاج الصادق عن الكاذب يصح انتاج نتيجة صادقة عن مقدمتين متقابلتين لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو هو ويعرض فى النظر حيث يكون عند الانسان قياسات فاسدة واجتمعت عنده وتكون عنده قضايا صحيحة موضوعة مسلمة ويلزم عن تلك القياسات والنتائج الفاسدة لفسادها شيء فاسد ويصح ان يساق الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم الذى عنده وتكون فى تلك الفاسدات اشياء هى مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم اوالجزئى تحته فتكون بالقوة مقابلة له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد وفى القياسات الفاسدة ونتائجها مقدمة كاذبة مثل ان كل عدد منقسم بمتساويين امكن ان تكتسب من ذلك مقدمة مناقضة اومضادة لهذا الموضوع وهى انه لا شيء من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض العدد ليس بعدد او بعض الفرد ليس بفرد وكذلك ان قيل ان كل علم ظن ويسلم من اصول اخرى ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات الفاسدة مكتسبة لمقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات منتجة لمقابله وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات الفاسدة والصحيحة جملة فيكتسب من الصحيحة صحيحا ومن الفاسدة

فاسدا يقابل الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على متقابلين ولا يقع ذلك ابتداء من ذهن متصور ولا يقبله بغير حيلة لفظية كما قيل مثل ان يتسلم جزئية مناقضة لكلية كقولنا ان كل علم ظن ولا شيء من الطب ظن او يوهم ان المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اى ليس ابيض مجردا وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم نقول ان بعض الناس حى ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض ونعنى ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فيأتلف قياس من الشكل الثانى هكذا ذلك الانسان ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس بزيد وهو بعينه زيد وكقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بناطق ويكون من الموضوعات المتسلمة ان كل انسان ناطق ولا بشر بناطق فلا احد من الناس ببشر فجاء منه قياس من متقابلتين ومثل هذا يقال لتوفية العلم اقسامه لا لانه يذهب على احد ولا لان من يذهب عليه يهتدى بهذا وامثاله وليس مما لا يجرى فى مفاوضات الناس بل قد يجرى وما يقاربه بلها وعنادا .

والمصادرة على المطلوب الاول اكثر اشكالا من القياس على متقابلين وهو داخل فى جنس ما لم يبرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذى (لا-١) يبرهن بما قيل يكون بسبب ان الذى قيل غير منتج بصورة شكله غير المنتجة او كذب مقدماته ويكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او مساوية له فى الخفاء اولان المقدمات انما تتبين بعد بيان المطلوب وليس من هذا ما هو مصادرة على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول تكون فى قياس منتج ويكون الاخفى والمساوى فى الجهالة غير المطلوب وفى المصادرة على المطلوب يكون الخفى المجهول هو بعينه المطلوب وتجعل مقدمة فى القياس الذى يبينه بعينه بتبديل اسم احد حديه وهو الذى يراد ان يجعل حدا اوسط والبين بنفسه من حقه ان لا يبين فانه لا يتبين لا بنفسه فانه يكون تكرارا فى الكلام ولا فرق بين الثانى منه والاول ولا بان

يقاس عليه بشئ هو مثله فى البيان اواخفى منه فان الشئ لايتبين بمساويه فى البيان ولا بالاخفى بل بالابين ولا ابين من البين بنفسه وانما يصادر على المطلوب الاول فيما ليس بينا بنفسه ولا من شأنه ان يجهل ويشكك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا استعمل نفسه فى بيان نفسه كان الذى يسمى مصادرة على المطلوب الاول وقد يعرض فى قياس واحد وهو مما لا يخفى الا على غبى لا يتصور ويعرض فى قياسات كثيرة حيث يبين بها النتيجة بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك بمقدمة اخرى وتلك الاخرى تتبين اذا بينت النتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل ان يقال فى العلم الهندسى انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين المتبادلتين متساويتين فان الخطين متوازيان لايلتقيان فى احدى الجهتين .

ويتبين هذا بان يقال ان تساوى المتبادلتين تلزم منه مساواة الداخلتين اللتين فى جهة واحدة لقائمتين ويلزم من ذلك توازى الخطين فانهما ان لم يتوازيا التقيا فى احدى الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم من قائمتين لكون الزاويتين منه اللتين عند قاعدته مثل قائمتين (والحادثة من التقاء الخطين زائدة عليهما فالمثلث اعظم من قائمتين ا ـ) وهذا خلف لان زوايا المثلث الثلث مثل قائمتين وكون الزوايا الثلث من المثلث مثل قائمتين انما يبين اذا صح ان المتبادلتين اذا تساوتا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل المبرهن هذه القضية الشرطية القائلة اذا تساوت المتبادلتان توازى الخطان فى بيان نفسها حيث بينها بشىء تبين بها فقد صادر على المطلوب الاول حيث عاد بيانه فى برهانه عليه اليه ولكن بوسائط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب الاول .

وبالجملة يكون قد اخذ فى بيانه احد حدى المطلوب مرتين اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر واما باخذ اى شيئين كانا متعاكسين كالانسان والضحاك فيظن ان شأنهما وحكمهما واحد ولا يكون بل يكون معناهما مختلفين او يكون احدهما كليا والآخر جزئيا تحته فيظن ان الحكم فيهما واحد كمن يريد ان

يبين ان الطب ظن فيأخذ ان العلم ظن وكان يظن ان الامر فيهما واحد فيظن ذلك مصادرة على المطلوب الاول وهذا الظن يكون على اقسام نستو فى ذكرها فيما بعد عند الكلام فى المواضع الجدلية .

واما فى الحقيقة فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما آخر مراد فاكما يكون فى القياس من متقابلين (١) فانه يشارك المصادرة على المطلوب الاول فى ان الحد الاوسط فيهما موجود فى النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد تكون فيهما مقدمة صادقة وهى التى يكون محمولها وموضوعها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهى المطلوب الذى قد صودر عليه ويكون على صور الاشكال الثلاث فان كان موجبا كليا امكن فى الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاوسط والاكبر اسمين مترادفين وكانت الكبرى هى الصادقة فان كان كبرى كان الاصغر والاوسط كذلك والجزئ منه يكون فى الشكل الاول صغرى لا كبرى وان كان سالبا كان فيه كبرى وفى الشكل الثانى لايصلح ان يكون المطلوب الاسالبا فى ضرب صغرى وفى ضرب كبرى اذا كان كليا فالجزئ منه لايكون فى الثانى الاصغرى وفى الشكل الثالث لايكون الاكبرى اعنى السالب الجزئ ولايتبين فى الشكل الاول بوجه لانه لايصلح ان يكون كبرى ولاصغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون فى البراهين وما يكون بحسب الظن يكون فى الجدل .

واما وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب لها فهو ان يقال للمنتج للكذب ان الكذب الذى انتجت ليس مما قيل كذا وليس من هذه الجهة ويقع فى قياس الخلف اذا اخذ نقيض الموضوع ثم قاس قياسا انتج كذبا ثم انتج منه ان نقيض الموضوع كذب لانه انتج الكذب فيقال لم يلزم الكذب عن هذا فيرد به قياس الخلف .

وانما يمكن ان يقال له ذلك اذا لزم (٢) الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا لا يكون فى القياسات المستقيمة لانها لايقصد فيها انتاج كذب من وضع

شيء مناقض للمطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قيل ان في القياس مقدمة كاذبة او تأليفه غير منتج فان الكذب لا ينتج عن الصحيح ولا يكون القصد شيئا غير نفس المطلوب الذى الف لاجله القياس وليس فيه شيء يمكن ان يرفع و يبقى قياس ولانشتغل (١) بتبرية ذلك الشيء الذى لامدخل له في انتاج الكذب لان الكلام هو في النتيجة ولزومها وبطلانها لافي كونها لازمة عن شيء يراد ابطاله لا ثبات نقيضه كما في الخلف اذا كان النقيض الموضوع سواء رفع اووضع لايغير حكم اللازم من الكذب فلايكون سببا لانتاج المحال فلايلزم ان يكون محالا و يكون على وجوه فانه اما ان تكون الحدود التى للمحال وقياسه غير مشتركة مع النقيض الموضوع البتة واما ان تكون مشتركة ولكن المحال لزم عن شيء آخر مثلا لوان احدا اراد ان ينبئ (٢) ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياسا وبين في ان لا حركة ثم قال وهذا محال فاذا القطر يشارك الضلع وهذا ظاهر الفساد ومثال الذى يؤخذ فيه المحال وقياسه حدود تتصل بحدود النقيض وتشاركها قولنا ليس كل - ب ا - والا فكل - ب ا - ولكن كل - د ج - و كل - د ب - و كل - ب ا - فاذا كل - د ب - هذا خلف فاذا ليس كل - ب ا - فهذا قد وضع فيه ماليس بسبب سببا لان قولنا كل - د ب - يكون نتيجة عن مقدمتيه وان لم نقل - كل - ب ا - (٣) وايضا من الجانب الآخر حيث نقول كل - ب ا - وكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل - ب ا - اذا رفع يبقى القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة واذا رفع النقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من وضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا حشو فيه فان الكذب لايمكن ان يجتمع من قياسات كثيرة لاتتصل اتصالا تصير به كقياس واحد لانها اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفعت

---

(١) لا - يستعمل (٢) لا - يبين (٣) قط - ك ب ا -

البواقى واما ان لا يلزم عنها شىء بالشركة وان كذبت نتائجها (ايضا - ١) لم ينتفع بجميعها فى اثبات شىء او ابطاله مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية تلتقى وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين وامثالهما فان جميع اصناف النتائج الكاذبة (التى - ٢) لا تتصل قياساتها لا يلزم منها شىء على الوجه الذى يلزم فى القياس الخلف .

الفصل السابع عشر

فى استعمال المقاييس والتدبير فى تأليفها او منعها فى الجدل وكيف يقع فى الشىء الواحد علم وظن متقابلان

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا أليس اذا كان كل - ا ب - وكل - ب ج - فكل - ا ج - فهذا مما لا يمكن فيه الا التسليم لمن تصوره وانصف الخصم فى مناظرته او انكار احدى مقدمتيه او كلتيهما او افساد صورة القياس بالقول (٣) بانها غير منتجة لمن لا ينصف فى مناظرته واما لئن يفصل السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة .

والتحفظ فيه من المغالطة يكون على وجهين احدهما عند تسليم ما يسئل عنه من المقدمات والآخر عند اجتماعها ليؤلف قياسا وفى القسم الاول يحترز من تسليم حد مكرر تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد فى المقدمات حد مشترك قياسى بطل تاليف القياس فتعذر على السائل تبكيت المسؤل فان التبكيت هو اثبات نقيض الوضع الذى يحفظه السائل ومن يحضره على المجيب وفى آخر الامر بعد التسليم ينبغى ان تتأمل الواسطة التى سلمت وكيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالشكل الثانى للموجب والثالث للكلى وان كان غير منتج اصلا منع انتاجه .

وعلى السائل ان يحتال فى تحصيل ما اوصى المجيب بالتحرز منه باخفاء حيلة فيتسلم

ماهو ضروری فی الانتاج علی غیر نظم قیاسی حتی یخفی ، وضع حیلته علی المسؤل فان کان القیاس مرکبا من قیاسات تنتج نتائج تصیر مقدمات لقیاسات تنتج نتائج اخری ولا یزال حتی یبلغ المطلوب سأل اولا عن ابعدها من المطلوب وتسلمه وترك ما یلیه وسأل عما هوا قرب منه الی المطلوب وخلط فی ذلك فاستوفی فی (١) المسائل ما یریده من المقدمات المنتجة لما یریده مثل انه اذا اراد ان یبین ان کل ـ ا ب ـ وکان ذلك مما ینتج بان کل ـ ا ج ـ وکل ـ ج د ـ وکل د ه ـ وکل ـ ه ز ـ وکل ـ ز ب ـ فکل ـ ا ب ـ فیسئل اما عن مقدمات الاطراف اوعن الواسطة ویبتدئ فی السؤال عن مقدمات الاطراف بالکبری لانه (٢) اذا بدأ بالصغری فقال ألیس ان کل ـ ا ج ـ (٣) فطن المجیب بصنیعه فاما ان سأل عن الکبری فقال ألیس کل ـ ز ب ـ فیکون قد عکس الکلام عن الترتیب واخرجه عن النظم القیاسی بالفعل فیما یسئل عنه من باقی المقدمات حیث لایجعل الحد المشترك فی کل واحدة منهما بجنب الاخری فیقول ألیس کل ز ب ـ ثم یعود ویقول الیس کل ـ ا ج ـ ثم یقول الیس کل ـ د ه ـ اویسئل عن بعض المتوسطات اولا ثم عن الطرفین (٤) ٠

واما اذا کان القیاس بسیطا غیر مرکب فیجعل سؤاله اولا عن الکبری فیقول اولا هل کل ـ ب ج ـ ثم عن الصغری فیقول الیس کل ـ ا ب ـ فیحصل بذلك مادة قیاس للتبکیت حیث ینتج بما (٥) یسلم نقیض شیء قد تسلمه من المسؤل واما کیف یقع فی الشی الواحد علم وظن متقابلان فقد یشتبه علی الانسان فیعلم شیئا (٦) من جهة علما محققا ویکون له فیه ظن غالب من جهة اخری ولایجتمعان فی ذهنه معا حتی یغلب العلم علی الظن فیکون فی ذهنه قیاسان یوجبان له فی الشیء الواحد علما وظنا مضادا له وذلك علی وجهین احدهما ان لایکون العلم والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصین مثل ان یکون کل ـ د ب ـ و ج ـ بلا واسطة ثم یکون کل ـ ب ا ـ وکل ـ ج ا ـ ایضا فان اعتقد انسان واحد

ان كل - ب ا - وهو الحق واعتقد انسان آخر انه لاشى من - ج ا - وهو باطل واضاف كل واحد منهما الى مقدمته مقدمة صغرى فأضاف احدهما ان كل - د ب والآخر ان كل - د ج - اعتقد عقدين متقابلين ولا يكون ذلك عند انسان واحد حتى يعتقد الشيء وضده معا والذى يقع لانسان واحد هوان يكون يعتقد مثلا انه لاشى من - ج ا - ومع ذلك يعتقد فى نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة كل - د ج - وكل - ج ب - وكل - ب ا - فانه حيث يعلم ان كل ج ب - وكل - ب ا - يعلم بالقوة ان كل - ج ا - وقد كان يظن ان لاشى من - ج ا - والذى يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكل الذى يلزم عنه ان يعلمه وهو ان كل - ب ا - واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثل مايعتقد انسان ان الاجرام السماوية لا تشارك الاسطقسات فى طبيعتها ثم يحسب ان الكواكب نارية (١) لنورانيتها فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بها كلى بوجه هو فيها بالقوة لابالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوى لايشارك النار ولاهو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الاسم الكلى فلم يكن علمه بالشى وظنه فيه المقابل له من جهة واحدة بل كان علمه من جهة لاتخصه وظنه من جهة تخصه وتبقى الشبهة فى انه كيف علم فى المثال الاول ان كل - ج ب - مع علمه ان كل - ب ا - ويظن مع ذلك انه لاشئ من - ج ا - وكيف يعلم ان كل الكواكب من الجوهر السماوى ويعلم ان كل ماهو من الجوهر السماوى غير نارى ثم يظن ان الكواكب نارية .

وتحل هذه الشبهة بان يقال انه لافرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور فى ذهنه بالفعل حمل الاوسط على الاصغر حتى لايعلم النتيجة بالفعل وبين (٢) ان يعلم الكبرى والصغرى معا من غير ان يؤلف بينهما تأليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها بين المقدمتين فى النفس كيف اتفق لايوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على التاليف الذى ينتجها معها ويتمثل ذلك جملة وتفصيلا فى الذهن ويلحظه بالفعل

مثل من (١) يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجتمعا فى ذهنه ويخطرا بباله امكن ان يظن ان البغلة حبلى اذا رأى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة الا بالقوة وانما تصيرا سببا لها بالفعل اذا خطرا معها معا بالبال على الترتيب الذى من شأنه ان ينتج وعلمهما المفرق لاتلزمه النتيجة الا بالقوة فالخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها متشابهة لان الجهل فى احدهما يكون بجزئ هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانى يكون الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم ·

وقد اورد على هذا شك تشكك به رجل اسمه (٢) مانن على سقراط فقال له هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج اليه وان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالعبد الآبق الذى ان طلبه من يجهل عينه لم يعرفه اذا ظفر به فقيل ان سقراط لم يجبه كما ينبغى اذ لم يفسح (٣) مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسى ان المجهول كيف يحصل بالمعلوم ·

وقال افلاطون فى جواب هذه المسئلة ان التعلم تذكر ورد عليه قوله بان قيل ان العالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين (عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا يشاهده ويعلم انه مثلث يخطر بباله ما كان علمه اولا ان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين (٤) ولا يصح ان يقال انه قد تذكر شيئا كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزئى الذى حدث الآن كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين لكن علمه الاول كان علما كليا يدخل فيه هذا المثلث من جهة كونه فى جملة الكلى لا من جهة تخصه وعلمه الثانى كان بدخول هذا الجزئى الذى عرفه الآن تحت ذلك العلم الاول فعلم من ذلك شيئا ثالثا لم يكن علمه قط بالفعل بل بالقوة وهو النتيجه فعلمه السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه الذى يجهله وجهله به لم يكن من الوجه الذى يعلمه فلسنا نجهل المطلوب كل الجهل حتى لانعرفه اذا وجدناه ولانعلمه كل

---

(١) لا ـ ما (٢) لا ـ مامن (٣) قط ـ يفتتح (٤) ليست فى لا ـ ·

العلم حتى نستغنى عن طلبه بل نعلمه اولا بوجه لايخصه ونجهله (١) بوجه يخصه ونعلمه ثانيا علما يخصه فليس من علم ان كذا كذا يعلم ان ذلك الكذا موجود اوغير موجود فان من المعارف كما سبق القول فيه ما هى عامية ومنها ما هى خاصية ومنها معرفة بالقوة ومنها معرفة بالفعل وقد سبق القول فى هذا وفيما مثل به على الشك وحله يأتى فى السماع الطبيعى ومن هذا القبيل يعلم الانسان الشئ بوجه ويظنه بوجه مقابل له كما سبق فكل قول يوقع تصديقا ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن منها فان المقاييس الجدلية والبرهانية ترجع الى الاشكال الثلثة والمقاييس الخطابية والفقهية والمشورية التى تتعلق بالفعل العملى ترجع اليها فان الخطب تكون اما من الضمائر واما من الامثلة المظنونة فى الصدق والكذب اومن المظنونة الانتاج بالتأليف سواء كانت صادقة اوكاذبة اذا كانت تلزم خصما منازعا بقول ما وتقنع جماعة من السامعين المخاطبين والمكاتبين واكثرها فى الامور الجزئية فان الفقهيات منها ضمائر ومثالات مأخوذة من الاقوال المنقولة عن الاصل الذى اليه الاسناد فى تلك الشريعة يتبين فيها حكم بحسب الاصول التى تخص (شريعته-٢) فتكون كلية بالذات والجزئية بالعرض والمشوريات العقلية هى ضمائر اومثالات من امور صادقة يراد بها علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك .

الفصل الثامن عشر

فى الاستقراء والتمثيل
والمقاومة والرأى والعلامة

الاستقراء هو ان يتبين وجود شيء كلى لشيء اوسلبه عنه لوجوده اولا وجوده فى جزئيات ذلك الكلى فيكون الشيء الذى يتبين به هو موضوعات الشيء المبين له فيكون الكلى المحمول بالايجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلى المحكوم عليه كالطرف الاوسط ليتبين باحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ويكون ما من حقه ان يكون حدا اصغر واسطة وما من حقه ان يكون حدا اوسط قد صار حدا اصغر حتى

---

(١) لا - ولا نجهله (٢) ليست فى لا .

يكون الحد الاصغر مثلا وهو - ج - انسانا وفرسا وبغلا والحد الاوسط وهو - ب - طويل العمر والحد الاكبر وهو - ا - قليل المرارة فاذا اردنا ان نثبت بطريق الاستقراء ان كل حيوان طويل العمر قليل المرارة قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وتركنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبغل وكل فرس وانسان وبغل فهو قليل المرارة فينتج ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة .

وصورة الكلام فيه راجعة الى صورة القياس الاقترانى مع تكثر الواسطة بتكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كليا للاوسط والاوسط موجبا على الاصغر نقل الاوسط الحكم فيه من القضية الكبرى الى الصغرى بجمع بين الاكبر والاصغر على صورة النتيجة من القياس فان انعكس - ج - على - ب - حتى يكون كل - ب - فهو - ا - بذلك (١) المعدودة لاغير ولايخلو منها ويكون كل واحد من - ج ب - مساويا للآخر فكانت البا ات هى الجيمات والجيمات هى البا آت فكانت الالف على كل - ب - لامحالة لان كل اثنين يقالان على موضوع (٢) يعكس الموضوع على احدهما يقال الثانى على كل الذى انعكس عليه الاول والاستقراء التام الحقيقى هوهذا الذى يرجع فيه - ج - على - ب - وتكون الجزئيات (معدودة - ٣) بالتمام حتى لا يخل منها بشىء ويضطر الى الاستقراء فى انتاج المقدمات التى ليس بين محمولها وموضوعها واسطة فتتبين بموضوعات الموضوع فتصير كالمحسوسات التى تعرف من الوجود بالحس كذلك هذه تعرف من الوجود اما بالاستقراء واعتبار الكلى فى جزئياته ولو كانت هناك واسطة لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لاالاستقراء فالاستقراء يخالف القياس بان الشىء الذى يجب ان يكون حدا اصغر فى القياس واسطة فى الاستقراء فيتبين مايجب ان يكون حدا اكبر بواسطة لو كان القول قياسا فالاستقراء اقرب الى الاذهان واقدم عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذى يستعمل فى

(١) فى لا - فهو احد تلك المعدودة (٢) لا - شىء موضوع (٣) ليس فى لا .

مواضع القياس (١) تكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه فيكون الاصغر وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لحمله على شبيه الاصغر كما يكون الاكبر - ا - ومعناه مذموم والاوسط ب - ومعناه الآثم والاصغر - ج - ومعناه الراجع فى قيئه والشبيه بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع فى هبته فنقول الراجع فى هبته كالراجع فى قيئه آثم والآثم مذموم فالراجع فى هبته مذموم والمشكل فى ذلك شيئان احدهما كبرى وهى هل ب ا - اى هل الآثم مذموم والثانى النتيجة وهو هل الراجع فى هبته مذموم وشيئان اعرف من هذين احدهما هل الراجع فى قيئه آثم وهو وجود الاوسط فى الاصغر والثانى هل الراجع فى هبته مذموم وهو وجود الاكبر فى شبيه الاوسط فنقول ان الراجع فى هبته آثم والآثم مذموم فالراجع فى هبته مذموم ونصحح الكبرى بالشبيه فنقول الراجع فى هبته كالراجع فى قيئه آثم وكل آثم مذموم فالراجع فى هبته مذموم فرجع بالتمثيل بذلك الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى ها هنا ان الافكار والاعتقادات التى توقع تصديقا وايمانا فى كل علم نظرى وعملى من البراهين والمجادلات والفقه والخطب والمشورة كلها ترجع الى صور الاشكال الثلثة التى قيلت لان التصديق يكون فيها بالحدود الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والمتصور من المعانى فى الاذهان عن (٢) الوجه الذى يوجب التصديق والايمان يرجع الى صور الاشكال الثلثة .

ويذكرون فى هذا الموضع من هذ العلم المقاومة والرأى والعلامة والفراسة والقياسات الفقهية والتعقلية اما المقاومة فهى مقدمه تؤخذ كبرى لانتاج قضية مقابلة لمقدمة من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود كقول القائل فى مقابلة مقدمة اخذها فى قياس ان العلم بالمتقابلات واحد (انه لا شىء من المتقابلات العلم بها واحد -٣) ويبين كيف يتصرف فى ذلك فى الاشكال الثلثة .

---

(١) من هنا الى قوله - ان يعرفوا المقاييس - قريب تمام الفصل سقطت ههنا من لا - وادرجت فى المقالة الرابعة بعد قوله - حتى ينتهى الى تصديق - فاسقطنا هامن هناك لانها شديدة المناسبة بهذا الفصل - ح . (٢) لا - غير (٣) ليس فى لا

واما الرأى فهو مقدمة كلية يميل اليها السامعون ولا تردها الاذهان ببديهتها تؤخذ فى قياسات خطبية وجدلية فيروج بها ما يراد ترويجه على السامعين كقولهم الحسود مبغوض والمحب محبوب ويبين ذلك فى الاشكال الثلاثة.

والعلامة هى قضية اما ضرورية واما محمودة مظنونة يكون الحد الاوسط فى القياس الكلى (١) منها علامة لوجود شيء وكونه اما ان يصلح ان يكون حدا اوسط محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل ما يجعل وجود اللبن فى الثدى علامة الولادة فيقال هذه الامرأة لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما ان يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لهما كقول القائل الحكماء ذو وفضائل لان فلانا ذو فضيلة وفلانا حكيم واما ان يصلح ان يجعل الاوسط محمولا عليهما جميعا فيكون على صورة الاشكال الثلثة.

واما الفراسة فهى علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعى فى صفات الحيوان وخواصه ولا وجه للكلام فيه هاهنا وانما الكلام هاهنا على قول مؤلف من اقوال فوق واحد اذا سلم ما وضع فيه لزم عنه قول آخر من الضرورة بالذات لا بالعرض اى عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما الاقوال وما المعانى وما الموجودات المدلول بها عليها والمحكوم فيها فليس من هذا القبيل بل تلك هى العلوم الوجودية من كل صنف من اصناف المعلومات الوجودية وهذا علم ذهنى وقد قيل اولا ان الناس يتفكرون ويقولون فى العلوم النظرية والعملية افكارا واقوالا صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون بالحجج والدلائل والاراء من غير ان يعرفوا المقاييس على صورها بشروطها وخواصها واشكالها ولاحدودها الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب فى هذا الكتاب وانما ذلك علم هو للنفس السليمة غريزة يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباعها وهذا علم ذلك الحكم الذى هو للنفس بغريزتها وفطرتها من غير تعليم معلم كما تصدر الاشياء الطبيعية عن القوى الفعالة من غير فكر ولا روية ولا معرفة فكيف معرفة المعرفة وعلم العلم والمعلم له انما يورده على المتعلم ايرادا ويفهمه معانى الفاظه تفهيما من غير ان يحتج

(١) فى قط - الكائن.

يحتج عليه ولا يقيم له دليلا ولو اقيم الدليل على اقامة الدليل والحجة على صدق الحجة لذهب الذهن فى ذلك الى ما لا يتناهى لكنه لا حجة على الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغريزتها تعرف ذلك وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم تعرف انها تعرفه بتأملها تفصيل ماتعرفه من ذلك وجمله .

تم كتاب القياس والحمد لله كما هو اهله

وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله

الاكرمين وسلم تسليما (١)

(٢) المقالة الرابعة فى علم البرهان

الفصل الاول

فى التعليم والتعلم الذهنى

كل تعليم وكل تعلم ذهنى انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون فى (٣) المعارف والعلوم من العارف العالم لمن ليس بعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعلم يكون من غير العارف العالم لما ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه بطلبه وتوصاه والكلام فى التعريف والتعرف بالحدود والرسوم .

وبالجملة الاقاويل المعرفة قد مضى فى التعليم والتعلم بالعبارة المقررة فى هذا الكتاب وتبعه الكلام فى التعليم والتعلم فى الاقاويل المعلمة وهى التى سميت بالقياسات على مراتبها (٤) واشكالها وضروبها وما جامعها على طريق الاستقراء والتمثيل ثم الكلام فيه من حيث هو كذلك وتبين انه يكون التعليم فيه من اشياء لاشياء باشياء اما الذى منه فالمقدمات واما الذى له فالنتائج واما الذى به فصور

(١) لا - والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيد المرسلين محمد النبى المصطفى وعلى آله الطاهرين (٢) زيادة فى لا - بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعن برحمتك (٣) لا - من (٤) لا - قرائنها .

القياسات والقرائن المنتجة الموجبة للعلم فالقياس (١) بعلم النتائج من المقدمات تصور القرائن فى القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا كانت على صورة الاقتران المنتج فكان الكلام فيما مضى من ذلك فى كيفية انتقال الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزوم هذا عن هذا كلزوم الجزاء عن الشرط فى القضية الشرطية التى يلزم وضع تاليها عن وضع مقدمها وصدقه عن صدقه فالتصديق يختلف فمنه تصديق مكتسب من تصديق يكتسب من تصديق حتى ينتهى الى تصديق لايكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الآن وهو السابق الذى به يكون العلم السابق الذى به يكون التعليم والتعلم الذهنى وتلك هى المقدمات الاوائل التى لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق بغيرها على قرينة قياسية بل هى اوائل تكتسب بها من الطريق القياسى اشياء ولاتكتسب هى من ذلك الطريق باشياء غيرها وهذه الاوائل يختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب الموجبة له فمنه ما هو اولى عند الذهن محكوم به بفطرة العقل فى القضية ومحمولها وموضوعها بالايجاب والسلب والقياسات المؤلفة من هذه المقدمات والنتائج التى تنتج عنها تسمى برهانية ويسمى القياس الذى يؤلف عنها برهانا اذ نعنى بالبرهان الحجة التى تفيد العلم اليقين الذى لاشك فيه من العلم اليقين الذى لا شك فيه والقياس البرهانى ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفا من هذه المقدمات فان القياس المؤلف من مقدمات لاريب فيها بتأليف لاريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصدق لاريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما من لا يتصور ما قيل فى القياس المنتج ومقدماته وشكله واما من يتصور ما قيل ولا يحصل له التصديق بشئ منه او من يحصل له التصديق بشئ منه ويشك فى شىء فيبقى فى نفسه من الشك فى النتيجة بقدر ما بقى فى نفسه من الشك فى القياس اما فى صدق مقدماته واما فى صورة قرينته واما من لايشك فى شئ من ذلك فانه لايشك فى النتيجة ولايرتاب بها فهذا هو البرهان والقياسات والنتائج البرهانية فالمقدمات هى القضايا التى تؤلف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التى هى المطلوب والنتيجة هى - قضية

---

(١) لا - بالقياس

حصل

حصل العلم بها من جهة العلم بمقدمات تألفت على صورة قياسية فانتجها فكل مقدمة فى قياس اما ان تكون نتيجة عن مقدمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة عن مقدمات اخرى والتى تكون نتيجة فهى نتيجة ومقدمة نتيجة عن قياس تقدم ومقدمة لقياس يأتى والتى لا تكون نتيجة عن قياس ومقدمات اخرى تسمى اولية ومنها تكون مبادى القياسات واوائلها فالمقدمة التى تكون مبدأ فى القياسات لاتخلو من ان تكون مصدقا بها بوجه ما او غير مصدق بها والتى لايصدق بها ان لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه من الوجوه لم تصلح ان تكون مبدأ ومقدمة فى القياسات البتة وان جرت مجرى المصدق بها بوجه ماصلحت مبدأ للقياسات من تلك الجهة فالتى فيها التصديق لاتخلو من ان يكون التصديق بها على وجه ضرورة يقينية لاتلتفت النفس معه الى نقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت النفس الى نقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتى على وجه الضرورة اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل اوضرورة الحس اوهما معا وضرورة العقل هى ما كان الحكم فيها بغريزة النفس وفطرة العقل حتى متى تصور العاقل فيها حدى القضية بمفهومها حكم بفطرته فيها بايجاب احدهما للآخر او سلبه عنه كحكمنا بان الكل اعظم(١) من الجزء وبان النقيضين لايجتمعان على صدق ولا كذب فان الانسان اذا تصور معنى الكل ومعنى جزئه ومعنى الاعظم والاصغر بدأ فحكم بفطرته ان الكل اعظم من جزئه وان الجزء اصغر من كله وانه ليس بمساوله ولا الجزء اكبر من الكل ولا الكل اصغر من الجزء واذا تصور معنى النقيضين والصدق والكذب والاجتماع بدأ فحكم بفطرته ان النقيضين لايجتمعان على صدق ولا كذب من غير حاجة الى دليل ولاتوقف على حجة ولا انتظار لموافقة موافق ولا اعتبار لمخالفة مخالف .

وضرورة الحس هى فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس فى المحسوسات كنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة الثلج اوجربه منها كاسهال السقمونيا للمرة الصفراء من ابدان الناس فان العقل يحكم فى ذلك بما ادركه الحس

---

(١) فذا حكم .

كما حكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا فكالاخبار المسموعة من المتواترات التى يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من المتكررات التى يرفع التكرار والاستمرار الشك فيها فان الحس يدرك ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفى الشك فيها باعتبار التواتر من المخبرين المعتبرين والتكرار من التجارب فى المختلفين والمتفقين والتى على وجه الظن فهى التى تكون على وجه الامكان الاكثرى والتجويز والظن الغالب فيكون ميل النفس الى القضية منها اكثر من ميلها الى نقيضها فيجعل مباد لقياسات تنتج نتائج فيكون حكمها حكمها فى غلبة الظن فمتى خرج ذلك الظن بالنظر الى اليقين صار حكم النتائج فيه مثل حكم اوائلها ومتى اخرجه النظر الى البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها ومن جهة كونها نتائج لها ولم يبطل الحكم المحكوم به فيها لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التأليف يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب النتيجة لان النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لزوما بالعرض على ما قيل والتى على وجه التسليم اما ان يكون التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديق ولا تكذيب معه واما ان يكون تسليما مع تصديق مقبول اومظنون بغالب الظن اويكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق الذى لا تصديق ولا تكذيب معه يكون فى مبادى العلوم الجزئية على طريق الوضع والفرض(١) حتى ينتج عنه ما يلزم ويلزم مالم يلزم الى آخر العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه فى فاتحة تعليمه فيصحح جميع ما علمه بصحته لما سبق فى تفصيل علمه من اتصال جميع العلم بذلك المتسلم مقدمة عن نتيجة ونتيجة عن مقدمة ويفعل ذلك فى مبادى العلوم واصولها التى يبنى عليها وتكون منها اوائل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس المتعلم بذلك العلم الجزئى الذى تسلم فيه ما تسلم من مباديه وارتقى بنظره وذهنه المرتاض المتدرب الى البحث فى العلم (الكلى-٢) ونظر فى مسائله فوجد مبادى ذلك العلم الجزئى فى جملة ما وجده فى ذلك العلم الكلى مثل ما يجد الطبيب مبادى علم

الطب

---

(١) لا – العرض (٢) ليس فى لا .

الطب فى العلم الطبيعى ويجد المنجم مبادى علم النجوم فى العلم الهندسى والتسليم مع التصديق يكون فى القضايا المقبولة ممن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك كما قبلت الطوائف المختلفة ممن يعتقدون فيه العلم والنبوة ويشتهر عندهم بالمعرفة والامانة والعلم والديانة به .

وفى القضايا الذائعة التى يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويحمدها الجمهور كما يقال ان العدل جميل والظلم قبيح ونحوها والشهادة لهذه القضايا اذا كانت من جهة ميل الجمهور اليها وحمدهم لها اصلاحهم بها ومن جهة استمرار سماعهم لها من المعتبرين حتى تصير العادة مما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات ذائعة مشهورة فاذا كانت الشهادة لها من جهة الحجة الصحيحة والبرهان العقلى اليقينى كانت من جملة الضروريات الاكتسابية وان كانت مما يشهد لها فطرة النفس اذا اعتبرتها بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لها كانت من الاوليات العقلية فيكون من الذائعات المشهورات ماهو اكتسابى برهانى وماهو اولى عقلى وتسمى ذائعة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها وعقلية اكتسابية اوضرورية اولية من جهة شهادة الخواص لها اما بالفطرة واما بالاكتساب والتسليم مع التكذيب تكون فى المجادلات لاقوال يطلب المتسلم بتسليمها وتسلمها الرد على خصمه حيث ينتج منها مايبكته به فى شىء مما قد سلمه على ماسيأتى ذكره فى الجدل (١) وقد يكون فى جملة هذه مايتسلم من غير تصديق ولا تكذيب له بل تسليما فرضيا يوافق عليه المتسلم لمن يتسلم (٢) منه لينتج منه مايرد به عليه ـ

ومن القضايا التى تجعل فى مقدمات القياسات المخيلات وهى قضايا لاتسمع لصدقها بل لانفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على طريق التخييل فتقبض النفس عن شىء وتميلها الى شىء وتحبب اليها شيئا وتبغض اليها شيئا بما يحسن ويقبح كما يشبه شيء مابشىء محبوب ممدوح بصفة من اوصافه كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه ماليس بمكروه بما هو مكروه كما يشبه العسل بالمرة المقيئة

(١) لا ـ باب الجدل (٢) لا ـ يتسلمه .

فيحسن الاول اثر الممدوح عند النفس ويحببه اليها ويقبح الثانى اثر المذموم ويبغضه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذى لا تصديق فيه ويشبه المصدق به من جهة التأثير فيجعل لاجله مقدمة فى القياس فهذه هى اصناف المقدمات والاوليات العقلية والحسية منها هى مقدمات البرهان الذى تكتسب به العلوم الحكمية على نظام وترتيب كما قيل نتيجة عن مقدمة ومقدمة لنتيجة على ترتيب واجب فى الطبع فى فطر العقول وطبائع الامور وكل تعليم لا يجرى على نسقه وقانونه فليس من العلوم الحكمية كما قال افلاطون كل التعاليم التى تجرى على غير ترتيب ونظام مما فى عالم الطبيعة وعالم النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فانما تصدر عن تحسين اقوال وتزيين الفاظ فقط .

والمسلمات التى لا يوقف امرها على بيان كما يوقف أمر مبادى العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديق او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادى الجدل والمظنونات الاكثرية تكون منها مبادى قياسات الخطباء الذين يرومون اقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التى تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق والمخيلات هى مبادى القياسات الشعرية والتى لا صدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون فى مغالطاتهم فتتصنف القياسات بحسب ذلك الى هذه الاصناف اعنى الى البرهانية والجدلية والخطابية والمغالطية والشعرية .

الفصل الثانى

فى المطالب

المطالب التى يتوجه اليها ذهن الطالب وسؤال السائل فى الاشياء التى يطلب معرفتها وعلمها ويسئل عنها لاجل ذلك تسعة وهى مطلب ما هو ، ومطلب هل هو ، ومطلب لم هو ، ومطلب اى شيء ، ومطلب من هو ، ومطلب كم هو ، ومطلب كيف هو ، ومطلب اين هو ، ومطلب متى هو ، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يميز بعضها عن بعض من جهة ما يسئل

عنه

عنه فيهاوقد تدخل بأسرها فى مطلب هل حيث يقال هل هو موجود، وهل هو جوهر، وهل وجوده لاجل كذا، وهل هو زيد، وهل مقداره كذا، وهل لونه ابيض، وهل هو فى الدار، مثلا وهل هو فى سنة كذا وفى يوم كذا فانما يكون كذلك اذا كانت الاقسام فيما يتوجه اليه المطلب (١) محصورة فى عدد قليل يسهل على السائل عدها فى التقسيم فيسئل السائل ويقول هل هو موجود فى الاعيان ام وجوده فى الاذهان فقط وهل هو جوهر اوعرض وهما قسمان او يكون ظن السائل يتوجه الى شيء معين من الاقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة اذرع ولو لم يظن ذلك لكان سؤاله مطلقا عن كميته فيقول كم طوله اوهل هو ابيض وهل هو فى موضع كذا وهل هو لاجل كذا وهل هو فى زمان كذا ومطلب ماهو يسئل اولا عن تفسير اسم الشئ فالمعنى الذى عنى به امامن المتصورات الذهنية واما من الاعيان الوجودية فيقول مثلا ما الخلاء فنقول فى جوابه فضاء خال من الاجسام ويقول ما الجوهر فيقال (٢) هو موجود لافى موضوع فينتقل الذهن بعده الى مطلب هل ويقال وهل هو موجود فى الاعيان او متصور فى الاذهان فقط فان كل مسمى على ما قيل له معنى فى ذهن قائله ومفهوم فى ذهن سامعه وما يتصور فى الاذهان قد يكون له نظير فى الاعيان مسمى (٣) باسمه ويقال له انه حيث يكون الاسم بينهما مشتركا للصورة الذهنية والعين الوجودية وهو للذهنى اولا والاسم عبارة عن ذلك الذى فى الذهن ولا يسمى المسمى ما لا يتصور فى ذهنه فاذا عرف الوجود سأل عن باقى الاحوال الوجودية من الكيف والكم والاين ومتى ولم وقد يتقدم مطلب اى شئ هو على مطلب هل هو بعد مطلب ما هو حيث يجاب فى جواب ما هو بجنس الشئ فيبقى للسائل فيه موضع سؤال يسئل فيه عن فصله المتمم لماهيته فيقول ايما هو اواى شيء هو كما يقول المجيب فى جواب ما هو الشئ بانه حيوان فيعود السائل ويقول واى حيوان فيقول طائر فيسئل ويقول واى طائر

(١) قط - الطالب (٢) لا - فنقول (٣) لا - يسمى

فيقول العنقاء فيقول وهل هو موجود ام لا فيتقدم ما يتم به تصور الشئ فى الاذهان على مايتقرر به وجوده فى الاعيان من الكيفية والكمية والمكان والزمان •

وقيل فى التعليم القديم ان المطالب هى الثلثة الاول اعنى مطلب ماهو ومطلب هل هو ومطلب لم هو وتطلب الباقية فى مطلب هل هو على الوجه الذى قيل ومطلب لم ايضا يكون على وجهين امالم الوجود فى الاعيان واما لم التصديق وهو طلب الحجة والبرهان فيجاب فى الاول بالغاية التى لاجلها وجد الشئ كما يقال لم ذا وجد الانسان فى الحيوة الدنيا فيقال لتعرضه فيها للسعادة الآخرى او يقال لم صدق بان الانسان ذو نفس فيقال لانه حساس وقد يتفقان فتكون علة التصديق هى علة الوجود كما يقال لم احترق هذا فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بانه احترق فيقال علم بان النار اصابته فعلة الوجود كانت علة التصديق فكانت واحدة فى السؤالين الوجودى والذهنى وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بان النار اصابته فيقال لانه وجد محترقا والنار علة الاحراق فى الوجود والاحراق علة التصديق بمس النار عند الذهن فاذا كان البرهان بالسبب الموجب لوجود الشئ كالنار للاحراق سمى البرهان برهان لم وان لم يكن بالسبب الموجب لوجود الشئ بل بما الشئ سببه كالاحراق للنار قيل له برهان ان فانه كما ان وجود العلة يلزمه فى الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول يلزم منه عندالذهن وجود العلة فيعلم العالم به انه ما كان المسبب الا وقد كان السبب وكلاهما يوجبان التصديق اليقينى اما فى الاول فاذا كان السبب على كمال سببيته الموجبة لوجود المسبب واما فى الثانى فاذا كان المعلول لاعلة له الا تلك الواحدة كالنار للدخان واما ان كانت فى الطبع له علل كثيرة لم يلزم كما لا يلزم من حرارة الماء الحار اصابة النار له لانه قد يكون عن حرارة الشمس او حرارة العفن او حرارة المعين والمنبع ويخص برهان الان باسم الدليل فاذا كان القياس يعطى التصديق بان كذا كذا ولا يعطى العلة فى ان كذا كذا فى الوجود كما اعطى

اعطى العلة فى التصديق فهو برهان ان واذا اعطى العلة فى الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر اوسلبه عنه فى البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر اوسلبه عنه فى نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان (لم وبرهان - ١) الان قد لا يكون فيه الحد الاوسط علة لوجود الاكبر فى الاصغر ولا معلولا له بل امرا مقارنا مساويا له فى النسبة الى العلة حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل بالقشعريرة ونارية البول على حمى الغب والدليل والمدلول عليه لازمان من لوازم الصفراء العفنة وليس احدهما علة للآخر ولا معلولا له بل المرة العفنة علتهما معا وقد يكون فى الوجود معلولا لوجود الاكبر للاصغر لا علة كما يستدل بحمى الغب على عفن الصفراء فيسمى الاول برهان الان مطلقا ويخص الثانى (٢) مع ذلك باسم الدليل .

والمحمول الذى يحمل على موضوع بالايجاب اوبالسلب دائما او يوجب عليه اويسلب عنه فى وقت مابعينه لامحالة اذا كان لايجابه عليه كذلك اوسلبه عنه سبب موجب على الدوام اوفى الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا ثالثا غير ذات الموضوع والمحمول وطبيعتهما هوالذى يوجب ذلك الحكم الدائم اوالموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول للموضوع اوسلبه عنه ولم يعرف السبب الموجب لم يعرف الضرورة الدائمة اوالموقتة مثال ذلك ان من عرف كرية السماء بآلات الارصاد والادراك الحسى ولم يعرف السبب الموجب لكريتها لم يعرف انها كذلك اوليس كذلك فى غير الوقت الذى ادركها فيه كذلك لاقبل ولابعد فانه انما علم بالادراك الحسى انها كذلك حين ادرك لاقبل ولابعد ولو علم انها كذلك لاجل بساطة جوهرها الذى هولها دائما ما دامت سماء لقد كان يعلم انها دائما كذلك وكذلك من رأى الشمس اوغيرها من الكواكب تشرق وتغرب فى وقتين معينين ولم يعرف السبب الموجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت اوغربت فى ذلك الوقت المعين فاما انها تطلع فى مثله من دورة محدودة على التكرار والاستمرار دائما ابدا فلايعرفه دون ان يعرف السبب الموجب لذلك

---

(١) سقط من لا . (٢) لا - الباقى

وهو القوة المحركة لها المتشابهة الارادة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعى والصوارف لا تختلف .

فنقول ان الشمس تتحرك بقوة ارادية متشابهة الدواعى والصوارف وكلما يتحرك بقوة كذلك نحركته دائمة متشابهة فى السرعة والبطؤ فالشمس حركتها دائمة متشابهة السرعة والبطؤ فكل حكم ضرورى له سبب موجب لكونه كذلك فى محمول القضية وموضوعها فعلمه الضرورى لا يتم الا بمعرفة ذلك السبب ومن دون ذلك السبب يصح ان يعلم انه كذلك فى وقت علمه به ولا يعلم حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورة اولا ضرورة دائمة اوموقتة فالعلم اليقينى بكل ماله سبب يكون من جهة سببه واذا عرف من دونه ان الامر كذلك ولم يعرف السبب فى كونه كذلك لم يعلم انه ابدا اوفى وقت ما بالضرورة كذلك .

وقد يعطى برهان الان يقينا دائما ايضا اذا كان على ما قيل من دلالة المسبب على السبب الذى لاشريك له فى سببيته فاما اذا كان المحمول للموضوع بذاته وكانت ذاته هى التى تقتضى له وجودا فى الموضوع فذاته السبب والقضية من اليقينيات الاوائل لامن ذوات الاوساط وكذلك اذا كان الاوسط ذاتيا للاصغر فهو هو بعينه والحكم على الاوسط هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا فى وقت لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط فى جملة ذاتياته وبذلك يجب عنده وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضية وان كانت ذات وسط حكم الاوليات فى اليقينية .

الفصل الثالث

فى انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها

اذا لم يكن لحمل المحمول على الموضوع بالايجاب والسلب سبب فى نفس الوجود لم يصح ان يتبين حكمها ببيان قياسى اذلا يوجد بينهما حداوسط وانما اليقين يثبت

فى

فى الحكم من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع تقتضى وجود المحمول لها فمن تصور المحمول والموضوع وجب عنده الحكم فيهما بالايجاب والسلب لذاتيهما لابسبب خارج عنهما وان لم يكن كذلك فلايمكن ان يقع به علم يقين البتة لانا اذا جعلنا لها متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به العلم اليقينى فان جعلناه سببا كان محالا لان الامر لاسبب له وانما الحكم فى المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال هذه القضايا تكون بينة بنفسها فان اشكل منها شئ تبين بالاستقراء ولايخلو حينئذ من احدامرين احدهما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلاسبب والآخران يكون وجود النسبة بسبب فان كان بينا بنفسه بلاسبب فى كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط وذلك لايوجب الدوام فلايكون الحكم يقينيا فاما ان يكون بالعقل وهذا غيرجائز لان المحمول اما ان يكون ذاتيا للموضوع واما ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتى يدخل فى شرح الاسم ولايتبين ببيان ولايكون مجهولا للشئ مع تصور الشئ بل هو داخل فى تصور الشئ - ولايجوز ان يكون عرضيا من اللوازم التى تلزم كليا تقال على الجزئيات فيكون هذا العرض لازما لشئ من المعانى الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون حمله على كل جزئى منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فيكون ذلك الذاتى العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها (١) وقد فرضناه بلا سبب واذا علم من جهة غيرجهة ذلك السبب لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فكيف ان يكون بينا بنفسه بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجنسى لذلك النوع حتى يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من جزئياته باسرها فان الذاتى لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى عليها كالناطق الذى هو ذاتى للانسان وعرضى للجسم والبياض عرضى للجسم وذاتى للابيض والمتحرك بالارادة عرضى للجسم ومقوم ذاتى للحيوان فتكون الواسطة فى مثل هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية وللاكبر صفة عرضية

فينتقل الحكم بتلك الصفة العرضية الى موضوعات الاصغر بالتوسط فاستقراء الجزئيات فى مثل هذا يشهد للقياس شهادة تجعل القضية المحكوم فيها كالاولية واما ان كانت حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بينة بنفسها بل يمكن ان تتبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا لايوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى نقصده فيكف يوقع ماليس بيقينى يقينا حقيقيا واما ان يكون بيانا بالسبب الذى يوجب اليقين الحقيقى فى كل واحد منها فيجب ان يتفق فى السبب حتى يكون وجوده للمعنى الكلى اولا فيكون نظرا قياسيا وان لم يكن هناك سبب بل كان الحكم بينا بنفسه فقدقيل فيه او ممايتبين باستقراء ثان فيكون استقراء بعد استقراء على الاتصال فما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه ان لم يكن بينا بنفسه فليس له بيان يقينى البتة بوجه قياسى.

واما التجربة فهى مثل حكمنا بان السقمونيا تسهل المرة الصفراء من ابدان الناس حيث ازال تكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقيا ويجعل هذا فى الاحكام اليقينية لتكرار التجربة وان لم نعرف السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم بان الفعل لم يكن اتفاقا فبقى ان يكون للطبع اولحالة لازمة للطبع وذلك هو السبب القريب او البعيد فقد عرف السبب من جهة ما هو سبب وان لم يعرف نوعه وكيفية تأثيره فالعلم التجربى ايضا انما يكون بمعرفة السبب والاستقراء من جملة المحسوس يحصل به العلم الكلى فالحس يفيد العلم الجزئى فاذا جرده الذهن من الاعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التى فى ذلك الجزئى وهى واحدة فى الكلى والجزئى فيصير الحكم كليا ومتى لم تكمل التجربة بالتكرار فى الاشخاص والاوقات والاحوال المختلفة فى غير السبب الموجب المتفقة فى السبب الموجب لم تفد علما كليا يقينيا بل ظنا غالبا وكذلك الاستقراء مالم يستوف الاقسام فالمحسوس والمجرب والمستقرأ ترجع الى مابذاته وهو الاولى والى ماهو بسبب وهو القياسى.

واقول ان اعتبار اليقين من جملة مالا يعول فيه على تعليم المعلم ولا على شهادة الشاهد بل على ذوق النفس السليمة الفطرة وله ميزان يعتبره بها من صفا وقوى

على

على الاطلاع على ما فى نفسه ومعرفة معرفته وعلم علمه وهو ان يفرض الحكم اليقينى البين الاولى كالحكم بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حد اصرار النفس على حكم هذه ويعرض كل حكم يريد اعتبار يقينيته معه ويعتبر اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكمين تناقضا فرضا ويعتبر ذهنه فى ذلك الفرض وينظر هل يرجح ذهنه رفع احدهما لثبات الآخر فان وجد فليس بيقين لانه لا يرجح رفع الحكم بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى فبقى ان يرجح رفع الحكم الآخر واذا وجد ذلك الترجيح من ذهنه علم ان اعتقاده فيهما غير متساو وما لا يتساوى اليقين فى يقينيته فليس بيقين عند من لم يساويه عنده فان استضعف ذهنه عن المعقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمحسوسات فتراه لا يرجح عليها شيئا فان رجحها على شيء بهذا الاعتبار دل على ضعف اعتقاده فيه وان تفاوتا تقاوم عنده الحكمان وصارت نفسه بحيث لا ترجح رفع احدهما فقد تساويا فى الميزان ومساوى اليقين فى يقينيته يقين عند من ساواه عنده فهكذا تعتبر الاعتقادات اليقينية .

قال ارسطوطاليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الامور شهادة تساوى شهادة اليقين فينبغى لمن يزن تصديقه بهذه الميزان(١) الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل قرينة مع القضية ويستفردها فى ذهنه مجردة عن كل شاهد لها وعليها اذا اراد اعتبار اوليتها واما اذا اراد اعتبار شواهدها فتلك هى الحدود الوسطى وقد مضى الكلام فى اعتبارها والمقدمات التى تجعل فى اوائل الانظار القياسية من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكته الصالحة فى الانظار العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجربية بتجريدها عما يغلط فيها وطلب السبب المشترك فى جزئياتها والحكم اللازم فى كلياتها .

فاما كيف ينتج فى الاحكام القياسية الاعم على ما تحت الاخص بواسطة الاخص مثلا كيف يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسما والامر فى ذلك بالعكس مما فى الوجود فان الانسان ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن

(١) كذا فى الاصلين - ولعله - الموازين - ح

حيوانا فان كل واحد من الحيوان والحساس وصف ذاتى للانسان واذا كان الحيوان يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان وهو كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان .

فنقول انا اذا اخذنا الجسم بمجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس كالحيوان مثلا فلانقول ان الحيوان جسم مجرد من سائر الصفات الاخرى وان اخذناه بمعنى الجسمية معها ولم نجرده عما يقارنه من اشياء اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولانعنى مع ذلك انه جسم مجرد كما لا نعنى انه جسم نباتى ولا جسم معدنى فانا لو عنينا التجريد لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذونفس حساسة ناطقة ولو عنينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعدذلك انه جسم نباتى بل اذا قلنا جسماولم نزد على ذلك فيما نقوله ونعنيه(٢) ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات (ولا تعيينا لصفة - ١) حتى يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذونفس حساسة غير ناطقة اوذونفس حساسة ناطقة اوغير ذى نفس جاز لنا حمله على هذه كلها ولو عنينا التجريد لما صح كما لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم المجرد من سائر الصفات حساس ولا ناطق بل لما اخليناه فى قولنا من حكم تجريد اوتبيين وصف جاز حمله على كل جسم موصوف بصفة ما فقلنا جسم اسطقسى وجسم معدنى وجسم نباتى وجسم ذونفس حساسة وجسم ذونفس ناطقة فان هذه كلها يقال الجسم عليها بلاشرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون غيره من الاحكام الخاصة .

قيل فيما سبق من التعليم ان الجسم بشرط التجريد يكون مادة ومايضاف اليه بعد ذلك يكون له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينة يكون جنسا فيقال فى المادة انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى الذى به سمى مادة حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته ويقال فى الجنس انه هو وفرق بين منه وهو فى الحكم فهكذا يحمل المعنى الكلى الذى هو بعض معنى الجزئ على الجزئ

(١) من قط (٢) لا - نعينه .

حيث

حيث يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان الانسان جسم ولو لم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذونفس ويقال فى التاليف كما يقال ان الانسان جسم ذونفس وكذلك لايحمل الجزء على الكل فلايقال لمركب من صورة ومادة انه هو المادة اوالصورة بل يقال هو منهما مركب ومؤلف كما يقال ان الانسان مؤلف من جسم ونفس فعلى طريق الحمل الكلى يكون الحيوان علة لكون الانسان جسما فان الجسم للحيوان قبله للانسان وهو للانسان من اجل كونه حيوانا وبالوجه الآخر يكون الانسان جسما قبل كونه حيوانا فان المفرد قبل المؤلف لكن هذا فى الوجود وذلك فى الذهن والمعقول وكذلك فى الحساس والحيوان فهكذا يكون الاخص من صفتين كليتين لموصوف واحد علة لوجود الاعم لذلك الموصوف اى انه عند الذهن له اسبق من ذلك وذلك له اسبق منه لما هو اخص منه .

وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قبل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حينئذ لايكون انسانا مالم يكن حيوانا فمحال ان يصل الحد الاكبر فى مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما يغلط فى امثال هذه كون المعتبر لايفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية .

الفصل الرابع

فى شرائط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون موجبة للنتائج التى يلزم صدقها عن صدقها فهى اقدم من النتائج والعلة تتقدم على المعلول بالذات فهى اقدم بالذات من النتائج وهى اقدم عندنا ايضا واسبق تصديقا من النتائج صدقا وزمانا والعلل تناسب المعلولات فمقدمات البرهان تناسب نتائجها وتدخل معها فى جملة العلم الذى هى منه اوعلم يشاركه واوائلها تكون بينة بنفسها واعرف واقدم من كل مقدمة بعدها لان ما بعدها من نتائجها فما لم يكن كذلك من المقدمات لم يصلح ان يدخل فى مقدمات البرهان والانسان فى مبدأ استفادته للمعارف يلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخرا عند(١) الطبيعة وهى الجزئيات المحسوسة

(١) لا — عن

فتفيض منها الكليات المشتركة الجنسية اذا عرفها معرفة ناقصة والمميزات الخاصة اذا ازدادت معرفته بها حتى تكمل له بذلك المعرفة النوعية على ما قيل فى ترتيب المعارف فيما سلف فاذا كنا نتعرف اول شئ طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية كناقد ابتدأنا بما (١) هو اعرف عندنا واقدم بالطبع وليس اعرف عندالطبيعة فان الاعرف عند الطبيعة هو الاشخاص الوجودية والاجناس والمعانى الكلية انما تستقر عند العارفين من الاشخاص (الوجودية فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فانا لاننزل الى الاشخاص -٢) بمعرفتنا وعلمنا الكلى فاما اذا ابتدأنا اولا واخذنا من البسائط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدأنا مما هو اقدم فى الطبع ويختلف الحال فى هذا فان من البسائط ماهو اعرف عندنا من المركبات وذلك فيما نركبه نحن كالخل والعسل للسكنجبين ومنها ما المركبات اعرف منه لا نا ننتهى اليه بتحليل المركبات وذلك انما يكون حال معرفتنا بالمركبات الطبيعية فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب وعرفنا به المركب نكون قدسلكنا فى تعرفنا ذلك سبيلا برهانيا لامحالة حيث كانت البسائط اسبابا للمركبات فان ابتدأنا من المركبات وسلكنا الى البسائط ومن الجزئيات بالاستقراء الى الكليات كنا بذلك مستدلين غير مبرهنين حيث يكون الاعرف عندنا اعرف عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية تأخذ مما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس باعرف عنده ومبدؤ البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقا والآخر بحسب علم ما ومبدؤ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط لا يتعلق بيان نسبة محمولها الى موضوعها فى الايجاب والسلب بحد اوسط ومبدؤ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط فى نفسه لكنه بوضع فى ذلك العلم الذى هو مبدء له وضعا فلا يكون له وسط فى ذلك العلم فى مرتبته منه وانما يكون له وسط فى علم قبله او يكون وسطه فى ذلك العلم من غير تلك المرتبة التى هو فى مبدئها .

مثاله انا اذا اخذنا فى علم ما - ا - مبدأ - لب - وب - اج - وج - لد - ود - له

---

(١) لا - فما (٢) سقط من لا . وانقطع

وانقطع البيان في تلك المرتبة ولم ينقطع في ذلك العلم ثم اخذنا في بيان في مرتبة اخرى من مبدء آخر غيره فجعلنا ـو ـ مبدأ اولا ـ له ـ و ز ـلح ـ و ح ـ لط ـ وعدنا فبينا ـ ا ـ بط ـ نكون قد بينا ـ ا ـ في ذلك العلم ولكن في مرتبة ليس في مرتبته حتى لانكون قد بيناه بماتبين به فلانكون قدبيناه بنفسه على طريق الدور ويجوزان لايكون له وسط بل يكون معقولا بنفسه وتسمى بالعلوم المتعارفة وماعدا ذلك مما تصدر به العلوم من الحدود والمقدمات يسمى وضعا والحدود تقال للتصور وتفهيم معنى الكلام لا لتصديق وقبول بوجه من الوجوه كما يقال ان النقطة شيء ما لا جزء له والخط طول لاعرض له ويراد بذلك ليس (١) ان معنى الطول لاعرض له يصدق على معنى الخط بل انا نعني بلفظ الخط هذا وكذلك بالنقطة فهو تقرير مفهوم الاسم ولو قال بدل هذا ان النقطة شيء من الموجودات ذلك الشيء لاجزء له حتى يكون قد حكم حكما فيه موضع تصديق وقبول اورد وتكذيب ان في الوجود شيئا لا جزء له او شئ من جملة اشياء لاجزء لها يسمى نقطة لكان تكون قضية .

فاما اذا قال النقطة شئ لاجزء له والخط طول لاعرض له على معنى الحد وتفسير الاسم وما يعنى باللفظة فلايكون قداضمر فيما قاله حكما لصدق ولاتكذب (٢) ولايقبل ولايرد وانما يكون هذا وضعا من جهة ان المتعلم لايلتزم في تعلمه ذلك ولايلتزم بالفحص عن هذا الشئ الذى عنى بهذا الاسم هل له (٣) وجود في الوجود ام لا وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من احوال الموجودات فهو وضع من هذا القبيل .

وقد خصوا الحدود بتفسير اسماء الموجودات والرسوم بتفسير الاسماء فقط اما لما ليس بموجود اولما لم يعلم وجوده بعد وهو اصطلاح يجوز قبوله ممن يتصرف في كلامه وبحسبه والمقدمة تخالف الحد من جهة التصديق فان الحديقال ليتصور (٤) فقط والمقدمة تقال لتتصور ويصدق بها تصديقا معقولا او تصديق

---

(١) لا ـ ليس معنى ان الطول الذى (٢) بهامش قط ـ ن ـ يصدق ولا يكذب
(٣) لا ـ هل هو موجود (٤) قط ـ لتصور ـ

تقليد وقبولا وتصديق وضع ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اصلا موضوعا ويسمى الحد وضعا وما كان من المقدمات المصدر بها لا تنكرها نفس المتعلم ولا يكون عنده رأى يخالفها خص باسم الاصل (الموضوع - ١) ماتنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود فى اسم المصادرة ما تنكر نفس المتعلم وجوده كالنقطة التى لا جزء لها وطول الخط الذى لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين فى معرفة الاوليات التى هى مبادى البراهين فى العلوم من جهة ضعف التصور وقوته بجودة الفطنه فتكون الاوليات الجلية عند بعضهم اوضاعا ومصادرات وعلى كل حال فالتصديق بمبدء البرهان ينبغى ان يتقدم على التصديق بما هو مبدء له لان التصديق بالمبدء علة للتصديق بما يبرهن عليه به وحكم التصديق بذى المبدء مثل حكم التصديق بالمبدأ يقينا بيقين وظنا بظن غالبا بغالب وضعيفا بضعيف فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدء البتة لم يكسبه ذلك تصديقا بذى المبدء فتكون الاصول الموضوعة فى العلوم مقدمات مجهولة عند المتعلمين من حقها ان تتبين اما فى علم آخر غير العلم الذى هى مبدء له واما فى العلم نفسه فى فن منه لا تتبين به بل بمبدء غيره من مبادى ذلك العلم فان المبدأ لا يكون واحدا فى العلم اذ لا يكون قياس من قضية واحدة ولا اقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان تكون من قضيتين هما مبدآن يتركبان مع قضايا تنتج عنها وما ينتج مع ماينتج واما ان تكون من مبادى هى اصول موضوعة من اربعة فما فوقها حتى يكون قياس من قضيتين منها تنتج نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى ثم تتسلسل القضايا فى المرتبتين عن القياسين الاولين من غير اختلاط مثاله - اب - وب ج - فاج - ج ه - وه د - فج د - اج - وج د - فاد - وايضا - ال - ول م - فام - (٢) م س - وس ن - فم - ن - ام - وم ن - فان - ع ا - وا ف -

---

(١) ليس فى لا (٢) على هامش تط نسخة وهى - م ن ون س فم س - ام وم س فاس - ان ون ب فا ب ب وب ا ج فا ج - ال ول م فام - ج ه وه د فج د -

فع

فع ف - ا ر - و - رب - فاب .

فتكون - ا ب - قد ثبتت من مرتبته (١) تحت مقدمة - ا ل - لا من المرتبة التي تحت مقدمة - ا ب - فلا يكون - ا ب - قد ثبتت - باب - دورا وهى فى العلم الذى من جملة مباديه - ا ب - الا ان بيانها يرجع الى مبدء غيره وهو - ال فهكذا يتبين العلم فى العلم نفسه وقد يبين فى علم غيره وهو الاكثر والاوجب وقد يتبين المبدؤ فى العلم بقوة النفس فى النظر العلمى لرياضتها بذلك العلم فيعود بعد النظر والتحرج الى ما قبله وضعا فيتأمله فيعقله ويصدقه يقينا .

الفصل الخامس

فى موضوعات العلوم ومطالبها ومسائلها ومباديها

للعلم الواحد بالنوع موضوع واحد بالنوع اما فى العلم النظرى فهو الذى ينظر فى ذلك الموضوع ويبحث عن اوصافه حتى يحصل له معلومه مثل السماء لعلم الهيئة واما فى العلم العملى فينظر فى الموضوع لاجل عمل يعمله وتأثير يؤثره فيه وفى اعراضه وخواصه التى له بحسب ذلك العلم (٢) المقصود مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلى للعلم الكلى كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاجزاء ذلك العلم ومسائله ففى كل جزء يبحث فيه عن اوصاف نوع من انواعه وفى كل مسئلة مسئلة عن اوصاف جزئى جزئى من جزئياته كما يبحث فى مسائل علم الهيئة عن شكل الفلك وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات فى القضايا التى هى مطالب ذلك العلم جزئيات ذلك الموضوع الكلى فكل مسئلة من علم الهيئة يكون الحد الاصغر فيها شيئا من السماء اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك ويكون الحد الاكبر فيها صفة من الصفات التى توجب لذلك الفلك او الكوكب او تسلب عنهما فيضع العالم الموضوع الكلى لذلك العلم الكلى ويسئل عن صفاته التى تظن فيه حتى يوجب له بنظره ما يوجب منها ويسلب عنه ما يسلب منها وفى مسئله مسئلة ينظر فى واحد واحد من جزئياته اذ يضعه

(١) قط - مرتبة (٢) قط - العمل .

فى مسئلة مسئلة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى يوجبها له او يسلبها عنه فتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها ولا يكون الموضوع موضوعا للعلم الواحد من كل وجه كما لا يكون جسم الانسان موضوعا لصناعة الطب من كل وجه بل من جهة مايصح ويمرض ولصاحب علم الفراسة من جهة شكله وخلقه اللذين يستدل منهما على ملكته وخلقه فكذلك السماء تكون موضوعا فى علم الهيئة من جهة الاشكال والحركات وللعلم الطبيعى من جهة الطبائع والخواص فكذلك يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلثة فتشترك العلوم فى الموضوعات وتتباين وتختلف وكذلك فى المحمولات ويتم العلم باربعة اشياء هى الموضوع والمحمول والمبادى والمسائل فيشارك فى شئ من هذه الاربعة ويخالف بشىء منها والاسم والحدله من جهة مايشارك فيه ويخالف معا فالموضوع واحد مشترك كما قلنا لسائر المطالب والمسائل التى فيه كالجسم المحسوس للعلم الطبيعى وبدن الانسان للطبيب والمحمولات كثيرة مختلفة فى مسائله وهى الصفات والاعراض التى تعرض له بذاته لا لما هواخص ولا لما هواعم منه كالاعظم والاصغر والمساوى فى المقدار للهندسة فانه لا يقال اعظم واصغر لما هواعم من المقدار ولالما هواخص منه من الموجودات بل من جهة انه مقدار فهذه هى المطلوبات التى تكون محمولات المسائل فى العلوم والمبادى هى التى تستعمل فى قياساته مقدمات لها اما من البينة بنفسها واما ممايتسلم من علم غير ذلك العلم والا فمبادى العلم لاتتبين فى العلم الذى يتبين بها كما ذكرنا وللعلوم العملية زيادة هى الاغراض والغايات التى لاجلها يكون العمل كالصحة لصناعة الطب والسعادة للفلسفة العملية فان العلوم قد تكون المسائل المعلومة فيها هى الغايات المطلوبة ولا تكون الاعمال هى الغايات وانما يعمل العامل لشئ هوغايته لاجله يتكلف التعب والمشقة فى عمله فصناعة الطب موضوعها بدن الانسان ومباديها من العلم الطبيعى ومن الحس والتجربة ومسائلها هى كيف تحفظ الصحة ويزال المرض وبماذا ومحمولاتها المصح والممرض والنافع والضار وغايتها حفظ الصحة وازالة

وازالة المرض فيتخصص النظر فى موضوعها الذى هو بدن الانسان حتى يصير من جهة ما يصح ويمرض وكذلك يتخصص النظر فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن ويتصف باوصاف تتعلق بالحركة والسكون .

وانما فصلت العلوم الى الاصناف التى فصلت اليها ولم يجعل العلم كله علما واحدا بالموجود كله لامر يرجع الى المتعلمين فى تعلمهم وهو ان المجهول انما يعرف ويعلم بشىء هو اعرف منه واسبق علما ثم يعلم بذلك الثانى ثالث هو اعرف منه وبالثالث رابع ولو اتسقت العلوم والمعلومات فى وجودها على نسق واحد فى ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف ومن ثانى الى ثالث وكذلك الى آخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود كله لكنه ليس كذلك فان الاشياء ذوات المبادى تعرف بمباديها والمركبات ببسائطها والمعلولات بعللها على وجه والعلل بمعلولاتها على وجه آخر والمحسوسات بنيلها والبسايط بادراكها بالكنه وبمعرفتها من طريق الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن مترتب فى الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لاترجع باسرها الى مبدء واحد فانها تتشعب فى صدورها عنه عرضا كما تترتب طولا فتنقسم من حيث تتشعب من جهة المبادى طولا وعرضا فتتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلى بتشعب الموضوعات ومبادى البيانات والمطالب فى النظريات والاعراض فى العمليات فيكون الجسم مطلقا من جهة (١) موضوعات العلم الكلى مثل غيره من الموجودات لدخوله فى جملة الموجود الذى هو موضوع العلم الكلى من حيث هو موجود ويكون من حيث هو داخل فى الحركة والسكون ومبدئهما من موضوعات العلم الطبيعى ومن جملته الاجسام الفلكية افلاكها وكواكبها من جهة ما هى داخلة فى الحركة والسكون وما يلزمهما ويتسبب منهما من جملة العلم الطبيعى ومن جهة الاشكال والحركات وتقديرهما بالمقادير والازمان من جملة العلم النجومى كما انها من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها باحكام تتسبب

(١) قط – جملة

من تأثيراتها فى عالم الكون والفساد من جملة الاحكام النجومية فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون جسم الانسان من حيث هو داخل فى الحركة والسكون ومبدئهما من جملة العلم الطبيعى ايضا ومن جهة مايصح ويمرض ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته موضوعا لصناعة الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية تحت العلم الطبيعى من حيث هو علم نظرى ومن جهة غايته العملية صناعة خاصة مخالفة للعلم الطبيعى فى الغاية دون الموضوع وكذلك علم احكام النجوم ايضا من جهة النظر فى طبائع الاجرام السماوية وتأثيراتها وافعالها وانفعالاتها من جملة العلم الطبيعى وجزئيا تحته ومن جهة مايراد منه الانذار بما يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك الهندسة والمناظر وعلوم الحيل فى الحركات وعلم الهيئة .

اما الهندسة فعلم كلى ينظر فى المقادير من جهة التشكيل والتقدير والمناسبة بينها والمناظر تحته تختص بخطوط خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الحيل يختص دونه بحركات طبيعية وقسرية ومركبة منهما فيكون تحت العلمين الطبيعى والهندسى اما الهندسى من جهة موضوعه واما الطبيعى من جهة عوارضه الخاصة بعلمه وعلم الهيئة تحت العلم الطبيعى من جهة موضوعه الذى هو جزء من موضوع العلم الطبيعى اعنى الافلاك والكواكب وتحت الهندسة من جهة عرضه المخصوص وهو النظر فى الاشكال والحركات وحساب المقادير والاوقات وكل ذلك داخل فى جملة الموجود واجزاء من الموجود لكنه يخالفه من حيث يختص نظر كل واحد منهما بغرض يخصه فنظر العلم الكلى فيه من حيث هو موجود ويطلب صفاته وخواصه من حيث هو كذلك وينظر (فى - ١) العلوم الجزئية فى صنف صنف ونوع نوع منه من جهة اشياء اخرى على ماقيل .

هكذا جاء فى النقول القديمة ولم تكن فى خلافهم على ذلك فائدة فى العلم فاستمر العلماء فى نظر هم عليه واراد قوم من المتأخرين ايجاب هذا التقسيم وجعله ضروريا فى العلم والتعليم فتمحلوا وطولوا وتعدوا الواجب وماوجبوه فى تعليمهم وتصانيفهم

(١) ليس فى لا .

وتخليطهم

وتخليطهم فى ايرادهم (١) مسائل علم بمسائل علم آخر فا ورد وافى علم الطب من الطبيعيات وفى العلم الطبيعى من العلم الكلى وفى العلم الكلى من الطبيعى فتعدوا مايجب فى التعاليم حيث اوردوا ما ارادوا بيانه فى علم ليس فيه اصول بيانه ولا فيما يتبين به فانيظمت بياناتهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد بالتعليم فخرجوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون بياناتهم على الترتيب المنطقى المذكور فننظر الآن فى ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج ونتأمله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك اولا وجوبه وفائدته ان كانت .

الفصل السادس

فى ترتيب العلوم الحكمية وما تشترك فيه وما تفترق به (٢)

لما كان العلم والمعلوم من الاشياء المضافة العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود والموجود على قسمين موجود فى الاعيان وموجود فى الاذهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما فى الاعيان وذهنية لما فى الاذهان ومن الموجودات من حيث يعلم ما هو اعرف اى متقدم فى المعرفة عندنا وما هو متأخر فى المعرفة عندنا فتترتب العلوم كذلك ايضا لاجل ما هو الاولى بالتقديم فى التعليم وهو الاعرف عندنا والى ما هو اولى بالتأخير وهو المتأخر فى المعرفة عن ذلك المتقدم ولوكانت الموجودات تتصل على سنن واحد فى التقدم والتأخر من اول الى آخر وينحصر الكل فى الوسط لقد كان ذلك الترتيب اولى بان يحاذى فى التعليم من غيره فكانت العلوم تبتدأ من المبدأ الاول وتنتهى فيما يليه ويلى مايليه الى آخر الموجودات فكان العلم يحاذى فى ترتيبه ترتيب الوجود (٣) لكن الامر فى الوجود ليس كذلك لان الموجودات على ما يبينه العلم الالهى تبتدئ من مبدأ واحد وهو المبدأ الاول لها باسرها وتنتهى الى شعب كثيرة

(١) لا - ارادتهم (٢) لا - منه (٣) لا - الموجود .

تفترق عرضا مع الطول بمعية مع (بعدية - ١) فتفترق الجداول ولا تنتهى فى سنن واحد الى معلول واحد اخير عن علة واحدة اولى فصار لذلك انقسام الموجودات الى انواع تعمها اصناف مختلفة لا يتسق بعضها على اثر بعض فى ترتيب التعليم كما لم يتسق فى ترتيب الوجود فتصنفت العلوم الى اصناف عدة ولم ترتب فى التعليم مسئلة بعد اخرى يشتمل عليها علم واحد بجعلوا (٢) من العلوم الحكمية علم المنطق يشتمل على علوم سبق تفصيلها وعلم الطبيعيات يشتمل على علوم باصناف المحسوسات الوجودية وعلم الرياضيات يشتمل على علوم ذهنية وعلم الالهيات وهو العلم الكلى ينظر فى المبادى الاول وبداية الخلق كيف هى ويعرف الموجود من حيث هو موجود فصنفوا العلوم الذهنية الى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها ما فى (٣) الاذهان والى ذهنية يتعلق حكمها باشياء وجودية .

والذهنية الخالصة منها علم ومنها علم العلم وعلم العلم هو المنطق الذى يفيد القوانين العقلية الواجبة فى العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب والعلم هو علم الكميات التى هى المقادير والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال لأن المقادير تتناهى الى الاشكال وتتحدد بها ويجمعها علم الهندسة وتستصحب معها شيئا من علم العدد لأجل علم المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد منه علم خواص الاعداد وهو (الارثماطيقى) ومنه علم الحساب الذى يتعلق بالجمع والتفريق فى المعدودات والاعداد واما العلوم الذهنية التى يتعلق حكمها باشياء وجودية فهى علم هيئة الافلاك وحركاتها وهى الى الموجودات اقرب منها الى الذهنيات وانما تنسب الى الذهنيات من اجل بياناتها الهندسية والحسابية فهذه هى الذهنيات ولان مبادى المحسوسات اشياء غير محسوسة فالعلم الالهى هو علم المبادى والكليات قبل الجزئيات فالعلم الالهى هو العلم الكلى والمبادى تتقدم على ذوات المبادى فالعلم الالهى يتقدم بالطبع على سائر العلوم ولان المبادى المتقدمة بالطبع على ذوات المبادى متأخرة فى معرفتنا عنها فالعلم الالهى

---

(١) سقط من لا (٢) لا - تعلوا به العلوم الحكمية على المنطق (٣) لا - صافى .

يتأخر

يتأخر فى تعليمنا وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدأ العلوم بالطبع وغايتها فى المعرفة وفيه العلم الكلى ويجعل فى العلوم الاخرى مبادى منه يتسلمها المتعلمون لتلك العلوم تسليما مقبولا من غير برهان حتى اذا انتهى بهم التعليم الى هذا العلم برهنوها فيه واقتدى الخلف فى ذلك بالسلف المشهور مثل ارسطوطاليس وافلاطون فانهم صنفوا العلوم اصنافا من غير تقسيم ولا تعليم واصولها ثلثة على ما ذكرنا الطبيعي والرياضى والالهى والمنطق فهو علم العلوم .

والمتأخرون اشتغلوا بتعليل ذلك (١) فمما قيل فيه ان الاشياء الموجودة اما ان لا يكون وجودها باختيارنا وفعلنا واما ان يكون وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التى من القسم الاول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الامور التى من القسم الثانى تسمى فلسفة عملية والاشياء الموجودة فى الاعيان التى ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هى بالقسمة الاولى على قسمين احدهما الامور التى تخالط الحركة والثانى الامور التى لا تخالط الحركة والامور التى تخالط الحركة على ضربين اما ان يكون لا وجود لها الا بان تخالط الحركة مثل الانسانية والتربيع وما شابه ذلك واما ان يكون لها وجود من دون ذلك والاول على قسمين لانه اما ان يكون لا فى القوام ولا فى الوهم يصح عليها ان تجرد عن مادة معينة كصورة الانسانية والفرسية واما ان يصح عليها ذلك كذلك فى الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لايحوج تصوره الى ان يخص بنوع مادة اويلتفت الى حال حركة .

واما الامور التى يصح ان تخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهى مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية وتكون من الامور التى يصح تجريدها عن الحركة ما صحته صحة وجوب ومنها ما لا يكون صحته صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع عليها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذى هو الكثرة وهذه فاما ان ينظر اليها من حيث هى هى فيفارق ذلك النظر النظر اليها من حيث هى مجردة لانها تكون من جملة النظر فى الاشياء لا من حيث هى فى مادة اذ هى

---

(١) هامش قط - اعنى فى تصنيف العلوم الى هذه الثلاثة المذكورة

من حيث هي هي لا في مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود الا في مادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهم كونه الا مع نسبته الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هواء وفي الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي مبدأ حركة بدن وان كان تجوز مفارقته بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الا مع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد تتوهم احواله من غير نظر في المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق في العدد وسائر الاحوال التي تلحق العدد وهي في اوهام الناس او في موجودات متحركة منقسمة فأصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي في الحركة تصورا او قواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان يتناول اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقواما فالقسم الاول هو العلم الطبيعي والثاني هو الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه .

واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهي - وهذا التقسيم بهذا التعليل والتفريع والتطويل قد تسلم فيه ان من الاشياء ما يخالط الحركة ومنها ما لا يخالطها والذي يخالط منه ما لا وجود له الا بحيث يخالطها ومنه ما يوجد مخالطا وغير مخالط والتي لا تتجرد اما ان تكون لا في القوام ولا في الذهن يصح تجريدها كالانسانية فاما ان يصح عليها التجريد في الوهم دون القوام مثل التربيع .

وهذه اشياء تحتاج الى بيان وأي بيان فان من الحكماء (١) من يقول بحركة النفس ويرى ان حركة البدن تابعة لها وليس في الوجود ما لا يخالط الحركة اما محرك واما متحرك واما ما منه واما ما فيه واما ما اليه ان عنى بالمخالطة هذا وان خص بمخالطة الحركة المتحرك فقط فعليه ان يبين ما عناه بذلك وحينئذ لا نسلم له

(١) لا - العلماء

انه لا يتحرك سوى الجسم .

والذين قسموا الى هذه الاقسام ما امعنوا هذا الامعان وانما سموا الطبيعيات من جهة المبدأ المحرك لها حركة محسوسة من تلقائها لا بقسر من خارج كحركات الاسطقسات والمعادن والنبات والحيوان التى لها من تلقائها كالحجر فى هبوطه والنار فى صعودها .

والرياضيات هى العلوم الذهنية التى للنفس بها رياضة تزيد فى فطنتها واستقلالها بقوة تقدر بها على النظر فى العلوم العالية وبالالهيات النظر فى المبادى غير المحسوسة التى دلت عليها افعالها فى المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهيئة لا يتجرد نظره عن الاجسام المحسوسة لا فى الوجود ولا فى التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعى ينظر فى النفس وهى غير محسوسة وعلى مذهبهم غير متحركة ولا مخالطة للحركة لانها ليست مبدأ قريبا للحركة بل يقولون انها تحرك بواسطة قوى أخرى ولو اراد مريد ان يجعل العلم واحدا يبتدئ فيه من اول الطبيعيات وينتهى الى آخر الالهيات ويوسط الرياضيات لم يكن عليه فى ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات ثم بالالهيات لقد كان الامر كذلك وانما الذى لا يجوز فى التعليم هو تقديم الاخفى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول فضمن الكتاب عرض واحد كلى والتعاليم والفصول تتكلم فى جزئياته وانما الكلام فى طريق التعليم (وان الاشياء التى هى متقدمة عندنا فى المعرفة وايجاب العلم - ١) متاخر - ٢ - عند الطبيعة فى ايجاب الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة فيفتتح العلم الجزئى باصول من العلم الكلى والادنى من الاعلى فتكون تلك الاصول عند من سبق له علم بها من العلم التى(٣) هى منه معلومة بينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها علم موضوعة مقبولة يتسلمها .

والعلوم التى تتبين بها كقضية شرطية معها هى تاليها والاصول مقدمها تتبين

---

(١) سقطت من ١ (٢) كذا - والظاهر - متأخرة - ح (٣) كذا والظاهر الذى - ح .

فى العلم لزوم التالى للمقدم وبصحة وجود المقدم يصح وجود التالى فهكذا فعل ارسطوطاليس فى الطبيعيات واقليدس فى الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس فى الطبيات بل تكلم فى الاسطقسات والمزاج كلاما فلسفيا طبيعيا فى علم الطب وما بينه ببيانات تعلم من الطب وجزئيات مسائله حتى يعيب(١) عليه ذلك من عابه ويقول انه استعمل الدور وهو لا يعلم وما استعمل فى كتبه دورا فى بيان وانما تخليط الكلام فى العلوم يضلل المتعلمين واذا اتسقت المسائل بعضها على بعض كما فعل اقليدس فى كتابه كان اولى فى مذهب التعليم ومتى لم تكن لم يتم العلم المحقق وصار كالاخبار التى يتقلدها السامعون من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم من كذبهم .

الفصل السابع

فى مبادى البراهين وكيف يتعرف الانسان ما لا يعرفه منها

قال ارسطوطاليس من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه وهو المعلوم الذى ينتهى اليه الذهن من ذلك الحس فان العلم اليقينى المكتسب يحصل بالبرهان والاستقراء والاستقراء يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان ما يحصل مباديها بالحس ويتصور (٢) من جهته ومتى اراد احد ان يعرفها لمن لا يعرفها لم يمكنه ذلك الا باستقراء يستند الى الحس مثل القضايا التى يحكم فيها بثقل الارض وخفة النار وحرها ومثل الاشياء التى تتصور من المحسوسات كالجسم والسطح والخط والاشكال المستديرة والمثلثة - ٣ والمربعة ونحوها فما فيها الا ما يتعرف بالحس ومنه يصير معقولا .

وقيل فى هذا الموضع ان المحسوس غير المعقول والمعقول غير المحسوس فى سائر الاشياء ويصح ان يعنى بالمعقول ما يدرك فى الاذهان متصورا فيها وبالمحسوس ما يدرك فى الاعيان واما على ان يفصل ما فى الاذهان الى اصناف يجعل بعضها معقولا وبعضها متخيلا وبعضها متوهما على ما قد قيل وبالغ فيه قوم من المتأخرين فلا .

(١) لا - لا يعيب (٢) يحصل (٣) ليس فى قط

وقد اتضح وانكشف الملتبس من ذلك فى علم النفس وتحقق الحق فى المختلف فيه منه فاما ما يتصور فى الاذهان من الاشياء الوجودية فانه مشترك للكثير من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمرو وخالد ونحوها فالمحسوسات مبادى المعقولات والعلم بالمعقول لانه انما يقال على الاشياء الذهنية التى تحصل من الاشياء الوجودية واكثرها من المحسوسات المفردة والمركبة فلذلك من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه فانا رأينا الاكمه خلقة لا يتصور الالوان ولا يعقلها ولا يتخيلها وكلما اشير اليها بعبارة تنبهه عليها يذهب ذهنه فى مفهومها الى شئ مما عرفه من احدى الحواس الاخر وكذلك الاخشم خلقة فى الارابيح فيعلم من هذا ان من المعلومات ما عسانا لانعرفه ولا نهتدى اليه لانا لانعرف مباديه التى ندركها فتنبهنا عليه ولا ننبه على عمله حيث لا نجد من ينبهنا عليه ونقيس على ذلك من فاقد البصر كيف لا يتنبه على مدركاته ولا يشعربان فى الوجود منها ما يتنبه عليه كذلك لولم تخلق للبشر حاسة البصر لم يشعروا بمدركاتها ولم يتنبهوا عليها وان استفاد الانسان فى وقت من زمانه ما به يدرك ما لا يدركه الآن من اشياء لا تنالها حواسه المعروفة وتفرد عن شركائه فيها تفرد بعلم ومعرفة تخصه دونهم مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملائكة من هذا القبيل بل وما جل عنهم وعلا ولعل بصر البصيرة ينكشف عنه غطاء فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل فيعرف منه ما كان يجهله فاذا كانت المعلومات الحاصلة لاذهان العلماء انما تكون من جهة ما يدركونه من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب ما يدرك ومن المحسوسات اشياء فى التركيب تتميز بالتحليل على ما قلنا ومنها اشياء تدرك على بساطتها كحرارة النار وبرودة الثلج ونحوها والاوصاف الذاتية للشىء قد سبق القول بانها هى الاصول فى الموجودات والمعانى الاول فى المفهومات ولا تكتسب بالبرهان اما من جهة الوجود فانها الاصل من الموجود الذى يتصف بما يتصف به مما يضاف اليه من الاوصاف

فهى (١) الموضوعات فى القضايا لما يحمل عليها و توصف به والمحمول انما يطلب للموضوع لا الموضوع للمحمول فالاوصاف الذاتية لاتطلب للاوصاف العرضية وانما تطلب الاوصاف العرضية لها وكذلك لا يطلب بعضها لبعض ولا يتبين وجود بعضها لبعض بحدا وسط اذ ليس بينها حدود وسطى وانما بعضها لبعض بالذات فان الاوصاف العرضية لاتتوسط بين الاوصاف الذاتية بعضها لبعض مثاله ان الاوصاف الذاتية للانسان هى الحيوان والناطق فالحيوان للناطق لايتبين ببرهان ولاالناطق للحيوان فان احدهما لايتصف بالآخر وانما يتصف بهما الموصوف والا فالناطق لا يلزم ان يكون حيوانا كما لايلزم الحيوان ان يكون ناطقا وانما تتبين الاوصاف التى تتصور للشئ لكونها (٢) ولا كونها فيتبين كونها بالحد الاوسط الذى توجبه ولا كونها بالحد الاوسط الذى ينتفى عنه وليس كل وصف عرضى يحتاج الى بيان بل قديكون منها لازم لذات الشئ فلا يتبين بحجة وقد يكون لازم اللازم فيتبين بحجة هى اللازم الاول واذا كان فى مقدمتى القياس مقدمة ذات وسط تتوسط البيان بين محمولها وموضوعها احتاجت الى بيان بقياس آخروان لم يكن لم تحتج كما قيل وانما تكون مقدمات البراهين كلها غير ذوات اوساط بينة بانفسها عند الذهن بفطرة العقل اوبشهادة الحس والاستقراء والتجربة والاخبار المتواترة التى يبطل معها الشك وتنتفى اسباب الريبة ومايقال من ان البرهان يبين الضروريات الدائمة بالضروريات الدائمة الكلية فغير لازم فى البرهان وانما هو الذى يكتسب اليقين الدائم فى الدائم والموقت فى الموقت والكلى فى الكلى والجزئى فى الجزئ ولا يكتسب الحد بالبرهان اذلا تحتاج الذاتيات الى بيان لانها تفسير الاسم ومعناه عند من عناه كما لابرهان على ان الحيوان الناطق هوالانسان فان المسمى سماه به وعناه فى كلامه والسامع فهمه منه والمسمى لا يسمى بحجة والسامع لايفهم بحجة اكثر من صحة النقل عن المسمى فهذا منتهى الكلام فى البرهان والقياسات البرهانية (والحمد لله كما هو اهله

(١) لا - فيرى الموضوعات من (٢) قط - الشئ كونها

ومستحقه حمد ادائما متسرمدا - ١) .

المقالة الخامسة

فى طوبيقا (٢) وهو علم الجدل

الفصل الاول

فى القياسات الجدلية

القياسات التى ذكرها ارسطوطاليس بعبارته وكنى بها عن الحجج هى التى قيلت فى الاشكال الثلثة على اختلاف ضروبها وهى فى الصورة (٣) التى من اجلها تسمى قياسا وسولوجسموس كذلك وكان السولوجسموس الذى نقل الى العربية بلفظة القياس اسما للقول المؤلف الذى يلزم عن (٤) التصديق بما وضع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة وليس له اسم فى العربية ينقل اليه فقيل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذى يلتفت اليه لا الى اللفظ (٥) وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال ويختلف بعد ذلك من جهة الاقاويل الموضوعة فيه فى صدقها والتصديق بها فالبرهانية هى اليقينية من اليقينيات التى لاريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التى هى المقدمات وصورته التى هى شكل الاقتران والغرض فيه معرفة الحق من جهة ماهو حق ولذلك لافرق فيه بين مايعلمه الانسان منه لنفسه ويناجيها به وبين ما يعلمه لغيره .

فاما الجدليات (٦) لامن جهة الحق والباطل بل من جهة ان الغرض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقا اولم يكن وانما هو طلب ما يفحم به الخصم فى المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق اوبغيره والحق فيه لا يراد لعينه ولا يرد لعينه بل يراد اويرد لما قيل .

---

(١) من قط (٢) لا - طوتيقا (٣) لا - الضرورة (٤) لا - عنه (٥) لا - الالفاظ
(٦) ن - بالعرض فالنظر فيها لا من .

وتأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات ذائعة مشهورة كما قيل وتلك اما ذائعة على الاطلاق وهى التى يقول بها جمهور الناس ويوافقون عليها من غير اختلاف واما ذائعة بالاضافة وهى التى يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبائل المختلفة او واحد مقدم متفق عليه ولا يخالفه من يعتبر بمخالفته من المشهورين .

ومن الذائعة ما تكون ذائعة بانفسها ومنها ماتكون ذائعة على سبيل المضادة والمشابهة من جهة الضد والشبيه اما فى المضادة فكما يقال ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد واما فى المشابهة فكما يقال ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة وقد يتفق ان يشتهر القولان المتناقضان من ذلك والمتضادان معا مثل ان يكون القول بانه ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد وايضا ليس ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بها واحد فيكون هذا مشهورا عند قوم وفى قول وذلك مشهورا عند قوم وفى قول وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة مع مقابله الذي هو ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء ليس بجميل فيكون كل من القولين مشهورا عند قوم وبحسب خلق وعرف وكقولنا ان الغنى وبال وان الغنى نافع كلاهما مشهور وبهذا يصح ان تكون قياسات جدلية صحيحة من مقدمات ذائعة تنتج نتائج متقابلة وضد الذائع هو الشنع وليس الذائع هو الصادق بل قد يذيع (١) غير الصدق ويصدق غير الذائع ولا الشنع هو الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع .

وانما قال ارسطوطاليس ان القياسات الجدلية هي المؤلفة من الذائعات لكون الجدل صناعة معدة لمخاطبة كل انسان وفى كل مسئلة كلية على طريق الانصاف بالعقل العامى ولا يتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهورة المتسلمة من الخصوم ولهذا كان ملاك الامر فى القياس الجدلى هو المسئلة والجواب والمسئلة صورتها صورة مقدمة محولة عن صيغة الاخبار الى صيغة الاستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات وتكون المسائل الجدلية فى علوم مختلفة منها خلقية

(١) لا - يدفع .

كقولنا

كقولنا هل اللذة جميلة ام لا ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ومنها منطقية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد ام لا .

والمسئلة الجدلية انما يسئل عنها السائل اما لنفسها اوليعرف بها غيرها من الامور التى تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم مع بعض مثل ان المحاقة فى كل شيء واجبة وليس المحاقة فى كل شيء واجبة فانها تستحسن فى اشياء ولا تستحسن فى اشياء ومثل ان حفظ المال آثر او انفاقه فان العوام يوجد بينهم فى ذلك خلاف مشهور فى المتقابلين يحتج به المجادل على خصمه بحسب الشهوة(١) وقد تختلف الخواص والعوام فى مسئلة مثل ان الجميل آثر عند الخواص من اللذة واللذة آثر عند العوام من الجميل .

والشكوك تعرض فى المشهورات اذا وجدت قياسات حقيقية برهانية او مشهورات جدلية تخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد يطلب ان يكون عنده مبادى قياسات جدلية وقد يعجز النظار عن نصرة قول فيرذله المجادلون ولو كان حقا او يوجد رأى يستند الى كثير من الناس او كثير من المذكورين يخالف المسئلة فيبطل شهرتها ويخرجها عن الصلاح للبدئية فى القياسات الجدلية ويجرى فى عبارة القدماء ذكر الوضع وهو رأى شنع يخالف المشهور ويضاده مثل رأى رتين (٢) فى ان الحركة غير موجودة عند من لا يعرف معناه على ما قد بيناه نحن فى الطبيعيات فصدقناه بحسب مفهومه الذى اوضحناه ومثل رأى (١٠ لسس) وهو انه لا كثرة فى الوجود بل الوجود كله واحد وانما يوضع مبدأ فى القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر الشخص الذى ينسب اليه فلا يقدم السامعون على رده بل يقولون فى انفسهم حيث يضعونه فى مبادى قياساتهم انه لعله يكون حقا من وجه لا نعلمه .

ومن يخالف هذه المشهورات لا يلزم ان تكون مناظرته ومخالفته بالمشهورات بل منهم من لا يناظر اما للحاجة وجحده ما يعرفه ويقرنه بقلبه دون لسانه وان رام احد ان يرده عن ذلك بقول يناظره به لم يجد قولا ابين ولا اشهر من القول

(١) قط- الشهرة (٢) لا- زمن

المجحود الذى خالف عليه وانما يحتج فى البيان على الشئ بما هو اظهر واشهر منه .

قال ارسطوطاليس ان ممن يخالف المشهورات الذائعة من يحتاج ان يعاقب(١) كمن يجحد وجوب عبادة الخالق ويستجيز عقوق الوالدين ومنهم من يحتاج الى تعريف من جهة الحس كمن لا يعرف بحرارة النار وبرودة الثلج ولما كان موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الجدل من جملته كان موضوعه ايضا من العلوم والامور الكلية فمحمولاته كذلك ايضا وذلك اما ان يكون من الاجناس واما ان يكون من الفصول واما ان يكون من الخواص (واما ان يكون من الاعراض واما ان يكون من الحدود والرسوم - ٢) لان الكليات هى هذه لاغير وانما يخالف من جهة الغرض الذى يؤمه الجدلى لا من جهة الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هى التى يختلف المتجادلان فيها بالاثبات والابطال والكلام الجدلى يكون الكثير منه من الاستقراء لكونه اشهر عند الجمهور وان كان القياس اشد الزاما للخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال والاثبات الذى هو غرض الجدلى ويعرفها بكون الاستقراء والقياس فى كل واحد من محمولات المسائل التى يرام اثباتها وابطالها والقياس فى كل واحد من محمولات المسائل التى يرام اثباتها وابطالها هى الاصول التى يعرف بها ان الشئ هو هو بالشخص او بالنوع او بالجنس او للخاصة والاصول التى يعرف بها اى الامرين اولى وآثر وتسمى هذه الاصول فى عبارة القدماء مواضع اى مواضع بحث ونظر .

وفائدة القياس الجدلى على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من الناس على ما يليق به من الرأى بمقدمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق ان يسمع القول معه فذلك مما يسهل بالطريقة الجدلية ويعسر بالمأخذ البرهانى لصعوبته وربما كان المحمول فى ذلك من اعتقاد نافع لكنه غير حق فيكون الجدلى اولى به من البرهانى لانه يخرج عن البرهان بقدر خروجه عن الحق وقد قيل فى البرهان ان العلوم الجزئية يتقلد المتعلمون مباديها فان كره المتعلمون

---

(١) قط - الى تعاقب (٢) سقط من لا التقليد

التقليد فيها ولم يكن لهم سبيل الى التحقيق بالبرهان وتفوا ولم يحصلوا على احد الامرين ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدلى مايقنعهم فينفعهم ويكفيهم وتسكن اليه نفوسهم وان كانت اكثر منفعة والقياس الجدلى هى رياضة الاذهان وتقويها على النظر من حيث يمكن ان تحصل به قياسات كثيرة فى مسئلة واحده على سبيل النفى والاثبات ثم يرجع(١) فيها ويتأمل احوالها بالتصفح فيلوح الحق من اثباتها وليس من شرط الجدلى ان يأتى بقياس لاعناد له البتة وعند كل احد ولا ان يلزم كل خصم بل ان ينتهى فى كل مسئلة الى منتهى المذهب كما انه ليس من شرط الطبيب ان يشفى كل مريض بل ان يأتى بغاية ما يستطاع من العلاج.

الفصل الثانى

فى الالآت التى تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز عن الالزام والانقطاع

الالآت التى تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز بها عن الانقطاع والزام الخصم مايريد الزامه اربعة.

احدها يختص باللفظ وهوان تكون عند الانسان قدرة على معرفة الاسماء المترادفة فى اللغات والمتباينة والشبيهة بالمترادفة والمتشابهة فى اللفظ والمعنى اما المترادفة فكالخمر والعقار واما الشبيهة بها فكالسيف والصمصام واما المتشابهة فكالحيوان الطبيعى والمصور وكلما كانت معرفة الانسان بمثل ذلك فى اللغات اكثر كان اقدر على المجادلة من حيث يحترز (٢) فى التسليم والموافقة ويقدر على الالزام والخدعة والمواضع التى منها يعرف هل الاسم متواطىء اومشترك كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها اضداد متغايرة مثل الحاد الذى يقال للسيف وضده الكليل والحاد الذى يقال على الصوت وضده الثقيل والثقيل فى الاجسام ضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد وليس لبعضها ضد والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله ضد وللزاوية الحادة ولاضد لها ومنها ان

(١) لا - يرجح (٢) لا - يحرز .

يكون لبعضها ضد وواسطة(١) ولبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل البصر والعمى فى البصير (٢) والبصيرة وقد يكون الاسم فى احدالمتقابلين مشتركا وفى الآخر غير مشترك مثل ان يقال لايبصر على وجهين احدهما بالفعل اى لايبصر بالفعل والآخر بالقوه اى لا قدرة له على الابصار ويبصر اى يبصر بالفعل وان كان لفظ السلب مشتركا فلفظ الايجاب مشترك فى الابصار وسلبه وان كان لفظ العدم مشتركا فلفظ الملكة مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين كان البصر ايضا على وجهين وان كان احد المضافين مشتركا فالآخر مشترك (مثل انه ان كان الفوق مشتركا للمكان والفضيلة فالتحت مشترك للمكان وللفضيلة وكذلك ان كان المناسب فى التصريف مشتركا فالآخر مشترك - ٣) مثل انه ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك ان كانت اجناس معانى الاسم فى واحد واحد منها مشتركة فالاسم مشترك كالخير فى المزاج فانه يدل على المساواة وهو من الكم وفى النفس على العفاف وهو من الكيف وقد تدل اللفظة فى احدهما على نوع وفى الآخر على فصل كالزاوية الحادة والنغمة الحادةوان تكون اللفظة فى موضع تحتمل الاقل والاكثر وفى الآخر لاتحتمل مثل ان النور الذى لليقين(٤) لايحتمل زيادة ولانقصانا والنور الذى فى الالوان يحتمل ذلك اويحتمل فى كليهما لكن المقايسة لاتصح كما لايصح ان يقال صوت احد من السيف (٥) ومنهما اقتدر المجادل على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يغالط ولايغلط .

والثانى من الآلات الجدلية القدرة على استنباط الفصول من الامور المتقاربة جدا فان الذى يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله دربة وينتفع بذلك فى صناعة القياسات المعمولة فى انتاج غير المدعى وفى توفية الحدود وفى تفصيل الاسماء المشتركة .

والثالث من الآلات الجدلية القدرة على اخذ المتشابهات من الاشياء المتباعدة جدا على ضد الواجب فى الفصول التى كانت تطلب من الاشياء المتقاربة فان

---

(١) قط - ذو واسطة (٢) لا - البصر (٣) سقط من لا (٤) لا - للنفس (٥) لا - احد من الصوت لسيف . الفرق

الفرق بين المتشابهات والتشابه بين المتباينات هو العلم الذى ينتفع به ذلك فى الفصول وهذا فى الاجناس .

وفى القياسات الشرطية المتصلة من حيث تقنع بان الممكن فى شيء ممكن فى شبيهه والمشابهة اما باشتراك محمول واحد كاشتراك الانسان والغراب فى الحيوة اوفى المشى واما فى النسبة المفصلة كما يقال ان نسبة الربان فى السفينة الى السفينة كنسبة الملك فى المدينة الى المدينة اوفى الوصلة كما يقال ان نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها .

والآلة الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند اصحاب الصناعات واستنباط ذائعات من ذائعات والذائعات منها مايحصل بالفطرة ومنها ما يحصل بالتأمل والروية فى آراء الجمهور واصحاب الصنائع والمذاهب واخبارهم المنقوله وقصصهم المشهورة المخبورة بالتجارب وبتفضيل ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى شبيه به ومن الاضداد وتمييزها .

وبالجملة فان القول الذائع والمشهور هو الذى يصلح ان يناظر به المعاند عند الجمهور فى المحاقة والمغالطة اذا كان الحق خفى الحجة الحقيقية عند المناظر وعند الحاضر فان الذب عنه بحجته الحقيقية لا يفيد المجادلة حينئذ وانما يفيد المجادلة بما يعترف به المناظر او الحاضر او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيما لا يعلم حقيقته ومجادله ايضا كذلك وكان مقصود كل واحد منهما الظهور على صاحبه عند الحاضرين فليس غير الذائع والمشهور فان كان الذائع والمشهور هو الحق فى المسئلة فقد اتفق فيها مذهبا التعليم والمجادلة بالحقيقيات والذائعات المشهورات وان لم يكن كذلك اختلف المذهبان فعادت المجادلة الى الحقيقيات فى التعليم والتحقيق والى الذائعات المشهورات فى المجادلة والفلج على الخصم وكذلك قد يتفق فى المسئلة الواحدة غرض المبرهن المعلم والمجادل المفحم والخطيب الواعظ اوالشاعر المحسن اذا كان الحق فيها هو الذائع المشهور وهو الواعظ الزاجر وهو

المحسن الجاذب كالكلام فى المعاد اذا كان الاحتجاج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى ويزلف لديه من الملكات النفسانية والاخلاق الملكية والزهد فى الرذائل البهيمية والسبعية فان الحق فى هذا هو المشهور وهو الواعظ الجاذب والزاجر وهو الشاعر المحسن والمقبح لايحتاج فيه الى استعادة فالمبرهن فيه الذى يعلم الحق ويحتج عليه يحصل له غرض التعليم بالذات وغرض المجادلة والخطيب والشاعر بالذات وبالعرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد او فى ايهما قصد وفى ايهما لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضاعته العلمية والدربة فى عادته الصناعية كما يحتاج غيره من الصناع حتى يقدر على ايراد مايحتاج اليه فى كل وقت فى موضعه من جهة بضاعته وصناعته ولايكفى حفظ البضاعة دون ملكة الصناعة فانه قد يحفظ الانسان مالا يذكره فى وقت حاجته اليه او يحتاج الى ماليس بمحفوظ عنده فبكثرة البضاعة يجد كل مايريد فى وقت حاجته عتيدا عنده وبالتعويد الصناعى يذهب اليه فى وقت حاجته من غير روية ولا توقف فان التوقف للروية فى المناظرة كالانقطاع عند الحاضرين كما ان الموسيقار اذا اريد منه لحن من الالحان فى شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب (فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب-١) كان عنده فى كل وقت من ذلك مايحتاج اليه ويطلب منه واذا كانت عادته فى صناعته محكمة قدر على الايقاع فى المذهب المطلوب من غير توقف فان حفظ من غير دربة وعادة توقف للروية واستحضار المذهب فى خاطره ونقله بالتصور والارادة الى مبادى حركاته والتحريك بالايقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك فى زمان تبطل النسبة الزمانية بين الايقاعات فيذهب رونقها وموقعها فى الصناعة كذلك المجادل فى جدله اذا روى وتفكر وتذكر لاستحضار مايحتاج اليه فى ذهنه انقطع وليس كذلك المبرهن وطالب الحق فى التعليم فان غرضه يحصل بحصول مقصوده فى عاجل حاله وآجلها بمحضر من السامع وبغير محضر منه باذكار الشريك او باذكار النفس او بالهام الرب فهذا هو قوام الامر فى صناعة الجدل كما فى غيرها من

(١) سقط - من لا

 الصنائع

الصنائع .

الفصل الثالث

فى مواضع الاثبات والابطال مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف تستنبط الحجة والقياس من المطلوب نفسه من جهة حديه اعنى الموضوع والمحمول بتحصيل الحد الاوسط فى الايجاب ومن الامور الخارجة عنهما (فى السلب - ١) والخارجة عن احدهما غير خارجة عن الآخر على ما قيل فى الايجاب والسلب الكلى والجزئى والمستنبط من نفس حدى المطلوب اما ان يكون عن جوهرهما واما ان يكون عن الاشياء التابعة لهما والاول هو ان تستنبط الحجة من (حد ٢) احدهما اوكليهما فينظر هل حد المحمول يقال على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال عليه المحمول ام لا او حده ام لا .

واما استنباط الحجة من الاشياء التابعة لهما فاما ان تكون تلك الاشياء مقومة لجوهرهما او غير مقومة والمقومة اما جنس واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما فصل الفصل واما فصل الجنس واما فصل المادة او فصل الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل وهما واحد بالذات من وجه او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل والصورة فى كل موضع من هذه مضاهية للفصل (والمادة - ٣) والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ما ذهنى كما سبق وما كان من هذه مساويا للموضوع فالموجود له والمنفى عنه موجود للموضوع ومنفى عنه وما كان منها للمحمول مساويا او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال المحمول واما فى اثباته للموضوع فانه يكون اثباتا للمحمول فى المساوى دون الاعم وكذلك فى اثباته وابطاله عن محمول الموضوع واما اثبات محمول الموضوع فلايجب عنه شىء وفى نفيه عن المحمول يجب نفى المحمول عن الموضوع .

---

(١) ليس فى لا (٢) ليس فى لا (٣) ليس فى لا .

واما التوابع غير المقومة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائية المباينة للجوهر والمتضايفات وما يلازم وجود الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده ونحو استعماله وافعاله واعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه والكل والجزء على اقسام اربعة احدها الكل فى الحمل كالجنس والفصل ويقابله الجزء فى الحمل كالنوع وينتفع بالانواع كانت انواعا فى الحقيقة او انواعا فى الشكل اذ ننظر فى انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد فيها كلها او بعضها المحمول اولا فى شيء منها ولا فى كلها كذلك ننظر فى شيء من انواع المحمول هل يوجد فى الموضوع اولا ولا نوع منه يوجد فيه وينتفع به ايضا فى الاستقراء فانه اذا وجد المحمول فى كل انواع الموضوع اوفى كثير منها حكم انه فى كل الموضوع .

وقد ينتفع ايضا اذا اريد اثبات متضادات بالقسمة على النوع اثبت انه كذلك على الجنس كقولك انه اذا كان كل قنية اما محمودة واما مذمومة فهذه الفرس اما محمودة واما مذمومة لانها من القنايا اوصناعة الرقص مثلا وصناعة الكتابة وكما يكون الكل من جهة الزمان فى جميع الزمان فانه ان كان يثبت او ينفى فى جميع الزمان لزم انه كذلك فى زمان ما ويقابله الجزء من جهة الزمان والموضع فيه بعكسه فانه اذا لم يكن فى جزء لم يكن فى الكل والكل من جهة الكمية ويقابله الجزء من جهة الكمية ايضا واذا ثبت حكم فى واحد من عدة فى جملتها الموضوع نقل الحكم الى الموضوع كما ثبت حكم لكل ماش فينقل الى الانسان واذا ثبت حكم فى جملة نقل الى افرادها لا اذا كان فى الجملة من حيث هى جملة كالزوجية فى العشرة فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشرية ايضا ومن جهة الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله الجزء من جهة الوجود اذا كان مشروطا بزمان ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو اضطرارى الى ما هو اكثرى ونقل ما هو اكثرى الى الاضطرارى كما يقال ان كان العدل نافعا على الاطلاق فهو نافع على جهة كذا او نحو كذا وعكسه ان ما يكون على جهة ما او نحو ما يجوز نقله الى الاطلاق مثل ان ما هو ممكن لزيد فهو ممكن اى بالقول المطلق ومن هذا ان ما يوجد بزيادة و نقصان

فهو

فهو موجود بالقول المطلق مثل ان الذى هو احر من شىء (فهو حار او ابرد من شىء فهو باردا واصلح من شىء فهو (١) صالح اواردى من شىء فهو ردى ولا ينعكس هذا فى كل مكان فليس كل حار احر من كل شىء ولا كل بارد ابرد من كل شىء ومن ذلك المواضع المأخوذة من العلل الفاعليه والتمامية مثل ان يحكم على شىء بوجود مطلق اوبوجود على صفة ما لان علته كذلك موجودة على الاطلاق او بتلك الصفة كقولنا ان الحيوة موجودة فى الفلك لان النفس موجودة فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركة موجودة بالطبع والمشاركة البشرية هى العلة الموجبة للعدل فيما بينهم وعن كون الشىء وفساده مثل انه ان كان كون الشىء خيرا فهو خيرأ وشرا فهو شرا وكان فساده خيرا فهو شرا وفساده شرا فهو خير .

ومن الافعال مثل ان وجود الفعل مطلقا يدل على وجود الفاعل وبحال مايدل على وجوده بتلك الحال .

ومن المتضايفات والمتلازمات فانه ان كان اللازم موجودا فما يلزمه فى الوجود موجود اومعدوما فهو معدوم وهذا ضرورى ومن ذلك ان الذى يوجد لمايوجد له موضوع المسئلة فهو موجود لها مثل ان الذى يوجد للحيوان يوجد للحيوان الناطق اوما لايوجد لما لايوجد له المحمول فهو موجود لموضوع ذلك المحمول مثل انه اذا لم يكن النطق لغير الانسان فهو موجود للحيوان وان كان الشىء لايوجد للشىء الاعند وجود شىء فانه يقنع انه موجود للشىء مثل انه ان كانت الحركة لا تكون لما لانفس له فان النفس متحركة وهذا مظنون مقنع ومثل ان الشىء الذى يزاد على شىء فيجعله جيدا فهو جيد .

وبالجملة ان الذى يجب بوجوده لشىء حكم فى ذلك الشىء فالحكم له مثل ان العادل خير فالعدل خير واذا كان موجودا لموضوع آخر يجعل للمحمول اكثرية فهو موجود له كما ان اليسار يجعل الفضيلة اكثر نيلا فاليسار نيل وان كان يجعله اقل فهو معدوم له على حكم الخلاف ولا يجب ان ينعكس لانه ليس بضرورى

---

(١) ليس فى لا ـ

وان الجيد اذا زيد (٢) على الردى جعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردى وحده مثل ان الذهب مع الفضة اجود من الفضة الخالصة ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان مـاش وكل ماش جوهر والانسان ضحاك وكل ضحاك ناطق ومن الزمان مثل انه ليس كل مغتذ بنام لان النمو يكون فى بعض الزمان والاغتذاء فى جميع الزمان حتى فى زمن الذبول وايضا ليس التعلم تذكرا لان التعليم (٢) يكون للمستقبل والتذكير للماضى واذا اخذت الحجة عن الامور الخارجة عن الحدين على الاطلاق مثل ان يحتج من الشهادات والتواتر واقاويل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيلة فكيف السلوك الى سيرته واما عن تبديل الاقتصاد كما كان يفعل سقراط فى امكنة العدل فى المدينة بان كان ينقل المسئلة الى الرجل العدل ويقيس عليه فى الاحوال التى يجب ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينة فيكون هذا باب شبيه بالتمثيل وليس بتمثيل لان (٣) التمثيل هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغن عن اثبات التشابه فان احتيج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا مطلقا ومثل ان يراد بالجزئ معنى كلى كقوله لا تأكل السمك والجبن اى كل مرطب اوبدل الشبيه مكان الشبيه وكل ذلك قريب من التمثيل وليس بتمثيل .

ومن الحجج المأخوذة عن الاشياء الخارجة مواضع المتقابلات فمن ذلك ماهو على سبيل التناقض واللزوم الحقيقى فيه بعكس النقيض مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس بانسان وربما اقنع العكس المستقيم وما كان على سبيل التضاد فان لزومه مقنع فى الجهتين جميعا مثل انه ان كان الصديق حسن النية فالعدو ردى النية وايضا ردى النية عدو ويعاند ان كان حسن الهيئة صحيحا فليس يلزم ان يكون المريض ردى الهيئة. ومن مواضع التضاد ان يؤخذ لنقيض الموضوع شيئ ما فيؤخذ للموضوع ضده مثل انه ان كان ما ليس بلذيذ شرا فاللذة خير وانما يكون هذا اذا لم يكن متوسطا والمواضع المشهورة فى الاضداد ان ركب ضد ان

---

(١) لا - زيل عن (٢) كذا فى الاصلين والظاهر التعلم والتذكر (٣) لا - لا ان السلوك الى.

مع الضدين على اربعة اوجه كل واحد من طبقتين ثم يكون اذا كان الشئ مع الشئ بحال ما قصد الشئ معه بضد حاله مثل ان الكون مع الصديق سعادة ومع العدو شقاوة وضده مع ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان الى الاعداء قبيح وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان اليهم حسن والشئ معه ضده بضد حاله فانه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحا فالاساءة الى الاعداء جميل .

واما المتقابلات على سبيل العدم والملكة فأنها تتلازم على الاستقامة مثل انه ان كان الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة واما المتقابلات على سبيل المضاف فانها تتلازم على السواء مثل انه ان كان الحس علما فالمحسوس معلوم .

ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الاقل والاكثر وهى على وجوه فمنه ما هو مطلق فانه اذا كان ما هو اقل وجودا موجودا فما هو اكثر وجودا موجود وهذا للاثبات فقط لان عكسه غير مفيد واذا كان ما هو اكثر وجودا ليس بموجود فما هو اقل وجودا ليس بموجود وهذا للنفى من المقنعات(١) ومنه ماليس على الاطلاق بل عند محمول او موضوع ما وهو انه ان كان للموضوع محمول اولى من هذا فلم يكن لم يكن هذا واذا كان ماليس اولى منه كان هذا واذا كان المحمول لم يكن لموضوع هو اولى به فليس لهذا الموضوع او ان كان لما هو اولى بان لايكون له فقد كان له واذا كان محمول الموضوع آخر هو اقل وجودا من معنى هذا المحمول لهذا الموضوع فهذا كان واذا لم يكن محمول لموضوع هو اولى ان يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه الابواب ابواب التساوى مثل ان كان ما هو مساوى فى الكون لهذا الشئ موجودا فهذا الشئ موجود اولم يكن لم يكن وعلى اقسام مساوية لاقسام الاولى بحسب التقابل .

واما المواضع المأخوذة عن اساس (٢) الداخلة فى نفس الأمر والخارجة عنه فمواضع القسمة ومواضع التصاريف والاشتقاقات ومواضع النظائر وطرق

---

(١) لا - المتبعات -

القسمة كثيرة كما سلف ذكره كلى الى جزئياته وكل الى اجزائه ومحمول الى موضوعاته وموضوع الى محمولاته واسم مشترك الى معانيه ومن القسمة تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها طرق الاشتقاقات والتصاريف مثل قولنا ان كانت العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولاينعكس هذا الا ان يقال ان العادل بما هو عادل فاضل فالعدالة فضيلة وطرق النظائر كقولنا ان كان مايجرى مجرى العدالة محمودا فالعدالة محمودة .

الفصل الرابع

فى المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

من ذلك ان ينظر هل يحمل على ما يحمل عليه حمل احد الخمسة الكلية وخصوصا هل اخذ مكانه الجنس كما يقال ان البياض عرض له ان يتكون وهذا للابطال وان ينظر ان كان بسيطا كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق او مشيرا الى الموضوع كالابيض وهل له اصل منه يشتق وهذا للابطال وينظر هل وضع الشىء عارضا لنفسه وايضا ان كان للعرض ضد ما من شأنه ان يفسده ويعقبه فى المحل فهل يتأتى ان يحل ذلك المحل مثل انه ان كانت القوة الغضبية عرض لها البغض فيجب ان تعرض لها المحبة وايضا هل ضده موجود فى الموضوع وهذا للابطال .

ومن مواضع الآثر والافضل ما كان اطول زمانا واكثر بيانا وما كان يفضله المعتبرون من اهل الفطنة اومن اهل العلم فالذى من جنس الفضيلة افضل مماهو هو خارج عنه فان العدالة افضل من العادل وآثر لانه بها كان فاضلا والمطلوب لاجل نفسه افضل من المطلوب لاجله مثل ان الصحة التى تراد لعينها افضل من الدواء الذى يراد لاجل الصحة وقد يعاند هذا بان يقال ان القوة فى كثير من الاوقات آثر من الفضيلة ويكاد ان يكون الضرورى آثر والفضيلة افضل والذى هو علة الخير بالذات آثر من الذى هو علته بالعرض والذى يؤثر فى جميع الاحوال آثر من الذى يؤثر فى وقت ما كالصحة والعلاج والذى يؤثر ويراد وجوده كالصحة آثر من الذى يؤثر ايرى كالجمال والحسن والمؤثر بالطبع والذات كالعلم

آثر

آثر من المؤثر بالعرض كالكتاب والموجود للآثر آثر من الموجود لما دونه وما يخص الافضل والآثر من جهة المؤثر كالمؤثر عند الله تعالى آثر من الآثر عند الناس وما كان فى الاشياء التى هى اقدم آثر كالصحة فانها آثر من القوة لان الصحة فى الاخلاط الاول والمزاجات وهذا فيما بعد والمبلغ الاقرب الى الآثر آثر ومبلغ اثر الغايتين آثر (١) اذا فضلت الغاية الغاية باكثر من فضلها على فاعلها فالفاعل آثر من الغاية مثاله ان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح ففاعل السعادة افضل وآثر من الصحة والنافع فى كل وقت او فى اكثر الاوقات آثر والالذ عند الجمهور آثر والذى هو مع اللذة آثر من وجه آخر كالطيب الدوائين وما فى السن (٢) التى تدرك فيها العظائم كما فى سن الكبر دون سن الصبى آثر ثم ما لا يشارك فيه الاردى آثر والذى يشاركه فيه الاخوان والاحباب آثر والذى يوثر ان يفعل بالاخوان آثر من الذى لا ينبغى ان يفعل بهم .

ومجموع الاثرين آثر والذى اذا كان استغنى به عن الآخر بلا انعكاس آثر من الآخر مثاله ان العدالة اذا كانت فى جميع الناس لم يحتج الى الشجاعة والشجاعة لا تستغنى عن العدالة فالعدالة آثر وما يراد كونه اكثر فهو آثر وما يتوقى عدمه اكثر فهو آثر وما يراد عدمه اقل فهو آثر والاشبه بالآثر آثر من جهة ماهو اشبه ويعاند بالقرد فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس آثر منه والشبيه بالفاضل آثر من الشبيه بالخسيس من جهة ماهما شبيهان ويعاند بانه يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل من جهة ماهو اخس والشبيه بالخسيس من جهة ماهو افضل فان لم يشترط هذا لم يتم (الاثر-٣) الاترى ان الفرس اشبه بالحمار والقرد بالانسان والذى زيادته آثر هو آثر والذى يؤثر دون هذا من غير عكس آثر والذى يجحد الآخر ايظهر هو آثر من الآخر مثل من يجحد حب اللذات ليظن زكيا والذى هو اظهر آثر والذى هو اصعب هو آثر اذا بلغ الى غاية آثر وايضا الذى هو اسهل اذا بلغ الى مثل ذلك آثر وافضل افضل النوعين افضل من افضل اخسهما والذى له الفضيلة

---

(١) زاد فى قط - من الغاية من اثر (٢) لا - السنى (٣) ليس فى لا .

الخاصة بنوعه آثر مما ليست له وان كان له غيرها (١) ومن ذلك يكون الكيس والفطنة فى الانسان آثر من الشجاعة فيه والذى يفعل اكثر مما يتصل به آثر من الذى لا يفعل من جهة زيادة فعله مثاله ان النار آثر من الاوفربيون من جهة ان قوة اسخانها اذا كان مقصودا مطلوبا لا من جهة الاحراق الذى يكره وان اشتركا فاكثرهما فعلا .

والذى يفعل بطبيعته آثر من الذى يفعل بغيرها فعلا مؤثرا والذى يخص خيره الافضل آثر والذى يتبعه خير اكثر آثرا والذى يتبعه شر اقل اثرا والذى به الخير اكثر آثر والذى يرفعه الشر اقل اثرا .

واما المواضع التى للجنس فمنها ما هى له على انفراده ومنها ما يشاركه فيها الفصل والحد فمن ذلك ان ينظر هل يخلو عنه بعض الموضوعات خصوصا الاشخاص فيصدق النوع حينئذ على ما لا يصدق عليه الجنس كمن جعل المعلوم (٢) جنسا للظنون وبعض الظن ليس بعلم بل خطأ وجهل ومن المشهور (ان بعض الظن اثم) وهل هو غير مأخوذ فى ماهية النوع وما تحته خصوصا ان صدق عليه حد العرض فان جنس الشئ لا يكون عرضا له وان يوجد الاسم الكلى الذى لا يتساوى مفهومه عند المسميات به من الجزئيات مكان الجنس كالموجود وهل للنوع جنس غيره لا يترتب تحته ولا يصير تحت آخر فوقهما (٣) جميعا حتى يكون الجنسان مختلفين فان الشئ الواحد لا يدخل فى جنسين مختلفين بمعنى واحدا والنوع يقع فى مقولة غير مقولة جنسه كمن جعل العلم خيرا والعلم من المضاف والخير من الكيفية وقد ينتصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد شر الزيد وخير العمرو ويكون (مصائب قوم عند قوم فوائد) لكن الخير فيهما يقال باشتراك الاسم (٤) وهل ليس جنس الجنس يحمل على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او لجنسه فان الفصل لا يقال فى جواب ماهو الخاص ولا المشترك فانه كما قيل لا يوفى جواب ماهية خاصة ولا مشتركة وهل لا يقال

(١) لا - غيرهما (٢) لا - العلوم (٣) لا - فوقها (٤) لا - الجنس .

 عليه

عليه شئ من فصول الجنس فلا يكون حينئذ جنسا وهل ضد الجنس يحمل عليه وهل العدم يشارك الشئ فيما وضع جنساله فان العدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس كالعمى وهل عكس فوضع(١) النوع بحال الجنس كمن يقول ان المرض سؤ مزاج وهل هو على سبيل الاستعارة والتشبيه كمن يقول ان الغيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد النوع فى الجنس او فى ضد الجنس اوليس هما جنسين (٢) بانفسهما وهذا للابطال والاثبات .

وينظر هل ضده ليس فى جنس فيكون هو ايضا ليس فى جنس كالخير والشر وينظر هل النوع مباين لكل قسم من الجنس وهل يتعاكسان احدهما على الآخر كالموجود والواحد والمبدأ والعلة وهل ان كانت الانواع لها متوسطات فى الضدية فالجنس كذلك وهذا مقنع وبالعكس ومقاومته ان الصحة والمرض لا واسطة بينهما وبين الخير والشر واسطة او هل الواسطة بينهما جميعا ايجابية اوسلبية فان التى بين الخير والشر سلبية وبين الاسود والابيض ايجابية وايضا هل الجنس له ضد والنوع ليس له ضد فانه اذا كانت الفضيلة ضد الشرارة فالبر ضد الاثم وان ننظر هل كلاهما من المضاف وكذلك يجب ان كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من المضاف والنحو ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب وهل اضافتهما بحرف واحد او بنحو واحد ويعاند بان القنية جنس للعلم والقنية قنية للمقتنى والعلم علم بالمعلوم وهل يعاكسهما الاضافى بحرف واحد ويعاند بان العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم العلم - وهل يقاس الجنس المضاف الى النوع على السوية فانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف بكثير الانصاف الى كثير الاضعاف وهل ان كانت الاضافة من احدهما ذات وجهين فكذلك فى الآخر مثل ما ان الواهب من الموهوب والموهوب له فكذلك العطية وان كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياء جبن فقط فقد اخطأ لان الحياء فى القوة الفكرية والجبن فى الغضبية وننظر هل وضع

(١) لا - موضع (٢) لا - ضدين.

الكلى فى جزئيه كمن قال ان الحيوان جسم فيه نفس والجسم موضوعه لا جنسه وهل وضع الانفعال فى المنفعل على انه فى جنسه كمن قال ان الجليد ماء جامد وهل وضع الفصل على انه جنس وهل يقال الجنس على الذى وضع نوعا تحته على الاطلاق من جميع الوجوه لا من جهة واحدة فكذلك ليس الحساس جنسا للانسان لان الجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الضدين فى اخس الجنسين وهل ان كان حال النوع الى شئين حالا واحدة ورفى الى اخس الجنسين كما يجعل المتحرك جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة لاثبات وايضا هل وضع العارض فى المعروض له على انه كجنس كما يقال ان اللاموت حياة ابدية مثلا اوان الميت صار لا ميتا كان استفاد حياة جديدة ولكن تلك الحياة انفصلت وننظر هل ضد النوع فى الجنس اوفى ضد الجنس وهل الواسطة فى الجنس وهذا للابطال والاثبات وينظر فى الاقل والاكثر والاولى والمساوى والنظائر والاشباه والكون والفساد ومن هذه المواضع المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع الجنس ومواضع تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع تخص الجنس .

الفصل الخامس

فى المواضع الخاصة بالفصل والخاصة

من ذلك ان ننظر هل يقال فى جواب اىما هو وهو اولى من الجنس بذلك والجنس اولى بان يقال فى جواب ما هو وهل ينقسم به الجنس قسمة بالذات وهل يقال عليه الجنس على انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على معنى وجودى او على معنى سلبى لا اثبات فيه مثل غير الناطق وهل فصل الجوهر مأخوذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز كالحيوان المائى والارضى وننظر هل فصل المضاف من المضاف كما يقال هو قرابة فيقال وأى قرابة فيقال اخ اوابن اخ وهل اخذه مضافا بالقياس الى ماهو بالقياس اليه بالذات وهل هو فصل لجنس مباين

بجنسه

لجنسه فان فصول الاجناس المتباينة متباينة والخاصة المساوية امامفردة كالضحك للانسان واما مؤلفة وهى الرسم الذى هو قرين الحد وهناك مواضع تعمها والحد فمن ذلك تعريف الشئ بماهو اخفى منه اما على الاطلاق واما فى وجوده له او تعريفه بما هو مثله فانه إنما ينبغى ان يتعرف بماهو اعرف منه فى ذاته او عندنا وتعريف الشئ بما ليس اعرف منه اما ان يكون بمالايعرف الابالشئ المعرف كمن عرف النفس بانها القوة المحركة للحيوان والحيوان لاسبيل الى معرفته الا بمعرفة النفس لانه جسم طبيعى ذو نفس واما ان يكون الى معرفته سبيل دون معرفة المعرف الاانه اخفى منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفة النفس اخفى من معرفة النار وان كانت النفس لا تحتاج فى تعريفها الى النار والمساوى فى المعرفة كالمضاد والمضاف والقسيم (١) فى الجنس واما المقابل (٢) بحسب المضاف فينبغى ان يتأمل الحال فيه فان المضافين لايتأتى تعريف احدهما خلوا من الآخر اذ وجود كل واحد منهما هو بالقياس الى الآخر وإنما الوجه هو ان تؤخذ الذاتان بما هما موجودتان كانسان وانسان لابما هما مضافان كالاب والابن ويضاف اليهما سبب الاضافة فيقال انسان اولد انسانا فالوالد هو الاب والمولود هو الابن فيكون الحد الواحد معرفا لهما جميعا ثم يعرف بهما مجرد الاضافة ومثال هذا ان لايقال ان الجار هو الذى له جار بل الجار هو ساكن دار ينتهى حد من حدودها الى دار يسكنها آخر هو الذى يقال انه جاره ثم يحد الجوار من ذلك .

واما المقابل بحسب العدم والملكة فان الملكة تستغنى فى تحديدها عن العدم والعدم لايستغنى عن الملكة وليسا معابل الملكة اقدم فى المعرفة وكذلك الحال فى الموجبة والسالبة .

واما القسيم فى الجنس مكالانسان والفرس وننظر هل بدل الحد والرسم احدهما بالآخر وهل ترك الجنس وهل وقع الجنس القريب وهل استثنى فيما يوجد لاشياء كثيرة الاانه للموضوع اولا بالا واليه كاللون للسطح والجسم فانه للسطح اولا وكذلك ان كان موجود للجملة لانه لواحد من تلك الجملة دون سائرها

---

(١) لا - ن - القسم (٢) لا - القائل .

مثل ان قبول المتضادات خاصة للجوهر فهو للوجود من اجله وننظر ان لا يكون القول مأخوذا من جهة الافراط فى النسبة كمن يحد النار بانها الجسم الخفيف جدا والنار اليسيرة ليست خفيفة جدا كما ان المدرة الصغيرة ليست ثقيلة جدا وهل يتساوى القول فى الاجزاء والجملة فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفل كان القول يتناول الاجزاء المفارقة دون الكلية ولا يكون فى الرسم فصل مكرر كما لا يكون فى الحد اما بترادف الاسماء كمن يقول ان النقطة لا جزء لها ولا هى منقسمة فهذا تصريح بالفعل بالتكرار واما بالقوة كمن يقول ان الحيوان جسم مغتذ حساس جوهر والجوهر فى ضمن الجسم وكمن يقول ان الشهوة تشوق اللذيذ والتشوق هو الشهوة وننظر هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع فنقص به المحدود بزيادة الحد كمن يقول ان الانسان حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وننظر هل ان كان اللفظ مؤلفا مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد حده بما اورفع بخاصية احد اجزائه بقى الباقى حد المابقى فانه ان قال خط نهايتاه موازيتان لواسطته فان رفع الواسطة وهى خاصة المتناهى وغير المتناهى لم يبق الباقى رسما للخط المستقيم المطلق الذى (١) يقع على المتناهى وغير المتناهى وهل لم تبدل الاجزاء باقوال بل بدلها بأسام مترادفة كمن قال هاهنا انه طول مستو محدود وخصوصا ان دل على اسم اغمض وربما اتفق ان يوجد للمشترك حد يتناول جميع ما يقال عليه اما فى المشكل فذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد كما للاخر .

وكذلك يجب ان ننظر هل القول يشتمل على ما لا يثبت والموضوع ثابت كقول فلاطون ان الصورة المفارقة امثلة سرمدية للكائنات الفاسدة وهل ان كان الموضوع زمنيا فكذلك رسمه ام حده وان لم يكن فكذلك وهل الاسم اولى باحد اجزاء القول كالنار فانها اولى باللهيب من الجمر فلا يجوز ان يكون القول لها سواء وننظر هل القول مأخوذ عن الاقسام كقول القائل ان المقدمة هى التى توجب شيأ لشئ او تسلب شيئا عن شئ فانه يجعل كل واحد منهما للاخر (٢)

(١) لا - لا يقع . (٢) ن - لا الآخر .

فلا

فلايكون الموجب اما سالبا واما موجبا وكذلك السالب لايكون اما سالبا واما موجبا فاذا قال قائل ان القضية السالبة مقدمة وكل مقدمة اما سالبة واما موجبة ازم عن ذلك ان القضية السالبة اما موجبة واما سالبة ولايكون من السالب موجب فيكون خطاؤه من هذا القبيل ولايجعل سبب الشي نفس الشيء كمن يقول ان الصحه هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة والالم وينظر ايضا هل فصل الكيفية (١) من الكمية وهل فصل السبب الفاعلي من التمامى فيمايحتاج اليه كمن حدد محب المال بانه الذى يشتاق اليه فما (٢) حدد على ما ينبغي لانه ربما اشتاق اليه ايضا لقضاء دين اوحد الشجاع بانه المقدام على المخاوف فما حدد مالم يبين (٣) من اى المخاوف ولاى علة ومن قال ان الليل ظل الارض لم يتبين مالم يقل انه عن الشمس ثم ينظر فى القوانين المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد اورسمه وفى المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الانقص خاصة النصف وكذلك الملكة للملكة والعدم للعدم وكذلك فى النقيض وكذلك ان كان الشيء خاصة للقابل فليس لمقابله خاصة (٤) وكذلك ننظر فى الاشتقاق والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين .

فاما المواضع التى تخص الخاصة فان ننظر حتى لايجعل الموضوع خاصا لخاصة (٥) كمن قال ان النار خاصة اللطيف الاجزاء وكى لا تكون داخلة فى الماهية وكى لا تكون اخذت من جهة الحس وليس يعلم فى بادى الامر هل هى كما تحس ام لا كمن قال ان خاصة الشمس انها كوكب يضيئ فوق الارض ولا يدرى هل هى كذلك عند الافول ام لاوكى لايكون اتى بخاصتين معا على انهما واحدة كمن قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكى لا تكون معلقة بآن واحد اوزمان كقولهم ان خاصية كذا انه يوجد الآن كذا الا ان يقول ان خاصيته

---

(١) لا — الكمية من الكمية (٢) لا — فيما (٣) لا — يتيقن (٤) قط — بخاصة (٥) قط — خاصة بخاصة .

الآن انه كذا الآن كما للاشخاص من احوالهم الجزئية الزمانية (١) .

الفصل السادس

فى المواضع الخاصة بالحد

ننظر هل اخل فيه بذكر الجنس اوبذكر الفصل ولايكون رتب الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل كمن يقول ان العشق افراط المحبة فان هذا خطأ لأن العشق محبة مفرطة والافراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكمن يقول ان الصوت هواء مع قرع والقرع جنس الصوت اوسببه لا فصله وهل أتى بفصل غير مناسب اوبشئ هو بالعرض وهل زاد ما نقص او فضل على الماهية مثل ان يقول للانسان انه حيوان ناطق حساس والبرودة عدم الحرارة بالطبع فان العدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل أتى بفصل سلبى فى غير المعنى العدمى وهل وضع النوع مكان الفصل كمن قال ان البطر استخفاف مع لهو واللهو نوع من البطر فاذا خص من الاضداد واحدا اجعل للشئ حدين كمن قال ان النفس جوهر قابل للعلم وهو ايضا قابل للجهل والخطأ وننظر فى جميع المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب المضاف وهل اشار الى ماالیه الاضافة بالقياس بالذات وهل ان كان مضافا بذاته او بجنسه فقد فصل كالطب فانه مضاف لجنسه وننظر هل ظن انه اورد فصلا من الفصول ولا يكون فعل ذلك ولم يزد على معنى الجنس كمن حد بفصل سلبى مطلق مثل من قال ان الخط طول بلاعرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلاعرض فما جاء بفصل زائد على طبيعة الجنس وكذلك ان كان المحدود استعداد انحو ضدين ذكر احدهما دون الآخر الا ان يكون احدهما غاية بالذات والآخر بالعرض كمن يحد الطب بالصحة لابالموت والمرض وهل اشار فى القوى والملكات الى موضوعاتها ولا يظن المعدولى اللفظ سلبا فيحده بالسلب اوالمعنى العدمى من الموجود فى اللفظ وجوديا فيحده بالوجود وهل بين حد ضد الشيء من ضد حده

(١) زيادة فى قط بخط جديد - مثل ان الانسان اول شبابه و فى آخر عمره . وكذلك

وكذلك فى المتقابلات والمشتقات والمضاد للشيء فى جنسه دون فصله او فصله دون جنسه اوفيهما جميعا واذا كان الشيء لا يرتقى الى جنس واحد بل له حصة فى جنسين فيجب ان لايكون اخل باحدهما مثل ان المهذار ليس هو الذى يحب المحال ولايقتدر على قوله ولا الذى يقدر على قوله ولا يؤثره بل مجموعهما وكذلك ينظر فى حد الاشياء المركبة ومن الخطأ فيه تبديل الاسماء المترادفة واشنع منه ان يترك القائم مقام الفصل بحاله ويقصد الى تفصيل الجنس وينظر هل للشيء زيادة معنى بالتركيب على الاجزاء وقد اخل بتلك الزيادة فى الحد كمن يقول ان البيت خشب وحجر وطين فان هذه مواد البيت والبيت شيء يحدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب ايضا بل الاول هو المادة وهذا هو الصورة وفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة .

ومن التركيب ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية ومنه ما يحدث له معنى ثالث زائد على المعية كالزاج والعفص للحبر وكل ذلك ينحصر فى قولك هذا وهذا للمركبين بالتتالى وهذا مع هذا وهذا من هذا .

وقد يكون التركيب بالعرض وليس بقياس شيء واحد كمن يقول ان الطب اقدام ورأى صحيح فى العلاج وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الراى فيكون افضل وهما متحيزان فى الطب بالعرض وما لم يكن الكل غير جملة الاجزاء فقط فحده جميع اجزائه كمن يقول ان العشرة عدد يحدث من سبعة وثلثة اومن تسعة وواحد ولايقال فى المركب انه كذا وكذا او كذا مع كذا كقولك ان الانسان جسد ونفس اوجسد مع نفس اويحد الكل ببعض الاجزاء كمن يقول ان الدفتر جلد فيه كتاب وكذلك المركب من افضل واخس فهل هو افضل من الاخس اواخس من الافضل ويعاند كذلك انه قد يكون من ضارات نافع ومن نافعات ضار ولايجعل الاسباب والعوارض اجزاء كمن يقول ان الفزع غم مع شر منتظر ولا يجعل التركيب كالجنس كمن يقول ان الحيوان هو تركيب روح وبدن وانما هو المركب لا التركيب فهذه امثلة كالانموذج لما

يتسع فيه القول من ذلك فى القوانين المشتركة وللاشتقاقات والمناسبات وغيرها وتشبه المواضع التى فى الحد مايقال فى الهو هو والواحد ينظر فى القوانين المشتركة وينظر ان كل واحد من شئين هو آثر واعظم من جميع اشياء واحدة باعيانها فهما شىء واحد وما هو هو شىء آخر هو هو شىء ثالث فالثالث هو الاول كما يقول ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (١) وننظر لئلا يكونا مختلفين فى الجنس اوقبول الاكثر والاقل وهل اذا زيد عليهما شىء آخر كانت الزيادة واحدة واثبات الحد اعسر من نقضه لان نقضه من وجهين لكونه ليس فى نفس الامر ولكونه غير مقول كما ينبغى والثانى يكفيه ايهما شاء واى وجه كان من وجوه اى القسمين شاء فالحدا عسر منه اثباتا ثم الخاصة ثم الجنس ثم الفصل ثم العرض .

الفصل السابع

فى الوصايا التى ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسائل ومنها وصايا للمجيب ومنها وصايا مشتركة بين السائل والمجيب فاما وصايا السائل وهو الذى يتوصل بكلامه وما يرتبه من قياسه الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذى يجادله حتى يرد به عليه من اجل ان المتقابلين لا يصدقان معا بمقدمات يتسلمها منه فى سؤاله له فينبغى له فى سؤاله ذلك ان يعد اولا الموضع الذى فيه الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات وان يرتب وجه المخاطبة فى سؤاله ترتيبا فاصلا يتدرج فيه بالسؤال يسيرا يسيرا كيلا يشعر المسؤول بالموضع الذى يلزمه منه مايلزم فيتوقف عن تسليمه .

والمقدمات المستعملة فى الاقيسة منها ماهى ضرورية فى انتاج النتيجة كما سلف القول فيه وهى التى تلزم عنها النتيجة بالذات ومنها ماهى خارجة عن ذلك وهذه يدخلها المجادل فى كلامه للاستظهار والاستكثار والتفخيم ولاخفاء النتيجة

---

(١) فى هامش قط - وعبارة اخرى - وما هو هو وهو هو فهو الاول هو الثالث مثل ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (٢) لا - فى غير

ولا

ولايضاحها والمقدمات الضرورية الانتاج ينبغى للجادل السائل ان لايصرح بطلبها فى اول الأمر فيبادر المجيب الى انكارها ويجتهدان لايسئل عنها سؤالا صريحا ينص عليها باعيانها بل يسئل عما هو اعم منها فانه اذا تسلم الاعم فقد تسلم الاخص او يسئل عن مقدمات اخرى ينتجها انتاجا بينا ضروريا بقياس .

واما ان يتسلم جزئياتها واحدا واحدا على سبيل الاستقراء او بعضها هكذا وبعضها كذلك وهو الاحسن والاخفى وينتقل فى المسئلة عنها الى ما يناسبها فى الكلام من طريق الاشتقاق والتصريف والى اللوازم فان التسليم ربما كان الزم واوجب على المجيب فى شىء دون شىء حتى ان الاسم قد يكون اسهل تسليما من الحد والحد اسهل من الاسم وربما كان فى المناسبة وفى الاشتقاق اوضح مثل ان يتسلم ان الغضب شوق الى تعذيب المغضب وربما ذكر بعده ان الابن ربما اغضب اباه (١) ولم يشتق الى تعذيب ابنه مثلا وكذلك الصديق والحبيب والمعشوق والمفيد والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن .

وما يؤتى به لتفخيم الكلام والاستظهار فى القول مثل ان يستعمل الاستقراء والقسمة من غير ان يكون له اليهما حاجة ضرورية وما يؤتى به لاخفاء النتيجة فمثل ان يبتدئ من المقدمات بالبعيدة من الوضع حتى لايسبق معه الى وهم المجيب نفعها فى انتاج المطلوب ويخلطها بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلمها عاد وانتج الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يخدع المجيب فيخيل اليه انه انما يتسلم لينتج بها شىء لاينتفع به فى المطلوب فلايشاكس فى تسليمه ثم فى آخر الامر ينتج عنه ضروريات وربما اوهم انه يتادى بالقياس الى مناقض للنتيجة اما لانه يتغابى ويخفى فطنته اولانه لم يوافق المجيب على المسئلة وينبغى ان لا يرتب المقدمات فى المخاطبة بالقياس ترتيبا قياسيا يلوح للمجيب انسياقها الى النتيجة فيمتنع من تسليم الضروريات بل الاولى ان يغافص (٢) بالنتيجة من حيث لا يشعر المجيب كيف وجبت ويكون كلامه كالمستفهم المتشكك كأنه يلوح منه الميل الى موافقة المجيب ومناقضة نفسه .

---

(١) قط - اغضبه ابوه (٢) المغافصة اخذ الشىء على غرة منه - ح .

ومن احسنها اظهار ايثار الانصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المجيب حينئذ ويأتى بالمقدمات فى كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر ويدعى فى قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة به حتى يتوقف المجيب عن جحده ولا يقدم على رده فانه اذا روى وتوقف فى ذلك صار توقفه كالتسليم .

ومن ذلك ان يخلط الكلام بما لا يفيد الغرض المقصود فان الكذاب اذا خلط بكذبه مالا مدخل له فى الغرض اخفى كذبه خصوصا ان كان ذلك الذى لامدخل له فى الغرض حقا مشهورا مسلما - ويؤخر السؤال عن الاشياء التى هى عمدة الاحتجاج فان المجيب يعاند فى اول امره فى التسليم ثم يضجر فيتسامح ويتساهل فى آخر الامر خصوصا اذا توهم ان المسؤل عنه لا يؤدى الى ابطال وضع .

ومن المجيبين من يحمله العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم فى اول الامر ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع يبطل عاد الى العناد والمجادلة وينبغى فى مجادلة امثالهم ان يعتمد الاسهاب فى القول وحشو الكلام بما لا جدوى له ليشكل على المجيب غرض السائل اويمل ويضجر فيسلم ما يسئل عنه لتنقضى المحاورة فاما اذا اريد بما يقال ايضاح القول فينبغى ان يستعمل المثال ويبدل الاسماء والكلم والاقاويل الاخفى بالاظهر والاغرب بالاشهر ويفصل الكلام المشترك .

والاحسن مع الفضلاء وذوى البصيرة هو استعمال القياس واما مع من لافضل له ولا معرفة فاستعمال الاستقراء اولى واذا سلم المجيب الجزئيات المستقراة وامتنع عن تسليم الكلى عدل الى مطالبته بذلك مما سلمه وقد يكون امتناعه لاحتجاجه باشتراك الاسم كما قضة قول القائل كل انسان حيوان بالانسان الميت فانه انسان باشتراك الاسم فينبغى للسائل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه فان ناقض المجيب مناقضة على الصدق فعلى السائل ان يشترط للذى ناقض به شريطة خاصة ولباقى معانى الاسم شرائط اخرى متميزة عنها والاحسن ان يسبق الى ذلك قبل المناقضة ويستعمله فى الاحتراز عن المقاومة والمعاندة قبل وقوعها .

والقياسات

والقياسات المستقيمة احسن فى الجدل استعمالا لان الشنع اللازم فى الخلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعى امكانه فلم يكتف بالقياس .

واذا بلغ السائل الى النتيجة فينبغى ان يعبر عنها على سبيل الانتاج واللزوم ويتشدد فى التحرى عن ايرادها على سبيل السؤال فانه حينئذ يدل على قصور مقدماته عن ابطال الوضع واذا جحده المجيب رجع الكلام جديدا .

واما وصايا المجيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يجيب به اما ان يكون على سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض واما على سبيل المغالبة والمخاصمة والمذاهب فى ذلك تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان المعلم يدرى ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قدلايدرى فالسائل يدرى مايريد بسؤاله والمجيب قد لايدرى .

والجدلى المرتاض هو الذى يقصد بالوصايا ها هنا فيقال انه لا يخلو من ان يكون وضعه الذى عليه حفظه مشهورا فتكون نتيجة السائل الذى يقصد مناقضته شنعة فينبغى له ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه بعضه شنعا فيكون الذى ينتجه السائل لمقاومته مشهورا فينبغى له ان لا يسلم المشهورات بل الشنعات على الاطلاق او عنده اوالتى هى اقل شهرة من نتيجة السائل واما ان لايكون الوضع شنعا ولا مشهورا وكذلك نتيجة السائل فينبغى ان يسلم المشهورات والشنعات ولايسلم ماليس بشنع ولامشهور لان الاكثرى والاغلب هو ان كل شئ ينتج ماهو شبيه به فى فنه المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا تكفل المجيب بنصرة وضع شنع هو رأى غيره فله ان لايسلم مالا يسلمه صاحب ذلك الرأى وان كان مشهورا .

فنقول ان هذا على مذهب هذا الكلام غير مسلم وللمجيب ان يتوقف عن جواب مالايعلم الجواب فيه اوعن جواب مافيه لفظ غير مفهوم اومشترك حتى

يستفهم ويعين والا ولى ان يتقدم بهذا اولا فانه ان فصله اخيرا توهم فيه قلة المعرفة بالشئ نفسه مالا ينكشف عنه آخر الامر على انه له ان يقول فى الآخر انما سلمت وانا اريد كذا وكذا واما اذا لم يكن مشتركا او مشككا فلابد من نعم اولا واذا اراد المجيب ان يرى من نفسه فضل معرفة وقوة ويرى ان الذى لزمه او يلزمه ليس لضعفه بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه فما كان غير منتفع به فى انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان منتفعا به الا انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزم منه ابطال الوضع وانما يسلمه لسداده فى طريقته لالجهله بانتاجه واحتج بان صاحب المذهب لايسلمه وان كان شنعا اعترف بشناعته وبرداءة الاحتجاج به وان لم يكن شنعا ولامشهورا عرف ان له ان يسلمه فيبطل الوضع وله ان لا يسلمه وكل هذا من اجل انه اذا بطل الوضع فى آخر الامر عرف انه ليس على غفلة منه بل لان الوضع ضعيف لا ينتصر اولانه متساهل متسامح فلا يعاند ولا يتشدد واذا خوطب بالاستقراء عن جزئيات محمودة فلا يجعل جهده فى الاستقراء الامتناع عن التسليم بل فى طلب المناقضة ولان يستأنف قياسا على اثبات وضعه اجود من ان لايقبل الاستقراء فيسوء ظن السامعين به ولذلك لايجوز له ان ينصر وضعا شنعا على طريق القوة كى لايشتهر به فيسقط من عين السامعين ومنع السائل عن التقرير اما ان يكون بمعاندة القائل ومعاندة القول ومعاندة القول تكون بتبيين (١) موضع الكذب فى المقدمات وسببه والغلط فى القياس ومعاندة القائل على ثلثة اوجه احدها لضعف القائل عن تفصيل الاحوال وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو على الاطلاق فيكون هذا السائل اذا تسلم شيئا انكره المجيب وبين بطلانه بشىء لايقدر السائل على دفعه والثانى لعجز السائل عن ايراد القياس على الوجه المستقيم الذى يتوصل به الى النتيجه وان كان ضميره ينحو نحوه ويكون بحيث اذا غير ادنى تغير صلح وانتج فاذا كان السائل يمكنه النفوذ (٢) فيما يحاوله فيجب ان يقصد نفس الامر بالمعاندة وان كان لايمكنه الاما رتبه فى نفسه قبل المجادلة فيكون مقاومته بالتضييق عليه من هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما

الشك فيه اكثر مما فى الوضع حتى يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه مقاومة تشغل الزمان .

وان كان المجيب يحوج السائل الى طلب مقدمات بقياسات اخرى وتطويل ليبين ما يمنعه المجيب فاللوم على المجيب واذا لم تكن المحاورة على سبيل الرياضة فربما احتاج الى مقدمات كاذبة ليثبت بها مقدمات كاذبة ويطول فلا يلام لانه سائل لا مجيب وربما احتاج الى الكاذب لان المجيب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسائل مخاطب باحسن مايكون ولان من الناس من يناقض نفسه لوانفرد ويصادر على المطلوب الاول لقلة فطنته والسائل مع امثال هؤلاء يتسلم نقيض الوضع والمصادرة على المطلوب الاول فان هؤلاء لا يميزون العدل معهم من الجور عليهم والقياس اما فاضل محمود وهو الذى مقدماته مسلمة وصورته صالحة ومنه ما هو دون ذلك لكون مقدماته دون ذلك فى الشهرة ومنه مايكون القياس الذى ينقضه من مقدمات هى المحمودة المشهورة وهو ردئ مذموم .

ورداءة القياس على اربعة انحاء اما لانه غير منتج اولا نتاجه (١ - غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريق غير صناعى حيث يؤلفه من مقدمات من غير الفن الذى هو فيه والرابع ان يكون من مقدمات كاذبة استعملت على انها صادقة لغلط او مغالطة واما اذا كانت الكاذبة مشهورة او اريد بها انتاج الكاذب وأخذت فى الخلف فجائز .

وكل قياس يختلط من مشهورات وشنعات فان نتيجته تكون بين بين ويميل الى الاغلب والاقوى فى منه من المقدمتين ومما يعاند به القول هو ان يبين ان القياس ردئ بأحد هذه الوجوه المذكورة اعنى لكونه غير منتج اصلا او منتجا ولكن لغير المطلوب او لمقابله او محتاجا الى زيادة او نقصان او من كواذب او غير محمودة

---

(١) ما بين هذا القوس والذى فى الصفحة الاتية سقط من لا . هناوذكر آخر المقالة

اواقل حمدا من النتيجة او الخلاف فيها اكثر من الخلاف فى النتيجة او تكون فيها مصادرة على المطلوب الاول او يتوقى السائل فيها المصادرة على مقابل ما يسلمه والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن المحمود والمشهور على خمسة انحاء احدها بتبديل الفاظ حدا وحدين والثانى الانتقال من الشئ الى كليه والثالث الانتقال منه الى جزئيه والرابع ان يكون المحمول او الموضوع فيه تركيبا ما فيؤخذ على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحة والمرض والمصح والممرض فيأخذ انه علم بالمصح او الممرض والخامس الانتقال الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم لك هذا لكنت اسلم المطلوب الاول .

ولهذا تكون المصادرة على المتقابلات على خمسة انحاء اما التناقض بتغير اللفظ واما على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يؤخذ ان زيدا ارذل واما ان يوجب فى الجزئى نقيض اوضد ما اوجب فى الكلى واما ان يصادر على ضد لازم ما وضع فى المقدمات او لازم ضده او على ما يلزمه ضد لازم الموضوع والفرق بين المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المقابل ان الخطأ فى الاول فى النتيجة لان فيه تأليفا وقياسا ولكن ليس ينتج او ليس ينتج الاخفى واما فى الثانى فالخطأ فى نفس القياس لان احدى المقدمتين كاذبة لامحالة .

واما الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب فهى كلية وهى انه ينبغى ان اراد الارتياض فى الجدل بالسؤال والجواب ان يتعود) عكس القياس فانه يفيد القدرة على التوسع فى الاقوال حيث يجعل من قياس واحد اربعة مقاييس بحسب تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان بعض النتيجة مشهورا - ويجب ان تكون عادته التماس الحجج على مايحكم به ثم ينقضها بحجج يحتج بها على نقيضه ويعد الحجج المثبتة والمبطلة فى المسائل الجدلية وتكون حاضرة فى ذهنه خصوصا فى المشهورات والمبذولات التى يريد الكلام فيها ويجب ان يتوسع فى ضبط الحد ودو خصوصا حد ودالاوائل ويجب ان تكون المحمودات قد استقرأها وتحفظها حتى تصير خاطرة بباله دائما وان يتدرب فى تصيير القول

الواحد

الواحد اقاويل كثيرة و ان تكون عنده كليات وجوامع و دساتير وان يكون قد اتقن المواضع التى تقدم ذكرها والاهم فالاهم منها وان تكون له قوة على ايجاد تدا بير كلية حاضرة فى قليل للكثير وان لا يتكفل حفظ كل وضع و نصرته ما لم يكن سديدا وما لم يكن نافعا فى العلوم والرياضات ويجب ان لا يجادل من كان محبا للرياء ومتعسرا فى تسليم المشهورات لئلا يفسد بذلك طبعه فان الطباع تنفعل عن الطباع والرفيق فى الجدل كالرفيق فى البرهان ينفع ويضر ويهدى ويضل واذا اتفقت له المحاورة مع امثال هؤلاء ممن مقصوده الرياء بالغلبة او التوقف فى تسليم المشهورات لادعاء القوة والعظمة وجانبوا فى محاورتهم له طريق الانصاف فينبغى ان يرميهم عن قوسهم ويستعمل معهم طريقهم ويعاملهم بكل ما يؤدى الى غايتهم ولا عتب(١) عليه فى مغالطتهم ليظهر عجزهم عن التفطن لموضع المغالطة .

وقد حكى فى هذا الموضع حكاية عن سقراط مع (تراسوماجس) فان تراسوماجس كان يريد ان يظن به الغلبة ويتوقى ان يغلبه سقراط فتنحط مرتبته فلم يزل يتأكد ويخرج الى التعدى ويحيد عن الطريق الواجب فى الجدل فغالطه سقراط باشتراك الاسم فاخجله واسكته .

ويجتهد السائل دائما فى تسلم الكلى والمجيب فى منعه والقياس للسائل والمقاومة للمجيب على قياس السائل والحجة للمجيب اذا عجز عن نصرة الوضع بالتحفظ فيأخذ فى الاحتجاج له والنقض مقاومة له حينئذ والقياس والحجة تجعلان الكثير واحدا حيث ينتقل فيهما من المقدمات الكثيرة الى الحجة الواحدة والمقاومة والنقض يجعلان الواحد كثيرا .

فهذا كلام مجمل ومفصل ذكر فيه الاصول والكليات بجملتها ومن الفروع واللواحق الكثيرة ما يكفى المستبصر حيث يجعله انموذجا والغريزة فى ذلك قبل الرياضة كما فى البرهان وبها يهتدى المبرهن والمجادل فى النظر والمجادلة الى ما بعده (٢) من جهة الاصول والقوانين ـ تم كتاب الجدل ولله الحمد (٣) .

---

(١) لا ـ عيب (٢) قط ـ الى ما لم نعده (٣) الى هنا تم الجزء الاول من علم المنطق فى نسخة لا ـ وسقطت المقالة الآتية وما بعدها الى آخر الجزء الاول منه ـ ح .

المقالة السادسة (١)

فى الاقاويل السوفسطقية وهى قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل

فى التبكيت والمغالطات

الذى وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات البرهانية والحدود الحقيقية القياسات الجدلية واتبعها بالقياسات المغالطية وسماها بلغته سوفسطيقا اى تبكيت المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات بقوانين صناعية وقال ان هذه صناعة تتبهرج فى الحكمة ويتشبه بها ويترای بها من يعتمدها كأنه حكيم محقق والذى يغالطون به اما ان يكون فى القياس المطلوب به انتاج الشىء واما فى اشياء خارجة عنه مثل تخجيل الخصم وتزذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والتغريب عليه فى اللغات والعادات واستعمال ما لا مدخل له فى المطلوب الذى الكلام فيه .

ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان من الاشياء المشهورة فى زمانه وقومه وسلفه الذى ينقل عنهم فكان القائل به اكثر واظهر من الجاحد وكان المماري فيه مذموما فى عصرهم فكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صورة القياس المنتج واقله فيه .

والمغالطة فى القياس المطلوب به انتاج الشىء اما ان تقع فى اللفظ واما ان تقع فى المعنى واما ان تقع فى صورة القياس واما ان تقع فى مادته واما ان تكون غلطا واما ان تكون مغالطة والاقاويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متمايزة ومقدمات مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وهى غير النتيجة واعرف منها كان مايلزم عن القول حقا لا محالة فاذا القول الذى لا يلزم عنه الحق اما ان لا يكون ترتيبه بحسب

(١) من هنا الى آخر الجزء من قط فقط

شكل من الاشكال او لا تكون بحسب ضرب منتج او لاتكون هناك الاجزاء الاولى والاخر الثوانى التى هى الحدود والمقدمات متميزة واما ان لاتكون المقدمات صادقة واما ان لاتكون غير المطلوب واما ان لاتكون اعرف منه .

اما الاول فهو لانه اما ان لا يكون تأليفه من اقاويل جازمة اويكون من جازم واحد فقط اويكون من جوازم كثيرة الاانها عديمة الاشتراك التأليفى .

وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها للاشتراك فى الحقيقة والظاهر جميعا واما ان يكون فى الحقيقة فقط ولها فى الظاهر اشتراك فان كان لها فى الظاهر اشتراك فهناك لفظ مشترك تفهم منه معانى فوق واحد فتختلف فى المقدمتين اوفى المقدمتين والنتيجة بحسب الاشتراك الذى بين المقدمتين والنتيجة فيكون حينئذ اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وآلة البصر والدينار فمنه ما يسمى لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفتها فى الحقيقة كالانسان الذى هو حيوان والشخص الشبيه به فى شكله المصور فى الجماد ومنه ما يسمى مقولا وهو الواقع على عدة قيل على بعضها اولا ونقل منه الى الثانى كالصحى على الحالة الصحية والدواء والسبب الموجب لها والعلامة الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذى يوجد للشىء مع غيره كما يقال كبد السماء وكبد الحيوان ومنه المجازى الذى يقال على شىء يقصد به غيره كمن قال سل القرية واراد به اهلها ومنه المشتبه كمن يقول كل ما يعلمه الحكيم فهو كما يعلمه فان هو فى هذا الكلام ينعطف على كل ما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف الصدق والكذب فى المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب فى الكلام اشتباه فى المعنى وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء ويكون لاشتباه حروف النسق ودلالاتها على معان عدة فيه ولذلك يصدق الكلام مجتمعا فيظن به الصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد ويظن ان الخمسة زوج وهى ايضا فرد لانها ثلثة واثنان والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء

وقد يدل على جميع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب بصير ويكون جاهلا فى الطب فيصدق فى انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن بآلة البصر لا بالبصيرة واذا قيل زيد طبيب بصيرا وهم الغلط لاشتباه الحال فى البصير واذا قيل مفردا صدق القول وذهب الاشتباه .

ومما يوجب الاشتباه فى القول القياسى ان لا يتهيأ فيما تكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما تكون الفاظا مركبة لم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة فى الوضع ولكن غير متمايزة فى الاتساق واما ان لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شىء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال المتمايز فى الوضع دون الاتساق قول القائل كل ماعلمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال غير المتمايز فى الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض اولا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكل اهو جزء من المحمول ام من الموضوع فيقع من هذا وامثاله مغالطات فى الكلام يتعذر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والانقطاع .

واما الكذب فى المقدمات فلامحالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن لسبب ولان له نسبة ما الى الصدق فى حال والا فمن يكون بحيث يصدق بأى شىء اتفق من الباطل بلاسبب فليس ممن يخاطب بخطاب فكيف ان يغالط فى الكلام ويمارى وذلك السبب الذى فيه النسبة الى الصدق اما ان تكون نسبته الى ذلك فى الممكن الذى من شأنه ان يكون او فى الموجود الذى هو كائن والذى يقع فى الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشياء تكون ممكنة فى اكثر احوالها وتصير ممتنعة اذا قرنت بشرط فلايتنبه المخاطب لذلك الشرط ويجريها مجرى الممكنات فيلزم القول الاستحالة مثل انه قد يبرهن المغالط على ان ضلعا من اضلاع المثلث اطول من الضلعين الباقيين بأن يفرض دائرتين متماستين عند نقطة ويخرج اليها من

المركزين خطين يحيطان بزاوية ثم صل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من احدى الدائرتين ويذهب خارجا منها قليلا ثم يقطع الاخرى ويمضى الى مركزها فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين بالقدر الذى وقع منه خارجا عن الدائرتين لانه من المسلم ان كل الخطوط الآتية من المركز الى المحيط متساوية والسبب فى هذا انه وضع خروج خطين من المركزين الى نقطة التماس على زاوية فاذعن له الذهن وغلط فيه الحس وهذا لا يمكن البتة فلا يخرجان الامتصلين على الاستقامة لان الخط المستقيم الواصل بين مركزى الدائرتين المماستين يمر بموضع التماس ولا يكون ما يمر بغير موضع التماس من احد المركزين الى الآخر مستقيما . فمن لم يتأمل وسلم شيئا على انه ممكن قبل اعتبار الشرائط المقرنة به وقع الى الغلط .

واما ما يقع فى الوجود فلا تخلو النسبة التى تكون فى الكذب الى الصدق من ان تكون اما فى لفظه واما فى معناه والذى فى اللفظ يظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين فى لفظ يوهم التساوى بينهما فى كل حكم مثل اشتراك لفظتين فى معنى وافتراقهما فى معنى معتبر فى لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ان الحكم فى اللفظتين واحد وربما كان لاحد اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى واما الذى من جهة المعنى فلا يخلو من ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذى لا يصدق الحكم فيه على شىء من موضوعه ولا فى حال من الاحوال ولا فى وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا فى الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شىء من الموضوع فى وقت او حال فان كان كاذبا فى الكل فينبغى ان تكون له شركة مع الصادق فى المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا فى عرض او اتفاقا فى مساواة النسبة وقد تكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل فى العرض العام فانه يكون كليا للمعنيين عاما لهما ويكون كليا يعم احدهما وبعض الآخر ويكون فى بعض كل واحد منهما والذى يصدق لا فى الكل فاما ان يكون فى بعض

الموضوع فقط اويكون فى كل واحد من الموضوع ولكن فى وقت دون وقت اويكون فى كل وقت ولكن بشريطة لاعلى الاطلاق اويكون على الاطلاق ولكن لابشريطة وتلك الشريطة اما تأليف فى القول او غير تأليف فيه فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افراد منه اوغير افراد منه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعى واما اتفاق وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا اصفر مرا وهو المرة ثم رأى سيالا اصفر غيره كماء العسل ظن انه مر وهو حلو وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصفر مر .

واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول فى المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب فى الخلف

واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجة فى المعرفة والجهالة بها اوبالاشياء التى تتأخر عنها فى المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدورى وقد اشير الى ذلك فيما سلف .

ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة فى القياس اما لفظية واما معنوية واللفظى اما اشتراك فى جوهر اللفظ المفرد اواشتراك فى هيئته وشكله وبحسب هيئة اواشتراك يقع بحسب التركيب لابحسب مفرد لفظ اولاحل صادق مركب قد فصل فظن صادقا اولاجل صادق تفاريق قد ركبت فظنت صادقة واما لاشتباه البناء والاعراب والشكل والاعجام .

واما المعنوى فاما ان يكون لما بالعرض وهوان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وقد يكون لسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل والكذب غير المحال من قبيله واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض فى الحمل واما لعقم القرينة واما لايهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة على انه علة واما لجمع المسائل فى مسئلة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه واما بان يأخذ لاحق الشئ مكان الشئ فهذه خلاصة ماذكره ارسطوطاليس فى هذا الكتاب والخواطر تملى على المطبوعين منه فى المغالطة والتبكيت مالا يحصل من قراءة هذا

وامثاله

وامثاله ولذلك يتميز لاذهان المطبوعين فى نقد الكلام وتحقيق الحق منه وابطال الباطل فى مواضعه مالا يحويه الكتاب ولايحصل من قراءته وعلى ماقيل فى فاتحة الكلام فى هذا الكتاب انه بالطبع اولى منه بالكسب وان كان الكسب ينبه الطبع ويشحذ الغريزة الصالحة واذا فسدت الغريزة لم يفد كل هذا وكما قيل ان غريزة بلاتعليم خير من تعليم بلاغريزة .

المقالة السابعة

فى القياسات الخطابية وهى التى تسمى باليونانية ريطوريقا

الفصل الاول

فى الامور الكلية من الخطابة

الذى يسمونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها فى المحاورة اقناع السامعين فى كل فن يكون منه التصديق فان الاقناع تصديق بالشئ مع اعتقاد انه يمكن ان يكون له عناد وخلاف الا ان النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن اميل الى التصديق به من عناده وخلافه وذلك هو الظن الغالب وتشترك الخطابة والجدل فى ان كل واحد منهما معد لقوة الظن ويعمان جميع المطالب وفى كل شئ وانهما للمتضادات وفرق بينهما من اجل ان الجدل ينظر فى الامور الكلية فقط وهى موضوعاته وعمدتها القياسات المنتجة التأليف ومباديها وموادتها المقدمات المحمودة فى الحقيقة والخطابة لا تختص بالامور الكلية واكثر منفعتها فى الامور الجزئية والواقعات الاختيارية ويكتفى فيها من القياسات بمايقنع انتاجه وان لم يكن ضرورى الانتاج ومن المقدمات والمبادى بما يحمد فى بادى الرائ وان لم يكن عند التعقب محمودا فى الحقيقة فقياسه اقناعى المقدمات اقناعى المادة والصورة والخطيب يكون خطيبا بعذوبة منطقه وحسن صورته وهيئته فى كلامه فى خشوعه وقسوته وشوقه وسآمته وايثاره وكراهته التى تظهر مع كلامه على هيئته وذلك هو العمدة فى القبول فكم من خطيب ومذكر ابكى الناس بهيئته من

قبل ان يتكلم وللخطابة منافع فى الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان فانها تؤثر فى النفوس تأثيرا تنفعل و تفعل بحسبه وان لم يوقفها على الصدق او المشهور فى الكلام وهذا تأثير عام وذلك خاص فقد ينفعل ويتأثر بالخطابة ويفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهانى ولا الجدلى ولذلك ترى النفوس العامية اشد قبولا لها وافهم لمقتضاها فى كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها لعموم نفعها والمعرفة بها فما زال فى كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يجتذبون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاقناعية والالفاظ والهيئات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك وعلى اى وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل كلاما بليغا وكذلك فى الشعر كان يقوله من لا يعرف قانون ذوقه العروضى معرفة علمية بل ذوقية فطرية ولا قانونه المنطقى الذى هو التشبيه والتمثيل الذى لا يشغل معه بتصديق يقينى ولا ظن غالب ولا اقناع.

والخطابة يستعان بها تارة فى الدعوة الى العقائد الالهية وتارة فى الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية وذلك بحسب السامعين المدعوين وتارة فى تمكين الانفعالات النفسانية فى الانفس مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء والاغضاب والتشجيع والتحذير وتارة فى المخاصمات الواقعة فى الحوادث الجزئية التى من شأن الانسان ان يتولى فعلها واكثر جدواها وعلى الاكثر وفى الاكثر انما هو فى ضدهذه وهى على اقسام ثلثة الامور الخصامية والامور المشورية والامور المشاجريه والخصامية غايتها مدح اوذم وتكون بفضيلة اونقيصة يخالف عليها مخالف فيخالف فى خلافه والمشورية غايتها اذن وموافقة اومنع وانكار فى نافع او غير ضار ويكون زمانها مستقبلا لانها انما تكون فيما ينبغى ان يفعل والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار عن ظلم او تعد من الاشياء الماضية او المستمرة.

ومدار الخطابة على ثلاثة اشياء القول والمقول فيه والسامعون، والسامعون ثلثة خصم وحاكم ونظار والتصديق اما واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما بصناعة وحيلة وتوقعه امور ثلث احدها كيفية سمت القائل

وهيئته

وهيئته وهيئة خصمه والثانى استدراج السامعين نحو التصديق والثالث نفس القول الخطابى المعد نحو انتاج المطلوب على سبيل الاقناع ومن انواع القسم الاول فضيلة القائل ونقيصة خصمه فانه اذا اشتهر بالتصدتق او التزيد على الاقران اوسائر الفضائل واشتهر خصمه باضدادها زاد ذلك فى تصديق قوله ومنها تحدى الخصوم واستدعاؤهم الى مساواته بمراهنة اواظهار معجزة .

وبالجملة دليل صدقه الذى يختص به دون من يخالفه ومن ذلك قوة الخطيب على اطراء نفسه وتحسين رأيه وتخسيس قول خصمه وترذيله واستدعاؤه الى فضل تأمل وزيادة فهم ودعواه ان قو اــه انما يتضح لذوى الفكر الثاقبة والاذهان السليمة والقرائح الذكية التى انما تكون لخواص الناس دون عوامهم حتى يرى ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر السبق بقدر الفضيلة وقدر التوقف بقدر الرذيلة والبله ومنها الحلف واليمين من قلب ذى وجد بانّة وشهقة وصيحة مع بكاء اوضحك بحسب مايقتضيه القول ومنها الاستشهاد باقاويل الثقات والائمة المشهورين وان لم يوجب فى الامر الصدق المبين .

واما استدراج السامعين فيكون بالاقاويل الانفعاليه المحببة المشوقة التى توقع فى نفوسهم محبته والميل اليه او الطمع فيه او الغضب والسخط عــلى خصمه ولهذه المعانى يجب ان يعرف الخطيب اختلاف الفضيلة والرذيلة والانفعالات والتأثرات وكيف تكون وبماذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابة مركبة من الجدل وعلم الاخلاق .

واما نفس القول الموقع للتصديق فينقسم الى قسمين الى ضمير وتمثيل كما الجدل الى قياس واستقراء والعلوم الى قياسات كلية وتعليمات بالامثلة والضمير هوان لايصرح فى القول بكلتى المقدمتين كما سبق القول فيه بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى اوبالعكس وذلك لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذلا يمكن استعمال الامور الضرورية فى الخطابة وربما يصرح بالكبرى مهملة وتكون كأنها لم يصرح بها لانها من حقها كما عرفت ان تكون كلية من الشكل الاول

او ما يرجع اليه والمهمل كالجزئى فى التصريح، ولما كان الغرض فى الخطابة الاقناع لا فى اليقين حصل مقصوده بقياس الضمير ويكون فى القياسات الاستثنائية باطراح المستثناة والغائها مثال الضمير قول القائل هذا الانسان متردد فى ظلمة الليل فهو اذا منتهز لفرصة التلصص فان هذا القول قد الغيت فيه الكبرى ليخفى كذبها ولو اظهر وقال وكل متردد فى ظلمة الليل منتهز لفرصة التلصص ظهر كذبه وحدس عناده فبطل اقناعه واما التمثيل فيكون اما لاشتراك فى معنى عام واما لتشابه فى النسبة(١) والاشتراك والتشابه ربما كانا فى الحقيقة وربما كانا بحسب الرأى الواقع وربما كانا بحسب رأى يظهر ويلوح سداده فى اول النظر ويعلم فساده عند التعقب وربما كانا بحسب اشتراك الاسم الا انه غير مطلع عليه بحسب بادى الرأى غير المتعقب والضمير ها هنا مثل القياس فى الجدل والتمثيل كالاستقراء فيه وهذا التمثيل هو الذى تؤخذ منه القياسات الفقهية فى هذا الزمان ومن اصحاب الخطابة من يطرح التمثيل ويزيفه ويقتصر على الضمير كما ينفى الشيعة القياس فى صناعة الفقه واقوى التمثيل ما كان المعنى المشابه به هو الموجب للحكم فى الشبيه فهذه جمل الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان مناسبا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من المقنعات على الخارجية ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام فى اكثر عقائدهم التى اخذوها عن واضعيها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التى يرام الاقناع فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام يجعلهما دليلين على صدق القائل فى مقالته والفعل غير القول ومنها المعجزات القولية والعملية يطمئنون اليها وينهون عن استعمال المقنعات المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على ضد هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى ان جميع انحاء الامور المقنعة تصلح ان تستعمل فى الخطابة اذ الغرض فيها ليس تحقيق البيان بل الاقناع بما يوصل اليه به كيف كان والمقنعات الداخلة فى نفس الامر الذى فيه الكلام المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والقوانين التى يتوصل بها الى صيغة

(١) ن التشبيه

الضمير الذى يقاس به فى الخطابة على المطالب المقصودة اما ان تكون مما لا يتهيأ ان تكون بانفسها اجزاء القياس وعادتهم ان يسموها فى هذا الفن باسم المواضع وهى غير المواضع التى قيلت فى الجدل واما ان يكون مما يتهيئا ان تكون بانفسها اجزاء القياس وتسمى فى هذا الموضع انواعا .

وهى اما اشياء واجبة ومحمودة فى بادى الرأى وهى اقاويل كلية توجد مهملة مطلقة عن الجهات ومنها ما يسمى دلائل وهى التى اذا وجدت فقد وجد محمول فى موضوع ولا تكون اخص من الموضوع ولكن ربما كانت اخص من المحمول ومنها علامات وهى كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما اخص منهما جميعا .

مثال الضمائر المأخوذة من المحمولات فلان اقترف ذنبا فيجب ان يعاقب ومثال الضمائر المأخوذة من الدلائل هذه الجارية قد ولدت فاذا قد وطئها رجل ومثال الضمائر المأخوذة من العادات ان هذه الجارية حاضت فاذا هى غير حامل والدلائل والعلامات ربما كانت عللا وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما كان الدليل عارضا فى الشئ ولا يعرض فيه الابعد تهيوئه بعارض آخر مثل بياض البول فى الحمى الحادة فانه يدل على حدوث السرسام وقد قيل ان الضمير ينقسم اولا قسمين الى الكائن عن محمودات والكائن عن دلائل والدلائل صنفان علامات وامور مشبهة وما كان من الدلائل يتم بالشكل الاول فهوا تمها ويسمى الامر الا به واما فى الشكلين الآخرين فيسمى علامة .

واما التمثيلات فقد سبق القول فيها بان التمثيل هو ايراد شبيه ليس فيه ذلك الحكم او ببيان ان المعنى المتشابه ليس علة للحكم بل هناك علة اخرى .

والضمائر والتمثيلات تحتاج اليها ايضا فى المقنعات الخارجة اذا اريد اثباتها وابانة انها مقنعة مثلا كما لو اراد القائل ان ينبئ عن فضيلة نفسه او اراد يستدرج السامعين الى قبول قوله .

والمواضع الجدلية كلها نافعة ههنا ايضا فهذه هى الاصول الكلية فى الخطابة .

الفصل الثانى

فى الانواع الجزئية من الخطابية

اما المشوريات فالقول فيها انه اذا كانت الخطابة تقنع فى الامور الالهية وفى الامور الطبيعية وفى الامور الخلقية وفى تقدير الانفعالات النفسانية فى الانفس وفى الامور المشاورية والمشاجرية والمنافرية ثم كانت الامور الالهية والطبيعيه تختلف عقائد اهل المدن والقبائل من الناس فيها بحسب السنن المختلفة لم يتأت ان تحصى فيها المقدمات الكلية التى ينتفع بها فيها على سبيل الخطابة والامور الخلقية فغاية الخطيب فيها ان يبعث الناس على اقتناء الفضائل منها او يصرف عن الرذائل فهى داخلة فى الامور المشورية الداخلة فى الاذن والمنع والكلام الكلى فى ذلك هو تعظيم الخير والشر والعدل اوالجور او الحسن او القبيح او تصغير ذلك فيجب ان يكون للخطيب مقدمات فى التعظيم والتصغير والمشاورى يتكلم فى الممكنات فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن قط ويجب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات يتبين بها ان الامر ممكن وغير ممكن او كان اولم يكن وللامور المشاور فيها هى تدابير الكلية من الافعال التى تتعلق بالآراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل فى فن و ينتهى عن فعل من الافعال التى تتعلق بالسياسات و التدابير الكلية والجزئية من سياسات الممالك والمدن والمنازل والنفوس فيحصل منها شىء ويقبح شىء ويمنع من شىء ويفسح فى شىء والمقدمات التى تستعمل فى ذلك لاتكون يقينية لانها جزئية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال وحكم وحاكم وآمر وناه وواجب الطاعة ووجوب الطاعة فى هذا الموضع لشخص ما هو من الاراء الجزئية ايضا وبحسب احوال وقرائن لايتفق الناس كلهم على العلم والمعرفة بها فان من شاهد النبى الآمر بالسنة وعرفه واعتبره فى علمه وعمله ورأيه وتدبيره وصدقه ومعرفته لايكون حكمه فى القبول منه كحكم من يخبر عنه وكذلك من يخبر عن المخبر فيما بعد من الازمان والاصقاع ولايتساوى اللبيب العارف وغيره فى المعرفة بالشىء والخبرة به

اذا

اذا تساويا فى القايه وسماع كلامه بل معرفة اللبيب العارف هى التى يعول عليها و تسند الاراء والاخبار اليها فتكون المقدمات الخبرية التى تؤخذ عن العارفين من الاخبار النبوية اوثق مما يؤخذ عن غيرهم وكذلك ما يؤخذ عن كثرة من العارفين اوثق مما يؤخذ عن واحد اذا وقع فى ذلك خلاف وما يشهد له العقل الصريح والشواهد الوجودية من ذلك اقوى الكلامين وما يشهد له غيره من الكلام الموثوق به اوثق مما يخالفه فهكذا تعتبر المقدمات المشورية فى الاقاويل الخطابية الآمرة والناهية والباعثة والمانعة والمجوزة .

وبسط الكلام فى ذلك يكثر ويخرج عن القول فيه ويتسع فيه المجال ويكثر فيه القيل والقال بحسب هذه القوانين .

واما الخصاميات التى يتنافر الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم ان يقهر بعضا بقوله وقياسه فشبيهة بالجدليات والفرق بين الخطيب فى منافرته ومخاصمته والمجادل فى جدله ان الخطيب ينفرد فى ميدانه ويبعث السامعين على الافعال بحسب العقائد والمجادل ينتصب لخصمه ويروم تثبيت العقيدة واظهار الفضل فى كلامه سواء عمل به اولم يعمل والخطيب يمدح بحسب النسبة الى الجميل والجميل هو الذى يختار لنفسه ويكون محمودا وخيرا ولذيذا من اجل انه خير .

والفضيلة من اجل ما مدح به واجمل والفضيلة قوة موجبة للخيرات الحقيقية والتى يغلب فيها الظن باعثة على فعل العظائم فى كل وجه وفن مثل البر والشجاعة والعفة التى تحمل النفس فيها على الحال الاخشن لاجل الخلق الاجمل والرذائل اضدادها كالاثم والجور والجبن والفجور وفضيلة الحكمة العملية اتمها واجملها لانها السبب الموجب لاختيار الفضائل وتجنب المرذول والعمل تكمل فضيلته بالعلم وهو الذى يشهد له بالفضيلة ويمدح الانسان بالفضائل على اختلافها وباسبابها الموصلة اليها كالرياضات العملية والافعال المعينة عليها والآثار الباقية عنها وعلى ذلك يختصم الناس ويتنافرون ويتنافسون على الاجمل والافضل ويتباعدون عن الاخس والارذل .

واما المشاجرات فهى فنون الشكايات والاعتذرات من الموذيات والموانع والقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان والغفلة وضعف القوة والمرض والفقر والفاقة فان هذه كلها تدخل فى فنون الشكايات والاعتذارات وفى ذلك يتفنن الكلام فى الوعد والوعيد والترغيب والتحذير فى حسن المجازاة بالثواب والمقابلة بالعقاب وايراد مايصلح ان يقال من ذلك على ما ينبغى ان يقال بحسب الاوقات والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم ويحذر منهم والذى يرغبون ويحذرون يبعثون على الفعل ويمنعون ويشوقون الى الامر ويخوفون فكلما كان من ذلك اليق فى تقديره بالزيادة والنقصان وكيفيته فى فنه بالحال والوقت والاشخاص فى التعظيم والتصغير والتوسط كان احرى واولى وانفع واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلى فاحسنوا ووقف قوم على هذا وراموا ان يخطبوا مثل ذلك فقصروا فان القوانين الكلية غير القرائح المطبوعة المرتاضة بجزئيات الفن الذى فيه الكلام والكلى غير الجزئى وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فعلم العلم كلى الكلى.

المقالة الثامنة

فى القياسات والاقاويل الشعرية

وهى التى تسمى باليونانية نيطوريقى

الفصل الاول

فى صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

الذى وضعه صاحب الكتاب فى هذا الفن هو فن سماه نيطوريقى ومعناه فى لغة العرب الشعريات وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعرى فى زماننا ولغتنا وعرفنا فى الصورة فان الشعر فى زماننا انما هو شعر من جهة صورة عرضية فى اللفظ والمعنى وهو الوزن والقوافى ولايقال لما ليس له الوزن المحدود فى كتاب العروض فى زماننا مع القافية اللازمة شعر اللهم الا كما يقال للبهرج انه دينار

وللشخص

وللشخص الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك فى اللغة العربية والفارسية والتركية فاش متفق عليه فاما فى الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسريانيين فلم ينقلوا عن قدمائهم شعرا موزونا بهذه الاوزان العروضية بل باوزان نظمها اشبه بالنثر وقوافيها غير متفقة وكأنهم تعلموا هذه الاوزان بعد ذلك من العرب والفرس فى اشعارهم واستعملوها فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس فى كتابه هذا لا يدل على أنه قد كان ذلك فى عرفهم وعادتهم ايضا وان كان فلعله قد كان البعض فى البعض وانما يجعل الشعر شعرا بصفة تختص بمعانى الفاظه وذلك مما لا يراعى الآن فى هذا العرف وهو من جهة ما يوقع فى النفس اثرا يشبه التصديق فى انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وايثارها وكراهيتها ويجعل الكلام الشعرى قياسا وكالقياس مؤلفا من مقدمات من شأنها اذا قيلت ان توقع فى النفس تخييلا يشبه التصديق ويؤثر عندها فى الميل والانحراف والايثار والكراهية مثل تأثير التصديق والتخييل هو انفعال من تعجب او تعظيم اوتهويل او تصغير او فتور اونشاط ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقينى ولا ظنى البتة وفى اشعارنا قد يكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون ويكون الكلام شعريا اذا بقيت عليه الاوزان والقوافى ويوردون الكلام الحكمى فى فنون الحكمة البرهانية بلفظ موزون مقفا ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة التى لا اصل لها ولا وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء العقول كذلك باوزان وقوافى ويسمونه شعرا ولا ينظرون الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا اولا يوقع اويوهم اويخيل .

والشعر الذى يتكلم فيه ارسطوطاليس ههنا هو الكلام القياسى المؤلف من المقدمات المذكورة ويقول ان هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا شنعة بل شرطها ان تكون مخيلة ويكاد ان يكون اكثرها محاكيات الاشياء باشياء من شانها ان توقع تلك التخييلات فيحاكى الشجاع بالاسد والجميل والوسيم بالبدر والسخى بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير امنها مقدمات

خالية عن المحاكاة اصلا الا ان قصد القول فيها وجه نحو التخييل فقط وهذا يدخل في اشعار نا مع الاوزان والقوافي الا ان الكلام الموزون المقفا لو خلا من مثل هذا لسمى في عرفنا شعرا كما قيل في الاقاويل الحكمية التي توقع التصديق اليقين بالبرهان المبين والحكايات الخرافية التي لا توقع تصديقا البتة عند العقلاء فانها اذا قيلت بالفاظ موزونة مقفاة سميناها شعرا وهي خالية عن هذا التخييل والمحاكاة ولو كان فيها التخييل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي لم نسمها شعرا فاذا الشعر المعروف في زماننا هو ما جاء في علم العروض لا غير من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف كانت .

فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني المذكورة في التخييل والمحاكاة او يتضمن كلاما علميا حكميا كيف كان او روايات مهمة صادقة بالفاظ من الفاظ خواص اهل اللغة دون الالفاظ العامية فمادة الشعر مطلقا في عرفنا هو الكلام المطلق من كل لفظ يراد به معنى فاضل اوغير فاضل وصورته الاوزان والقوافي والفاضل منه من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة وعباراتهم المستطابة في الذوق المتداولة بين الفضلاء والمتميزين منهم سواء تضمن حكمة وعلما اومدحا وذما اوخبرا بتصديق يقين اوظن غالب اوتخيل ومحاكاة وان كان التخيل والمحاكاة في الكلام المقول اخص بالمقاصد الشعرية من غيرها . عندنا ومن جهة الصوره هو ماجاء بالاوزان الصحيحة والقوافي والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه اكثر التزاما للتشابه فيردفها لزوم مالا يلزم على الاطلاق مثل ترداد القافية بحرفين اواكثر مع البناء والاعراب المتفق معهما في الابيات والمقنع حرف واحد مع البناء والاعراب وهو الذي يلزم فاما الذي لا يلزم فحرفان فصاعدا مع البناء والاعراب في الوزن كما قيل .

والمحاكيات الشعرية قد تكون ببسائط وقد تكون بمركبات مثال الاول فلان قمر ومثال الثاني قولهم في الهلال ومعه الزهرة انه قوس من ذهب يرمي ببندقة من فضة والمحاكيات قد تكون بذوات وقد تكون باحوال ذوات وتكون وظاهرة

ظاهرة وتكون خفية والظاهرة كقول القائل .

وهز الريح اردافا ثقالا وغصنا فيه رمان صغار

والخفية كقول القائل .

اذا انحن سميناك خلنا سيوفنا من التيه فى اغمادها تتبسم

فانه فى هذا حاكى الجماد بحى ناطق شبه به كريم فابهجه ذلك حتى تبسم وكقول القائل .

اوجدنى ووجدن حزنا واحدا متناهيا فجعلنـــه لى صاحبا

ففيه محاكاة حال بمادنه وهو خفى فى العمل والمحاكاة على ثلثة اقسام محاكاة تشبيه ومحاكاة مستعارة والمحاكاة التى نسميها من باب الذرائع ومحاكاة التشبيه نوعان نوع يحاكى به شىء بشىء ويدل على المحاكاة انها محاكاة وذلك بحرف من حروف التشبيه كمثل اوككاف وكأنما وما هو الاونوع لا يدل به على المحاكاة بل يصنع محاكى الشىء مكان الشىء والاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما هوان الاستعارة لا تكون الا فى حال اوذات مضافة فلان تكون فيها دلالة على المحاكاة بحروف المحاكاة كقولهم .

لسان الحال افصح من لسانى وعين الطبع (١) طامحة اليك

واما المحاكيات التى نسميها من باب الذوائع فهى التى تقوم لكثرة الاستعمال مقام ذات المحاكاة ويكاد لا يوقف فى ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم للحبيب غزال وللممدوح بحر وللقد غصن وماجرى مجراه واذا بسطت الذوائع وشرحت عادت الى التشبيه والاستعارة كما اذا قيل غصن على نقا عليه رمان وقول الآخر .

يا قمرا فى غصن فى نقا

والشعر لايتم شعرا على ماقالوا الابمقدمات مخيلة ووزن ذى ايقاع مناسب حتى يؤثر فى النفوس لميلها الى الموزونات والمنتظمات التركيب .

وللمقدمات المخيلة لواحق وعوارض بها يقوى تخيلها وكذلك فى الوزن قالوا

---

(١) ن ـ القلب .

ولكن الوزن اولى بصناعة الموسيقاريين واما الذى يدخل من الشعر فى صناعة المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر فى المقدمات القياسية ولواحقها وكيف يكون حتى تصير مخيلة فهذا نص كلامهم فى مذهبهم الذى سموه بذلك الاسم اليونانى ونقل الى الشعرى ٠

قالوا ان القول الشعرى يأتلف من مقدمات مخيلة وتكون تلك المقدمات موجهة تارة بحيلة من الحيل الصناعية نحو التخييل وتارة لذواتها وتغير حيلة من الحيل فتكون اما فى لفظها فمقولة باللفظ البليغ الفصيح فى اللغة او تكون فى معناها ذات معنى بديع فى نفسه مثال الاول قول القائل ٠

وماذرفت عيناك الالتضربى بسهميك فى اعشار قلب مقتل

وفى المعنى قوله ٠

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتضمين معان كثيرة فى بيت واحد من غير نقص (١) فى العبارة واما التى تكون بتخييل فان يكون لاجزائها تناسب لبعضها الى بعض والتناسب اما بمشاكلة او بمخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك المخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب المعنى والذى بحسب اللفظ فاما فى الالفاظ الناقصة الدلالات اوالعديمتها كالادوات والحروف التى هى مقاطع الكلم واما فى الالفاظ الدالة المفردة واما فى الالفاظ المركبة وكذلك الذى فى المعانى تكون اما بحسب المعانى البسيطة او بحسب المعانى المركبة ومن الصناعة التى بحسب القسم الاول تشابه اواخر المقاطع واوائلها فى النظم المسمى بالمرصع كقولهم ٠

فلا حسمت من بعد فقد انه الظبى ولا كلمت من بعد هجرانه السمر

وتداخل الادوات وتخالفها وتشاكلها كمن والى من باب المتخالفات ومن وعن من باب المتشاكلات ، واما الذى بحسب القسم الثانى من الصناعة فالذى بالمشاكلة والتام منه ما يتكرر فى البيت الفاظ متفقه او متفقة الجوهر متخالفة التصريف والناقص

(١) ن ـ تقصير ٠

والناقص ان تكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف مثال الاول العين والعين من الالفاظ المشتركة ومثال الثانى السمك والسماك ومثال الثالث والرابع الفاره والهارف او العظيم والعليم او السهاد والسها او الصالح والسابح فهذا هو التشاكل الذى فى اللفظ وقد يكون ذلك اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان مترادفان او احدهما مقول على مناسب الآخر او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم الذى يراد به النبت والسهم والقوس الذى يراد به الاثر العلوى المسمى بالقزح واما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى فتكون الصنعة فى لفظ او لفظين يقع احدهما على شئ والآخر على ضده او ما يظن انه ضده مما ينا فيه او يشاكل ضده وينا سبه ويتصل به كالسواد التى هى القرى والبياض او الرحمة وجهنم وما جرى مجراها .

واما الصنعة التى بحسب القسم الثالث فالذى منه بالمشاكلة فهو ان يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف فى الانفراد والجملة ذات ترتيب فى التركيب ويقارنه مثله او يكون من الفاظ لها احدى الصناعات التى فى البسيطة ويقارنها مثلها والتى بحسب المخالفة فالذى يكون فيه مخالفة الاجزاء فى ترتيبها بين جملتى قولين مركبين اما فى اجزاء مشتركة منهما او اجزاء غير مشتركة فيهما .

واما الصنعة (١) التى بحسب القسم الرابع اما التى بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر فى البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما التى بحسب المشاكلة الناقصة فان تكون هناك معانى متناظرة او متناسبة كمعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه فى النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك فى الحمل وقد يكون باشتراك فى الاسم مثال الاول الملك والعقل ومثال الثانى القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر .

واما الذى بحسب القسم الخامس اما فى المشاكلة فان يكون معنى يركب من معانى واجزاء عدة فيشاكل تركيبها ويشتركان فى الاجزاء واما الذى بالمخالفة فان

---

(١) ن- الصناعة

يتخالفا فى التركيب او الترتيب بعد الشركة فى الاجزاء اوبلا شركة فى الاجزاء ويدخل فى هذه القسمة كقولهم اما كذا واما كذا والجمع والتفريق كقولهم انت وفلان بحر لكن انت عذبه وذلك زعاقه وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم يرجى ويتقى فهذه هى عدة الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار.

تم الجزء من المعتبر فى علم المنطق جميعه.

والحمد لله حمدا دائما متسرمدا كما هو اهله ومستحقه

وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله وسلم كثيرا

(آخر النسخة الاسلامبولية بخط حديث ما نصه)

عورض بنسخة مهذبة مقروءة على المصنف وذلك فى شهور سنة (٥٥٦) ست وخمسين وخمس مائة ـ والحمد لله حق حمده كما هو أهله.

تم الجزء الاول من المنطقيات ويليه الجزء الثانى اوله
الجزء الاول من العلم الطبيعى

فهرس مضامين الجزء الاول من الكتاب المعتبر فى الحكمة

٢ مقدمة الكتاب

٥ المقالة الاولى ـ فى المعارف وتصور المعانى بالحدود والرسوم

« الفصل الاول منها فى منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه

٨ الفصل الثانى ـ فى نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها

١٢ الفصل الثالث ـ فى المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان

١٦ الفصل الرابع ـ فى تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة وهى الحدود والرسوم واشباع الكلام فيها

٢٢ الفصل الخامس ـ فى تتبع ما قيل فى الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

٢٩ الفصل السادس ـ فى تحقيق ما به الشئ هو ما هو وفى العلم والوجود وما يصلح ان يقال فى جواب ما هو

٣٤ الفصل السابع ـ فى التصور والفهم والمعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب

٣٧ الفصل الثامن ـ فى المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

٤٠ الفصل التاسع ـ فى وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

٤٣ الفصل العاشر ـ فى الاكتسابى والاولى من المعارف والعلوم

٤٦ الفصل الحادى عشر ـ فى الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات

٤٧ فى الحد

٤٨ فى الرسم
« فى التمثيل
٥٠ الفصل الثانى عشر – فى الصحيح والتام والفاسد والناقص من اصناف الاقاويل المعرفة
٥٥ الفصل الثالث عشر – فى القسمة والتحليل والجمع والتركيب المعينة على اكتساب الاقاويل المعرفة
٥٧ الفصل الرابع عشر – فى وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم
٦١ الفصل الخامس عشر – فى المناسبة بين الاسامى والحدود للتصورات والموجودات
٦٤ الفصل السادس عشر – فى حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد وجعله فى حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجويز ذلك الممتنع
٦٩ المقالة الثانية – من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعتبر من الحكمة فى العلوم وماله وبه يكون التصديق والتكذيب
« الفصل الاول – منها فى الاقاويل الجازمة
٧٥ الفصل الثانى – فى المحصورات والمهملات والمخصوصات من القضايا
٧٨ الفصل الثالث – فى جهات القضايا
٨٤ الفصل الرابع – فى المادة والجهة
٨٩ الفصل الخامس – فى اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها
٩٥ الفصل السادس – فى ذكر المناسبات بين القضايا فى الصدق والكذب

الفصل

١٠٧ الفصل السابع – فى توحد القضايا وتكثرها

١٠٩ المقالة الثالثة فى علم القياس

« الفصل الاول فى تأليف القضايا بعضهامع بعض الخ

١١٣ الفصل الثانى – فى المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى

١١٧ الفصل الثالث – فى عكوس المقدمات ومايلزم صدقه فيها من صدق اصولها

١٢٢ الفصل الرابع – فى القرائن القياسية

١٢٦ الفصل الخامس – فى ضروب القياسات من القضايا المطلقة فى الشكل الاول

١٣٧ الفصل السادس – فى ضروب القياسات من القضايا المطلقة فى الشكل الثانى

١٤٤ الفصل السابع فى ضروب القياسات من القضايا المطلقة فى الشكل الثالث

١٤٨ الفصل الثامن فى اشكال القياسات وضروبها من القضايا الضرورية والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات

١٥٢ الفصل التاسع – فى المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية استثنائية واقترانية

١٦١ الفصل العاشر – فى القياسات المركبة

١٦٥ الفصل الحادى عشر – فى اكتساب المقدمات

١٦٩ الفصل الثانى عشر – فى تحليل القياسات الداخلة فى الكلام المتصل الى الاشكال الثلثة

١٧٤ الفصل الثالث عشر – فى استقرار النتائج وانتاج الصادق من الكاذب

١٧٨ الفصل الرابع عشر – فى بيان الدور وعكس القياس

١٨٤ الفصل الخامس عشر – فى قياس الخلف

١٨٨ الفصل السادس عشر – فى القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول وفى وضع ماليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب
١٩٥ الفصل السابع عشر – فى استعمال المقاييس والتدبير فى تأليفها اومنعها فى الجدل وكيف يقع فى الشيء الواحد علم وظن متقابلان
١٩٩ الفصل الثامن عشر فى الاستقراء والتمثيل والمقاومة والرأى والعلامة
٢٠٣ المقالة الرابعة فى علم البرهان
» الفصل الاول – فى التعليم والتعلم الذهنى
٢٠٨ الفصل الثانى – فى المطالب
٢١٢ الفصل الثالث – فى انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها
٢١٧ الفصل الرابع – فى شرائط مقدمات البرهان
٢٢١ الفصل الخامس فى موضوعات العلوم ومطالبها ومسائلها ومباديها
٢٢٥ الفصل السادس – فى ترتيب العلوم الحكمية وما تشترك فيه وما تفترق به
٢٣٠ الفصل السابع – فى مبادى البراهين وكيف يتعرف الانسان مالا يعرفه منها
٢٣٣ المقالة الخامسة – فى طوبيقا وهو علم الجدل
» الفصل الاول – فى القياسات الجدلية
٢٣٧ الفصل الثانى – فى الآلات التى تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز عن الالزام والانقطاع
٢٤١ الفصل الثالث – فى مواضع الاثبات والابطال مطلقا
٢٤٦ الفصل الرابع – فى المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

الفصل

٢٥٠ الفصل الخامس – فى المواضع الخاصة بالفصل والخاصة
٢٥٤ الفصل السادس – فى المواضع الخاصة بالحد
٢٥٦ الفصل السابع – فى الوصايا التى ينتفع بها المجادل
٢٦٤ المقالة السادسة – فى الاقاويل السوفسطقية وهى قياسات
المغالطين واقاويلهم
« فصل – فى التبكيت والمغالطات
٢٦٩ المقالة السابعة – فى القياسات الخطابية وهى التى تسمى
باليونانية ريطوريقا
« الفصل الاول – فى الامور الكلية من الخطابة
٢٧٢ الفصل الثانى – فى الانواع الجزئية من الخطابية
٢٧٤ المقالة الثامنة – فى القياسات والاقاويل الشعرية وهى التى تسمى
باليونانية نيطوريقى
« الفصل الاول – فى صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

تم فهرس الجزء الاول من كتاب المعتبر بعونه تعالى وفضله

خاتمة الطبع لكتاب المعتبر فى الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى انطق الانسان وعلمه البيان والصلواة والسلام على رسوله الذى اوتى جوامع الكلم عالى المرتبة رفيع الشان وآله الاقوياء بالحجة والبرهان واصحابه الامناء القائمين بنصرة الدين والقاطعين شبهة الزيغ والبهتان .

وبعد فقد تم طبع الجزء الاول من الكتاب المعتبر وهو قسم المنطقيات ولا يخفى على الناظر البصير والعارف النحرير علو شأن هذا الكتاب وتفرد اساليبه بحيث فاق فى رفعة مرتبته على اغلب الكتب المتناولة بهذا العلم فمن مزايا هذا الموجز الفائق والوجيز الرائق ان مصنفه المحقق المتبحر فى المعقولات (كما سيأتى فى ترجمته فى آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مبسوطة) قد اوضح المطالب العلمية بعبارات موجزة شافية بحيث اغنى عن غيره وبين المطالب الدقيقة التى لا توجد فى غيره وان وجدت فغير كافية وغير مقنعة والمصنف العلامة قد بحث فيه عن المطالب العالية التى هى رؤوس مسائل هذا العلم ومن كلام ائمة علماء هذا الفن مثل ارسطو وفلاطن وسقراط وغيرهم ونقح حججهم وبراهينهم واجتهد فيها فقال قولا فصلا بحيث لا يمكن الانكار عليه والاعتذار عنه وما ذكر قولا من اقاويل الحكماء اليونانيين وعلمائهم الانقحه واظهر رأيه فيه بصوابه اوخطائه بعبارات واضحة ونهج فيه منهج القدماء من المنطقيين اليونانيين ففاق على اقرانه ولذا سمى هذا الكتاب بالمعتبر لانه ما اثبت فيه شيئا الاما اعتبره واعتمد عليه - وقد تفضل علينا الفاضل الجليل شرف الدين استاذ دار العلوم باستانبول باعطاء نسخة قديمة مقابلة بنسخة مقروءة على المصنف التى انتقلت الى الخزانة الآصفية بحيدر آباد الدكن بالبيع فجزاه الله خير الجزاء

وهى صحيحة واضحة الكتابة غير انها قليلة النقاط ومن اجل ذلك وقعت الاشتباهات القليلة فى عدة مواضع وايضا نسخة اخرى من استانبول بمكتبة (لالالى) التى اخذ منها العكس الشمسى الاستاذ (ه ريتر) وهى جيدة الكتابة واضحتها غير انها اقل اعتمادا من الاولى لان فيها بعض السقطات وتغيير العبارات حيث انها مكتوبة فى غير محلها من تخليط الناسخين فاخذنا النقل من الاولى وقابلناه بالاخرى .

واعتنى بمقابلته وتصحيحه مولانا السيد عبدالله العلوى الحضرمى والشيخ احمد بن محمد اليمانى والكاتب الحقير رفقاء دائرة المعارف ونظر فيه نظرة ثانية وقت الطبع مولانا العلام السيد مناظر احسن الگيلانى استاذ العلوم الشرعية فى الجامعة العثمانيه والركن الركين فى دائرة المعارف فطبع بحمدالله باجود الصحة على حسب الطاقة والمقدرة واعلمنا لنسخة استانبول (قط) ولنسخة لالالى (لا) ونسخة كوپريلو (كو) .

وذلك باحسن العهود واطيب الازمان واعلى الدول الدولة العلية العثمانية تحت ظل دولة السلطان بن السلطان حضرة مظفر الممالك سلطان العلوم (مير عثمان على خان بهادر) لا زالت شموس دولته ساطعة باهرة وتحت صدارة الرئيس الاعظم النواب المستطاب سر حيدر نواز جنگ بهادر الصدر الاعظم للرياسة الآصفية وصدر مجلس دائرة المعارف ونيابة المجلس للنواب المستطاب مهدى يار جنگ بهادر وتحت اعتماد النواب المعلى الالقاب مهدى يار جنگ بهادر وزير السياسة والمعارف للرياسة والعميد لدائرة المعارف والنواب العالى الخطاب ناظر يار جنگ بهادر ركن العدلية للرياسة وشريك العميد للدائرة وتحت الاهتمام باهر الانتظام لمولانا الهمام السيد هاشم الندوى لا زالت افاداتهم عاطفة علينا وفيوضهم نازلة الينا فالحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا .

وانا احقر عباده المساكين

السيد زين العابدين الموسوى غفرله الله تعالى

يضييع

بيان الخطأ والصواب الواقع فى الجزء الاول من الكتاب المعتبر فى الحكمة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	١٥	يضييع	يضيع
٦	١٨	الالفاط	الالفاظ
٧	١٠	العزيزية	الغريزية
»	١٢	»	»
»	١٧	»	»
»	١٨	»	»
١٣	١٩	تقال	يقال
»	»	على على	على
١٤	٣	معنى	بمعنى
١٦	»	رهو	وهو
١٩	٢٤	بمنقاده	لمنقاره
٢٠	١٠	مناقضانهم	مناقضاتهم
٢٤	٢٢	المحضوصة	المخصوصة
٣٥	٩	كا	كان
٣٧	١٧	تيأمله	يتأمله
٤١	١٠	سماسا	حساسا
٤٣	١٠	نعرفة	نعرفه
٤٤	»	وبالطلب	بالطلب
٥٥	١	ونقصهفساده	ونقصه وفساده
٥٦	١٠	فسمة	قسمة

بيان الخطأ والصواب الواقع فى الجزء الاول من الكتاب المعتبر فى الحكمة

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٨	٣	(ابها)	(بها - ١ -)
٥٨	٩	لشوقة	لشوقه
«	١٣	واحد	واحدا
٦٠	٢	فبنيغى	فينبغى
«	٢١	انفس	نفس
٦٤	٩	مواضعة	مواضعه
٧١	٢٤	الا انسان	اللا انسان
٧٣	٢	واج	فاج
«	١٨	الوجبة	الموجبة
٧٥	١٥	نحمل	تحمل
٧٦	١٨	اللا دوام والا دوام	الدوام واللادوام
٧٧	٢٢	يثبت	يثبت احدهما لامحالة
«	٢٤	احدهما لامحالة	
٧٩	٨	يتقارت	يتقارب
«	١٤	لغالب	الغالب
٩٤	٢	المكمنة	الممكنة
١٠١	٢٢	معدوم -	معدوم - و -
«	٢٤	و - عادل	عادل
١٠٢	٣	بعضه	وبعضه
١٠٧	٤	بمتنع	بممتنع

بيان الخطأ والصواب الواقع فى الجزء الاول من الكتاب المتبر فى الحكمة

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠٩	٣	فانه واذا	فانه اذا
١٢٠	٢٥	انسان	لا يذكر
١٢٤	٣	فهذ	فهذا
١٢٨	٥	منها	منها سالبة
١٣٧	١٧	اشكل	الشكل
١٣٩	١٨	يحزجان	يخرجان
١٤٣	٦	ابغض	ابيض
»	٢٣	للذإن	اللذان
١٤٤	٤	(١)	
»	١٩	ا ـ حيوان	ا ـ حيوان
١٥١	٢٣	القياسيات	القياسات
١٥٣	»	فج ـ د	ـ ج د ـ
١٥٨	٢٢	ليس	ليست
١٦٠	٧	مكان فيه الكبرى	مكان الكبرى
»	٢١	المنفصلة	والمنفصلة
١٦٧	٢	فيسد	فيحد
١٧٢	٧	بيسط	ببسط
١٨٦	٩	الجزئتين	الجزئيتين
١٩٥	١٩	المسئل	المسؤول
١٩٦	١	»	»

بيان الخطأ والصواب الواقع فى الجزء الاول من الكتاب المعتبر فى الحكمة

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٠٨	٢٢	اى شئ	اى شئ هو
٢١٦	١٩	يخنص	يختص
٢١٨	«	يحد	بحد
٢٢٣	١٤	بجزءا	بجز
٢٢٥	٤	فانيظمت	فانتظمت
٢٢٧	٣	نتهى	انتهى
٢٤٥	٢٣	(٢)	
٢٤٦	١٧	مما هو	مما
٢٤٨	٧	آثرا	اثرا
«	١٠	نيظر	ينظر
٢٥٤	٢٢	لطن	يظن
٢٦٧	١٦	اشتراك	اشترك
٢٧٣	١٨	الابه	الاشبه
٢٧٥	٦	الاقايل	الاقاويل

تم فهرس الخطأ والصواب الواقع فى الجزء الاول
من الكتاب المعتبر فى الحكمة بعونه تعالى وحسن توفيقه

ALLAMA IQBAL LIBRARY
2554

THE UNIVERSITY OF KASHMIR
ALLAMA
IQBAL LIBRARY
UNIVERSITY OF KASHMIR
HELP TO KEEP THIS BOOK
FRESH AND CLEAN